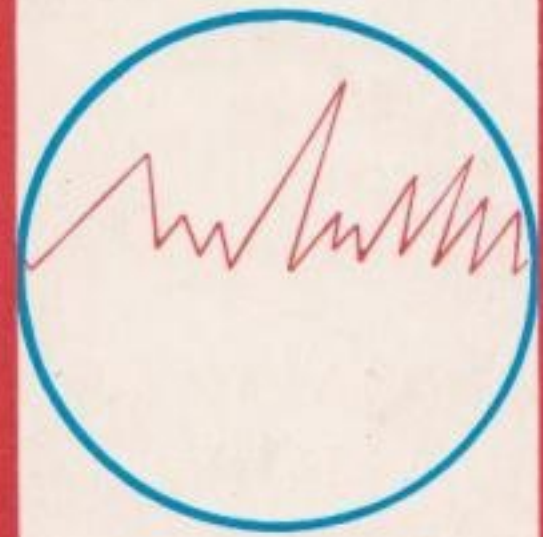


كريستيان پالوا

CHRISTIAN PALLOIX

الاقتصاد الرأسمالي العالمي

المرحلة الاحتكارية والأمبريالية الجديدة



ترجمة

عادل عبد المهدي

كريستيان بالوا

الاقتصاد الرأسمالي العالمي

(المرحلة الاحتكارية والامبريالية)

ترجمة عادل عبد المهدي

الهدايا لـ

حقوق الطبع محفوظة

دار ابن خلدون - بيروت - لبنان

هاتف ٣١٢٣٣٥ ص.ب ١١٩٣٠٨

الطبعة الاولى

١٩٧٨

مقدمة المترجم

كريستيان بالوا Christian Palliox ، الذي يقدم المقاريء العربي للمرة الاولى ، استاذ في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في جامعة كرينوبل في فرنسا ، وكاتب معروف في الاوساط التقدمية والعلمية الفرنسية والاوروبية بشكل خاص ، والعالمية بشكل عام .

ان كريستيان بالوا الذي ما انفك يعمق ويجدد في تحليل الاقتصاد الراسمالي العالمي في اطار فريق «التصنيع والتطور» في جامعة كرينوبل ، اصدر في عام ١٩٧٣ كتابين نفدا سريعا من الاسواق الفرنسية ، وهما « المؤسسات المتعددة الجنسيات وعملية التدويل » و « مشاكل النمو في الاقتصاد المفتوح » . اما الكتاب الذي بين ايدينا الآن ، فقد صدر عام ١٩٧١ ويمثل عملا مهما هدف الى التاكيد على ان الاقتصاد العالمي اصبح حقيقة مطلقة تضم في احشائها كافة التشكيلات الاجتماعية القائمة ، وعليه ، فان التناقضات التي تتطور في دول المحيط (١) لا تمثل سوى انعكاس التناقضات الراسمالية على ارضية وطنية .

(١) المركز والمحيط : مفهوم لنظرية تعمل على تفسير التخلف ، وتعتمد على فكرة وحدة الاقتصاد العالمي الذي يتكون (عدا البلدان الاشتراكية) من الدول الراسمالية المتقدمة التي تمثل مركز هذا الاقتصاد ، والدول المتخلفة (ما يسمى بدول العالم الثالث ، او الدول المتخلفة او النامية ... الخ) التي تكون محيط هذا الاقتصاد . ان تقدم القوى الانتاجية للمركز وتغلغها في المحيط مكن ويمكن الدول المتقدمة من استغلال الدول المتخلفة ، كما مكنها من السيطرة على تطور المحيط بما يناسب مصالح وتطور المركز . وهكذا تجد البلدان المحيطة نفسها في علاقات استقلال وتبعية كلما تعاملت مع دول المركز مباشرة او من خلال السوق الراسمالية العالمية . ووحدة النظام لا تنفي التناقض والتباين داخله ، كما تؤكد هذه النظرية .

وكريستيان بالوا ، الذي يسترشد بالماركسية اللينينية ، لا يصبو الى فرض نظرية وممارسة معينتين ، وانما يحاول أن يقول صراحة ، ان ايجاد وتطوير النظرية الثورية والممارسة المرتبطة بها ، انما هو عمل الثوريين الذين يعملون فعلا على صنع الثورة ... وهو يحاول فقط ان يعرض الظروف الاقتصادية والسياسية والايديولوجية العالمية التي تكيف النضال الطبقي في المركز والمحيط . وهذا الكتاب ، وهو الجزء الثاني من مؤلف كريستيان بالوا « الاقتصاد الرأسمالي العالمي » الواقع في جزئين .. يتناول جزؤه الاول المرحلة التنافسية ، في حين يعالج الجزء الثاني - الذي نضعه اليوم بين ايدي القراء العرب - المرحلة الاحتكارية للاقتصاد الرأسمالي العالمي . ونحن اذ اقتصرنا على تعريف الجزء الثاني فقط ، فان مرد ذلك لا الى عدم اهمية الجزء الاول ، وانما يعود ذلك الى سببين هما :

١ - اننا وجدنا كل جزء يشكل لوحده كتابا مستقلا (والامر كذلك في الاصل الفرنسي ايضا ، اذ صدر كل جزء في كتاب مستقل) ، وان اطلاع القارئ على القوانين العامة لتطور الرأسمالية في مرحلتها التنافسية سوف « يغنيه » الى حد معين عن قراءة الجزء الاول وسيضعه مباشرة على عتبة الجزء الثاني .

٢ - اما السبب الثاني فيتعلق بالاهمية الراهنة للافكار والنقاشات الواردة في هذا الجزء والذي يتناول فيه الكاتب **التطورات الجديدة** التي طرأت على الرأسمالية الاحتكارية ، وفهم هذه التطورات ضرورة لازمة لاي عمل سياسي - اجتماعي يهدف الى التغيير والثورة والقضاء على المجتمع الرأسمالي وعلى الامبريالية التي تتجسد في بلداننا - اساسا - بظاهرة « التخلف » ، هذا من جهة ، اما من الجهة الاخرى ، فاننا نعيش مرحلة نعاني فيها «عجز» الكثيرين عن فهم الاشكال الجديدة التي تتقنع بها الرأسمالية سواء في مركزها المتقدم او في محيطها المتخلف ، مما يقود الى ممارسات سياسية خاطئة بالغة الضرر .

وعلى سبيل المثال ، لن يكون بمقدورنا ان نفهم التغيرات التي جرت على ظروف الاحتكارات النفطية وما جرت به تجره من معارك سياسية واقتصادية ، ما لم نفهم ازمة الرأسمالية الاحتكارية الراهنة ومحاولاتها **تجديد** لا اشكال سيطرتها واستغلالها في المركز فقط ، بل **وتجديد** اشكال تبعية البلدان المحيطة ايضا ، لا سيما وهي تواجه تصاعد تيار الثورة وحركات الاستقلال والتحرر الوطني التي تسعى لتحطيم الاستغلال والاضطهاد بأقنعتهم المختلفة .

اما كيف تجدد الرأسمالية في المركز سيطرتها واستغلالها، اي كيف تستطيع ضمان استمرارية سيطرة علاقات الانتاج على قوى الانتاج، وكيف يكون بمقدورها اعادة انتاج هذه العلاقات الرأسمالية على الصعيد العالمي ؟ .. فهذا ما يحاول « بالوا » اجابتنا عليه ، وذلك بابرازه دور الرأسمال المالي الدولي ، المتمثل بالمؤسسات المصرفية والصناعية المتعددة الجنسيات ، والمستندة الى اكثر القوى الانتاجية

تقدما في عصرنا (الاتمته المعقدة جدا ، والالكترون والذرة واستخدام الكيمياء والفيزياء بشكل واسع في الصناعة ... الخ) ، ومن الناحية الثانية يبرز بالسوا الدور المتميز الذي تلعبه الدولة في المركز كممثلة للراسمال المالي الاحتكاري الدولي والوطني .

ولكن « بالوا » الذي يخصص صفحات طويلة للإجابة على السؤال الاول ، كيف تحاول الراسمالية التخلص من أزمتها وتجديد اشكال سيطرتها واستغلالها في المركز ، لا يخصص - مع شديد الاسف - سوى القليل من مؤلفه هذا للإجابة على السؤال الثاني ، كيف تجدد الراسمالية اشكال تبعية البلدان المحيطة للمركز ، وهو يبرر ذلك - عن حق - بقوله ان هذا الامر يعود لابناء هذه البلدان ذاتها ، ورغم هذا لا يبخل علينا « بالوا » بملاحظات المهمة والمفيدة لتحديد بعض المنطلقات النظرية لفهم طريقة عمل الراسمالية في المحيط . ومن جانبنا ، لنؤكد هنا الا على ظاهرتين من مجموع الظواهر التي تعكس تجدد اشكال التبعية في البلدان المتخلفة ، والتي اشار اليها « بالوا » ، بأشكال متفاوتة . ان تأكيدنا على هاتين الظاهرتين ينطلق من أهميتهما بالنسبة لبلداننا العربية في المرحلة الراهنة . اما الظاهرتان فهما :

١ - ظاهرة التصنيع ببدائل الاستيراد .

٢ - ظاهرة راسمالية الدولة .

ويبين « بالوا » - فيما يخص الظاهرة الاولى - خطورة اخذ البلدان المحيطة بالايديولوجية البرجوازية للتطور ، التي سعت - وما تزال - الى استبدال التصنيع الحقيقي المطلوب والكفيل باخراج هذه البلدان من دائرة التخلف والتبعية والاستغلال ، بسياسة « التصنيع ببدائل الاستيراد » .. انه يبرهن على ان هذه السياسة لن تعكس سوى الخريطة الحالية للاستيرادات بما يعنيه ذلك من ابقاء التقسيم الدولي للعمل على حالته القائمة . كما يبين ، من الناحية الثانية ، فشل هذه السياسة في اثارة وتنشيط الفعاليات الاقتصادية الديناميكية ، وفي زيادة القيمة المضافة المحلية . وعليه ، لن تعني هذه السياسة ، التي تشكل الصناعات التجميعية احدى صورها - سوى استبدال الناتج النهائي (السيارة او التلفزيون مثلا) باستيراد قطع الغيار (الزجاج ، التجهيزات الدقيقة ، الترانزيستور ... الخ) . فلن يؤدي كل ذلك الى انتهاء التبعية والتخلف ، بل - على العكس - سيقود الى تعزيزهما وتوسيع الهوة في مستوى القوى الانتاجية بين المركز والمحيط . اما فيما يخص الظاهرة الثانية ، فيشير « بالوا » - مستندا الى العمل الرائد لسمير امين المعروض في كتابه « التراكم على الصعيد العالمي » (١) - يشير الى ان

(١) صدر بالعربية عن دار ابن خلدون - بيروت .

احدى خصائص التشكيلات الاجتماعية المحيطية الاتجاه نحو تطور بيروقراطي حقيقي يأخذ شكله في راسمالية الدولة التي تأخذ دورها في الاطار الراسمالي العالمي باعتبارها التعبير الخاص لهذا النظام في مناطق المحيط . فلا تقود راسمالية الدولة هذه - بسبب طبيعتها التجارية والزراعية ، أولا ، وبسبب الطبيعة البيروقراطية الاستهلاكية للطبقة المسيطرة ، الا الى تعزيز التقسيم الدولي الراهن للعمل ، والى « تطوير التخلف » وتوسيع الهوة بين تقدم بلداننا والبلدان الراسمالية المتقدمة . يقول سمير امين : « تعكس راسمالية الدولة هذه الطرق الطبيعية لتطور الراسمالية في المحيط ، والانتقال من الاشكال القديمة الى الاشكال المقبلة للعلاقة بين المركز والمحيط ، فقط » ، فلن تتمكن راسمالية الدولة هذه ، نظرا لاستنادها الى قوى انتاجية تقع اليوم في ادنى درجات القوى الانتاجية في العالم ، من ان تلعب الدور التقدمي التاريخي الذي لعبته البرجوازية الاوروبية سابقا ، والتي كانت تستند الى قوى انتاجية كانت تقع في اعلى درجات سلم القوى الانتاجية آنذاك .

وبهذا الخصوص يقول « بالوا » : « نحن لا نعتبر هذه المرحلة من « راسمالية الدولة » القائمة في الدول المتخلفة فاتحة الطريق للانتقال الى الاشتراكية ، ولكن للسير - قبل كل شيء - على طريق الراسمالية . ان « راسمالية الدولة » هي اجهاز لعملية الانتقال الى الاشتراكية في الدول المتخلفة » .

وهكذا يدعونا « بالوا » الى التعمق في دراسة طبيعة **الامبريالية** والى التمعن في الاشكال التي تحاول بواسطتها ادامة وتقوية الاستغلال والتبعية . انه يؤكد على ضرورة فهم ظاهرتي « التقدم » في المركز و « التخلف » في المحيط ضمن « الكل » الذي يمثله الاقتصاد الراسمالي العالمي فلن يكون بالامكان فهم « التخلف » في بلداننا دون فهم « التقدم » في بلدان المركز الراسمالي ، فقد ادى التطور التاريخي للراسمالية في المركز الى السيطرة ، عن طريق القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، على تطور القوى الانتاجية في البلدان المحيطية التابعة ، فخلقت بذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة « لتطور التخلف » ، ولتوسيع الهوة بين مستوى القوى الانتاجية في المركز وفي المحيط .

فاذا كان التبادل غير المتكافئ هو احدى نتائج التطور غير المتكافئ ومن اهم الاليات لنقل القيم من المحيط الى المركز ، فان ذلك لا يشكل العامل الوحيد ولا الاهم للتخلف ، فعوامل السيطرة والاستغلال ، التي نمت وقويت مع السيطرة الامبريالية والتطور غير المتكافئ ، سمحت للمراكز الراسمالية بتكييف عمل وتطور الاقتصاديات الوطنية في المحيط لا بما يخدم التنمية والاستقلال والتقدم ، بل بما يطور التخلف والتبعية ، لذا يعرف « بالوا » التخلف بأنه

حرف إعادة الانتاج الموسع للراسمال الاجتماعي عن مجراه الطبيعي ووضعه في خدمة الاهداف المعاد انتاجها حسبما تقتضيه آليات السيطرة والتبعية المطروحة من قبل نمط الانتاج الراسمالي .

وباختصار ، لن يكون بالامكان تحقيق التطور في بلداننا دون ان نفهم طبيعة وآليات ونتائج « الامبريالية باعتبارها اعلى مراحل الراسمالية » ، وباعتبارها الضرورة الملزمة في عصرنا ، لا لانتشار وتوسع نمط الانتاج الراسمالي فقط ، بل وللسيطرة على تناقضاته الداخلية ايضا ، اي لمواجهة قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض ولزاحمة العوائق عن طريق تصريف فائض الانتاج ، وبالتالي تحقق التراكم ، وذلك بنقلها الى المحيط مولدا بذلك التخلف والتبعية .

ولا بد لنا ، في الختام ، من التأكيد على اهمية التمسك بالقراءة النقدية ، ففي الكتاب يرد العديد من الاجتهادات ، سواء حول تاريخ الامبريالية او تطورها (او - كما يسميها المؤلف - الامبريالية الجديدة) .

كما نلفت النظر الى خطورة النظرة الميكانيكية الوحيدة الجانب التي بتأكيدھا على وحدة الاقتصاد العالمي تنسى تناقضاته ، او بتأكيدھا على تناقضاته تنسى وحدته ، ونحذر ايضا من خطورة البقاء ضمن مستوى واحد في الاقتصاد هو التداول او نسيان الانتاج كأساس للاقتصاد او الاثر الراجع للمستويات على بعضها والى غير ذلك من مبادئ اساسية يجب ان نتذكرھا لئلا تأخذنا الافكار الخاطئة بعيدا عن الواقع والوقائع الحقيقية .

واضعين نصب اعيننا ما تقدم ، نرى من المفيد انؤكد على ان تعريب مؤلف اجنبي لا يعني الاتفاق التام حول كل ما يطرحه الكاتب . ومن هنا لا بد ان نبين ان ما حفزنا على ترجمة هذا الكتاب هو جدية الاراء المطروحة وعمقها ، كما اننا نهدف - من خلال عملنا هذا - الى اثارة النقاش والحوار بين التقدميين العرب والاجانب ، لا سيما في النقاط التي نختلف حولھا .

٠٢٠٤٠٤

مقدمة

العلاقات بين المركز والمحيط

« على المثقف الامريكي اللاتيني ان يعي - وهذا ينطبق على الفنان والكاتب مثلما ينطبق على اخصائي العلوم الاجتماعية - بانه لا يعمل الا للبرجوازية . وعليه ان يفهم ايضا بانه مع تعمق التناقضات تتقدم العملية الثورية بسرعة متزايدة ، بحيث تضيق البرجوازية على المثقف الامريكي اللاتيني امكانية الاستفادة من المؤسسات البرجوازية - الجامعات ، دور النشر ، الصحافة ... الخ - لتطوير نظرية وممارسة ماركسية ثورية حقيقية . وفي بعض اجزاء القارة ، فان الساعة قد حلت حيث اغلقت ابواب المؤسسات البرجوازية بأوجه الماركسيين ، اما في الاجزاء الاخرى فان حلول هذه الساعة لن يكون بعيدا . ان على المثقف الماركسي الامريكي اللاتيني ان يقرر : هل يبقى داخل هذه المؤسسات ليمارس الاصلاحية ، ام ان عليه الخروج الى الشعب الذي يقوم بالثورة » (١)

تختلف العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية في الاقتصاد العالمي اختلافا جوهريا من حيث شكلها ومضمونها ونتائجها . ويعتمد هذا الاختلاف على طبيعة هذه العلاقات ، فاذا كانت قائمة بين التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية

(١) اندريه فرانك ، تطور التخلف ، باريس ١٩٧٠ .

المسيطرة والتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الخاضعة للسيطرة والاستغلال ،
تكون في هذه الحالة من اختصاص نظرية الامبريالية . اما اذا كانت هذه العلاقات
قائمة بين التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المسيطرة ذاتها ، فانها تأخذ شكل
« تكامل اقتصادي » لامم ضمن مجموعة اقليمية واحدة ، وينتج عن هذه
الحالة من التكامل الاقتصادي تكون مجموعات اقليمية متطابقة مع اتجاه
تدويل رأس المال الذي يأخذ شكله في المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تبني
الاقتصاد العالمي . وفي الوقت ذاته ، فان التكامل الاقتصادي لا ينفصل عن
الاهداف الامبريالية للسيطرين بالنسبة للسيطر عليهم .

تكملة

اجتماعية اقتصادية زيب في الامم

في الامم المتحدة يوجد اقتصادان رئيسيان هما الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الشيوعي .
الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على العالم كله ، وهو الذي يسيطر على
الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على العالم كله ، وهو الذي
يسيطر على الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على العالم كله ،
وهو الذي يسيطر على الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على
العالم كله ، وهو الذي يسيطر على الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي
يسيطر على العالم كله ، وهو الذي يسيطر على الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي
هو الذي يسيطر على العالم كله ، وهو الذي يسيطر على الاقتصاد الشيوعي .

الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على العالم كله ، وهو الذي يسيطر على
الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على العالم كله ، وهو الذي
يسيطر على الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على العالم كله ،
وهو الذي يسيطر على الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على
العالم كله ، وهو الذي يسيطر على الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي
يسيطر على العالم كله ، وهو الذي يسيطر على الاقتصاد الشيوعي .

الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على العالم كله ، وهو الذي يسيطر على
الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على العالم كله ، وهو الذي
يسيطر على الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على العالم كله ،
وهو الذي يسيطر على الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يسيطر على
العالم كله ، وهو الذي يسيطر على الاقتصاد الشيوعي . الاقتصاد الرأسمالي هو الذي
يسيطر على العالم كله ، وهو الذي يسيطر على الاقتصاد الشيوعي .

الفصل الأول

الامبريالية وتحليل الرأسمالية المعاصرة

بعض المقدمات

إذا قبلنا فكرة ان الماركسية ليست « تفسير » كتابات ماركس ولينين وماوتسي تونغ ، وبأنها لا يمكن ان تنحصر بأي حال من الاحوال في « قراءة » هذه الكتابات ، وإذا لم يكن ممكنا وضع الاداة المفاهيمية لماركس ولينين موضع الشك ، لاعتماد هذه الاداة على المادية التاريخية وقوانين التطور التاريخي للتشكيلات الاجتماعية ، فان من الواضح بالمقابل ان هذه الاداة المفاهيمية لا تستبق التطور اللاحق لمجرى التاريخ ، كما انها لا تستبق الظواهر الجديدة التي تميز اليوم التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية المسيطرة مثلا ، فلا ماركس ولا لينين عالج « المؤسسات المتعددة الجنسيات » ، التي هي حقيقة جوهرية لرأسمالية ١٩٧٠ ، في تحليل عملية الانتاج والتداول والتوزيع ، او في تحليل الدولة والامبريالية . انهما تحسسا فقط هذه الظاهرة انطلاقا مما كان متوفرا تحت انظارهما بشكل الكارتل والتروست والاحتكار (الوطني والدولي على حد سواء) .

ان تطور الماركسية ، منذ ماركس ، قد تحقق بادراج الظواهر الجديدة للتطور التاريخي للرأسمالية او للانتقال نحو الاشتراكية ضمن تعاليم المادية التاريخية

لماركس . ففي كل مرة تبني الماركسية مفاهيمها على اساس معرفة حقيقية للظواهر الجديدة والرئيسية وتنظر ذلك في بناء المادية التاريخية . الا ان هذه المعرفة ليست للمعرفة بذاتها وانما لتكون في خدمة الممارسة : « تغيير العالم » (١) .

ان المسألة بالنسبة للماركسيين اليوم هي ايجاد معرفة حقيقية - وليست وهمية - للراسمالية المعاصرة وذلك بهدف التأثير على تناقضها الرئيسي ولتوجيه الصراع الطبقي نحو هذا التناقض بما يضمن « الانتقال » الى الاشتراكية .

ولن يكون تحليل الراسمالية المعاصرة سوى تحليل نمط الانتاج الراسمالي على الصعيد العالمي ، وضمن ذلك ظاهرة الامبريالية . ومن المضلل تحليل التشكيلة الاجتماعية الراسمالية المسيطرة بمفردها دون ان نضعها في اطارها الذي هو الاقتصاد الراسمالي العالمي ، الذي تمثل المؤسسات المتعددة الجنسيات حقيقته المطلقة ، والتي يمثل تدويل رأس المال حقيقتها المطلقة .

ان المعالجة « النظرية للموسسة » - بالمعنى الذي نقصده بهذا التعبير (٢) - للامبريالية وللتشكيل الاجتماعي الراسمالي بشكليه المسيطر والخاضع للسيطرة ليست ممكنة دون الاجابة مسبقا على عدد من الاسئلة .

اولا : أية امبريالية ؟

لا يمكن لنظرية الامبريالية ان تكون الا تلك المنبعشة من نمط الانتاج الراسمالي ضمن العلاقات بين المسيطرين والخاضعين للسيطرة داخل النظام الراسمالي العالمي الخاضع لعلاقات الانتاج الراسمالية العالمية .

ان مهمتنا هي تعميق نظرية الامبريالية التي طورها لينين في (الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية) . وننبه فورا الى اننا سنبتعد قليلا عن التعريف اللينيني الذي يجعل من الامبريالية مرحلة محددة من نمط الانتاج الراسمالي ، الا وهو تعريفها « بالمرحلة الاحتكارية » (٣) ذلك لان احدي اطروحاتنا التي سندافع عنها هي اثبات ان الامبريالية هي « ضرورة لازمة » لنمط الانتاج الراسمالي ، بغض النظر عن مراحل تطوره . ان هذا التوسيع للتعريف اللينيني ليس وصفا وانما نظري ويستند الى اسس النظرية اللينينية .

(١) كارل ماركس ، اطروحات حول فيورباخ : « لم يفعل الفلاسفة حتى الان سوى ان فسروا العالم بطرق مختلفة مع ان المهمة تقوم في تغييره » .

(٢) انظر الفصل الثاني من مقدمة كتابنا : « الاقتصاد الراسمالي العالمي » ، (المؤلف) .

(٣) « اذا كان يجب تعريف الامبريالية باكثر ما يمكن من الاختصار فيجب القول بانها المرحلة الاحتكارية للراسمالية » ، لينين (الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية) .

ان اسس الامبريالية هي اعادة الانتاج الموسع لعلاقات الانتاج الراسمالية على النطاق العالمي ، دون ان نخلط بين اساسي الامبريالية والاستغلال . وفي كل مرة تتعرض علاقات الانتاج هذه للخطر ، سواء كان ذلك في امريكا اللاتينية او في آسيا او افريقيا ، فان امبريالية الامم الراسمالية تأخذ شكل تدخلات سياسية عسكرية تحت ستار الدفاع عن « الحرية » ، او للدفاع عن ما يسمى بالمهمة الحضارية للعيش على الطريقة الامريكية . ويكفي ان تستطيع علاقات الانتاج الراسمالية اعادة انتاج نفسها بشكل حر على الصعيد العالمي لترضى الامبريالية اليوم بهذا الاساس المادي الضروري للسيطرة والاستغلال . فالنتائج الملزمة لذلك هي اعادة انتاج عدم التكافؤ في تطور قوى الانتاج هنا وهناك ، واعادة انتاج متزايد لعدم التكافؤ في التبادل (التوزيع الدولي لفائض القيمة) ، واعادة انتاج نمط الانتاج الراسمالي في المناطق المجزأة ، مما يخدم في نهاية الامر اعادة انتاج العلاقات الانتاجية الراسمالية في التشكيلات الاجتماعية الراسمالية المسيطرة نفسها . وهكذا لا يوجد للحروب في فيتنام وكمبوديا وفلسطين اساس اقتصادي مباشر يتعلق بها : ان الاساس الوحيد لهذه الحروب هو ضمان اعادة انتاج علاقات الانتاج الراسمالية المهددة من قبل الاشتراكية على الصعيد العالمي . وبالعكس يمكن للرأسمالية ان تقنع باشكال « اشتراكية » في كل مرة لا تعرض فيها هذه الاشكال علاقات الانتاج الراسمالية العالمية للخطر : مثال بيرو وجائز ان يكون (١) مثال التشيلي في امريكا اللاتينية ومثال يوغسلافيا .. الخ .

ثانيا : كيف نتناول الامبريالية ؟

تحدد نظرة بروليتارية الدول المتخلفة للامبريالية من خلال ركنين من اركانها النظرية هما : السيطرة - سواء كانت اقتصادية او سياسية او ايدولوجية - والاستغلال ، ويكون للدول المتخلفة علاقة معينة مع الدول الراسمالية المسيطرة ، وتأخذ هذه العلاقة ملامحها بالنسبة لبعض المنظرين كعلاقة صراع بين طبقات الدول الفقيرة والدول الغنية (١) غير ان هذه العلاقة لا تحيط بمفردها بالامبريالية ، لانها **تخجب اساس ووظائف** السيطرة والاستغلال فيما يخص تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في التشكيلات الاجتماعية الراسمالية المسيطرة . ان منظور بروليتاريا الدول المتخلفة يكمل منظور بروليتاريا الدول المتقدمة اذا اخذنا الظاهرة بشموليتها . فاذا كانت البروليتاريا هنا وهناك في علاقة متباينة مع ظاهرة الامبريالية - يجب وعي هذا الجانب من المسألة جيدا - فان ذلك لا يقود الى « تعارض تاريخي للتضامن الاممي للعمال » ، كما يطرح ذلك

(١) بول باران وبول سوزي : الراسمالية الاحتكارية - ١٩٦٨ .

ارجيري ايمانويل (١) ، بل ان ذلك يرغمنا على الاحاطة بمجموع العلاقات التي تحتضنها الامبريالية .

ونتيجة لذلك ، واذا كانت الاستراتيجية الثورية في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الخاضعة للسيطرة والمستغلة ترتبط بقوة بالنضال المعادي للامبريالية الذي يشكل الطريق الطبيعي لانتقال هذه البلدان الى الاشتراكية ، فان الاستراتيجية الثورية في البلدان الرأسمالية المسيطرة لا يمكن ان تكون نفسها ، لانه يجب تحديد الشكل الرئيسي للتناقض الذي تفرضه الامبريالية بالنسبة لثوري هذه البلدان .

وحول كيفية فهم النظرية المعاصرة للامبريالية يسود انقسام حاد ، ففي حين ينطلق « اندريه كوندر فرانك » من حقيقة التخلف ، فان بول باران **BARAN** وبول سويزي **Sweezy** ينكبان على دراسة نموذج عميل الاقتصاد الرأسمالي المسيطر ، بينما يبادر ايمانويل **EMMANUEL** من جانبه الى طرح مفهومه عن الصعيد العالمي انقسم الى دول ذات اجور عالية واخرى منخفضة الاجور .

وجميع هؤلاء يتغافلون عن حقائق الاقتصاد العالمي اليوم ومستويات تناقضاته . ان الشكل الاكثر وضوحا للتناقضات ، على صعيد الرأسمالية الاحتكارية العالمية ، هو **التناقض بين رأس المال الوطني ورأس المال الدولي** . فماذا يعني هذا التناقض؟ في المستويات العالمية والتقنية وغير ذلك ، تدخل علاقات الانتاج العالمية - التي تتطابق مع رأس المال الدولي - في تناقض مع علاقات الانتاج الوطنية . ويظهر ذلك واضحا على مستوى الدولة من نظرة اولية لهذا الموضوع ، فلا تمثل الدولة ، في المركز ، وكيلا للراسمال المالي الدولي - الذي تكون اهدافه عالمية وفي حيز عالمي - فقط ، بل هي ايضا نتاج التناقضات والعداوات الطبقيّة الوطنية ، فما يدفع الدولة الى المفهوم الاول - استغلال العالم - لن يتلاءم ، من الان فصاعدا ، مع اطارها الوطني . فعلى سبيل المثال ، ستدخل استراتيجية تطور المؤسسات المتعددة الجنسيات ، التي تمارس نشاطها على كافة مستويات المجتمع الرأسمالي ، في تناقض مع وجود المؤسسات الوطنية ، فعندما دخلت مؤسسة « اوجين - كولمان » ، بعد توحيدها مع مؤسسة « بيشيني » ، الصعيد العالمي مما اقتضى محورة استراتيجيتها للتطور في منطقة « فوس - سور - مير » ، فان رأس المال السابق الذي كانت المؤسسة ترتبط به - رأس مال مشاريع صغيرة ومتوسطة لمنطقة - السافوا العليا - قد دفع ثمن هذه العملية - ولم تقتصر الاثار السلبية لهذه العملية على رأس المال فقط ، بل وتناولت التجار والشفيلة ايضا ، مما ارغم الدولة على التدخل « لتغطية »

(١) ارجيري ايمانويل : التبادل اللامتكافي - ١٩٦٩ .

هذا التناقض « باعادة » هذه المناطق الاقليمية نحو « السياحة » . وفي مثل هذه الحالات يجب على النضال الطبقي ان يدرك ويمسك بهذا المستوى الجديد من التناقضات .

١ - تدويل رأس المال :

اشار التحليل الماركسي باستمرار وبشكل منهجي الى مفهوم رأس المال في علاقته بالامة . وكان التفكير متركزا دائما بمفهوم رأس المال بالاشارة الى ملكية وطنية محددة : رأس مال الولايات المتحدة ، رأس المال البريطاني ، الفرنسي ، الالماني ، الخ وحالما يجتاز رأس المال الحدود الوطنية فانه يحل من زاوية تصدير رأس المال (ماركس ، لينين) دون ان يفقد صلته بالراسمال الوطني الذي نتج عنه . ومن المؤكد ان معظم الماركسيين لا زالوا يعللون على مستوى رأس المال الوطني وتصدير رأس المال ، وذلك عندما يناقشون المستوى الدولي او عندما يتصدون لمسألة الامبريالية .

اما ما هو رأس المال الدولي ؟ . . . فلم يتسن لماركس ولينين تطوير هذا المفهوم بشكل كامل ، بينما حاول بوخارين (١) تحليل الامبريالية والراسمالية على صعيدي الاقتصاد العالمي وتدويل رأس المال .

(١) ان اهم عمل قدمه بوخارين - شأنه في ذلك شأن روزا لوكسمبورغ - هو تناوله مجمل الاقتصاد الوطني - الدولة ، الامة - كجزء مندمج في مجموع اكبر هو الاقتصاد العالمي :

يقول بوخارين : « مثلما تكون المشاريع الفردية جزءا مكونا من الاقتصاد الوطني ، فان كل واحد من هذه « الاقتصاديات الوطنية » يندمج هو الآخر في النظام الاقتصادي العالمي . ومن هنا يصبح من الضروري النظر الى الصراع بين الهيئات الاقتصادية الوطنية - قبل كل شيء - كصراع بين اطراف متنافسة مختلفة من الاقتصاد العالمي ، وذلك على نفس الطريقة التي ننظر من خلالها الى صراع المشاريع الفردية باعتبارها تعبيراً عن الحياة الاجتماعية الاقتصادية . ان الاقتصاد العالمي يتكون تدريجيا من خلال السوق العالمي للبضائع ، والسوق العالمي لرؤوس الاموال ، ويبنى السوق العالمي للبضائع على القاعدة الاولى التي هي التوزيع الخاص للقوى المنتجة للراسمالية العالمية . ويمر القسمان الرئيسيان للعمل الاجتماعي من خلال خط يفصل بين نوعين من الدول ، فيجد العمل الاجتماعي نفسه منقسما على الصعيد الدولي » (٢) . ان تقسيم العمل

(١) بوخارين : الاقتصاد العالمي والامبريالية - ١٩١٥ .

(٢) بوخارين : المرجع السابق .

الاجتماعي على الصعيد الاقتصادي العالمي - بالنسبة لبوخارين ، ووفقا للرأسمالية التنافسية التي يبقى بوخارين حبيسها - هو اعادة انتاج الانقسام بين الصناعة والزراعة ، مما يشكل بالتأكيد قصورا في تحليله فيما يخص الرأسمالية الاحتكارية ، رغم ان ذلك يرسم بدقة خصائص الرأسمالية التنافسية على النطاق العالمي .

ويظهر السوق العالمي لرؤوس الاموال كنتيجة منطقية لتكون السوق العالمي للبضائع ، ومن دلائل تكون السوق العالمي لرؤوس الاموال هو ميل معدلات الفائدة على الصعيد العالمي الى التعادل ، يقول بوخارين :

« بنفس الطريقة التي يتكون فيها السوق العالمي للبضائع في اطار التبادل البضائعي ، يتكون ايضا السوق العالمي لرأس المال - النقود . ويجسد السوق الاخير هذا تعبيره في تعادل معدل الربح والخصم على الصعيد الدولي . وهكذا يميل العامل المالي ، هو ايضا ، الى المساهمة في استبدال الظروف الاقتصادية لكل بلد منعزل بظروف اقتصادية عالمية (١) .

والاهم من ذلك ، ملاحظة بوخارين النظرية حول الاساس الذي يشكل الاقتصاد العالمي ، اي ما يتعلق بتكوين وتعزز علاقات الانتاج العالمية ، يقول بوخارين : « يبين لنا مثال سوق البضائع بأن علاقات الانتاج تختفي خلف علاقات السوق . وتفترض كل علاقة للتبادل بين المنتجين بأن الاعمال الخاصة المبدولة من قبلهم قد تم جمعها في مجموع العمل الاجتماعي . ويتم ذلك بشكل يكون فيه الانتاج خلف التبادل ، وعلاقات الانتاج خلف علاقات التبادل ، وعلاقات الاشخاص المنتجين خلف علاقات الشيء - البضائع (...) »

« (...) ومن ذلك نستطيع تعريف الاقتصاد العالمي كنظام لعلاقات متطابقة للانتاج والتبادل تحيط بالعالم كله » (٢) . ونتيجة لفكرته المستترة عن تدويل عملية الانتاج ، يكون بوخارين قد طرح آفاق الاعمال النظرية الحديثة ، وخصوصا حينما يقول :

« ان سيرورة الحياة الاقتصادية العالمية في ايامنا هذه تتضمن بشكل عام انتاج فائض القيمة وتوزيعه بين المجاميع المختلفة للبرجوازية ، وذلك على قاعدة اعادة الانتاج غير المنقطعة للعلاقات القائمة بين طبقتين : البروليتاريا العالمية والبرجوازية العالمية » (٣) .

ب) اما بالنسبة لتدويل رأس المال فان بوخارين يكتشف وجوده الاكيد فيما يسمى اليوم « المؤسسات المتعددة الجنسيات » والتي كانت اشكالها المكونة في

(١) بوخارين : المرجع السابق .

(٢) بوخارين : المرجع السابق .

(٣) بوخارين : المرجع السابق .

حينه (الكارتيلات والتروستات الدولية) . . انه يكشف وجود المؤسسة المتعددة الجنسيات في النقل والصناعة الاستخراجية والحديد والصناعة الكهربائية والصناعة الكيماوية والنسيج والبتروول .

وبالنسبة لبوخارين فان المؤسسة المتعددة الجنسيات تجد تطابقها الحقيقي في تدويل رأس المال . انه يقول :

« ان سيرورة التدويل ، التي يشكل التبادل الدولي شكلها الاكثر بدائية والتروست الدولي شكلها التنظيمي الاعلى درجة ، قد سببت تدويلا جديا لرأس المال المصرفي ، الذي يتحول الى رأس مال صناعي (بواسطة تمويل المشاريع الصناعية) ، والذي يكون بهذا الشكل صنفا خاصا من الراسمال المالي » (١)

والان ، ما المقصود بمفهوم « المؤسسة المتعددة الجنسيات » بالنسبة « للمؤسسة الوطنية » ، وذلك من وجهة نظر العلاقات الشكلية والقانونية ؟ ان بوخارين يقدم تعريفا لتكوينها فيقول :

« عندما تتولد ملكية جماعية لراسمالي عدة بلدان لشيء واحد ، وذلك بفضل الحيازة المشتركة للسندات والقيم ، في مثل هذه الحالة فان دولية ذهبية حقيقية ستتكون » (٢) .

اما بالنسبة لنا ، فلا يمكننا الاقتناع بمثل هذا التعريف ، لان المؤسسة المتعددة الجنسيات لا تعرف على اساس العلاقات القانونية العالمية فقط ، بل على اساس ما هو اهم من ذلك ، اي على اساس علاقات الانتاج العالمية . ان بوخارين ايضا لم ينجح في اعطائنا تعريفا « للراسمال الدولي » ، وفي الواقع ، **فان مكان تكون رأس المال الدولي هو في مجال العلاقات الانتاجية** التي لم تعد وطنية ، وانما اصبحت عالمية . فمن الخطا ارجاع رأس المال الدولي الى مظاهر شكلية او علاقات قانونية ، انه استخدام وسائل الانتاج ، مقيمة من قبل العمل كراس مال (٣) ، من خلال علاقات الانتاج التي لم تعد وطنية ، وانما اصبحت عالمية ، وذلك ضمن نظام يحدد موقع ووظيفة المشتركين بالانتاج ووسائل الانتاج الموضوعة كلها ، في اطار عالمي وليس وطني . ان ما تقدم يرتبط بمقدار ما يتحقق من طلب على رأس المال (تلبية طلب على المكائن مثلا) ، وبمقدار ما يتحقق من طلب على العمل بالنسبة لرأس المال ، او بمقدار ما يستحوذ رأس المال على العمل ، اي بمقدار حصول كل ذلك الطلب على اساس استراتيجية تطور

(١) هذه النقطة يؤكد فيها ايامنا هذه كل من « ولف » في كتابه « مصارف الولايات المتحدة

امبراطورية توسعية » ، و« بتلبرك » في كتابه « الراسمالية في السبعينات » .

(٢) بوخارين : المرجع السابق .

(٣) اننا نعلم انه لا وجود للراسمال كراسمال ، اذ انه يكسب معنى وجوده من تقييم قوة العمل له .

المؤسسة المتعددة الجنسيات ، التي هي استراتيجية عالمية ، اي استراتيجية تحيط بعناصر مهيمنة تقع خارج الاطار الوطني .
ولبحث تدويل رأس المال بشكل نظري ، فان من الضروري كشف استراتيجية تطور المؤسسات المتعددة الجنسيات ، مما يستلزم معرفة حقيقية باستراتيجية هذه المؤسسات ، وهي معرفة لا زالت جنينية .
ومع ذلك ، فاننا ندافع عن مفهوم « الرأسمال الدولي » كمفهوم ماركسي ، ففي الواقع ، ومنذ ان طرح كارل ماركس مفهوم « العلاقات الانتاجية العالمية » دون ان يتسنى له المجال لتطويرها ، كان يرى ان علاقات الانتاج (الوطنية) هي التي تعرف مجال عمل رأس المال (الوطني) ، مما يستتبع ان علاقات الانتاج العالمية تستتبع بالضرورة تكون ملازمها ، والذي هو رأس المال الدولي . يضاف الى ذلك ، ان كارل ماركس حين يبين ان « حرية التبادل هي حرية رأس المال » (١) ، فانه يؤكد بذلك على ان حرية التبادل هي وسيلة رأس المال لتحطيم قيوده الوطنية وللتكون على نطاق الاقتصاد العالمي .

٢ - التناقض بين رأس المال الوطني ورأس المال الدولي

يشير بوخارين الى : « قيام الصراع بين تطور قوى الانتاج والضيقة الوطنية للتنظيم الانتاجي (٢) وبالتاكيد فان بوخارين يبقى هنا على مستوى حدسي ، اذ لا يمكنه حقيقة تعميق المفهوم ، وذلك بسبب عدم معرفة استراتيجية تطور المؤسسات المتعددة الجنسيات ، وخصوصا ما يتعلق بالمستويات المختلفة لاستراتيجيتها ولل علاقة القائمة بينها ولا سيما حول :

- السيطرة على مصادر الطاقة والمواد الأولية .
 - السيطرة على الموجودات المادية والانسانية واماكنها .
 - (« تقسيم دولي جديد للعمل ») .
 - السيطرة على سلاسل الانتاج .
 - السيطرة على البحث - التطور .
 - السيطرة على الدخول الى السوق (شبكة من الفروع المستقلة) ، الخ .
- وتصبح هذه الاستراتيجية متناقضة ، على سبيل المثال ، مع اهداف الاستقلال الوطني (٣) للدولة - الوطن ، ومع وجود الرأسمال الوطني المتحالف بالاضافة الى صفته مع الرأسمال الدولي ، ويمكن تحليل التناقض بين رأس المال

(١) كارل ماركس : « بؤس الفلسفة » .

(٢) بوخارين : المرجع السابق .

(٣) فرانسوا بيرو : استقلال الاقتصاد الوطني والاعتماد المتبادل للامم ١٩٦٩ .

الوطني ورأس المال الدولي (او الاهداف الوطنية القائمة في مواجهة اهداف المؤسسات الدولية) من عدة اتجاهات :

- الدولة والتخطيط .

- العلاقات الدولية للامة مع شريكاتها .

- السياسة النقدية والمالية ،

- سياسة البحث العلمي ،

- السياسة الزراعية .

- ما يسمى بالسياسة الاجتماعية ، الخ .

ويشكل هذا التناقض وجها من الواجهة الامبريالية، وذلك في حالة عدم تمكن جزء من هذا التناقض حل نفسه الا بالانتقال الى نطاق الامبريالية ، او - بتعبير ادق - الى نطاق الامبريالية الجديدة .

وفي الاساس ، فان هذا التناقض يعيد الى علاقات الانتاج امكانيات السيطرة على تطور قوى الانتاج في التشكيلات الاجتماعية المسيطرة . ومع ذلك فانه اذا كان لبوخارين نظرة واضحة لاساس الامبريالية ، فان ما يطرحه لنا فيما يتعلق بطبيعة الامبريالية وآلياتها ونتائجها تبقى مادة قابلة للنقاش ، حيث انه يتقلب باستمرار بين نوعين من التحليل ، هما الموقف اللينيني والموقف اللوكسمبورغي .

وبوضوح ، يسمح لنا تحليل الامبريالية بالتقدم على طريق فهم الرأسمالية المعاصرة ، التي تستند الى التناقض بين رأس المال الوطني ورأس المال الدولي ، هذا التناقض الذي تهمله نظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة المستندة الى رأس المال الوطني .

ثالثا - الامبريالية والانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

لا تقتصر المعرفة الماركسية على اشباع مطامح المثقفين فقط ، وانما هي معرفة لخدمة الممارسة التي هي صراع الطبقات . ولن يقودنا افراغ الماركسية من محتواها الثوري سوى الى طريق الاقتصادوية والذي لا بد وان يسقط فسي نطاق الاقتصاد السياسي البرجوازي . وهكذا يذكرنا « ستيفن هايمر » بالحوار القصير الذي حصل بينه وبين البروفسور ساملسون :

هايمر : - ماذا يوجد لدى ماركس من امور صحيحة وغير مدرجة في منهاج الدراسات العليا لجامعة ام . اي . ت .

ساملسون : - صراع الطبقات (1)

(1) ستيفن هايمر وستيفن رستيك : التجارة الدولية والتطور اللامتناهي . ١٩٧٠ .

ومع ذلك فإن الاعتراف بصراع الطبقات لا يكفي « لان الماركسي - كما يبين لينين - هو فقط ذلك الذي يوسع الاعتراف بصراع الطبقات الى اعتراف « بدكتاتورية البروليتاريا » (١) .

وبخصوص موضوعنا ، فانه من الواضح ، بأن معرفة الامبريالية والراسمالية الاحتكارية المعاصرة هي ضرورة لتوفير السلاح النظري - شريطة شرح مكان ومهمة النظرية لصراع الطبقات . فاذا كانت « الامبريالية » (هي) اعلى مراحل الراسمالية » ، كما كتب لينين ، فان ذلك يعني بأن الامبريالية هي الشكل المسيطر لتناقضات الراسمالية العالمية في الفترة المعاصرة . هذه التناقضات هي التي تضمن **الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية** ، كما يحدد ذلك تعبير « اعلى المراحل » .

ومن زاوية اخرى ، يمكننا طرح السؤال التالي : لماذا تكون نظرية الامبريالية هي نظرية الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية ؟

كانت الامبريالية في المرحلة التنافسية لنمط الانتاج الراسمالي الاتجاه المعاكس الذي سمح باعادة انتاج وتقوية وانتشار علاقات الانتاج على الصعيد العالمي ، والتي لم يكن يمكن - بدونها - السيطرة على تطور قوى الانتاج .

اما في المرحلة الاحتكارية ، فالامر على عكس ذلك ، فمع النمو المتعاقب لهذه المرحلة ، فان الامبريالية تتحول تدريجيا من **شكل اتجاه معاكس لتأخذ شكل تناقض رئيسي** . ان ذلك صحيح في حالة ان الامبريالية ، كاتجاه معاكس ، تصبح من الزاوية الاخرى ، وفي دول المحيط ، العائق الرئيسي لسيطرة علاقات الانتاج على تطور قوى الانتاج ، ونتيجة لذلك تصبح الامبريالية طريق الانتقال الى الاشتراكية في المناطق الراسمالية المحيطية . في هذه المرحلة ، اذن ، تصبح « الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية » .

١ - الاقتصاد الانتقالي :

نتجت نظرية الاقتصاد الانتقالي مباشرة من تحليل تاريخي « لنمط الانتاج » « التشكيلات الاجتماعية » .

ان الاقتصاد الانتقالي من الراسمالية الى الاشتراكية او من الاشتراكية الى الشيوعية هو حسب تعبير بتهليم « شكل خاص لتعايش او لوجود متزامن (في آن واحد) لعدة انماط للانتاج وللتفاعل بينها » (٢) .

ان كل تشكيلة اجتماعية حقيقية هي نفسها تشكيلة انتقالية . فمن جهة

(١) لينين : الدولة والثورة .

(٢) شارل بتهليم : الانتقال الى المجتمع الاشتراكي - ١٩٦٨ .

تتميز هذه التشكيلة ببنيتها المعقدة التي يسيطر فيها نمط انتاج واحد ، ومن الجهة الاخرى تتميز باعتبارها مكان اعادة الانتاج للتناقضات التي تحدد انتقالها ، عبر سيطرة نمط واحد للانتاج ، نحو تشكيلة اجتماعية اخرى . ويتطور شكل التناقضات - وليس طبيعتها - من خلال التفاعلات المتبادلة بين نمط الانتاج المسيطر وانماط الانتاج الخاضعة للسيطرة .

وهكذا فان التشكيلة الرأسمالية تحمل في ذاتها - مع تحفظ واحد وهو ضرورة فهم ومعرفة هذه الشروط - شروط تشكيلة نمط الانتاج الاشتراكي ، تماما كما حمل نمط الانتاج الاقطاعي شروط الظهور التاريخي للرأسمالية . بهذا المعنى كتب بتلهاييم :

« تقتضي نفس الضرورة النظرية اليوم ، ان نوضح شروط نمط الانتاج الرأسمالي التي هي في طريق التكون داخل نمط الانتاج الرأسمالي (وذلك بالمعنى الذي قال به لينين على سبيل المثال : « تظهر الاشتراكية من كافة نوافذ الرأسمالية ») .

ومن هنا يمكن تعريف نظرية الانتقال ، باستعارة كلمات بتلهاييم الذي كتب : « انها نظرية بداية نمط جديد للانتاج » (١) . ان نظرية الانتقال هذه تقول بمرحلتين :

- المرحلة البدائية لتكوين نمط جديد للانتاج التي تستمر الى الوقت الذي يصبح فيه هذا النمط مسيطرا .

- مرحلة نضج هذا النمط المسيطر التي تبرز حين يبدأ بانتاج شروط ظهور نمط جديد .

وتتعلق المرحلة الاولى بنظرية وممارسة « العبور » من الرأسمالية الى الاشتراكية ، في حين تعرف المرحلة الثانية ، ليس فقط بسيطرة علاقات الانتاج الاشتراكية على العلاقات الرأسمالية التي تستمر ، بل تعرف ايضا اعادة الانتاج الموسع لعلاقات الانتاج الاشتراكية نفسها ، بهدف ضمان العبور ، في آخر المطاف ، الى الشيوعية .

ويتميز الاقتصاد الاشتراكي بوجود عدد معين من التناقضات ، التي لا تنجم فقط عن حقيقة عدم سيطرة الاشتراكية على الاقتصاد العالمي - لا تمثّل الاشتراكية سوى عنصر انقطاع من الاقتصاد العالمي باعتباره حقيقة مطلقة يرتبط به كل تشكيل اجتماعي وطني من خلال حلقات مختلفة - بل ايضا بسبب عمل نمط الانتاج الاشتراكي في وضع لا زالت تقوم فيه علاقات الانتاج الرأسمالية ، ويعود استمرار بقاء علاقات الانتاج الرأسمالية هذه اما الى بقاء تأثيرات نمط الانتاج السابق المسيطر عليه ، او بسبب اندماج الاقتصاديات الاشتراكية نفسها في المجال العالمي .

(١) شارل بتلهاييم - المرجع السابق .

وفي الواقع ، فانه من الضروري التمييز بين شكلين في بحث الاقتصاد السياسي ، وي طرح الشكل الاول بصيغ انماط الانتاج والتشكيلات الاجتماعية القائمة بذاتها ، او كأنماط وتشكيلات اجتماعية مكونة . اما الشكل الثاني في طرح بصيغة « الاقتصاد الانتقالي » من نمط انتاجي معين الى نمط آخر ، وذلك حسب الطريق الذي فتحه لنا شارل بتلهاييم . وفيما يخص التشكيلات الاجتماعية ومفهوم المركز والمحيط ، فان الشكل الثاني هو القادر فقط على تزويدنا بالحلول التاريخية اللازمة . وفي الحقيقة ، لا يكفي التشخيص المنفرد لانماط الانتاج المختلفة التي مرت بتاريخ البشرية - من المشاعية البدائية - عبورا باشكالها السلافية والقديمة والجرمانية ، الى نمط الانتاج الاسيوي (باصنافه المشابهة له او مادون الاسيوي) والى نمط الانتاج الاقطاعي ، واخيرا الى نمط الانتاج الرأسمالي - ولا يكفي كذلك تشخيص ترتيبهم داخل تشكيلة اجتماعية ملموسة ، وانما الاهم هو تلمس نشوء الانتقال - والقوانين التاريخية لهذا الانتقال - من نمط انتاج معين الى نمط آخر .

وفي هذا الاطار من الاقتصاد الانتقالي الذي تتحدد ديناميكيته في المقام الاخير بالتناقض بين علاقات الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج ، نقول في هذا الاطار ي طرح وضع (قانون) Statut « نمط الانتاج » الاشتراكي . ويتم فهم نمط الانتاج هذا ، اما باعتباره نمط انتاج قائم بذاته ، او « شكل انتقالي » مع ضرورة التمييز بين مفهوم « شكل انتقالي » و « نمط انتاجي » ، من الرأسمالية الى الشيوعية ، وان الوصول الى الشيوعية لن يتحقق الا اذا طرحت الاشتراكية كشكل انتقالي . - باعتباره تطور قوى الانتاج وجعلها اشتراكية بشكل متزايد ومستمر - وفي جميع الاحوال تظهر الامبريالية ، باعتباره تركيز التناقضات على الصعيد العالمي ، تظهر كشكل محدد « للانتقال » من الرأسمالية الى الاشتراكية .

٢ - نظرية الامبريالية كنظرية للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية :

لكي تظهر نظرية الامبريالية كنظرية للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية فانه يجب توضيح نقطتين ، بدون توضيحهما سيستحيل اي تطور :

١ - مسألة النظرية والممارسة للعبور الى الاشتراكية .

٢ - مسألة الطليعة الثورية و (او) تلقائية البروليتاريا .

١ - نظرية وممارسة العبور الى الاشتراكية :

« لا يمكن لعملية العبور من الرأسمالية الى الشيوعية الا ان تتحقق باشكال سياسية متنوعة وكثيرة ، ولكن جوهرها جميعا هو بالضرورة :

لا تمثل نظرية الانتقال هذه خطأ مستقيما اقتصاديا ضمن المفهوم الاقتصادي . ذلك لاننا نعلم بأنه يمكن لتشكيلة اجتماعية ان تعبر الى الاشتراكية دون ان تكون الرأسمالية قد اصبحت نمط الانتاج الاوسع في هذه التشكيلة . وتختلف نظرية الانتقال حسب نوع التشكيلات الاجتماعية ، فهناك مثلا تشكيلات تابعة ، وخاضعة لتناقضات الرأسمالية العالمية ، دون ان يسيطر فيها نمط الانتاج الرأسمالي بشكل موسع ، كما قد توجد تشكيلات اجتماعية مهيمنة مرتبطة ، في النتيجة النهائية ، بنمط الانتاج الرأسمالي . ففي الحالة الاولى التي هي جمهورية فيتنام الديمقراطية والصين الشعبية ، وبدرجة اقل الحالة التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ، فان الانتقال الى الاشتراكية يتحقق على اساس التناقضات العالمية للرأسمالية ، اي على اساس الامبريالية . وفي حالة عدم نجاح الانتقال الى الاشتراكية ، فان الامبريالية العالمية تحدد شكلا للانتقال من نمط الانتاج الاسيوي الى نمط انتاج رأسمالي ، اي الانتقال الى ما يسمى « برأسمالية الدولة » . ان الهند واندونيسيا وعددا من الدول المتخلفة اليوم تشكل امثلة على ذلك . ونحن لا نعتبر هذه المرحلة من « رأسمالية الدولة » القائمة في الدول المتخلفة هي فاتحة الطريق للانتقال للاشتراكية ، ولكن للسير قبل كل شيء في طريق الرأسمالية . ان « رأسمالية الدولة » هي اجهاز لعملية الانتقال الى الاشتراكية في الدول المتخلفة ، وذلك على اساس ان جنين الطبقة العاملة والفلاحين لم يسيطر - نظريا - على التناقضات العالمية للرأسمالية .

وتتطلب نظرية وممارسة الانتقال الى الاشتراكية ، في الدول التي تخضع فيها التشكيلة الاجتماعية داخليا وخارجيا الى سيطرة نمط الانتاج الرأسمالي ، يتطلب ادراك ما يلي :

- من جهة ، ادراك تبعية علاقات الانتاج الداخلية لعلاقات الانتاج الامبريالية العالمية ، وكذلك تبعية قوى الانتاج الداخلية .

- ومن جهة اخرى ، ادراك محددات التناقضات الداخلية بكونها « انعكاسا » على اساس داخلي للتناقضات الرأسمالية العالمية .

فاذا كانت الدول المتخلفة ، او الاقل تطورا ، هي - وليست الدول المسيطرة - اول من حقق ، وبشكل عام ، الانتقال الى الاشتراكية ، فان ذلك يعود الى ان التناقضات العالمية كانت حاسمة في النهاية ، وانها استطاعت التغلب على التناقضات الداخلية في الدول المتقدمة التي استطاعت اخفائها او نقلها الى الصعيد العالمي (٢) . وان ذلك صحيح ايضا ، لان البروليتاريا الزراعية

(١) لينين : الدولة والثورة .

(٢) ان ذلك لا يقود ابدا الى اطروحة صراع الدول الفقيرة ضد الدول الغنية .

وعمال هذه البلدان تدرك هذه التناقضات أكثر من غيرها بالنظر لحدثها في بلدانها .

ولنبقي في اذهاننا الموضوع الالهم ، الذي يقول ، بأن الانتقال الى الاشتراكية لا يتطلب في البلدان الخاضعة للسيطرة اعتبار الاشتراكية نتيجة تلي قيام تكون تشكيلة اجتماعية رأسمالية واسعة . وفي كافة الحالات فان تكون هذه التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية لا بد وان يكون ، في البلدان الخاضعة للسيطرة ، من انتاج خارجي .

ويكون الامر بخلاف ذلك في الدول الرأسمالية الصناعية ، حيث يسيطر في الداخل ، وبشكل واسع ، نمط الانتاج الرأسمالي ، وخصوصا في المرحلة الاحتكارية . فالاشتراكية لا يمكن ان تظهر من نوافذ الرأسمالية الا بمقدار ما تتوفر الشروط اللازمة « لتصور الانتقال » ، وذلك على اساس مشاركة واسعة في قوى الانتاج ، وبمقدار ما تتم فيها رؤية طبيعية وظروف التناقضات . ولا تتوفر الشروط المتعلقة بالقاعدة الاقتصادية المادية الا بمقدار عجز نمط الانتاج الرأسمالي عن اعادة انتاج العلاقات الانتاجية الرأسمالية ، وبدون ان تخلق عكسيا قاعدة للقوى الانتاجية لا تسيطر عليها هذه العلاقات الا بصعوبة : وتكون هذه القوى الانتاجية غير المستقرة - المتمثلة بقطاع مؤتمم والبحث العلمي التقني ، وقوة عاملة واعية وغيرها - طاقة لتحول علاقات الانتاج . ومع ذلك فان القاعدة الاقتصادية لا تضمن بمفردها طريق الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية دون عملية « كسر وجبر » ، كما يقال ، ويجب ان يستند صراع الطبقات الذي تخوضه البروليتاريا على هذه القاعدة المادية للانتقال ضمن المنظور العام ، وذلك للسير في طريق بناء الاشتراكية . وبنفس المقدار يجب على هذا الصراع ان يتزود من تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي ، لكي يكون ، ببساطة ، صراعا من شأنه ان يفتح الطريق امام الاشتراكية .

ان « بتلهاييم » ، الذي يفرق بدقة بين نظرية الانتقال ضمن المنظور العام passage idéal ، ونظرية بنية الظروف الخاصة Structure de la conjoncture بالمعنى الذي حلل به لينين الظروف الخاصة conjoncture باعتبارها السيطرة النظرية على تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي التي تضم الطبقات الاجتماعية المتصارعة ، قد كتب :

« نلاحظ هنا ان الضرورة تقتضي ليس فقط نظرية للانتقال بل ايضا نظرية لبنية الظروف الخاصة التي تفتح الطريق للانتقال ، كل ذلك بالاضافة الى نظرية تتناول نشأة النمط الانتاجي المحدد . اما الظروف الخاصة فتشكل بشكل عام ، تصادم مجموعة من التناقضات تعطي في لحظة تاريخية طبيعة ثورية تسبب في اعادة بناء تشكيلة اجتماعية معينة ، اي

التي تتسبب في استبدال تشكيلة اجتماعية معينة بتشكيلة أخرى (١) » .

وتسمح نظرية الانتقال ضمن المنظور العام ، موضوعيا ، بكشف اساس الطابع الاجتماعي المتزايد لقوى الانتاج في نمط الانتاج الرأسمالي ، وذلك بالمعنى الذي كتب به لينين بأن « الاشتراكية تظهر من كافة نوافذ الرأسمالية » . ان ما تقدم يشكل نظرية ضرورية ولكن غير كافية ، اذ يجب بالاضافة الى ذلك وجود نظرية الممارسة الثورية ، اي نظرية تبين صراع الطبقات ضمن الظروف الخاصة . وسنعالج اولا نظرية الانتقال ضمن المنظور العام ، ثم نعالج نظرية الظروف الخاصة للانتقال الى الاشتراكية .

١ - نظرية الانتقال ضمن المنظور العام

تستند نظرية الانتقال ضمن المنظور العام ، التي هي القاعدة الموضوعية التي تسمح بالانتقال الى الاشتراكية او الى الشيوعية ، على الطابع الاجتماعي المتزايد لقوى الانتاج اولا ، وعلى عدم استقرار قوى الانتاج الجديدة في مواجهة علاقات الانتاج القديمة ثانيا ، وعلى امكانية بناء الاشتراكية على القاعدة المادية القديمة للرأسمالية اخيرا ، كل ذلك لفتح الطريق للانتقال الى الاشتراكية . وتتلخص النقطتين الاولى والاخيرة « بنظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة » و « ممارسة الديمقراطية المتقدمة » ، اما النقطة الثانية فتظهر في المفاهيم الجديدة لرايشتا Richta وايف بارل Yves Barel ، بل وحتى غارودي Garaudy .

نظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة

تضطر الدولة للتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي على اساس تطور التناقضات التي تحددها ، في نهاية التحليل ، الوحدات الاحتكارية الكبيرة . ولا تلعب الدولة دورها هذا لا نقاص قيمة رأس المال الاجتماعي بحد ذاته ، ولكن لتسمح من جهة بتحقيق الناتج الاجتماعي وفائض القيمة بشكل خاص ، ومن جهة أخرى لرفع العوائق عن طريق تراكم الفائض الذي يبحث عن الاستثمار . وقيامها بهذه المهمة ، فان الدولة مرغمة من جهة على جعل قوى الانتاج المتفجرة اكثر اجتماعية بسبب التوجه نحو البحث العلمي الاحتكاري ، ومن جهة أخرى بجعل القوى الانتاجية الجديدة اكثر اجتماعية ايضا ، في مراحلها الاولى عندما لا تكون مربحة للاحتكارات في المدى القصير مع استعدادها للتخلي عنها فيما بعد للملكية الخاصة . وسيكون جعل قوى الانتاج اجتماعية ، قاعدة موضوعية للانتقال الى الاشتراكية ، فيما لو وصلت البروليتاريا الى السلطة . وبهذا المعنى تكلم باركا Barca في مؤتمر شوازي - لو - روا الدولي :

(١) شارل بتلهام ، الانتقال نحو الاقتصاد الاشتراكي .

« ان حزبنا ، ، الحزب الشيوعي الإيطالي ، قد انجز مثلكم تجربة اصيلة ومهمة فيما يخص الرأسمالية الاحتكارية للدولة . اذ يعتمد نضالنا الثوري . منذ الاستقلال مباشرة على استخدام ديمقراطي ثوري للسيرورة الموضوعية للرأسمالية ، من اجل تجاوز الازمة ولكن ايضا كتحضير للاشتراكية » . (١) .

وفي نفس الاتجاه كتب بول بوكارا : Paul Boccara :

« ان الرأسمالية الاحتكارية للدولة هي اعلى مراحل الامبريالية . فاذا استطاعت الحركة العمالية والديمقراطية انتزاع السيطرة على الدولة والقيادة السياسية والسيطرة على الاقلية الاحتكارية ، فانها ستؤدي الى جعل الحياة الاقتصادية ديمقراطية بشكل عميق . ويمكن للاشكال الجديدة العامة الناتجة عن التأميم الديمقراطي ان تتطور بشكل مهم في اتجاه معاد للاحتكار وفي خدمة الوطن . وفي هذه الشروط ، فان الحركة الثورية ستشدد على عزل وتحطيم الاحتكارات تدريجيا . حينذاك ستعرض الرأسمالية الاحتكارية للدولة الى ازمة تفكك مما سيمكن من تدميرها . فاذا بقيت الرأسمالية ، حسب هذه الفرضية ، مستمرة فان بالامكان وصفها ، بسبب الدور الاقتصادي الحاسم للدولة الديمقراطية الجديدة ، برأسمالية الدولة الديمقراطية التي تفتح مرحلة ثورية للانتقال المباشرة السلمي الى الاشتراكية » (٢) .

وان السيرورة الموضوعية للرأسمالية الاحتكارية للدولة تؤدي الى ممارسة الديمقراطية المتقدمة . حينذاك سيمكننا ان نعتبر ان ما سيكون لدينا هو ممارسة سياسية « للانتقال ضمن المنظور العام » « وليس ممارسة نضال الطبقات » . وبالإضافة الى ذلك فان بول بوكارا يخلط بين « رأسمالية الدولة » الانتقالية نحو الاشتراكية مع « رأسمالية الدولة » الانتقالية والمقوية للرأسمالية .

وقد تم التطرق للسيرورة الموضوعية ايضا في تقرير فالديه روشيه المقدم الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في ٥ و ٦ كانون الاول ١٩٦٨ :

« وفي المجال الاقتصادي ، فان المهمة المركزية لبرنامج الديمقراطية المتقدمة تتكون من تأميم تدريجي للصناعات الاحتكارية وللمصارف الكبرى ، والذي يرافقه تكوين ادارات ديمقراطية . وستوجه الصناعات المؤممة لصالح البلاد » (٣) .

وفي نهاية المطاف ، فانه يبدو بانه يتم الخلط بين القاعدة المادية الموضوعية للانتقال الى الاشتراكية (اداة التحقيق او الموضوع) مع الممارسة السياسية (صراع الطبقات الذي تخوضه البروليتاريا) . وهذا يؤدي الى قلب الادوار ، فبدلا من ان يغير الذاتي الواقع الموضوعي ، يحدد الموضوع الذات ، وبكلام اخر

(١) مداخلات باركا - مجلة الاقتصاد والسياسة . رقم ١٤٥ - ١٤٦ ، ١٩٦٦ .

(٢) بول بوكارا ، الاقتصاد والسياسة ١٣٤ - ١٤٤ .

(٣) بيان الحزب الشيوعي الفرنسي ٥ و ٦ كانون الاول ١٩٦٨ .

تحدد السيرة الموضوعية الممكنة (جماعية اكثر لقوى الانتاج في الرأسمالية الاحتكارية للدولة) الممارسة السياسية ، اي الديمقراطية المتقدمة .

عدم استقرار قوى الانتاج الجديدة :

تؤكد الابحاث الحديثة لا سيما التي اجرتها جماعة « رادوفان ريجتا » في « الحضارة على مفترق الطرق » (١) والتي اجراها ايف بارل (٢) كذلك ، على ظهور قوى انتاج جديدة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد تؤدي الى احلال النمو المكثف محل النمو الواسع . وان هذا النموذج للنمو المكثف قد نتج هو ذاته من النقطة السابقة التي مفادها اجتماعية اكثر لقوى الانتاج وذلك حسب وجهة نظر ايف بارل :

« يبدو لي بان هذا النمو المكثف لا يرتبط بصدف التوزيع في اوقات مختلفة للاشكال المسيطرة للتقدم التقني ، بل انه يطابق الوصول الطبيعي لاجتماعية اكثر لقوى الانتاج ، وبهذا فانه يميز مرحلة من مراحل الرأسمالية » .

بيد ان ما يميز هذه المرحلة الجديدة من الرأسمالية الاحتكارية للدولة هو عدم تطابق قوى الانتاج مع علاقات الانتاج مما يشكل قاعدة لعدم استقرار ، او لاعاققة قوى الانتاج هذه .

ويرى ايف بارل بان هذا هو الشكل المسيطر لتناقضات الرأسمالية المعاصرة وانه قد كتب بهذا المعنى ملاحظا تحقق نموذج النمو المكثف على قاعدة « التراكم الذي يحصل في الرأسمال المتغير حصرا او بما يقارب الحصر :

« اذ ان قاعدة السيطرة الاقتصادية والتمكينة للرأسمالي على الاجراء هي احتكار لوسائل الانتاج . فبفضل الاحتكار هنا يستطيع الرأسمالي ارغام الاجير على بيع قوة عمله ليحصل الرأسمالي بذلك على الحق بامتلاك فائض القيمة المنتجة من قبل الاجير مجانا ... فاذا ادرك الاجراء بانهم لم يعودوا مرغمين على بيع قوة عملهم وعلى قبول سيطرة الرأسمالي من اجل العيش ، فاننا لا نرى الاسباب التي تدفعهم للاستمرار بقبول ذلك » .

« ... وبعبارة اخرى ، يقوض اندفاع الاقتصاد نحو القطاع الثالث (الخدمات) اسس السلطة الرأسمالية وذلك بانقاص دور وسائل الانتاج في النمو الاقتصادي ، وعندما يتبين هذا التطور فان الرأسماليين سينقادون الى عرقلة قوى الانتاج » .

(١) رادوفان ريجتا ، الحضارة على مفترق الطرق .

(٢) ايف بارل تناقضات الرأسمالية المعاصرة .

الديمقراطية المتقدمة

حسب هذه النظرية يعتمد الانتقال الى الاشتراكية على الصعود الى السلطة السياسية وذلك اذا ما وجدت السيرورة الموضوعية ، اي اذا ما وجدت امكانية استخدام الطابع الاجتماعي لوسائل الانتاج لتغيير نمط الملكية . فلا تشكل الحالة التي تكون عليها قوى الانتاج عقبة في طريق الرأسمالية كما هو الحال في الدول المتخلفة حيث تكون المشكلة بالضبط هي عدم التطابق الكبير بين قوى الانتاج مع العلاقات الاشتراكية .

ولكن هل يكفي تبين بان الاشتراكية قد اصبحت في متناول اليد ليتم الوصول اليها حقيقة ، اي لاجاد سيرورة ثورية قد تكون لا عنفية وسلمية ؟ وهل ينشأ صراع الطبقات من وجود صورة للاشتراكية ؟

والان ، ما هي الديمقراطية المتقدمة ؟ انها الصعود الى السلطة السياسية ، اي السيطرة على قوى الانتاج لفتح الطريق نحو الاشتراكية بواسطة البروليتاريا وذلك بتعبئة الطبقات الاجتماعية حول هذا الهدف . وقد تكون الديمقراطية المتقدمة هي **الظرف الخاص** بالمعنى الذي استخدمه لينين لهذه العبارة .

وفي الختام ، وحول هذه النقطة من « الانتقال ضمن المنظور العام » ، فانه يبدو لنا بان نظرية « الانتقال ضمن المنظور العام » هي نفسها نظرية نشأة نمط الانتاج الاشتراكي . ولكن « الانتقال ضمن المنظور العام » هذا لن يكون بأي شكل كان المجال الذي يحصل فيه صراع الطبقات الذي تخوضه البروليتاريا ، اي لن يكون **الظرف الخاص** الى الاشتراكية . ان ذلك هو سبب عدم الفهم المتبادل بين قطاعات البروليتاريا المختلفة المندفعة نحو الانقسام اكثر مما نحو الائتلاف .

ب - نظرية الظرف الخاص للانتقال الى الاشتراكية

ان **الظرف الخاص** للانتقال الى الاشتراكية هو ادراك تصادم تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي التي هي اساس التحالف بين الطبقات الاجتماعية حول نقاط مشتركة بينها والتي من خلالها يقوم صراع للطبقات يضمن صعود البروليتاريا الى سلطة الدولة .

ماذا يعني الصعود الى « سلطة الدولة » ؟

لا يعني مفهوم الصعود الى سلطة الدولة ابدا « اخذ » سلطة الدولة الرأسمالية بالوسائل الديمقراطية البرجوازية . ان الامر لا يعني ذلك خصوصا بالنسبة الى لينين الذي اوضح ذلك بشكل كامل :

« لقد قلنا آنفا وسنبين في اعقاب عرضنا بالتفصيل بان مذهب ماركس وانجلز يقول بالثورة العنيفة الحتمية لازالة الدولة البرجوازية . فلا يمكن

للبرجوازية ان تترك مكانها للدولة البروليتارية (الى دكتاتورية البروليتاريا) عن طريق الانحلال » ، بل فقط وكقاعدة عامة عن طريق الثورة العنيفة « (١) .
- « وبدون الثورة العنيفة ، فانه لا يمكن احلال الدولة البروليتارية مكان الدولة البرجوازية . ولن يكون ممكنا الغاء الدولة البروليتارية ، اي الغاء الدولة كمفهوم ، الا عن طريق الانحلال » (٢) .

ولن يكون استيلاء البروليتاريا على سلطة الدولة مسألة تتم من داخل جهاز الدولة الرأسمالية البرجوازية ، ان الاستيلاء على سلطة الدولة هو استبدال جهاز الدولة البرجوازي بجهاز الدولة البروليتاري على اساس الثورة العنيفة . ويجب ان تعني كلمة استبدال تدمير الدولة الرأسمالية .

ويؤكد لينين ايضا ، بان ماركس وانجلز لم يجريا في عام ١٩٧٢ سوى تعديل واحد على بيان الحزب الشيوعي ، وذلك انطلاقا من تجربة كومونة باريس ، اذ حددا في مقدمة النسخة الالمانية ما يلي :

« لقد بينت الكومونة بشكل خاص بانه لا يمكن للطبقة العاملة ان تكتفي بأخذ مكانة الدولة على ما هي لجعلها تعمل لصالحها (٣) » .
ويواصل لينين :

« ان فكرة ماركس هي ، ان على الطبقة العاملة تحطيم وتفكيك « مكانة الدولة الحاضرة » وعدم الاتجاه الى حيازتها فقط » (٤) .
وبشكل نهائي ، فان بناء سلطة الدولة الشعبية يتم عن طريق تحطيم سلطة الدولة البرجوازية .

نضال طبقة ام نضال الطبقات ؟

لقد كان ماركس مدركا بانه لن يكون بمقدور البروليتاريا بمفردها خوض نضال ثوري ، اذ يجب ان تشن البروليتاريا (العمال) نضالها بالاشتراك مع النضال الفلاحي ونضال البرجوازية الصغيرة الليبرالية ، الخ . فنقول بوجود نضال الطبقات في حالة وجود ترابط بين نضال الطبقات المختلفة ، وان شكل نضال الطبقات هو « الثورة الشعبية » (١) . وبالنسبة الى ماركس ، فان ما يفسر سبب فشل كومونة باريس هو ان نضال البروليتاريا الباريسية عن الفلاحين الصغار (٤) .

(١) لينين ، الدولة والثورة .

(٢) لينين ، المصدر السابق .

(٣) بيان الحزب الشيوعي .

(٤) لينين ، الدولة والثورة .

(٣) ماركس ، رسالة الى كوكيلمان « ١٢ نيسان ١٩٧١ » .

(٤) راجع لينين : « لا يمكن للثورة ان تكون «شعبية» وان تدخل الاغلبية في الحركة الا باحتوائها البروليتاريا والفلاحين .

وعلى نفس الطريق يؤكد لينين بان الثورة الروسية البرجوازية لعام ١٩٠٥ - ١٩٠٧ قد كانت هي ايضا « ثورة شعبية » :

« ذلك لان جماهير الشعب باغلبيتها العظمى وفئاتها الاجتماعية الدنيا والاكثر تجذرا والمثقلة بالاضطهاد والاستغلال قد انتفضت تلقائيا ، وتركت في كل خطوة من خطوات الثورة بصمات مطالبها ومحاولاتها لبناء مجتمع جديد بطريقتها الخاصة عوضا عن المجتمع القديم الذي هو في طريق التهدم » (الدولة والثورة) ان نضال الطبقات - الذي يأخذ شكل الثورة الشعبية - هو اذن نضال للطبقات الشعبية المجتمعة على اساس تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي ، ويضم نضال الطبقات نضال البروليتاريا (اليدوية والفكرية) ونضال الفلاحين الصغار وصغار التجار والحرفيين وفئات البرجوازية الصغيرة وذلك في حالة اصطاف هذه الطبقات في معسكر واحد على اساس التناقضات التي اصبحت واضحة بالنسبة للجميع .

ما هو مضمون نضال الطبقات ؟

لاجل ان يتمكن نضال الطبقات من التطور فانه يجب ان لا يتغذى من تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي فقط ، بل يجب ايضا التأكد من ان التناقض الرئيسي قد وضح بشكل كامل يهدف ضمان وحدة الطبقات الاجتماعية المختلفة حوله . يجب معرفة اين يجري التناقض الذي سيدفع الاغلبية الى الاطاحة بالطبقات المعادية . وتشكل هذه المسألة النقطة الدقيقة للنضال النظري بالنسبة الى النضال السياسي والنضال الاقتصادي ، مع ما يثيره ذلك من نقاش اساسي حول الطبيعة الثورية وتلقائية البروليتاريا .

ب) الطبيعة الثورية وتلقائية البروليتاريا .

لقد طرحت مسألة الاستراتيجية الثورية خلال العقد الماضي بشكل خاص ليس فقط فيما يخص النظرية الثورية ، بل ايضا فيما يخص تنظيم النضال الثوري . وتبرز النقطة الثانية هذه في صلب النقاشات المختلفة التي تدور في الاوساط اليسارية ، حيث تركز الفرق الثورية الصغيرة بنفس المقدار على اهمية الممارسة الثورية - التي تمر حقيقة بمسألة التنظيم - والنظرية الثورية . ويعيد النقاش حول « التنظيم الثوري » اليوم الخلافات المتعلقة بكراس لينين المشهور « ما العمل ؟ » حول الطبيعة الثورية وتلقائية البروليتاريا . ويبدو باننا هنا في قلب عملية للانقطاع - على الاقل فيما يتعلق بالممارسة الثورية - بين مؤيدي الطبيعة الثورية (على سبيل المثال الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الايطالي اللذان يعتمدان قبل كل شيء على الحزب والنقابات والرافضان

لاية ممارسة خارج هذه المنظمات) ومؤيدي التلقائية الثورية الذين يضعون
تقتهم الاساسية في الجماهير .

ولكن الراي الذي يشيع باستمرار والذي مضمونه بان « ما العمل ؟ » ينفي
نظرية التلقائية يؤدي لمرة واحدة على الاقل الى اتفـاق راي « الشيوعيين »
واليساريين . ولكن اذا لم يكن مستغربا ان يجد الاولون من انصار الطليعة الثورية
في « ما العمل ؟ » ادانة للتلقائية ، فان من المستغرب ان يرغم اليساريون
الذين يطالعون نفس الكتاب على ادانته بالنسبة الى اطروحاتهم التلقائية .

وهكذا كتب ايفون بورديه :

« حاول لينين في كراسه الشهير « ما العمل ؟ » ان يفند الاطروحة المتمركسة حول « التلقائية
العملية » ... ، واننا قد درسنا بتفصيل كامل انتقادات لينين . ولا تحمل هذه الانتقادات اية
صفة اكاـديمية . وعن طريقها تناول لينين ممارسة سياسية معارضة لتلك التي يؤيدها . ويرى
لينين بان الطبقة العاملة غير قادرة على الاطاحة بالراسمالية باستخدام قواها فقط . ان على الطبقة
العاملة ان تضع امورها بيد منظمة مختصة ينتظم فيها بشكل عسكري مركزي «الثوريون المحترفون» .
مع ذلك فان لينين رفض الاطروحات البلانكية ، شأنه شأن ماركس وانجلز من قبله . لذلك كله ، فان
لينين ، بعد اخذ ورد ، قد بنى الصيغة الجريئة الناجحة ، الا وهي « المركزية الديمقراطية » التي
من الممكن اعتبارها « تجاوزا دياكتيكيا » للتلقائية والبلانكية . ان من شأن المركزية ان تنظم
البروليتاريا ، غير المتبلورة بطبيعتها . ومن الناحية الاخرى تسمح المركزية التي هي ديمقراطية
بطبيعتها بمنع القطيعة بين القاعدة والقمة (١) . »

ويمكن القول بان تحليل ايفون بورديه في ١٩٦٨ قد استخدم بشكل واسع
لتفسير ما العمل ؟ ولكن روسانا روساندا عاد في عام ١٩٧٠ وعالج الموضوع مع
بعض الاختلافات كما تناولت اطروحات المانيفستو الموضوع بشكل يقترب مما
سنطرحه الان .

ان هذا النقاش لا يستند الى اسس واقعية لانه لا يوجد اي تناقض بين
الطليعة الثورية وتلقائية نضال الطبقات بالنسبة للينين نفسه في « ما العمل ؟ » .
وعلى العكس توجد وحدة بين هاتين الممارستين . هذه الوحدة التي تطرح وتحل في
صيغ التنظيم الثوري . وبما اننا سندافع عن اطروحة مرفوضة من قبل الطرفين ،
فاننا سنلجأ الى كتابات لينين نفسه . ولكننا قبل ذلك سنطرح سؤالاً مهماً هو :

ما هدف « ما العمل » ؟

يوضح لينين في المقدمة بان كراسه سيسخى الى الاجابة على ثلاثة اسئلة
سبق وطرحت في مقال عام ١٩٠١ في الايسكرا (رقم ٩) والذي عنوانه : « بيم

(١) ايفون بورديه ، التسيير الذاتي والتلقائية ، ١٩٦٨ .

نبدأ ؟ » وتتعلق الاسئلة بما يلي :

- سمة ومحتوى التحريض السياسي .
- المهام التنظيمية .
- خطة بناء ... منظمة للقتال لكافة روسيا .

وفي الحقيقة تحدد الاسئلة الثلاثة هذه الممارسة الثورية .

ومع ذلك فان لينين يرفض ان يفصل جذريا بين النظرية الثورية والممارسة الثورية ، لانهما ترتبطان دياكتيكيا . وقد حرص لينين ايضا في الفصل الاول (« الدوغماتية وحرية النقد ») على التذكير بان الماركسية هي التي شكلت قاعد الممارسة الثورية التي لا تكون عملية فقط ، بل نظرية ايضا سواء اكان ذلك على مستوى تعميق النظرية الماركسية او لمحاربة التيارات التحريفية والاصلاحية . وسيقوم لينين في النقطة المتعلقة به « انجلز واهمية النضال النظري » بتقديم شعاره المشهور : « لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية » . ومن جهة اخرى سيقوم بوضع « النضال النظري » على نفس مستوى النضال السياسي والاقتصادي باعتبارهما المكونين الاساسيين لنضال الطبقات وذلك بالاشارة الى قول انجلز : « لا يرى انجلز في النضال الكبير للاشتراكية الديمقراطية شكلين فقط (سياسي واقتصادي - كما يتم العمل به في صفوفنا - بل ثلاثة اشكال ، وذلك بوضعه النضال النظري على نفس المستوى » .

ان الاعتراف باهمية النضال النظري في الممارسة الثورية هو الذي يسمح فقط بفهم عدم تناقض مفهومي الطليعة الثورية والتلقائية البروليتارية في التنظيم الثوري . وهنا يجب التمييز بين مفهوم التنظيم الثوري ومفهوم « الحزب الثوري » بالمعنى الضيق للطليعة . ولا معنى للاطروحة اللينينية حول « المركزية الديمقراطية » الا اذا ربطت بمفهوم التنظيم الثوري باعتباره واصلة تربط بين الطليعة وتلقائية الجماهير . وفي الحقيقة فان المحاولة اللينينية بمجملها - ظاهريا ضد التلقائية - هي نقد للتلقائية المنعزلة عن النظرية والطليعة (اي التلقائية المنعزلة عن اطار التنظيم الثوري) ، كما انها ايضا نقد للطليعة المنعزلة عن قاعدتها الشعبية (اي الطليعة المنفصلة عن اداتها الثورية التي هي تلقائية الجماهير) . ويظهر كل ذلك جليا في الاجابات على الاسئلة الثلاثة التي طرحها والتي تتناول في اساسها التنظيم الثوري .

(ا) مضمون وسمة التحريض السياسي .

ان مجهود لينين المضاد للتلقائية في الفصل الثاني (« تلقائية الجماهير وجوهر وعي الاشتراكية الديمقراطية ») هو نقد للتلقائية كشكل قائم بذاته وكاف لنضال الطبقات . في حين ان لينين يؤكد بان نضال الطبقات يوحد دياكتيكيا النضال النظري والسياسي والاقتصادي . يبين لينين بان التلقائية القائمة بذاتها هي قصر

النضال الطبقي على مكون واحد الا وهو النضال الاقتصادي . فان ما يدينه لينين هو التلقائية كشكل وحيد للنضال ، لذلك من الضلال بمكان توسيع هذه الادانة الى خارج المجال الذي حددت به .

ادانة التلقائية كمفهوم قائم بذاته

— تكمن سمة التلقائية على هذا المستوى في غياب الوعي الطبقي ، اي غياب الفهم النظري والعملي من قبل الطبقات الشعبية لطبيعة ومحتوى ونتائج علاقات الانتاج الرأسمالية ، يقول لينين :

« ... ما العنصر التلقائي بالاساس الا الشكل الجنيني للوعي . فتعكس التمردات البدائية يقظة معينة للوعي : فيفقد العمال ايمانهم القديم بخلود النظام الذي يذلهم ... ومع ذلك فان ذلك قد كان تعبيرا عن اليأس والشار اكثر مما كان تعبيرا عن النضال » .

كما اكد لينين بانه بالرغم من ان الاضرابات التي حصلت بعد ١٨٩٠ في روسيا قد سجلت مرحلة من ارتفاع الوعي الطبقي للبروليتاريا الروسية ، الا انها بقيت مع ذلك على مستوى العداء بين البروليتاريا ورب العمل — سمة مميزة للاقتصادية — بدون ان تتجه نحو وضع نمط الانتاج الرأسمالي في قفص الاتهام لتتمكن من ان تعطي النضال الطبقي بعده الحقيقي ، « وبهذا المعنى ، وبالرغم من ان الاضرابات التي تلت عام ١٨٩٠ قد عبرت عن تقدم عظيم بالنسبة الى « العصيان » الا انها بقيت اساسا حركة عفوية » .

وفي الواقع ، فان الوعي الطبقي لا يولد ، بالنسبة الى لينين ، من العداء بين العمال ورب العمل . ان الوعي الطبقي هو استيعاب نظري لطبيعة الاشياء . ولقيام ذلك فان الوعي الطبقي لا يولد تلقائيا من ممارسة العداوة الاقتصادية ، ولكنه يأتي من الخارج ، يأتي من طليعة من المثقفين البرجوازيين الثوريين :

« لقد قلنا بانه لا يمكن للعمال ان يحصلوا بعد على الوعي الاشتراكي الديمقراطي . اذ لا يمكن ان يأتي هذا الوعي الا من الخارج . فيشهد تاريخ البلدان كافة ، بانه لا يمكن للطبقة العاملة ان تصل بقواها فقط الا الى الوعي النقابي ، Trade-unioniste اي الى القناعة بضرورة التوحد في النقابات وشن النضال ضد رب العمل ومطالبة الحكومة بالقوانين المختلفة الضرورية للعمال الخ » . ويذكر لينين ايضا بان مؤسسي الاشتراكية العلمية — النظرية الضرورية للادراك النظري والعملية للوعي الطبقي — كانا ينتميان بسبب وضعهما الاجتماعي الى المثقفين البرجوازيين .

ان خاصية التلقائية القائمة بذاتها هي في الاساس شن نضال اقتصادي فقط ، بدون ربط هذا النضال بالنضال السياسي الحقيقي ، وخصوصا بدون ربطه بالنضال النظري . ويقود غياب النضال النظري بالضرورة الى مواقف

« معادية للمثقفين » مما يضع النضال الاقتصادي في مواقع الايديولوجية البرجوازية ، يقول لينين :

« ان اي تقديس لتلقائية الحركة العمالية ، وان اي انقاص لدور « عنصر الوعي » او لدور الاشتراكية - الديمقراطية ، ان مثل هذه الدعوات لا تعني بقيامها - شئنا ذلك ام ابينا ، ولا فرق في ذلك - سوى تقوية تأثير الايديولوجية البرجوازية على العمال » .

ان محتوى التلقائية القائمة بذاتها هو الاقتصادي كشكل يخفي النضال الطبقي ، مما يقود بالضرورة الى النضالات المحدودة ، ذلك لان هذه النضالات لا توضع على الارضية الكاملة للتشكيلة الاجتماعية الرأسمالية . وان هذه الارضية تكون خارج مجال نطاق رؤيتها . وتقود التلقائية الى استنكار الاوضاع المخزية المحددة ، بدون ان تربط بين الاوضاع المختلفة هذه ، وبدون ان تطرح تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي كما هي . يقول لينين :

« لا يتم الكشف في الاساس الا عن علاقات العمال الذين ينتمون الى مهنة معينة برب عملهم ، ولا يكون لها من نتائج سوى تعليم هؤلاء الذين يبيعون قوة عملهم على بيع بضاعتهم بشكل مربح اكثر ، وعلى النضال ضد المشتري على اساس التعامل التجاري الصرف » .

ويتضاعف النضال الاقتصادي بالتأكيد بالنضال السياسي ، ولكن الاخير هذا يبقى اقتصاديا مما يقود الى الحلول الاصلاحية . ولا يغير الشعار التلقائي الذي يقول « اعطوا النضال الاقتصادي نفسه طابعا سياسيا » شيئا من هذه المسألة ، ذلك لان النضال السياسي يبقى هنا محدودا متمركزا حول حق الاضراب ، والحق النقابي ، والتشريعات الاجتماعية ، وظروف العمل ... كل ذلك بدون ان يتمخض عن نضال ثوري يتناول ليس فقط العلاقات الاقتصادية ، بل ايضا السياسية والايديولوجية لنمط الانتاج الرأسمالي . ولا يؤدي نسيان الحقيقة القائلة بان العلاقات الايديولوجية والسياسية القائمة تتجاوز بالضرورة العلاقات الاقتصادية الحقيقية ، بهدف اخفائها ، الا الى عدم فعالية العمل على صعيد العلاقة الاقتصادية فقط . ويتم استيعاب اي تعديل اصلاحي في العلاقات الاقتصادية مباشرة من قبل العلاقات الايديولوجية والسياسية البرجوازية القائمة التي تتقوى في الواقع بمثل هذه الاعمال .

ويؤدي الانقطاع بين العفوية العمالية - على صعيد الجبهة الاقتصادية - وبين تقديس العفوية من قبل المثقفين الى لجوء الاخيرين الى النضال السياسي الذي يأخذ الارهاب شكله الاساسي . يقول لينين :

« ان جذور الاقتصادية والارهاب مشتركة ، الا وهي تقديس العفوية ... وقد يبدو تأكيدنا للوهلة الاولى غريبا ، اذ يبدو بان الخلاف بين اولئك الذين يضعون « النضال الغامض اليومي » في المرتبة الاولى ، كبيرا مع اولئك الذين

يدعون الفرد الى النضال المنعزل مع اكثر قدر ممكن من نكران الذات . ولكن لا غرابة في ذلك اطلاقا . اذ تخضع النزعتان الاقتصادية والارهابية للقطين المتعارضين من الاتجاه التلقائي : فمن جهة يخضع الاقتصاديون لعفوية « الحركة العمالية الخالصة » ، ومن الجهة الاخرى يخضع الارهابيون لعفوية السخط المضطرب للمثقفين الذين لا يعرفون ، او لا يستطيعون توحيد كافة اشكال العمل الثوري والحركة العمالية » .

ومن المهم ملاحظة ، بان التلقائية تجد جذورها ، بالنسبة للينين ، في الانفصال بين الحركة العمالية والمثقفين . فمن جهة ، تبقى الحركة العمالية في نطاق النضال الاقتصادي لعدم تمكنها من تحقيق الترابط مع المثقفين ، ومن الجهة الاخرى يبقى النضال السياسي للمثقفين محصورا بالارهاب والعنف لانه لم يرتبط بالنضال الاقتصادي للحركة العمالية . ولكن اين يقع هذا النضال ؟ انه نتيجة لاهمال النضال النظري .

ماذا نعني بالنضال الثوري ؟

تنحصر الادانة اللينينية للتلقائية في نطاق محدد . انها تدينها كتعبير عن الانفصال - على نطاق النضال النظري - بين النضال الاقتصادي والنضال السياسي . ولا تشكل هذه الادانة ابدا ادانة لتلقائية نضال الطبقات **كاتصال** بين النضال العمالي ونضال المثقفين ، مما يعطي بعدا ثوريا للتلقائية . ويشير لينين بوضوح تام ، بانه لا يعادي التلقائية عندما يوجد وعي لنضال الطبقات يربط بين نضال العمال ونضال المثقفين الثوريين ، وذلك كمثال للنضالات الثورية بالمعنى الدقيق للكلمة :

« لقد كان هناك تنبه تلقائي للجماهير ، تنبه للحياة الواعية وللنضال الواعي ، كما كان هناك شبيبة ثورية مسلحة بالنظرية الاشتراكية - الديمقراطية وتتحرق للاقتراب من العمال » .

وللوصول الى نضال ثوري يمسك بكافة جوانب نمط الانتاج والتشكيلة الاجتماعية الرأسمالية - الجوانب الاقتصادية والسياسية والايديولوجية - لا بد من ان يحتل النضال النظري موقعا استراتيجيا ، لانه الوحيد القادر على اعطاء النضال الاقتصادي العمالي بعده الحقيقي الذي يتطلب وعيا سياسيا . يقول لينين : « تمثل الاشتراكية الديمقراطية الطبقة العاملة ، ليس في علاقاتها مع مجموعة من المستخدمين فقط ، ولكن ايضا مع كافة طبقات المجتمع المعاصر ، ومع الدولة باعتبارها قوة اقتصادية منظمة .. »

« وهنا يطرح السؤال التالي : ماذا يجب ان يتضمن التثقيف السياسي ؟ .. لا يكفي تنوير العمال باضطهادهم السياسي .. يجب عمل التحريض فيما يخص كل تعبير ملموس يأخذه هذا الاضطهاد (كالتحريض الذي عملناه فيما يخص التعابير

الملموسة للاضطهاد الاقتصادي) . ولكن ... الاضطهاد السياسي هذا ... يبرز في مجالات الحياة والنشاطات الأكثر تنوعاً ، اذ يبرز في المجال المهني والمدنسي والخاص والعائلي والديني والعلمي الخ » .

ويضع النضال النظري على بساط البحث مجمل العلاقات العدائية الواعية - اقتصادية ، سياسية ، ايديولوجية - للطبقات الشعبية مع الطبقات المالكة ليدفع بها في طريق صراع الطبقات . ويأخذ استيعاب اهمية النضال النظري لمجمل العلاقات العدائية الواعية معناه الحقيقي بالنسبة للطليعة الثورية التي عليها ان تحمل هذا الوعي بابعاده الكاملة الى الطبقات الشعبية ، يقول لينين :

« لا يمكن للوعي السياسي الطبقي ان ينقل للعامل الا من **الخارج** ، اي من خارج النضال الاقتصادي ، ومن خارج نطاق العلاقات التي تتم بين العمال وارباب العمل . وان المجال الوحيد الذي يمكن ان نفترف منه هذه المعرفة هو العلاقات القائمة بين **كافة** الطبقات والفئات من السكان مع الدولة والحكومة ، ومن العلاقات القائمة بين كافة الطبقات فيما بينها . ولذلك جواباً على السؤال : ماذا نعمل لنحمل الى العمال المعارف السياسية ؟ - نقول انه لن يكون بمقدورنا ان نعطي ببساطة الجواب الذي يكتفي به في معظم الاحيان المتمرسون (بدون ان نتكلم عن البعض من هؤلاء الذين يتجهون نحو النزعة الاقتصادية) والقاتل بما يلي : « اذهبوا الى العمال » . فلكي يتم نقل المعارف السياسية الى العمال ، فان على الاشتراكيين الديمقراطيين ان **يذهبوا الى كافة الطبقات من السكان** ، ان عليهم ارسال فصائل من جيشهم الى **كافة الاتجاهات** . »

ان مهمة الطليعة الثورية هي معرفة العلاقات الاجتماعية الملموسة ، كما هي عليه حقيقة وخارج عمليات الاخفاء الذي تتعرض له بواسطة الايديولوجية المسيطرة . يقول لينين :

« يجب ان نذهب الى كافة طبقات السكان كمنظرين وكمدعاة وكمعرضين وكمنظمين . ولا يشك احد ، بان على العمل النظري للاشتراكيين - الديمقراطيين ان يتجه نحو دراسة كافة خصائص الوضع الاجتماعي والسياسي لمختلف الطبقات » .

فالمجال النظري للنضال الثوري هو مجال العلاقات الاجتماعية الملموسة التي تؤثر على مجموع « الشعب » الموضوع في مكان البروليتاريا ، اي مختلف الطبقات الاجتماعية للتشكيلة الاجتماعية التي تؤدي وحدتها الى « الثورة الشعبية » . ان هذا المجال هو مجمل عملية الانتاج الرأسمالية . ويحدد هذا المكان ممارسة لا تمثل بعد الآن الانفصال بين الحركة العفوية العمالية والحركة العفوية الفلاحية والحركة العفوية للمثقفين ، بل ممارسة واعية للعداء القائم بين العلاقات الاجتماعية . ان هذه الممارسة تفتح الطريق نحو التلقائية الثورية الشعبية الواعية .

وتكمن مسألة التنظيم الثوري كلها في الارتباط بين الطليعة الثورية - اتحاد

العمال والمثقفين - والتلقائية الواعية للجماهير ، ويتطلب هذا الارتباط المراكز
المقوية (الحزب ، النقابات ، الصحف ...)

ب) مسألة التنظيم الثوري .

لقد طرح لينين بوضوح كامل مسألة الرابطة الضرورية بين تلقائية الجماهير
والطليعة الثورية :

« ان الدخول التلقائي للجماهير في الحركة لا يقلل من ضرورة التنظيم في
النضال . على العكس من ذلك ، فالتنظيم يصبح اكثر ضرورة » .
وبهذا الخصوص يجب ان نشير بان لينين قد حرص كثيرا على نقد ما
يسميه « بالعمل الحرفي » الناجم عن التلقائية القائمة بذاتها باشكالها المختلفة :
النزعة الاقتصادية والارهابية . انه يستنكر المرحلة الطفولية من تكون التنظيم
بشكله المعوجين المحددين . فمن جهة يستنكر الاتجاه نحو التعرض بسهولة
للاعتقال ، فيقول : « يصل العمال بسبب الحذر الى ابعاد المثقفين : فيقول
العمال بان المثقفين يثيرون ، بدون اعتبارات مهمة « الاعتقالات » ويستنكر لينين
من الجهة الاخرى الخلط بين النضال ضد الشرطة والنضال السياسي :
« ان المصيبة هي ان المثقفين الثوريين ، بسبب تعرضهم بدون رحمة لمطاردة
الشرطة السياسية ، قد اخذوا النضال ضد الشرطة السياسية كنضال
سياسي » .

ويتطلب التنظيم الثوري باعتباره حلقة الوصل بين تلقائية الجماهير
والطليعة الثورية ، شكلا ثوريا للطليعة هذه بشكلها التقليديين ، وهما الحزب
والنقابات ، وذلك منذ المرحلة التاريخية التي عاشها لينين .

تنظيم الطليعة الثورية .

يدخل تنظيم الطليعة الثورية في مجالين . ففي المجال الاول يكون محددا
(بكسر الدال) لنمط الانتاج الرأسمالي في حين يكون مسيطرا على هذا النمط
في المجال الثاني : ان المجالين هما الاقتصاد والسياسة . فيتطلب الامر
تنظيمات عمالية نقابية لاجل النضال الاقتصادي ، ومنظمات ثورية منظمة في
حزب للنضال السياسي وهو الذي يكون اكثر حسما وشمولية :

« ان النضال السياسي للاشتراكيين الديمقراطيين هو اكثر سعة وتعقيدا من
النضال العمالي ضد رب العمل والحكومة . وايضا (وبسبب ذلك) فانه يجب
تنظيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الثوري بالضرورة من نوع يختلف عن تنظيم
العمال من اجل النضال الاقتصادي .

ويخص هذا التفريق اطارا ملموسا يتمثل بروسيا القيصرية ، ولكن هذا
التقسيم يستند الى اسس نظرية مع ضرورة التمييز بين النضال الاقتصادي
والسياسي ضمن التنظيم الثوري .

التنظيم الطليعي الثوري والارتباط مع التلقائية الواعية للجماهير

لم يزودنا لينين هنا سوى بملامح أولية للارتباط هذا، والذي يعرض بوضوح تام كمطلب للتنظيم الثوري :

« يجب بالضرورة ان يلتحق عملنا في التنظيم القوى المنسق للفرقة الدائمة، بالحماس التلقائي » ، وايضا عندما يطالب ب :

« عمل يتجه بالتحديد نحو **التقريب والاندماج في كل واحد** للقوى المدمرة التلقائية للجماهير ، والقوى المدمرة الواعية لمنظمة الثوريين » .

ولكن كيف يتم عمل وبناء هذا الارتباط ؟ انه يتم بواسطة **العمل النظري** الذي هو قبل كل شيء عملية لتعريف الحقيقة العدائية للعلاقات الاجتماعية . ويطالب لينين لتحقيق اول دعم لهذا الارتباط بجريدة ثورية (انظر الفصل الخامس : « خطة جريدة سياسية لمجموع روسيا ») من مهامها « الاستعداد للانطلاق وتحديد وتحقيق العصيان المسلح للشعب » .

وقد اقتصرنا قصدا على كتاب « ما العمل ؟ » وذلك فيما يخص تنظيم النضال الثوري ، لانه يبدو لنا بان هذا الكتاب قد جرت قراءته ، الى حد الآن ، بشكل سيء جدا . ويمكن ايراد شواهد مفيدة حول الارتباط بين الطليعية والتلقائية من ابحاث لاحقة للينين ، وذلك مع التقدم المتتالي للممارسة اللينينية للنضال الثوري .

الفصل الثاني

نظرية الامبريالية في الفكر الماركسي

ما هي اهمية طرح « تاريخ فكر نظرية الامبريالية » في هذا البحث ؟
في اعتقادي ، ان كتابات ماركس ولينين وروزا لوكسمبورغ وبوخارين . الخ ،
قد قرئت بشكل سيء . اذ توجد حالة كابحة تحجب رؤية الاشياء كما هي ، وفي
هذا المجال يعالج كل منا موضوع الامبريالية مع ما اكتسبه مسبقا ، والذي
يرتبط بايديولوجيته السياسية التي قد تكون - او يعتقد انها كذلك - ماركسية
لينينية ، لوكسمبورغية ، تروتسكية ، ماوية . فلم يعتد الماركسيون اللينينيون
الحكم على روزا لوكسمبورغ قبل ان يقرأوا لها شيئا .

الا ان هذا البحث هو عمل سياسي يهدف الى توضيح الوحدة النظرية
الماركسية العميقة لمختلف الاتجاهات التي تشق التضامن الموضوعي للبروليتاريا
الوطنية والدولية ، ان نيتي نتجه نحو كشف الوحدة النظرية التي تربط بين
لينين وروزا لوكسمبورغ وبوخارين وباران وسويزي وفرانك وايمانويل الخ .
انني اهدف الى رؤية ما يوحد اكثر من رؤية ما يفرق وخصوصا في مجال
فهم كالامبريالية .

ومن المدهش حقا رؤية الهوة التي تفصل بين الاطروحات المنسوبة الى
لينين وروزا لوكسمبورغ وبين تلك التي تتكشف من « مطالعة » ابحاثهما ، كل
ذلك اذا قبل القاريء بالمستويين النظريين اللذين ميّزتهما في بداية هذا الكتاب ،
اي المستوى النظري المجرد والمستوى النظري الملموس . وانني اريد اعطاء موضوع
المطالعة هذا ما يستحقه من اهتمام مع خطورة التعرض لبعض القناعات الراسخة
بقوة . وان شرطي الوحيد لذلك هو برفع « المحظورات » التي هي عقائدية ، اكثر

مما هي نظرية . ان الشرط المذكور هو الذي يعطي للفصول القادمة كل المشروعية . وبخلاف ذلك ، يكفي ان يستمر كل واحد بقراءة ماركس ولينين كل على طريقته السابقة ، مما يثبت هذا البحث قبل ولادته . وان نيتي لا تتجه نحو الادانة باسم الالتزام الارثوذكسي - ارثوذكسية الآخرين او قد تكون ارثوذكسياتي انا فقط - للاعمال الجديدة التي قد تكون لمدة معينة في تعارض مع « كلاسيكي » الماركسية ، اذ ان هذه الاعمال هي قبل كل شيء نتاج **لاستئالة** تقتضي اجابتها . فاذا ما عرض باران وسويزي قانون نمو معدل فائض القيمة ، في مواجهة الميل لانخفاض معدل الربح ، فان سبب ذلك يعود الى ان هناك مسألة تتطلب من كل ماركسي مناقشتها دون اللجوء الى **الاحكام المسبقة** .

واذا ما عارض اوجيري ايمانويل الاتجاه التاريخي الذي يقول بالتضامن الاممي للعمال ، فان علينا قبول السؤال ومناقشة اسسه النظرية . واقول مباشرة بأن الاعمال الجديدة هذه ، ورغم مخالفتها لبعض ما اصبح من مكتسبات النظرية الماركسية ، هي مصدر غنى مهم ، وتعميق ، يبرر هذه الاعمال بمعنى معين .

وتعني العودة الى اطروحات لينين وروزا وبوخارين رفع المحظورات التي تمنع اي تقدم نظري .

وهناك محظور قوي ، بشكل خاص ، يسيطر على اي تعميق نظري لمسألة الامبريالية ، ويتعلق بدور السوق الخارجية في نمط الانتاج الرأسمالي في المرحلة الاحتكارية بالنسبة للكلاسيكيين التقليديين - ادم سميث وديفيد ريكاردو مثلا - او بالنسبة للبناء النظري لماركس ، او بالنسبة للينين . ولم يتردد عدد من الماركسيين اللينينيين ، في محاولتهم للبقاء اوفياء على الرسالة اللينينية برفض محاولتي للتقريب بين ماركس ولينين اذ ان لينين لا يتعد مطلقا عن مواقف ماركس - على الاقل فيما يتعلق بما تطرقت اليه - بل على العكس انه **يكمل** هذه المواقف .

وتبين محاولة ايجاد دور التبادل مع الدول ذات القوى الانتاجية المنخفضة في مرحلة الرأسمالية التنافسية بالنسبة للينين ، بأن نمط الانتاج الرأسمالي هو امبريالي في كافة مراحله ، او ان الامبريالية هي ضرورة لازمة للرأسمالية . وفي الواقع ، فان طرح دور السوق الخارجية مع المناطق المتخلفة سواء بالنسبة للرأسمالية التنافسية او الاحتكارية يتعلق بمسألة « تحقق » الناتج الاجتماعي بشكل عام ، وفائض القيمة بشكل خاص والذي يشكل جوهر نظرية الامبريالية . والى حد الان ، لم نتوصل الى رفع كافة الموانع ، لان البعض قد يعترض علينا بأن طبيعة الامبريالية التي نجدها في الرأسمالية التنافسية تختلف عن تلك التي يكشفها لينين ، والتي يجعل منها « اعلى مراحل الرأسمالية » . وهنا نقول من جديد بأن الامبريالية - اي تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي التي تطرح مسألة

تحقق الناتج الاجتماعي والتي تعمق كذلك التطور غير المتكافيء على الصعيد العالمي - ان الامبريالية تتحدد في كل مرحلة بطريقة خاصة . فتحدد الرأسمالية الاحتكارية شكلا للامبريالية يقتضي بالضرورة انتهاء نمط الانتاج الرأسمالي: وبهذا المعنى تكون الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية .

وفيما يتعلق بنظرية الامبريالية في الفكر الماركسي ، فان هدفنا الاخر من هذا البحث ، هو التشديد على سعة النتاج النظري ومستواه العالي في المعرفة والنظرية ، في فترات ١٨٩٠ - ١٩١٧ ، حول موضوع الامبريالية في مواجهة فقره اللاحق . فلم يتم منذ ١٩٣٠ سوى تكرار النظرية اللينينية فقط مع القيام باطرائها . في حين تغطي هذه النظرية بمفردها ، ومهما كان المضمون الذي يعطى لها اليوم ، مجمل النقاش والنتاج للنظرين الماركسيين لذلك العصر .

١ - الابحاث السابقة لنظرية الامبريالية

١ - يجب ان نبين بان مسألة الامبريالية، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المتعددة الجنسيات اليوم، قد طرحت من قبل الاقتصاد السياسي البرجوازي في المانيا - اولا - حوالي الاعوام ١٨٨٠ - ١٨٩٠ ثم في انكلتره مع كتاب هوبسن (١) اساسا .

وقد بين رينيه كاليسوا جيدا كيف اغلق كتاب هوبسن نقاش علم الاقتصاد البرجوازي حول المسألة وكيف فتح في الوقت نفسه النقاش الماركسي حولها : « يجب اعتبار هوبسن حدا فاصلا لنقاش علم الاقتصاد البرجوازي . اذ يقوم هوبسن بشكل معين بتقديم كشف سلبي للدراسات حول الامبريالية . فهو يقف ضد الآثار التي يكتشفها في الامبريالية ، ولذلك فانه يركز كثيرا حول الظواهر الطفيلية والتبذيرية المرافقة لها . ان كتابه يشكل - جزئيا - مرافعة للدفاع عن الاستثمار النافع المتمثل بالاستثمار الداخلي . ان هوبسن ليبرالي... لذلك فهو لا يطرح الامبريالية بشكل نقدي ماركسي ، فهو بذلك خارج النقاش الماركسي . انه رد فعل للآثار التي يكتشفها في التطور الامبريالي والتي يعتبرها مدمرة . انه نقد صادر عن رد فعل . انه نقد يعترض بشكل خاص على الايديولوجية الامبريالية وذلك ما كان قويا جدا في انكلتره لا سيما بالنسبة لسيسل رودس Cecil Rodes او لكبلينك Cipling ... »

« وعند نشره لكتابه في ١٩٠٢ ، فان المرحلة التي كان يعيشها هوبسن كانت تمثل حدود مرحلة يمكن ان تسمى بحرية التبادل وبداية مرحلة يمكن تسميتها بالحماية الامبريالية . وكان صراع الاقتصاد السياسي البرجوازي قد اصبح يدور حول المنطقة الكمركية وحماية السوق ومنطقة النفوذ . وتشكل هذه المرحلة

(١) هوبسن الامبريالية ، ١٩٠٢ .

فعلا بداية الفترة الثانية للفكر الإمبريالي بالنسبة للإمبرياليين . اننا نقف هنا في بداية حملة تشمبرلن في هذه اللحظة من الانقلاب في الاقتصاد السياسي البرجوازي في مواجهة مسائل الإمبريالية والذي ترك (الاقتصاد السياسي) فيه حرية التبادل ، لينتقل الى الدفاع والمواجهة حول تقسيم محمي للعالم . وفي نفس الوقت الذي أغلق فيه هوبسن نقاش الاقتصاد السياسي البرجوازي ، فإنه قد شكل نقطة انطلاق النقاش الماركسي الذي أثير ضمن اوساط الاشتراكيين - الديمقراطيين الالمان (برنشتاين ، كاوتسكي) والمدرسة الماركسية النمساوية المعروفة باسم النمساوية - الماركسية .

٢ - ان النقاش الماركسي حول الإمبريالية ضمن اوساط الاشتراكيين - الديمقراطيين الالمان ، هو نقاش سياسي ، على اساس قيام النظرية البرجوازية للإمبريالية بتوجيه الماركسية نحو التحريفية ، وذلك ما يبدو واضحا لدى برنشتاين . وفي الواقع فان المانيا كان تعيش تطورا هائلا لقواها الانتاجية يرافقه تطور الكارتلات والثروستات ، مما نرح مسألة التركيز الرأسمالي (الصناعي والمالي) في تطور نمط الانتاج الرأسمالي ، وخصوصا ، حول مسألة معرفة ما اذا كان الكارتل يزيد من حدة ظاهرة الازمات ام يخفها . ان معرفة الاجابة على دور الكارتل هذا كانت ستسمح بتحديد الاستراتيجية الثورية . وبهذا المعنى ايضا كتب برنشتاين في تعليقه على ملاحظات انجلز في الكتاب الثالث من رأس المال :

« يتساءل انجلز عما اذا كانت الدورة الصناعية التي كانت تحدث في بداية التجارة الدولية (١٨١٥ - ١٨٤٧) في كل خمس سنوات ، ودورات ١٨٤٧ - ١٨٦٨ التي اخذت تحدث في كل عشر سنوات تقريبا ، قد حققت توسعا جديدا ، وعما اذا كنا نعيش مرحلة تحضيرية لكارثة شاملة ذات حدة خارقة » . ولكن انجلز يقبل بالمقابل بإمكانية انتهاء الشكل الحاد لسيرورة الامة الدولية العشرية وظهور « تعاقب طويل الامد » - ازمات تتوزع في عصور وبلدان مختلفة .

ويتساءل برنشتاين ايضا « فيما اذا لم يؤد التوسع الاقليمي للسوق الدولية المرتبط بالانخفاض الهائل للوقت اللازم للاتصالات والتنقل الى مضاعفة كبيرة لامكانيات « تعويض » الهزات ، وكذلك فيما اذا لم يؤدي الفنى العظيم المتزايد للدول الصناعية الاوروبية المرتبط بمرونة التسليف الحديث وبناء الكارثلات الصناعية والى « انقاص » كبير « للقوى التي تدفع الى الوراء » الهزات المحلية والخاصة ، بحيث تصبح الازمات التجارية العامة السابقة قليلة الاحتمال خلال فترة مهمة » .

وفي اعقاب ذلك ينقاد برنشتاين الى الاقتراح التالي : « اذا كانت الازمة العامة هي حقيقة القانون المتأصل للانتاج الرأسمالي ، فانها يجب ان تحصل الان او في مستقبل قريب جدا . وبعكس ذلك فان البرهنة على حتميتها لن تعني سوى المضاربة النظرية المجردة » .

يتجه الخط النظري لبرنشتاين نحو طريق استراتيجي ، هو طريق البرلمانية والتحالف مع البرجوازية على اساس الدفاع عن المصالح الوطنية التي تحتفظ

بمناطق نفوذ فوق امبريالية تقيمها الكارتلات ، والتي تفتح الطريق السلمي نحو الاشتراكية . وضد هذا الخط ستقف روزا لوكسمبورغ وكاوتسكي وذلك قبل انضمام الاخير الى الخط التحريفي . ففي حين دافعت روزا لوكسمبورغ عن الاساس البروليتاري للطريق الثوري ، طور كاوتسكي النقاش ضد برنشتاين وطرحه على مستوى الاحتكارات التي جعلت من الطبقات المتوسطة ، طبقات تعتمد على الاحتكار . ويلاحظ « رينية كاليسو » ما يلي : « يوجد طرحان مختلفان حول الامبريالية في الاحزاب الماركسية في تلك الفترة : الطرح القائل بتركز صناعي يتقدم بسرعة ، وهو ما يتجاوب مع برنشتاين ، والطرح الثاني الذي يقول بنمو الرأسمالية وتحولها الى امبريالية ، وهو الامر الذي يغيب عن برنشتاين . وفي الواقع ، لم يتقدم الطرح الثاني الا ضمن المدرسة النمساوية .

٣ - لقد تكون اهتمام الماركسيين النمساويين (اوتو باور وردولف هيلفردينك) بسبب تباين التطور الاقتصادي في اقاليم الامبراطورية النمساوية ، وبسبب تدخل القوى الرأسمالية في مناطق الدانوب والبلقان الاوروبية . لقد طور اوتو باور نظرية للامبريالية تتركز حول المظاهر الجديدة ونظرية التبادل غير المتكافئ ونظرية التبعية .

ويكتشف اوتو باور التبادل غير المتكافئ عند محاولته الوصول الى تفسير للهوة التي تفصل بين البلدان الالمانية وبلاد التشيك ، يقول باور :

« لا يستغل رأسماليو المناطق العالية التطور عمالهم فقط بل انهم يستحوذون بشكل دائم على جزء من فائض القيمة المنتج في المناطق الاقل تقدما من الناحية الاقتصادية » (٢) .

ومنذ ذلك الوقت جعل باور من فارق الاجور السبب في انتقال فائض القيمة عن طريق تعادل معدل الربح : ان الاجور التشيكية اكثر انخفاضاً من الاجور الالمانية .

اما علاقات التبعية فقد تكونت عن طريق تصدير رأس المال الذي يبحث عن اعلى معدل للربح : « وهكذا فتحت مجالات استثمار جديدة للرأسمالية ... ان رأس المال يتدفق دائما نحو الاماكن التي يكون فيها اعلى معدل للربح » . ولم تكن علاقات التبعية اقتصادية فقط (التبادل غير المتكافئ) بل سياسية وايدولوجية ايضا : علاقات في الحقوق والواجبات « الثقافة » الاعلى او « العنصر الارقي » .

وفي هذا الإطار يكشف باور ما تفرضه الامبريالية على الطبقة العاملة في البلدان الصناعية من نضال طبقي اصعب ، ونضال نقابي مبهم بسبب التدخلات المتزايدة للدولة وعسكرة الاقتصاد وتطور النزعة القومية الملازمة لظهور العنصرية .

(١) برنشتاين . المصدر السابق .

(٢) اوتو باور ، مسألة القوميات والاشتراكية الديمقراطية ، ١٩٧٠ .

ومقارنة لمجمل ما قدمه اوتو باور فان ما طرحه هيلفرونك وروزا
لوكسومبورغ ، ، فيما يخص نظرية الامبريالية ، قد مثل تراجعا معينا :
« سيضعف الاهتمام الذي اعطى في الواقع لعلاقات التبعية بين الدول المتطورة والدول الاقل
تطورا ، ومع اقتراب الحرب ستحتل الاوضاع الاوروبية مركزا متقدما بالنسبة لوضع المستعمرات
وسيلتزم هيلفرونك بمفهوم التركيز المالي ويجعل السيطرة الامبريالية مفهوما مجردا ، وذلك من خلال
 طرح مفهوم تصدير رؤوس الاموال » . (1)

« ويلاحظ نفس التحديد لنظرية الامبريالية ، ولكن بشكل اخر ، لدى العملية
النظرية لروزا لوكسومبورغ ، حيث سيركز التفكير حول تناقض معين تلاحظه
روزا وتعمل على استغلاله بقوة عظيمة . ويكون التناقض او القطيعة (تطرح
المفهومين بنفس المعنى) بين العالم الرأسمالي والعالم غير الرأسمالي » (2) .
ويتبع لينين نفس الاتجاه المحدد ، وذلك من زاوية اعادته تركيب عدد من
الافكار لا سيما تلك التي قدمها هيلفرونك وبوخارين ، مع تعديل النقاش فيما
يتعلق بمضمونها ، وذلك باضافة بعد الممارسة الى النظرية : « يبحث لينين عن
المخرج ... الذي تصبح بواسطته الثورة ممكنة في روسيا نفسها » ، وان هذا ما
يشكل عبقرية لينين .

٤ - واذا كان هيلفرونك قد « تخلف » عن تحليل اوتو باور فيما يخص
التبادل غير المتكافئ والتطور الاقتصادي ، الا انه ، وكنتيجة لذلك قد طور
التحليل ، ليس فقط فيما يتعلق بالميكانيكية النقدية والمالية ولكن ، وقبل كل
شيء ، - وهو ما يبدو الاهم في نظرنا - فيما يتعلق بما يلي :
- « اندماج » الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي في الرأسمال المالي
الذي مثل المحفز لتكون الكارتلات والتروستات :
- استراتيجية تطور الكارتلات والتروستات - الاشارة الاولى لاستراتيجية
المؤسسات المتعددة الجنسيات - فيما يخص قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض
وللسيطرة على الاسعار .
- آثار الكارتلات والتروستات على تحول بنية نمط الانتاج الرأسمالي في
مرحلته الاحتكارية .

- « السياسة الاقتصادية » للرأسمال المالي : تصدير رأس المال .
وقبل كل شيء يجب تبيان اهداف كتاب رودولف هيلفرونك ، الذي يقول
هو نفسه عنه بأنه محاولة « لتقديم تفسير علمي للظواهر الاقتصادية لتطور
الرأسمالية الحديثة ... وان ما يميز الرأسمالية « الحديثة » هي ظواهر التركيز

(1) تقرير جماعي لجابر باديا ورينه كاليسو وايرن بيتسي في كراس المركز الاقتصادي للابحاث

الماركسية CERM العدد ٨٦ .

(2) المصدر السابق .

التي تظهر « بالغاء المنافسة الحرة » بواسطة الكارتلات والتروستات من جهة ، وبارتباط يزداد وثوقا بين الراسمال المصرفي والصناعي من جهة اخرى . وبأخذ رأس المال عن طريق الترابط هذا ، وكما سنبين لاحقا ، شكل رأس مالي ، والذي هو الشكل الاعلى والاكثر تجريدا لرأس المال « (١) » .

أ - قبل كل شيء ، نذكر بتعريف هيلفردنك لرأس المال المالي . انه يعرضه كما يلي :

« اطلق على الراسمال المصرفي - الذي تحول حقيقة ، بهذه الطريقة ، من راسمال بشكله النقدي الى رأس مال صناعي - الراسمال المالي » .

فيصبح الراسمال المصرفي ورأس المال - النقود ، راسمال مالي لانه يتحول في الحقيقة ، بواسطة المصارف الى راسمال صناعي . ان مهمة المصارف هي من جهة جمع راسمال - نقود - الذي هو راسمال صوري - بهدف تركيز رأس المال ، ومن الجهة الاخرى تكون مهمتها تحويل رأس المال الصوري الى راسمال صناعي ، وضمان مرونة انتقال رأس المال من فرع لآخر ، والتي لا يمكن الحصول عليها الا بشكل الراسمال المالي المستقل نسبيا عن الاموال غير المنقولة الحقيقية .

- وتحتل مهمة تحريك واستخدام رأس المال الصوري بواسطة المصارف الجزئين الاولين من رأس المال المالي لهيلفردنك والذي كتب بهذا الخصوص :

« من اجل تركيز رؤوس الاموال في مشروع ما فان على الشركة للمساهمة ان تجمع راسمالها بمساعدة رؤوس الاموال المتفرقة التي قد يكون كل منها عاجزا بمفرده عن العمل في الصناعة ، سواء كان ذلك بصورة عامة او في فرع صناعي يكون من اختصاص الشركة للمساهمة ، ولكن يجب الانتباه الى ان تجميع رؤوس الاموال هذه يتم في البداية بالاساس عن طريق دعوة رؤوس الاموال الفردية . وبعد التطور يتم تجميع رؤوس الاموال المتفرقة وتركز في المصارف . لذلك يتم اللجوء الى السوق النقدي بواسطة المصارف » يقول هيلفردنك :

« ومع تطور الراسمالية يزداد مجموع الاموال التي تضعها الطبقة غير المنتجة في خدمة المصارف التي تقوم بدورها بوضعها في خدمة الصناعة . وتكون الاموال الضرورية للصناعة في حوزة المصارف . وتزداد تبعية الصناعة للمصارف مع تطور الراسمالية ومنظمتها التسليفية » .

وتؤدي مهمة جمع رأس المال المرتبطة بتركيز المؤسسات في كارتلات وتروستات الى تركيز المصارف نفسها ، والى تكون « اماكن » موازية لتجميع رأس المال الصوري - من زاوية « تداوله » - هذه الاماكن هي بورصة القيم وبورصة البضائع . ولهذا يجعل هيلفردنك من البورصة « سوقا للراسمال الصوري » ، او مكانا « لتجميع رأس المال » . وان هذه الاماكن لا تكون اذن مستقلة عن المصارف

(١) هيلفردنك ، رأس المال المالي

بل انها تكون تحت قبضتها فيقول :

« مع التركيز المتزايد للنظام النقدي تنمو ايضا وبشكل هائل سلطة المصارف الكبيرة على البورصة وخصوصا في الفترات التي تكون فيها مساهمة الجمهور في البورصة ضعيفة . فاذا نظرنا الى مجرى الامور اليوم في البورصة ، فان علينا الكلام منذ الان عن اتجاه المصارف الكبرى وليس عن اتجاه البورصة . ذلك لان المصارف قد جعلت ، بشكل يزداد كل يوم ، من البورصة اداة في خدمتها فتقوم بالتحكم بحرماتها وفق مشيئتها » .

ولكنه يبدو في نفس الوقت ، بأن الراسمال - النقد الموضوع من قبل النظام المصرفي والبورصة في امرة المشروع ، يتحول الى راسمال صناعي غير منقول يأخذ شكل ادوات انتاج وتداول ، لا سيما في الشركات الصناعية المساهمة . فعلى سبيل المثال ، يتحول السهم الذي هو سند الدين في المشروع الى وسائل انتاج . ومع ذلك ، فان هذا ما هو الا مظهر للاشياء .

وفي الواقع فان ميزة الشركة المساهمة هي فصل رأس المال عن وظيفة مدير المشروع الراسمالي ، وبذلك ايضا يتم الحفاظ على وجود الراسمال الصوري - بالنسبة الى « الراسمال » غير المنقول - الذي يواصل وجوده الخاص وحركته الخاصة المستقلة عن رأس المال الصناعي القائم ، فعلى سبيل المثال يمكن تحويل سهم المشاركة في اية لحظة من السوق المالية ، ليس الى راسمال حقيقي بل الى راسمال صوري :

يقول هيلفردنك :

« ويستمر الراسمال الاول المقدم من قبل المساهمين والذي تحول نهائيا الى راسمال صناعي على البقاء كما كان سابقا ... فالسهم هو مستند للملكية ومستند للدين على انتاج مقبل ، وهو ايضا سند للدخل . وبما ان هذا الدخل قد اخذ شكل راسمال ، وبما انه يتضمن ثمن السهم . فسيبدو وكأن راسمالا ثانيا قد وجد في اثمان الاسهم . الا ان ذلك ما هو الا وهما خالصا . اذ ان ما يوجد حقيقة هو الراسمال - الصناعي وفائدته ... » .

« فبعد ان يتم اصدار الاسهم تفقد علاقتها بالحركة الحقيقية للرأسمال الصناعي الذي تمثله » . وفي الواقع فان ما يزيح العوائق امام تساوي معدل الربح هو تداول رأس المال الصوري ، وهو الشرط الذي لا يمكن الحصول عليه بسبب عدم انتقالية الراسمال الصناعي .

ب - ويرتبط الراسمال المالي ، الذي هو راسمال صوري ورأسمال صناعي ، بشدة وبشكله الاخير هذا ، بنقطة رئيسية من كتاب هيلفردنك ، هي استراتيجية تكون وتطور الكارتلات والتروستات والذي لا تنعدم فائدته فيما يخص استراتيجية تكون وتطور المؤسسات المتعددة الجنسيات اليوم . وهنا يجب ملاحظة بأنه اذا

(١) الراسمال الصوري : وهو ما يتمثل بالاسهم والسندات والتي يتم تداولها في البورصة والاسواق المالية والنقدية .

كان لينين قد أهمل قليلا هذه النقطة ، فان هيلفردنك قد ربط استراتيجية الكارتلات والتروستات باتجاه معدل الربح للانخفاض اولا ، والسيطرة على الاسعار والظروف (مسألة الإزمات) ثانيا .

— ان عدم اهمية المدرسة الحدية لبوهم باورك قد جعلت النمساويين — الشيوعيين متنبهين جدا لمسألة القيمة والاسعار . ان نقاشات هيلفردنك قد بنيت كلها بصيغ **سعر الانتاج** ، اي انها تتفق اساسا والكتاب الثالث لـ « رأس المال » ، وان كان ذلك بسبب مسألة جديدة وهي : ماذا يغير الاحتكار من سعر الانتاج؟ هل يغير من آلية اتجاه معدل الفائدة للتساوي ؟ وهل يتكون سعر الانتاج على اساس الدور الجديد هذا ؟ .

يذكرنا هيلفردنك ، قبل كل شيء ، بأهمية سعر الانتاج باعتباره **عدم تكافؤ التبادل تحت غطاء ظاهر من تكافؤ الاسعار** :

« ان سيطرة جزء من المجتمع والاحتكار على ملكية وسائل الانتاج للجزء الاخر يغير طبيعيا من التبادل ، لانه بواسطة التبادل فقط يمكن ان يظهر عدم تكافؤ اعضاء المجتمع . ولكن ، بما ان التبادل هو علاقة تكافؤية فان عدم التكافؤ سيظهر في هذه الحالة كتكافؤ لسعر الانتاج وليس للقيمة كما كان سابقا ، اي كنتيجة لعدم تكافؤ جهد العمل ... في مجتمع يتساوى فيه معدل الربح . ويظهر تساوي معدل الربح ان ما هو مهم في المجتمع الرأسمالي هو رأس المال وليس غيره ، لذلك لا تخضع عملية التبادل الفردي للشرط التالي : عمل متكافئ يساوي عملا متكافئا اخر ولكن تخضع لشرط : ربح متساوي لرؤوس الاموال المتساوية : وهكذا يستبدل تساوي العمل بتساوي الربح ويتوقف بيع المنتجات على اساس قيمتها ليتم بيعها على اساس كلفة انتاجها » .

ومنذ ذلك الحين يظهر اتجاه تساوي معدل الربح كضرورة ملحة لنموذج عمل نمط الانتاج الرأسمالي ليحقق عدم تكافؤ التبادل ، ولكي يحقق رأس المال نفسه من خلال اعلى ربح يحققه . الا ان اتجاه التساوي هذا يتحقق موضوعيا من خلال فائض الربح بالنسبة للبعض والربح الذي ينخفض عن المتوسط بالنسبة للآخرين . يقول هيلفردنك :

« ان الربح هو هدف الانتاج الرأسمالي . ويكون تحقيق اعلى ربح ممكن هو هدف كل رأسمالي بشكل خاص ، وانه ايضا سبب نشاطه الاقتصادي . الذي يتأتى بالضرورة من شروط النضال من اجل المنافسة . اذ لا يمكن الرأسمالي ان يحتفظ بمركزه الا اذا بذل جهدا ليس لمقاومة منافسيه ، بل لضربهم ايضا . انه لن ينجح في البقاء الا اذا توصل الى زيادة ربحه ليتجاوز المتوسط وليحقق بذلك **ربحا فائضا** » .

« ويكون لهذا الجهد الذاتي لتحقيق اعلى ربح ممكن نتيجة موضوعية هي **الاتجاه نحو تكون معدل ربح متوسط لرؤوس الاموال جميعها** » ويتم ذلك بواسطة حركة رؤوس الاموال نفسها .

ومع ذلك ، ومع تركيز المشاريع ، تزداد العوائق امام تساوي معدل الربح ، من زاوية وجود رأس المال الصناعي فقط ، بحيث يتم الاتجاه نحو ارتفاع التركيب

العضوي لرأس المال تحت تأثير التقدم التقني أو ارتفاع رأس المال الثابت بالنسبة لرأس المال الدائر . ويصبح عدم انتقال رأس المال الصناعي العقبة الرئيسية لاتجاه تساوي معدل الربح . وأن وسيلة تحقيق هذا التساوي هو الرأسمال المالي ، وخصوصا عندما يأخذ شكل شركة مساهمة يستمر فيها الرأسمال الصوري على حركته الخاصة المستقلة نسبيا عن رأس المال الحقيقي غير المتنقل الذي يمثله والذي هو انعكاسه :

« تعطي إمكانية تحول رأس المال الى نقد نمطا للعودة الى رأسمال للتسليف - رأسمال - نقد مقدم لفترة معينة ليعود على شكل كمية من النقود مضافا اليها الفائدة - . الا ان ذلك هو ما يسمح فقط لرؤوس الاموال هذه بالاستثمار في الصناعة » .

ويظهر اتجاه تساوي معدل الربح من خلال تداول رأس المال الصوري كالاسهم مثلا ، او من خلال جمع رأسمال صوري جديد ليحقق نفسه في رأسمال حقيقي ، يقول هيلفردنك .

« لان سهولة حركة رأس المال لا تؤثر على الحركة الحقيقية لرأس المال المتجهة لاحداث تساوي في معدل الربح ، فان ما يبقى فقط هو جهد الرأسمالي للحصول على اعلى ربح ممكن . ويبدو هذا الربح الان بشكل اكبر حصة او اكبر سعر تحصل عليه الاسهم . وهكذا تتم الاشارة الى الطريق الذي يمكن ان يسلكه الرأسمال الباحث عن الاستثمار » .

« وهكذا لا يكون من الممكن تساوي معدل الربح الا عن طريق دخول رؤوس اموال جديدة في مجال الانتاج الذي يكون معدل ربحه اعلى من المتوسط ، في حين يتعرض خروج رأس المال عن مجالات الانتاج التي تتضمن رأس مال ثابت كبير الى مصاعب عديدة » . (١)

ومع كل ذلك ، فان العقبات تزداد وذلك بسبب بقاء رأس المال الصوري مرتبطا برأس المال الحقيقي غير المنقول مما يقود هيلفردنك في النهاية الى موقف مناقض لموقفه الاول ، اي تكون معدلين للربح . فيتمثل الاول بفائض الربح بالنسبة للكارتلات والتروستات ، ويتمثل الثاني بمعدل الربح المنخفض عن المتوسط بالنسبة للصناعات غير « المتكرتلة » . ومع ذلك لا يشكل ذلك قانونا جديدا للرأسمالية ، انه يعبر ببساطة ووضوح عن الهوة بين الواقع الملموس وقانون الاتجاه نحو التساوي ، لان « انخفاض الربح (٢) » بالنسبة للصناعة غير « المتكرتلة » يدفعها « للتكرتل » للحصول على « فائض الربح » مما يدعم الاتجاه نحو التساوي . - وللحصول على فائض ربح ، فان استراتيجية تكون وتطور الكارتلات

(١) يجب ، في الواقع ، تمييز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الثاقوية المرتبطة بالمؤسسات الكبرى التي تستفيد من هذا القطاع لتحقيق « فائض ربح » ، عن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال بعيدة عن التكتل .

(٢) هيلفردنك - المصدر السابق .

والتروستات تسير في الواقع في الاتجاه - المضاد لاتجاه معدل الربح للانخفاض، فهي بذلك تسير بموجب الاتجاه نحو التساوي في معدل الربح وبهذا المعنى يكتب هيلفردنك :

« ان ما يدفع الى التنسيق هو اختلاف معدلات الربح . فيرى المشروع الذي نسق اعماله مع المشاريع الاخرى غياب تقلبات معدل الربح ، في حين يرى المشروع المنعزل تناقص ارباحه لمصلحة الآخرين . . . » فاذا كانت معدلات الربح للمشروعين واحدة ولا تتعدى الربح المتوسط فان اندماجهما سوف لن يعطيها اي تفوق ذلك اذا اعتبرنا انه لا يمكن تحقيق سوى الربح المتوسط . »

وان ذلك لا يقلل من ان استراتيجية الاندماج والتنسيق قد تستند الى اهداف ثانوية منها توفير استقرار الظروف، والتطور التقني ، والغاء الارباح التي يستولي عليها وكلاء التسويق .

وفي هذه المرحلة وبسبب خصوصية الاستراتيجية بالنسبة لمعدل الربح ، فان هيلفردنك يفرق بين **الكارتل** الذي يحقق « تعاون للمصالح » يهدف الى الغاء المنافسة عن **التروست** او اندماج المؤسسات في مؤسسة جديدة :

« يعني الكارتل او التنسيق : اتحاد مؤسستين رأسماليتين بحيث تقوم الاولى بتوفير المواد الاولى التي تستخدمها الثانية » ، وذلك بدون تعديل معدل الربح في المراحل المختلفة ، حيث تتم مساواة معدل الربح في المشروع المركب على مستوى رأس المال الصوري وليس الصناعي .

اما **التروست** الذي هو اندماج عدة مؤسسات في مؤسسة جديدة فإنه ينتج عن اختلاف معدل الربح في المناطق المختلفة للمشاريع الموحدة والتي تنتمي لفرع صناعي واحد : ان توحيد المشاريع يهدف الى رفع معدل الربح في هذا المجال الى فوق مستواه المنخفض عن المتوسط وذلك عن طريق ازالة المنافسة . . . اذ يتم تأمل ارتفاع الربح في هذا الفرع من الصناعة ، وذلك في اعقاب تخفيف المنافسة » .

وفي حالتي الكارتل والتروست فان استراتيجية تكونهما وتطورهما تعتمد على اختلاف معدلات الربح من جهة ، وعلى الغاء المنافسة ، من الجهة الاخرى ، في الفرع الصناعي لرفع معدل الربح الى ما فوق المتوسط ، وذلك على حساب الفروع التي لم تخضع لعملية التركيز . غير ان اتجاه التركيز بسبب عدم تكافؤ معدلات الربح يدفع الى تركيز يزداد شدة ليأخذ شكل اعتماد متبادل لمجالات انتاج مختلفة تخضع كلها في نهاية الامر الى التركيز الذي يأخذ في نهاية الامر تعبير تساوي معدلات الربح :

« يحقق اتجاه معدل الربح للانخفاض ، في نهاية الامر ، الغاء المنافسة، ومن هنا ومع بقاء عدم تكافؤ معدل الربح يتم الوصول في نهاية الامر الى ازالة عدم

التكافؤ هذا بواسطة ازالة انفصال مناطق الانتاج « (١) .

ورغم ذلك فان الاحتكار يوجد دائما قطاعا من المؤسسات المتوسطة والصغيرة يرتبط بواسطة بورصة الوكلاء الثانويين (٢) مما يسمح للاحتكار باستمرار بالعمل في اتجاه تساوي معدل الارباح ، بالنسبة لهؤلاء جميعا ، في مستوى يفوق المتوسط .

ومن الواضح بأن استراتيجيات الاحتكارات بالنسبة الى معدل الربح تتحقق عن طريق استراتيجية لاسعار الاحتكارات ، وان هذا السعر يحقق نقل فائض القيمة من الفرع غير المركز نحو الفرع الاكثر تركزا . ومع ذلك فان هيلفردنك ، الذي غالبا ما يقبل بتكون معدلين مختلفين للربح ، ينقاد بشكل غريب في نهاية الامر الى الشك بقانون القيمة ، اي الغاء اهمية التمييز بين القيمة والسعر في المرحلة الاحتكارية . فلا يبقى سوى السعر في المرحلة الاحتكارية في حين تبقى القيمة حقيقة ترتبط بالراسمالية التنافسية . ان هذا الموقف يلتقي اليوم مع مواقف ايمانويل وهنري دينيس وهنري ليفيفر وآخرين . وبهذا المعنى يكتب هيلفردنك : « ان السعر بالنسبة للاقتصاد الكلاسيكي هو شكل التعبير للانتاج الاجتماعي القائم على الفوضى ، كما انه يمثل مبلغ هذا الانتاج ، وذلك باستقلال عن قوى الانتاج الاجتماعية للعمل . الا ان القانون الموضوعي للاسعار لا يتحقق الا عن طريق المنافسة . فاذا الفت الاتحادات ذات الطبيعة الاحتكارية المنافسة ، فانها تلغي بنفس الوقت الطريقة الوحيدة التي بفضلها يمكن ان يظهر قانون موضوعي للاسعار . حينذاك ستتوقف الاسعار عن ان تكون مقدارا يتحدد موضوعيا لتصبح عملية حسابية تحدد الاسعار بشكل ارادي وواعي . فبدل ان تكون الاسعار نتيجة ، تصبح شرطا . وبدل ان تكون موضوعا تصبح ذاتا ، وبدل ان تكون ضرورة مستقلة عن ارادة ووعي المساهمين تصبح تعسفية وجزافية . ويبدو ان تدقيق التعاليم الماركسية للتركز ، اي للاتحادات ذات الطبيعة الاحتكارية يقود الى عكس النظرية الماركسية حول القيمة » .

ولا يتم فهم هذا التغير المفاجيء لهيلفردنك ، الا بسبب تخليه ، اثناء المسيرة ، عن اتجاه تساوي معدل الربح الذي اكد عليه سابقا كثيرا ، بحيث لم يعد يقبل الا بعقبات التساوي . وعلى هذا الاساس فانه مرغم على الانقياد الى نظرة مثالية لآثار عمل الاحتكارات على التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ، بحيث لن يكون العداء فيها طبقيا بل عداء حول التوزيع ، ان اساس كل هذا الكلام يمثل موقف ايمانويل اليوم ، وان اساس انحياز هيلفردنك الى التحريفي كاوتسكي يتضمنها الكلام الذي سيلي مما يبين اهمية المسائل النظرية التي قد تبدو بسيطة ،

(١) هيلفردنك ، المصدر السابق .

(٢) الملزم الثانوي : هي بورصة خاصة وجدت لتسمح للمؤسسات التي تملك مستخدمين مشغولين جزئيا بالدخول في علاقات مع مؤسسات تبحث عن تنفيذ الاعمال (المترجم) .

كالتفريق بين القيمة والسعر أو قانون اتجاه معدل الربح للتساوي . يقول هيلفردنك :

« يكون تحديد السعر مسألة نظرية بحتة ولا يعني بعد الآن سوى توزيع الناتج الإجمالي بين أقطاب الكارتل من جهة ومجموع الأعضاء الآخرين للمؤسسة من الجهة الثانية ... »

« ومع اختفاء فوضى الإنتاج يختفي المظهر المادي ، كما تختفي موضوعية قيمة البضاعة وبالنتيجة النقد . فيوزع الكارتل الناتج ... فيذهب جزء من الناتج الجديد الى الطبقة العاملة والمتقنين ، ويذهب الجزء الآخر الى الكارتل ليتمكن من توفير الاستخدام اللازم . انها المؤسسة المنظمة بوعي وبشكل عدائي . ولكن العدائية هذه هي عدائية توزيع . وينظم التوزيع نفسه بشكل واع ، ومن هنا تختفي الحاجة للنقد ... اذ يصبح تداول النقد غير نافع » .

ويلاحظ مع ذلك بأن هيلفردنك يتراجع بعد ذلك عن هذا الرأي وخصوصا ما يتعلق بمسألة تناسب نمو الفروع المختلفة . ان هذا التناسب يتذبذب حول علاقات اللاتناسب ، هذا امر واضح ، ولكنه رغم ذلك فان اللاتناسب ، هذا يشهد على بقاء بعض علاقات التناسب الدنيا التي يجب ضمانها عن طريق **قانون القيمة** ، والا فسيوقف النظام عن العمل . يقول هيلفردنك .

« اذ اخذنا بنظر الاعتبار تعقيد علاقات التناسب التي يجب الحفاظ عليها في الإنتاج ، بالرغم من فوضويته ، فاننا سنبدأ بمطالبة انفسنا بما يلي : من يرعى المحافظة على هذه العلاقات ؟ انه من الواضح بأن قانون الاسعار هو الذي يقوم بهذه الوظيفة ، لان الاسعار هي التي تنظم الإنتاج الرأسمالي ، وان التغيرات في الاسعار هي محددة بالنسبة لرفع او لخفض الإنتاج ، او للقيام بإنتاج جديد . **ينتج عن ذلك ضرورة قانون قيمة موضوعي باعتباره المنظم الممكن للنظام الرأسمالي** . ويجب بالنتيجة تفسير انتهاك التناسب بين الفروع بالاختلال في تشكيلات الاسعار بحيث تتوقف الاسعار عن السماح بمعرفة دقيقة لضرورات الإنتاج . وبما ان الاختلال يحدث دوريا ، فانه يجب تبين بأن الاختلال نفسه يحدث في قانون الاسعار بشكل دوري ايضا » .

ومهما يكن فان إحدى مساهمات هيلفردنك على هذا المستوى هي تبين ان معدل فائض الربح الذي تحصل عليه الاحتكارات هو دائما معطى محدد ، وبأن الحصول على فائض الربح غير ممكن الا في اطار ضيق نسبي ، والذي هو الحد الذي تحته لا يمكن ان ينخفض معدل ربح الآخرين ، حتى وان كان هذا الحد منخفضا جدا عن معدل الربح المتوسط :

« تعني « الكرتلة » تغيرا في معدل الربح المتوسط . فيرتفع هذا المعدل في الصناعات المتكرتلة في حين ينخفض في تلك التي لم « تتكرتل » بعد . ويدفع هذا الاختلاف الى حركة لترتيب وتطور « الكرتلة » . وينخفض معدل الربح بالنسبة للصناعات التي بقيت خارج هذه الحركة . وهكذا يجد ارتفاع اسعار الكارتل حدوده في امكانيات انخفاض معدل الربح في الصناعات غير « المتكرتلة » .

وفي الصناعات الاخيرة هذه فاننا نشهد تساوي معدل الربح في مستوى اكثر انخفاضاً ، وذلك في اعقاب المنافسة التي تسيطر على رؤوس الاموال الراغبة في العمل .

ج (تقود الفعالية المزدوجة للراسمال المالي والاحتكارات (الكارتلات والتروستات) ليس الى تغيير الظروف - تخفيف الازمات الدورية - (١) فقط ، بل الى تحويل بنية نمط الانتاج الراسمالي . ويمكننا متابعة التطورات في البنية على الشكل التالي :

عند التراكم البدائي لرأس المال ، يسيطر الراسمال البضائي - التداول - على عملية الانتاج ويجري عليها تحولات : الانتقال من علاقات الانتاج الشكلية (الصناعة اليدوية - المانيفاكتورة) الى علاقات الانتاج الحقيقية (الصناعة الصغيرة (Fabrique) . الا ان محرك التطور يبقى في الراسمال التجاري - المتداول - الذي يساهم في ايجاد الراسمال الصناعي ، الذي يبقى تحت تبعية الراسمال التجاري .

وتشهد المرحلة التنافسية حصول الراسمال الصناعي - عملية الانتاج - على استقلاله بالنسبة للراسمال التجاري ، ومع ذلك ، وعلى سبيل المثال ، اذا كان رأس المال الصناعي يسيطر في بريطانيا على الراسمال التجاري فان خصوصية التطور في فرنسا قد برزت في المحافظة على اهميته واستقلاله . ورغم ذلك يبدو الانتاج والتداول (التوزيع) كمجالين منفصلين .

ومع المرحلة الاحتكارية نشهد اولاً اندماج الراسمال المصرفي والصناعي في الراسمال المالي ، اما السمة الثانية الملائمة التي يطرحها هيلفردينك فهي **الحاق** التداول في عملية انتاج الكارتلات والتروستات . وحول عملية التداول يدور صراع الكارتلات والتروستات للسيطرة على فائض القيمة المنتج والمستولى عليه من قبل التجارة وذلك لرفع معدل الربح ولعدم التخلي للتجار في الحقيقة ، سوى عن اجر . يقول هيلفردينك :

« الا ان الربح التجاري هو جزء من مجموع فائض القيمة المتحقق في الانتاج . وكلما كبر هذا الجزء الذي يحصل عليه الراسمال التجاري ، كلما قلت النسبة التي تحتفظ بها الصناعة . ونتيجة ذلك يوجد تعارض في المصالح بين الراسمال الصناعي والتجاري .

« وينتج عن هذا التعارض في المصالح صراعاً يقود في نهاية الامر الى تحطيم احد الطرفين بواسطة انشاء علاقات تبعية راسمالية . وفي هذا النوع من الصراع فان ما يقرر ، في نهاية الامر ، هو اساساً القوى المالية الكبرى» وتحدد كل عملية توزيع فائض الانتاج من قبل الكارتلات والتروستات مما يقود الى ازالة التجارة الصغيرة . واكثر من ذلك ومع وجود تداول يقع تحت اشراف الراسمال

(١) « ان وضع المؤسسات الكبيرة الحديثة في مواجهة الازمة يختلف تماماً عن هذا الوضع : اذ يكون انتاجها ضخماً لدرجة يمكن لجزء منه ان يستمر حتى اثناء الازمة ... ومع تركيز المؤسسات تزداد الابعاد التي يمكن فيها المحافظة على الانتاج » .

المالي ، فان التسليف يسمح بتخفيض النفقات الضرورية للتداول ولتحقيق الانتاج . وبهذا يتم خفض الربح الذي كان يذهب للتداول ليزداد بنفس المقدار ربح الاحتكارات (١) .

وبالعكس ، اذا كان الراسمال التجاري اقوى من مجالات الانتاج التي يصارعها فاننا يمكن ان نشاهد سيطرة الراسمال التجاري على الانتاج ، كما يبين ذلك مثال الاسواق الكبيرة (سوبر ماركت) المتكونة من تكامل في مجالات النشاطات الزراعية والصناعية ، ومهما يكن من امر فان الراسمال التجاري هذا يتحول الى راسمال صناعي كما يتحول ، مع تدخل المصارف الى راسمال مالي .

(د) ان كشف الخصائص الجديدة سواء بالنسبة لنموذج عمل التشكيلة الاجتماعية الراسمالية المتقدمة الى المرحلة الاحتكارية - دور الراسمال المالي ، واستراتيجية تكون وتطور الكارتلات والتروستات - او بالنسبة لبنية نمط الانتاج الراسمالي الاحتكاري يقود النظام الى تناقض حول البحث عن سوق للرأسمال الذي يبحث عن التراكم - وهو تناقض التكون والتحقيق ، الذي تقدم الامبريالية الحل له بشكل تصدير رؤوس الاموال : يقول هيلفردنك :

«في « الكرتلة » فائض ارباح مهم ، وقد راينا كيف ان فائض الارباح المرسلة تدفق نحو المصارف . الا ان من نتائج الكارتل ، في الوقت نفسه ، ابطاء استخدام رؤوس الاموال . ان ذلك يظهر في المؤسسات « المتكرتلة » لان الحل الاول الذي تتخذه هو تقليص الانتاج ، كما يظهر ذلك في الصناعات غير « المتكرتلة » لان تخفيض معدل الفائدة يقود الى نتيجة مباشرة مؤداها عرقلة استخدام رؤوس اموال جديدة » .

« وبسبب ذلك يرتفع بسرعة حجم رؤوس الاموال المتجهة نحو التراكم ، في حين تنخفض امكانيات استخدامها من الجهة الاخرى . ان هذا التناقض يتطلب حلا ، والحل هو تصدير رؤوس الاموال . ولا يمثل ذلك نتيجة « للكرتلة » ، انه ظاهرة لا تنفصل عن تطور الراسمالية . الا ان « الكرتلة » تزيد فجأة من حدة التناقض وتخلق سمة حادة لتصدير رأس المال » .

وان التحولات التي تجري على بنية نمط الانتاج ونموذج العمل هي وحدها التي تضع تعريفا « لسياسة اقتصادية جديدة للرأسمال الحالي » اي لتصدير رأس المال .

ويلازم تصدير رأس المال تحول في الاقتصاد العالمي الراسمالي الموضوع تحت « تدويل رأس المال » ، والذي يشير اليه هيلفردنك بدون ان يستخلص كافة النتائج . لذلك فانه يتراجع فورا عن هذا المفهوم ليربط رأس المال المصدر بالراسمال الوطني ، انه يقول :

(١) ان المقال المطروح حول عمل « السوبر ماركت » فيما يخص رأس المال الدائر - الذي هو اساسا من التسليف - هو لاثبات عبقرية هيلفردنك الذي نذكر بانه كتب حول ذلك في اعوام ١٩٠٥ - ١٩١٠ .

« لا يمكن الكلام عن تصدير رأس المال الا عندما يبقى الراسمال العامل في الخارج في خدمة بلد المنشأ ، وعندما يتمكن راسماليو المتروبول من الاستحواذ على فائض القيمة الناتج عن الراسمال موضوع البحث » .

ولكن ما هي وظيفة تصدير رأس المال ؟ ان هدفه - حسب هيلفردنك - هو توسيع السوق الداخلية للدول الاقل تقدما بهدف توفير سوق تستوعب البضائع القادمة من الدول الرأسمالية الصناعية . ان تصدير رأس المال يرتبط بتوسع العراقيل امام التراكم في المركز . يقول هيلفردنك :

« ومهما تكن الطريقة التي يتم بها تصدير رأس المال ، فانه يعني دائما ان مقدرة السوق الخارجية على امتصاص رؤس الاموال هذه قد ارتفعت . وان الحاجز الذي كان مفروضا امام تصدير البضائع قد كان يتعلق بمقدرة الاسواق الاجنبية على امتصاص البضائع الصناعية الاوروبية » .

ومع ذلك يقع هيلفردنك مباشرة في مفهوم « ما فوق - الامبريالية » المنظمة من قبل كاوتسكي ، وذلك حينما يقول ان تصدير رأس المال يسمح بتطوير القوى المنتجة في بلدان المحيط ، بدون ان يكشف التناقضات الخاصة الناتجة في هذه البلدان ، فهو يقول :

« يعجل تصدير رأس المال من انفتاح الاسواق ويطور كثيرا من قواها الانتاجية » .

ورغم عبقرية هيلفردنك الا انها تضعه على طريق خاص للسياسة الامبريالية للرأسمال المالي الذي هو استخدام اليد العاملة المهاجرة من المحيط : فاذا كان هناك نقص في السكان الاصليين ، او لم يكونوا قادرين على توفير معدل فائض القيمة المرغوب به من قبل الرأسمال المصدر فإن على الرأسمال ان يستنجد باليد العاملة الاجنبية وذلك من اجل حل مشكلة اليد العاملة .

والخلاصة فان عبقرية لينين ستعيد نسج النقاش حول الامبريالية مرة ثانية - من برنشتاين الى هيلفردنك بدون ان يثير فعلا النقاش مع لوكسومبورغ وبوخارين - بهدف توجيهه نحو الممارسة السياسية . واذا بقيت مساهمات لوكسومبورغ وبوخارين « في اعماقها » متفقة مع التحليل اللينيني ، فذلك لان بوخارين يعالج الامبريالية من زاوية جديدة تطابق التطورات الجديدة للرأسمالية الاحتكارية ، في حين تتجه لوكسومبورغ نحو الممارسة السياسية التي تتناول حالة دولة متقدمة - المانيا - وذلك بعد ان اختلفت مع ما قدمه بوخارين حول الممارسة السياسية التي تختلف عن الممارسات اللينينية ، والتي تتناول الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية في بلد معين - روسيا - الذي كان في حالة بلد متخلف .

٢ - نظرية الامبريالية في الرأسمالية الاحتكارية : نظرية الامبريالية الجديدة

لا نهدف الى تقديم كشف شامل للنظريات المختلفة حول الامبريالية ،

ولكننا نهدف الى اثاره الانتباه حول اهمية الدراسة النظرية وثبذ الجمود البالي .
ان توضيح مسألة الامبريالية ستمر بالضرورة في ايامنا هذه بدراسة
للجدل النظري بين روزا لوكسمبورغ ونيكولا بوخارين ولينين . هذا الجدل
الذي عمق هذا المفهوم ، وان كان يشكل مفتاح فهم الظواهر الاقتصادية لعالمنا
المعاصر ، الا انه يتطلب عدم الوقوف فقط عند الاجابات المقدمة بين ١٩١٣ -
١٩١٦ ، لئلا تتوقف المعرفة التي يجب ان تتطور باستمرار حول مسألة
الامبريالية .

ان بعض المعاصرين يستوعبون بشكل مبتذل معالجات لينين وروزا وبوخارين
لمسألة الامبريالية مما يدفعهم الى دراسة الحقائق الاقتصادية المعاصرة من
خلال نظرة ستبقى خارج تلك الحقائق ، وسينعكس هذا الموقف على الممارسة
السياسية الناتجة عن ذلك حيث ستبقى هي الاخرى غريبة عن وعي النضال
الطبقي للبروليتاريا .

هذه المواقف هي التي تدفع بعض الكتاب من امثال : ماركوز وباران
وسويزي وايمانويل الى الكلام عن غياب التضامن الاممي البروليتاري ، ملاحظين
تضاؤل نضال الطبقات في البلدان الرأسمالية العالية التطور ، ليستنتجوا بان
شكل صراع الطبقات سيقع من الان فصاعدا بين الدول الفنية والدول
الفقيرة (١) . ان هؤلاء يتناسون ببساطة بان النضال الطبقي للبروليتاريا -
في اطاره الوطني والعالمي - لا يظهر الا كانعكاس ظاهر - عن طريق الممارسة
السياسية السليمة - لتناقضات نمط الانتاج الرأسمالي على العلاقات الاجتماعية .
فقد يلاحظ غياب التضامن الاممي للعمال - فيما وراء الكلمات - ولكن
الملاحظة لا تبين مطلقا بان هذا التضامن غير موجود في جوهر الامبريالية ،
وبان التضامن غير مستعد للتفجر والتحول الى نضال طبقي حقيقي
للبروليتاريا في كل لحظة .

واذا كان من الضروري اليوم تعميق مسألة الامبريالية من اجل الممارسة
السياسية ، فان مسألة التعميق نفسها تتطلب مقدما عرض الارث اللينيني
واللوكسمبورغي . وقد يعترض علينا البعض بقولهم المسبق ، بان لينين وروزا
لوكسمبورغ قدما لنا اجابات متضادة - تصدير رأس المال يتعارض مع تصدير
البضائع - الا ان هذه الاجابات المختلفة تتناول جدلا مشتركا ، يضاف اليه
ذلك ، انه لا يوجد اي معنى واي بعد لهذه الاجابات الا اذا ربطت بجدلية انتاجهما
الفكري والنظري Problématique

(١) هذا موقف غريب جدا ، لان عدد من الكتاب المؤيدين لهذا الخط يقولون بان البروليتاريا
الصناعية للدول الاقل تطورا - او العالم الثالث - تشكل فئة متفعمة بالنسبة الى البروليتاريا
الزراعية لهذه البلدان ، بالرغم من ان النضال الطبقي للبلدان الفقيرة ضد البلدان الفنية يمر عن
طريق السكان العاملين في اقتصاد الحاجة الذين يكونون الاقل وعيا طبقيًا .

١ - الأطروحة اللينينية

لقد كانت نظرية لينين حول الامبريالية هي النظرية الارفع شأننا بدون منازع حتى يومنا هذا . انها ارفع شأننا بالنسبة الى روزا لوكسمبورغ نفسها . واننا نتناول جميعا موضوع الامبريالية بنوع من الوعي ، من خلال النظرية اللينينية ومن خلال المفاهيم التي ارشدنا اليها لينين . ولكن المسألة هي في الهوة التي تفصل بين الأطروحة اللينينية التقليدية التي وصلت اليها بعد ان ابتدلت مفاهيمها عن طريق المنظرين الدوغماتيين الماركسيين ، والأطروحة اللينينية المطروحة في كتابات لينين نفسه ، وكما يمكن لنا ان « نقرأها » .

الأطروحة اللينينية التقليدية

ان الأطروحة اللينينية حول الامبريالية والمقبولة بشكل عام تستند الى فكرة الوحدة النظرية للانتاج (١) ، والذي ستكون مراحل المهمة كما يلي :

١ - تكون الرأسمالية في المرحلة التنافسية ناضجة لبناء ديناميكيته ، بدون اللجوء الى السوق الخارجية وذلك وفقا لمخططات اعادة الانتاج الموسع للرأسمال الاجتماعي لماركس ، وان اللجوء الى التجارة الخارجية يعتمد على المصاعب « الملموسة » للتراكم . ومن خلال منطق نمط الانتاج الرأسمالي فإن الامبريالية لن تكون ضرورية في المرحلة التنافسية . وهنا يمكننا ان نضيف بان الكولونيالية ما هي الا شكل للمصاعب الملموسة للديناميكية الرأسمالية .

٢ - ويتعرض نمط الانتاج الرأسمالي عندما يتطور نحو المرحلة الاحتكارية الى ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال ليحدد حدا أدنى (لمعدل الربح) لا يمكن تحته القيام بالتراكم : فائض تراكم مطلق او نسبي . وهنا ايضا ، لا تتأتى ضرورة السوق الخارجية من عجز الرأسمالية عن بناء ديناميكيته على اساس مخطط اعادة الانتاج الموسع للرأسمال الاجتماعي . وتأتي هذه الضرورة بسبب تكون حد أدنى - سببه ظهور الرأسمالية الاحتكارية - مما يجعل من التصدير حاجة حقيقية لمساعدة عمل النظام القائم على نمط الانتاج الرأسمالي ونستنتج من ذلك ان ظهور المفهوم اللينيني للامبريالية قد انحدر من تطور نمط الانتاج الرأسمالي .

اخطاء الأطروحة التقليدية

يمكننا ان نتساءل عما اذا كانت الأطروحة المبسطة المعروضة اعلاه هي

(١) انظر جورج لابيكا « النظرية اللينينية للامبريالية » مجلة Pensée رقم ١٤٦ اب ١٩٦٩ وخصوصا الصفحة رقم ٧٤ - ٧٥ حيث ينحاز الكاتب الى أطروحة عدم اندماج التجارة الخارجية في نمط الانتاج الرأسمالي في المرحلة التنافسية بالخطأ النظرية .

حقيقة الاطروحة المقدمة من قبل لينين .

١ - تسلك الاطروحة التقليدية طريقا خاطئا على الصعيد النظري ، حيث ادرج لينين مسألة السوق الخارجية في الرأسمالية التنافسية كما بينا سابقا .
٢ - عندما يتعرض لينين للرأسمالية الاحتكارية ، فانه يقوم بذلك بعد ان يقدم قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض كعنصر من عناصر ديناميكية النظام الرأسمالي . وهنا يجب ان نلاحظ بان هذا العنصر لا يخص الرأسمالية الاحتكارية بل انه يلزم نمط الانتاج الرأسمالي في كافة مراحلها . وان لينين يعرف ذلك جيدا .

وايضا ، اذا كان لينين قد عرض هذا القانون فلانه اراد ان يبين بان هذا القانون يعمل في اطار يختلف عن المرحلة التنافسية ، وبانه نتاج لمجموع تناقضات جرت عليها تحولات . وان الشيء العميق الذي اكتشفه لينين هو عجز الرأسمالية الاحتكارية عن ايجاد اسواق للفائض الذي يبحث عن مجالات استثمار . ان سبب كثرة رؤوس الاموال هو غياب الاسواق الداخلية التي تبحث عنها الوحدات الاحتكارية لتأدية مهامها المحددة ، وليس الحد الأدنى المفروض بسبب ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال .

٣ - لم يولد المفهوم اللينيني للامبريالية ، لا من الجوهر المجرد للظواهر (« سيرورة الانتاج المباشر » لماركس) ولا من مجال التداول ، او الاضطرابات السطحية (الملاحظة التجريبية على مستوى الاحداث) . ان المفهوم اللينيني قد ولد في « الجوهر الملموس » للظواهر حيث تنفجر التناقضات التي يحتضنها الجوهر العميق لهذه الظواهر . ان المستوى المطلوب لادراك الامبريالية هو الكتاب الثالث من « رأس المال » ، اي بالتجاوز الديالكتيكي للمعرفة النظرية المجردة والمعرفة الملموسة ، كل ذلك من منظور تاريخي .

ان مخطط عرض الامبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية هو ذو معنى خاص بالنسبة لهذا الديالكتيك الماركسي - اللينيني . اذ يقوم لينين بالصعود من « سيرورة الانتاج المباشر » ومن « مجال التداول » حيث تحتضن (لتفرخ) « الطبيعة الامبريالية » (١) . - نجد ذلك في الفصول الثلاثة الاولى - ليصل لينين الى آلية ونتائج الامبريالية في الواقع الملموس - من الفصل الرابع الى السادس - ليقوم بتقديم تعريف تركيب للامبريالية في الفصل السابع ، كل ذلك قبل ان يصل الى الفصل الثامن وما يتبعه حيث يستخلص الممارسة السياسية المطلوبة والنضال الطبقي للبروليتاريا ضد الامبريالية .

(١) طبيعة الامبريالية

من اجل استخلاص وحدة سيرورة الانتاج المباشر ومجال التداول لنمط

(١) التعبير هو لينين ... انظر الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية .

الانتاج الرأسمالي ، فان لينين يعرض مصدرين اساسيين هما : هيلفردنك وهوبسن (١) . ان طريقة لينين ستؤدي الى « قلب » مفاهيمهما . حينذاك يكشف لينين تناقضات المرحلة الاحتكارية في احشاء الجوهر العميق للظواهر . وان هذه التناقضات هي التي تعطي لهذه المرحلة سماتها تحت شكل تركيز الانتاج والرأسمال المالي . ولا يكون شكل جهاز الانتاج الاتجسييدا لتناقضات نمط الانتاج الرأسمالي في مرحلة معينة من تطوره ، في حين يتجسد الجوهر المتناقض لبنية الانتاج في معدل الربح وفي تسلط رأس المال على استعدادات التقدم التقني وعدم تناسب النمو بين الزراعة والصناعة .

وعندما يسجل لينين بان « ولادة الاحتكارات الناتجة عن تركيز الانتاج هي قانون عام وجوهري للمرحلة الحالية لتطور الرأسمالية » ، فان ما يهم كشفه هنا هي القاعدة الاقتصادية للتحويل من الاقتصاد التنافسي الى الاقتصاد الاحتكاري . ومن المؤكد بان لينين يطرح حركة التصنيع والتركيز (٢) كتعبير غير مباشر لهذا التحويل ، الا ان هذه الحركة نفسها هي نتيجة لقانون معدل الربح ، لا سيما وان لينين يعرض نصوصا لهيلفردنك (٣) وهيمان وليفي . ان لينين ينقض الصفة المتناقضة لنفي انخفاض معدل الربح عن طريق تركيز الانتاج . وتكون الصفة هذه متناقضة بمعنى ان التركيز نفسه يسمح برفع معدل الربح ، ولكنه يخلق في الوقت ذاته الشروط لانخفاض هذا المعدل عن طريق وزن القطاعات الرافضة لمنافع التركيز الاحتكاري مما يقود الى حل خارجي : الامبريالية عن طريق تصدير رؤوس الاموال ، ودعم النشاطات الانتاجية التي تخلق عنها نمط الانتاج الرأسمالي ودعم الاستغلال من جهة اخرى . ان كل ذلك « موجود » بكل تأكيد في هذه المحاولة العامة ولم يكن للينين الوقت لينكب على هذه المهمة ليفصلها ، اذ استدعته ثورة ١٩١٧ ومسؤوليات اخرى .

ويدرس لينين في الصفحات ٢٢٠ الى ٢٢٢ السمات الخاصة للتقنية في الحالة الاحتكارية ، وان هنالك احساسا بانه يبرز في هذه المرحلة الدور المسيطر للاحتكار على التجديد ، ويفسر لينين بشكل كامل الصفة المتناقضة لهذا الدور : — فمن جهة ، تقود السيطرة الاحتكارية على التجديد ، الى رفع تطوره

(١) انظر الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية . يقول لينين : « ان ما قيل اساسا حول الامبريالية خلال الاعوام الاخيرة — خصوصا في العديد من المقالات في الصحف والمجلات وايضا في القرارات، قرارات مؤتمرات شمينتز وبال في خريف ١٩١٢ — لم يخرج مطلقا عن الافكار المعروضة ، او بدققة اكثر الملخصة ، من قبل الكاتبين المذكورين ... » .

(٢) يقول لينين : « ان التطور المكثف للصناعة وسيرورة التركيز السريعة جدا للانتاج في المشاريع المتزايدة الاهمية يشكلان احدي السمات الاكثر تميزا للرأسمالية » .

(٣) كتب هيلفردنك بان « الترتيب يساوي بين الخلافات في الظروف ويقين للمشروع الذي رتب اعماله مع مشروع اخر الحصول على معدل ربح اكثر استقرارا » .

أكثر بكثير مما في حالة الرأسمالية التنافسية :

« يتحول التنافس إلى احتكار . وعن ذلك ينتج تقدم كبير في جعل الإنتاج اجتماعيا . لا سيما في مجال رفع مستوى اتقان أداء الأعمال والاختراعات التقنية » .

— ومن الجهة الأخرى تبطئ سيطرة الاحتكار على التجديد ، في سرعة النمو إلى ما دون السرعة الكامنة ، وذلك بسبب الطبيعة الاحتكارية لهذه السيطرة :
« في حالة فرض أسعار الاحتكار مؤقتا ، فإن ذلك يؤدي ، إلى حد معين ، إلى اختفاء محفزات التقدم التقني ونتيجة لذلك كل تقدم آخر ، حينذاك يصبح ممكنا ، على الصعيد الاقتصادي ، إبطاء التقدم التقني اصطناعيا .

ويذكر لينين بقضية صناعة القناني التي انتهت إلى الزوال لأنها لم تتجاوب مع المنطق الاحتكاري للربح ..

ولا يبدو الطابع الغريب لسيطرة الاحتكار على التجديد غريبا ، إلا بالنسبة لأولئك الذين يرفضون اعتبار أن نمط الإنتاج الرأسمالي يحوي تناقضات ثابتة ناجمة في نهاية المطاف عن التناقض بين « الإنتاج الاجتماعي » و« الملكية الفردية » . وينقاد الاحتكار بسبب كونه أسير تناقضاته في معدل الربح والتجديد — أي بالمرور بالمقولتين المركزيتين لباران وسويزي — إلى إيجاد مصادر للمواد الأولية ، وأسواق لاستيعاب الإنتاج وأسواق للعمل ورأس المال مما يقود الاحتكار بالضرورة ، وبدون وعي ، إلى « اجتماعية كاملة للإنتاج » يتم من خلالها بناء الرأسمالية الاحتكارية للدولة .

ولنأخذ النشاطات المختلفة للاحتكارات المعروضة من قبل لينين حول اجتماعية الإنتاج . إذ يمكننا أن نتساءل إلى أي مدى لا يكون إيجاد مصادر للمواد الأولية تلبية ، قبل كل شيء ، للمنطق المتناقض للربح والتجديد الذي يدفع الاحتكار إلى البحث عن الأماكن التي تكون فيها قيمة المواد الأولية الأكثر انخفاضاً بالنسبة إلى قيمتها الحقيقية . ويجري نفس الأمر بالنسبة للأسواق المطلوبة لتصريف الإنتاج حينما يؤدي عدم تناسب نمو القطاعات ، تحت تأثير السيطرة الاحتكارية على التجديد ، إلى رفع الاحتكار إلى تصريف الفائض من إنتاجه في أسواق أخرى . ومن ناحية أخرى ، تجيب الرغبة في إيجاد سوق للعمل ورأس المال على التصميم في توجيه أمثل لعوامل الإنتاج نحو القطاعات الاحتكارية المسيطرة ، أي بتحريك هذه العوامل حسب الرغبة الصادرة عن الاحتكارات . وهناك عدد من المعطيات الحالية المتناثرة والتي تبدو متنافرة للوهلة الأولى ، والتي نراها في نهب المواد الأولية والطاقة للعالم الثالث (بيرجاليه) أو في الآثار السلبية للسيطرة الاحتكارية على التجديد ، وفي التناقض بين خلق وتصريف فائض الإنتاج (باران وسويزي) أو في إعادة تخصيص عوامل الإنتاج لفرض التصنيع والتركز الاحتكاري (أرنست مندل) .. هذه المعطيات جميعاً نجدها مجتمعة — في كتاب لينين — بشكل جنيني وفي وحدة مناسبة

مرتبطة بالطبيعة المتناقضة لنمط الانتاج الرأسمالي . ويحدد لينين نظريا آلية اختيار التجديد وذلك في الحالة التي يكون فيها الرأسمال المالي هو الذي يدعم هذا التوجه عن طريق اندماجه في الحياة الاجتماعية والسياسية :

« عندما يتكون الاحتكار ويبدأ بالتعامل بالمليارات ، فإنه يدخل اجباريا في كافة نواحي الحياة الاجتماعية بشكل مستقل عن النظام السياسي وعن كافة الاحتمالات الاخرى » .

ويظهر على السطح ، بشدة متزايدة ، عدم تناسب النمو بين الزراعة والصناعة ، وذلك كنتيجة للتناقضات الملازمة لعمليتي الربح والتجديد . هذا هو ما اكد عليه لينين منذ عام ١٩١٥ ، مبينا ان عدم التناسب يأتي من **نير الرأسمال** ، وهو التعبير الذي نقرا تحته سيطرة احتكار على التجديد :

« يتأخر تطور الزراعة عن الصناعة : وهذه ظاهرة خاصة بكل الدول الرأسمالية ، وانها احد الاسباب الاكثر عمقا لتوقف التناسب بين الفروع المختلفة من الاقتصاد الوطني ، ولحدوث الازمات ولارتفاع كلفة المعيشة ... »
« لا تقوم الرأسمالية بازالة التناقض ، بين الصناعة والزراعة ، بل بالعكس ، انها تعمق وتزيد اكثر فاكثرا ، من حدته » (١) .

ان عدم التناسبية في التطور بين الصناعة والزراعة والتي لا يمكن تفسيرها الا اذا اخذنا بنظر الاعتبار التناقضات التي يبرزها عمل قانون الربح الاحتكاري والتجديد الاحتكاري ، ان عدم التناسبية هذا هو السبب في الهوة التي لا تتوقف عن الاتساع بين الفائض المالي المتزايد باستمرار (احد اوجه الربح والتجديد) والاستيعاب المحدود للسوق (الوجه الاخر المناقض للربح والتجديد) . وان هذه الهوة هي التي تشير ، حسب الفكر اللينيني ، هذا الفائض من « رؤوس الاموال » . هذا الامر يلاحظ بشكل سيء ، اليوم ، من قبل النظرية الماركسية المعاصرة : « ومن المؤكد بانه اذا استطاعت الرأسمالية تطوير الزراعة المتأخرة اليوم بكثير عن الصناعة ، واذا استطاعت ايضا ، رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية التي بقيت في كل مكان تعاني من سوء التغذية والفقر ، فإنه لن يتحقق اي فائض في رؤوس الاموال » . وتخدم انتقادات البرجوازية الصغيرة للرأسمالية في كل لحظة هذا « النقاش » . ولكن اذا تم ذلك فان الرأسمالية لن تكون رأسمالية لان **التطور غير المتكافي** ونقص تغذية الجماهير هي الشروط الاولى والاساسية والمحتومة لنمط الانتاج الرأسمالي » .

ومن الضروري ، بعد ان وصلنا هذه النقطة ، ان نشرح الموضوع الشهيرة « لفائض تراكم رأس المال » Suraccumulation وانخفاض هذه القيمة Dévalorisation الذي يرتبط به ، وذلك عن طريق التمويل العام للانتاج (الدولة مثلا) او عن طريق تصدير رأس المال الذي هو مصدر الامبريالية بالنسبة

(١) لينين ، معطيات جديدة حول قوانين تطور الرأسمالية في الزراعة .

لهذه النظرية . وانه لمن المدهش بما فيه الكفاية اكتشاف ، اولا ، ان ما تقوله لنا هذه النظرية ، عن حق ، هو اننا لن نستطيع مطلقا دراسة مسألة السوق الخارجية ، في المرحلة التنافسية ، على اساس مخططات اعادة الانتاج الموسع للراسمال الاجتماعي ، ولا يتم الارتباط بهذه المخططات ، الا بعد ذلك ، بهدف تقييم اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض . ومن هذا الامر الاخير ينتج طبيعيا فائض التراكم ، ولا يجد فائض التراكم اصله ابدا في هذه المخططات ، فدراسته يجب ان تتم على مستوى اخر ، اي على مستوى تناقضات نمط الانتاج الراسمالي ، وذلك ما يقوم به لينين .

وحالما يتم ادراك هذه النقطة بهذا الشكل ، فان مسألة « فائض التراكم » تفقد محتواها الدوغماتي . انها تسمح في هذه الحالة بعدة اسس للتحليل ، فعلى المستوى الاول ، يتم فهم فائض التراكم كنتيجة مباشرة لقانون اتجاه معدل الربح الى الانخفاض ، والذي من خلاله يتم استخلاص حد لمعدل الربح يقود ، في حالة الهبوط الى ما دونه ، الى حصول راس المال الاضافي المتراكم ، اما على معدل ربح اقل ارتفاعا من السابق (فائض التراكم النسبي) ، او على معدل بقيمة صفر (فائض تراكم مطلق) . غير ان هذا المستوى من التحليل سابق للماركسية Prém Marxiste ، لانه يهمل التناقضات الناتجة عن عمل الربح الذي يبحث ، من جهة ، عند زيادة هذا المعدل (شروط نفي قانون اتجاه معدل الارباح للانخفاض ، الذي لم يسلط عليه الضوء الكافي هنا) ، ليخلق ، في الوقت ذاته ، الاسس لهبوط هذا المعدل (النقطة الوحيدة المثارة) . ان مستوى تعرض لينين لهذه المسألة التي يراها في المرحلة الاحتكارية ، هو الجمع في كل واحد للتناقض الذي يشيره عمل الربح والتجديد ، والذي ترافقه ، من جهة ، السيطرة على التجديد والاسعار ، مما يؤدي الى ارتفاع معدل الربح ، في حين تؤدي النتائج « المعاكسة » لنفس هذه العناصر ، من الجهة الاخرى ، الى هبوط هذا المعدل .

ينتج من ذلك كله ، بان فائض التراكم لراس المال لا يستخلص بطريقة مباشرة ابدا ، من ارتفاع التركيب العضوي لراس المال ، بل ، من « الحدود » المفروضة بواسطة النتائج « المعاكسة » لعمل الربح والتجديد - وذلك ما يطابق حالة انخفاض فيها التركيب العضوي لراس المال ، كما تبين ذلك الدراسات المعاصرة حول انخفاض معامل راس المال في الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال - مع نقطة محددة مثارة من قبل لينين ، الا وهي الهوة بين الصناعة والزراعة كنتيجة للعمل المشترك للربح والتجديد . عندها يلاحظ ، بان « انخفاض قيمة » راس المال لا يتناول ، اساسا ، راس المال الثابت كما هو - بالرغم من انه احد عناصر انخفاض القيمة - ولكنه يتناول ، ايضا وبشكل اكبر « الحدود » المفروضة على الترمك بواسطة عمل الربح والتجديد ، وهذا ما ينكشف بالسياسة التي تتبعها الراسمالية الاحتكارية للدولة سواء ما يتعلق بترتيب الاراضي -

الذي هو نفسه ذو طبيعة تناقضية - او بتمويل محاولات ايجاد الاسواق ، او سياسة التسليف ، او بسياسة البحث العلمي ، الخ . ويجب القول بان توضيح هذه « الحدود » وطبيعتها وابعادها بشكل كامل ، يتطلب تشخيص النتائج المتناقضة لسياسة الربح الاحتكاري والتجديد في اتجاهاتها المختلفة .

وبعد ذلك وبنفس الطريقة ، لا يتم استنباط دوافع تصدير رأس المال من خلال الحد المفروض بواسطة معدل الربح ، ولكن بواسطة « الحدود » المفروضة على تراكم رأس المال ، مما يقود الى تصدير رأس المال الى الخارج نحو البلدان الاقل تقدما . ولكن ، اذا استطاعت رؤوس الاموال المصدرة هذه ان تمثل « الزيادة » في رؤوس الاموال التي لم تمتص في السوق الداخلي بسبب المعطيات الداخلية فقط ، فانها تمثل ايضا ، وقبل كل شيء طريقة « لاضعاف » الحدود الداخلية عن طريق الارباح المستحصلة - من خلال مردودات تصدير رأس المال - لحساب الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة . اذ لا معنى مطلقا لتصدير رأس المال بمفرده بالنسبة لنمط الانتاج الرأسمالي ، فاهمية التصدير تنأى من انه يشكل دعامة لامبريالية نمط الانتاج الرأسمالي بواسطة الارباح المستحصلة من استغلال البلدان الاقل تطور ، وهو ما سيحدده لينين .

ب (آلية ونتائج الامبريالية

ان اول آلية بالنسبة للامبريالية الرأسمالية الاحتكارية هي ، حسب لينين ، تصدير رأس المال بحيث « يوجه » هذا التصدير تبادل البضائع ، مع توفير امكانية تحقيق « فائض ربح » مستحصل من استخدام رأس المال في المناطق الاقل تقدما . فعندما كتب لينين : « بان ما كان يميز الرأسمالية القديمة التي يسيطر فيها التنافس الحر ، هو تصدير البضائع ، اما ما يميز الرأسمالية الحالية التي يسيطر فيها الاحتكار ، فهو تصدير رأس المال » ، فانه لم يقصد بذلك ان الاستغلال عن طريق التبادل الدولي للبضائع قد توقف او تراجع . انه اراد بالتحديد ، بان هذا الاستغلال قد تقوى اكثر لانه اصبح يستند الى تصدير رأس المال .

وفي الواقع ، فان وظيفة تصدير رأس المال التي اكدها لينين هي قبل كل شيء ، بايجاد « شبكة دولية من التبعيات والعلاقات » . ولقد تمت العودة الى هذه النقطة اليوم من قبل اندريه كوندر فرانك (١) Frank :

« من المهم ان نتمعن جيدا في الدور الذي يلعبه تصدير رؤوس الاموال في ايجاد « شبكة دولية من التبعيات والعلاقات للرأسمال المالي » .

ان تصدير رأس المال يلي تصدير البضائع في ايجاد الشبكة الدولية لاستغلال الرأسمالية الاحتكارية ، وعلى هذه النقطة يقع الخلاف المعروف بين الرأسمالية

(١) فرانك ، الرأسمالية والتخلف في امريكا اللاتينية ، ١٩٦٨ .

التنافسية والاحتكارية ، كل ذلك بدون ان ننسى بان التناقضات الرئيسية التي تؤثر على هاتين المرحلتين تكون مختلفة .

ويظهر تصدير رأس المال ، اذن ، كدعامة للمعاملات المفيدة جدا لنمط الانتاج الرأسمالي ، وذلك من خلال تأديته لمهمتين . فهو يضمن ، كرأسمال ، تحقيق معدل ربح اعلى من ذلك المتحقق في المتروبول ، ومن الناحية الثانية ، فانه بشكل اساسا « للتبادل غير المتكافئ » .

وحول النقطة المتعلقة بالربح الاكثر ارتفاعا المتحقق في البلدان المتخلفة ، فان لينين يؤكد :

« تكون الارباح هنا (البلدان المتخلفة) اعتياديا ، عالية بسبب قلة رؤوس الاموال والانخفاض النسبي لسعر الارض وكذلك بالنسبة للاجور والمواد الاولية . وبما اننا نتعرض لهذا الموضوع ، فلا بد من الكشف عن الاهمية التي يعطيها لينين للتقييم المنخفض لقيمة قوة العمل في البلدان المتخلفة ، وذلك لتفسير فائض الربح الذي تحققه رؤوس الاموال المستثمرة في هذه البلدان .

فاذا كان لينين لم يبحث هنا عدم تكافؤ التبادل ، الا انه لم يقلل من التأكيد على الطريق الذي بواسطته تتعمق هذه المسألة ، وذلك عندما يطرح بان طريقة توزيع « الكعكة » تتم بالنسبة لرؤوس الاموال المستثمرة :

« اذا كان الرأسماليون يتقاسمون العالم ، فان ذلك لا يعود الى قدر خاص يتعلق بهم ، بل لان درجة التركيز المتحققة فعلا ترفعهم على سلوك هذا الطريق بهدف تحقيق الارباح ، وانهم يتقاسمون العالم بشكل « يتناسب مع رؤوس الاموال » ، « وحسب قوة كل منهم » ، كل ذلك لعدم وجود طريقة اخرى للتقاسم في نظام الانتاج البضائي والرأسمالي » .

ومن هنا يلاحظ ، بان فهم تصدير رأس المال لا يتم اذا بقينا في حدود رأس المال نفسه والاخذ بنظر الاعتبار السوق الداخلية الرأسمالية ، بل ، يتم فهمه كواسطة لامتناس الفائض المتحقق في البلدان الاقل تطورا لمصلحة نمط الانتاج الرأسمالي .

ومن المؤكد ، انه يمكن ملاحظة براعم آليات السيطرة الامبريالية في الفكر اللينيني ، وهي آلية اساسية تكمن في تصدير رؤوس الاموال . اما الآليات الاخرى ، فان عدم معالجة التبادل غير المتكافئ منع من كشفها ، ورغم ذلك توضح التطورات المعروضة في الفصل الرابع والخامس والسادس ابعاد تصدير رأس المال الذي تم تناوله ليس لذاته ، بل ، لنتائجه - من خلال السيطرة الاقتصادية والسياسية التي بدأت بالظهور - على الارباح المستحصلة من قبل الرأسمالية الاحتكارية .

ولا يتم ادراك آثار الامبريالية كمفهوم « لتطور التخلف » - وهو تعبير وضعه فرانك حديثا - حيث ان عدم تساوي التطور الدولي لم يطرح من قبل لينين الا نادرا . حيث تم طرح الامبريالية باعتبارها « تقسيم » للعالم بين الامم

الراسمالية الصناعية والاحتكارات وذلك حسب وزن رؤوس الاموال المستثمرة والسيطرة السياسية والاقتصادية التي تلتزمها .

ج (مفهوم الامبريالية .

اننا نعرف التعاريف المختلفة المقدمة من قبل لينين :
« اذا كان علينا ان نعرف الامبريالية باكثر ما يمكن من الاجاز ، فانه يجب القول بانها المرحلة الاحتكارية من الراسمالية » .

وكذلك :

« ان الامبريالية هي الراسمالية التي وصلت الى مرحلة متطورة تتأكد فيها سيطرة الاحتكارات ورأس المال المالي ، وفيها يكتسب تصدير رؤوس الاموال اهمية من الدرجة الاولى ، ويبدأ اقتسام العالم بين التروستات الدولية ، وينجز اقتسام كافة اقاليم الكرة الارضية بين اكبر البلدان الراسمالية » .
ان هذه التعاريف وصفية قبل ان تكون مفاهيمية ، فهي لا تتناول الطبيعة الاقتصادية للامبريالية - تناقضات نمط الانتاج الراسمالي - ، ولكنها تتناول آلياتها ، تصدير رأس المال الذي يميز المرحلة الاحتكارية وهنا يكمن ، في رأينا ، الخطأ الذي يمكن ان يقع فيه البعض عند دراسة لينين . وان هذا الخطأ يهدد بحرف اية محاولة جرت او تجري لتعميق المسألة . فمن جهة ، لا يكون تصدير رأس المال سمة لنمط الانتاج الراسمالي في المرحلة الاحتكارية الا عن طريق الآثار المنتظرة لنتائج تصدير رأس المال ، وذلك للتخفيف من الحدود المفروضة على تراكم رأس المال . وتفرض هذه الحدود عن طريق التناقض بين آثار الربح والتجديد الاحتكاري ، اكثر مما تفرض عن طريق تخلص النظام من رؤوس الاموال غير المستثمرة ، بسبب قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض . ومن الجهة الاخرى ، لا تكون آلية الاستغلال هذه مميزة الا لان لينين لم يبحث هنا آليات الاستغلال في المرحلة التنافسية : قانون القيم الدولية لماركس .

ولاعادة بناء هذه المسألة حسب النظرة اللينينية ، فان طبيعة الامبريالية تتمثل ، بالنفي الخارجي لتناقضات نمط الانتاج الراسمالي في المركز .
ويأخذ هذا النفي آليات مختلفة باختلاف المرحلتين التنافسية والاحتكارية ، وذلك لسبب بسيط ، هو ان تناقضات نمط الانتاج الراسمالي لا تتحدد بالطريقة ذاتها في كلتا المرحلتين .

ومن الناحية الاخرى ، فان التعريف الحقيقي الذي يطوره لينين للامبريالية يتضمن خمس سمات اساسية ، اولاهما هي : « وصول تركيز الانتاج ورأس المال الى درجة من التطور عالية بشكل تؤدي فيه الى خلق الاحتكارات ، التي يكون لها دور حاسم في الحياة الاقتصادية » .

ولكن ، ما هو الدور الحاسم للاحتكارات في الحياة الاقتصادية ، ان لم يكن بتحديد تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي بطريقة جديدة .

وفي النهاية ، فان جدلية لينين تجعلنا نكتشف وجود مجموعة من المكونات في الامبريالية - طبيعة ، وآليات ، ونتائج - تستدعي تعميقها من قبل التحليل الماركسي المعاصر .

ولكن جدلية لينين نفسه تدعونا الى التفريق (لاختلاف آليات السيطرة والاستغلال الامبريالي و لاختلاف نتائج الامبريالية على تطور الآخرين وذلك على اساس الفوارق بين مرحلتين نمط الانتاج الرأسمالي) بين الرأسمالية القديمة والرأسمالية الجديدة ، وذلك حسب التمييز الواردة لدى دوكوا Dhoguois اذ تربط الرأسمالية القديمة بآليات السيطرة والاستغلال للمرحلة التنافسية ، اي تربط بالتبادل الدولي للبضائع على اساس « الكلف المقارنة » باعتبارها العامل المدمر للقطاعات الانتاجية المحلية المنافسة لمنتجات المتربول (تدمير حرف النسيج في الهند ، وتدمير حرف النسيج والمعادن في افريقيا الشمالية) . في حين تصبح الامبريالية - الجديدة سمة للاحتكار وذلك في الحالة التي يصبح فيها تصدير رأس المال الدعامة لنشاطات الانتاج المقامة في البلدان الاقل تطورا والتي توجه من الخارج لمصلحة الاقتصاد المسيطر . ذلك لا يعني بان الامبريالية - القديمة والامبريالية - الجديدة لا تتشابكان فمثل هذا التصور سيعني الجهل بان التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية لا تمثل نمط انتاج نقي . فاذا كان النفوذ التنافسي هو الحاسم في التشكيلة الاجتماعية في الرأسمالية التنافسية ، فان ذلك لا يعني تفاؤل النفوذ السابق المتدهور للرأسمالية الاحتكارية حيث يحتفظ هو في دور التكوين ، والذي سيمثل منذ تلك الفترة مصدر الرأسمالية - الجديدة . ويتم نفس الامر ، بالنسبة للرأسمالية الاحتكارية حيث يحتفظ النفوذ التنافسي المتدهور بصفته الامبريالية - القديمة في العلاقات الامبريالية الدولية .

وفي الحقيقة ، فان البناء اللينيني ، هو بناء ، في آن واحد ، للامبريالية - القديمة ، والامبريالية - الجديدة . انه بناء يمثل الرأسمالية القديمة ، عندما يحفزنا اختلاف التطور بين الصناعة والزراعة في نمط الانتاج الرأسمالي على رؤية التقسيم الدولي للعمل في العلاقات الامبريالية الدولية . وفي هذا التقسيم الدولي للعمل ، تختص البلدان الرأسمالية المسيطرة بالانتاج الصناعي ، في حين تختص البلدان الخاضعة للسيطرة بانتاج المواد الأولية مما يستلزم اختفاء النشاط الصناعي . وانه يمثل ايضا البناء اللينيني للامبريالية - الجديدة عندما يصبح تصدير رأس المال وسيلة للتأثير من الخارج ، على الدول الخاضعة للسيطرة ، وعلى ظهور النشاطات الصناعية التي تخلى الاحتكار عنها . ومن المؤكد بان لينين لم يلاحظ بعد هذا « التخلي » عن النشاطات الصناعية التي لم

يعد نمط الانتاج الرأسمالي راغبا فيها ، وهذا ما يشكل ، من ناحية ، حدود التحليل اللينيني ، لان لينين - ومهما كانت عبقريته - لا يستطيع ان يمسك ، في عام ١٩١٦ سوى العناصر الاكثر وضوحا لتحول الرأسمالية التنافسية الى رأسمالية احتكارية ، كما انه يفسر ، من الناحية الاخرى تماثل الامبرياليين القديمة والجديدة .

(د) الامبريالية وصراع الطبقات

ان المكان الذي وضعه لينين للامبريالية - باعتبارها نفي تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي السائدة في الاقتصاديات المسيطرة - هو وحده الذي يسمح بالخروج بممارسة سياسية لنضال الطبقات على الصعيد الوطني والاممي . ويبدو ذلك واضحا تماما في النقد اللينيني « للسوبر امبريالية » او « لما فوق الامبريالية » التي نادى بها كاوتسكي ، او « للاقتصاد الامبريالية » التي نادى بها كل من بوخارين وروزا لوكسمبورغ .

ويقف لينين ضد كاوتسكي ، سواء في « المقدمة » التي كتبها لكتاب بوخارين ، او في « الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية » ، باعتبار ان كاوتسكي قد اهمل طبيعة الامبريالية - اي اهمل تطور تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي - مما يؤدي الى تحول الامبريالية الى سوبر - امبريالية سلمية تربط المناطق الزراعية بالرأسمالية (١) . ويقود هذا الفهم الى اظهار الجانب الايجابي لهذه الامبريالية ، باعتبارها تؤدي الى تصنيع المناطق المتخلفة . وفي نفسه للاقتصادية الامبريالية ، يقوم لينين باثارة النقطة الحساسة في خلافه الصريح مع روزا لوكسمبورغ ، والاكثر ضمنية مع بوخارين ، حول مفهومهما الذي يقول بعدم امكانية قيام حروب تحرر وطني في العصر الامبريالي (٢) . ان لينين يعترف بان كراس جيونيس (الاسم المستعار لروزا) هو « انتاج ماركسي ممتاز » . فلم يهاجم لينين الاسس النظرية المطروحة في هذا الكراس ، بل ، هاجم الممارسة السياسية الناجمة عنها ، ودعا الى الاسراع في النضال المعادي للامبريالية في

(١) لاحظ تعريف كاوتسكي للامبريالية كما اورده لينين في الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية: « ان الامبريالية هي نتاج للرأسمالية الصناعية المتطورة جدا . انها تتمثل في الاتجاه الموجود في كل امة رأسمالية صناعية لاحاق او لاختصاص مناطق زراعية ، تزداد اتساعا ، ومهما كانت الامم التي تسكنها » .

(٢) يقوم لينين ، عندما تناول مناقشة كراس جيونيس (الاسم المستعار لروزا لوكسمبورغ) ، بعرض اطروحة روزا بالشكل التالي : وبصدد هذه الامبريالية الهائلة ، فانه لا يمكن بعد الان قيام حروب وطنية . فلن تكون المصالح الوطنية ، سوى تفصيل يستهدف وضع الجماهير الشعبية العاملة في خدمة عدوها القاتل : الامبريالية .

البلدان المتخلفة (١) . وبسبب تفوق الممارسة السياسية للينين ، فإنه قد لاحظ ، بأن الخطأ الرئيسي لروزا لوكسمبورغ ، هو بوضعها تطور تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي على صعيد عالمي بشكل قائم بذاته ، مما يستتبع عدم امكانية طرح مسألة الامبريالية الا على الصعيد العالمي نفسه . اما بالنسبة للينين ، فالتناقضات تولد في البلدان الرأسمالية المرتفعة التصنيع ، التي تقوم بعكسها على البلدان الاقل تطورا ، حيث تتطور (التناقضات) بدورها . وبالرغم من ان لينين لم يظهر ذلك بشكل واضح تماما ، الا انه يمكننا ان نعتبر ، بأنه قد صدم باطروحة بوخارين ، التي تؤكد غياب التضامن الاممي بين العمال . واذا كان بوخارين قد وصل الى هذه القناعة - بالرغم من ان كتابه « الاقتصاد العالمي والامبريالية » ، يحتوي على مساهمات ممتازة - فلانه انطلق من نفس مواقع روزا لوكسمبورغ (٢) ، بالاضافة الى بقائه في مستوى سابق للماركسية ، في فهمه لفائض تراكم رأس المال الناتج عن قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض . وبالنتيجة سيكون عمال الدول المتقدمة متضامنين ، مع المصالح الرأسمالية ، كما ستفسدهم الامبريالية .

وبالتأكيد ، يلاحظ لينين ايضا ، بأن الامبريالية تفسد الفئات العليا من البروليتاريا ، الا ان ذلك لا يدفعه الى ان يضرب صفحا عن نضال الطبقات في البلدان الرأسمالية المتطورة او المتخلفة . فالشجرة لا يمكنها ان تخفي الغابة . ان فساد بعض فئات البروليتاريا ، والعداء الواضح الذي يمكن ان يضع فئة بروليتارية معينة ، في البلدان المتطورة ، ضد مثيلتها في البلدان المتخلفة - كالعداء الذي يمكن ان يقوم بين المزارعين الاوروبيين والفلاحين الافارقة ، او عمال النسيج في البلدان الاوروبية ضد عمال النسيج في البلدان المتخلفة ، الخ . لا يمكنهما ان يخفيا سوى ان هذه الفئات نفسها هي ضحية للاستغلال الامبريالي .

فبالنسبة للطرف الاول ، فانهم يواجهون البطالة لان منطق الامبريالية للربح يقود للتخلي عن هذه النشاطات الاقتصادية ، التي يعملون فيها . اما بالنسبة للآخرين ، فانهم « يرهقون » بالاستغلال الامبريالي . ويتم ادراك الممارسة السياسية الصائبة ، على الصعيدين الوطني والاممي ، عندما يتكشف بشكل واضح ، التطور المتناقض لنمط الانتاج الرأسمالي ، اذ يتطور النضال الطبقي على اساس التناقضات القائمة ، وليس على صعيد العلاقات بين مالكين - وغير مالكين

(١) لينين : حول كراس جيونيس : لا تكون الحروب الوطنية محتملة فقط ، بل هي حتمية الوقوع في العصر الامبريالي ، من قبل المستعمرات واشباه المستعمرات .

(٢) انظر بوخارين في « الاقتصاد العالمي والامبريالية » ، حيث يلتقي ، بشكل من الاشكال ، مع روزا لوكسمبورغ ، بتحليله الصادرات على اساس انها تحقيق الناتج الاجتماعي بشكل عام ، ولفائض القيمة بشكل خاص .

فقط . ونفس الامر ، فيما يخص الوعي الطبقي ، الذي لا يتكون « طبيعيا » على اساس العلاقة بين البروليتاريا ورب العمل ، بل ، على اساس ادراك التناقضات التي تكون البروليتاريا ضحيتهما .

٢ - الاطروحة اللوكسمبورغية

لا يخلو الخط النظري العام ، لمسألة الامبريالية ، بالنسبة الى روزا لوكسمبورغ ، من تماثل عميق مع خط لينين . ويكفي لاثبات وجهة النظر هذه ، ان نذكر ان القسم الاول والثاني من **التراكم الرأسمالي** . (الجزء الاول) ، هو اعادة للموضوعات الرئيسية المثارة من قبل لينين ، في نقاشه ، في ١٨٩٣ - ١٨٩٩ ، سواء مع الشعبين الروس ، او مع الماركسيين المشروعيين . كل ذلك فيما يتعلق بمسألة السوق الخارجية على اساس انها مجال تحقق الناتج الاجتماعي بشكل عام ، ولفائض القيمة بشكل خاص :

- نقد لتحليل سميت (ص ٥٥) ،

- دراسة الخلاف بين سيسموندي - مالتس وساي - ريكاردو (ص ١٥٥) ،

- المنازعات مع الشعبين الروس امثال ، غورونتزوف ونيكولايف (ص ٢٥١) ،

- المنازعات مع الماركسيين المشروعيين ، امثال ، ستروفيه ، وبولوماكوف

وتوكان - وبارانوفسكي (ص ٢٦٥) .

وبعد دراسة هذه الامور ، طرحت لوكسمبورغ ، مسألة الامبريالية باعتبارها الحل لتناقضات نمو الانتاج الرأسمالي (الجزء الثاني) .

ويبدو في البداية ، بان اساس المسار النظري تتماثل ، ولكن هذا التماثل لا يكون ، في الحقيقة ، الا على مستوى المسألة المطروحة ، وليس على مستوى القاعدة النظرية التي منها ينطلق بحث مسألة الامبريالية . ففي حين يعالج لينين ، عند مناقشته للشعبين وللماركسيين المشروعيين ، مسألة تحقق الناتج الاجتماعي ، انطلاقا من عملية الانتاج ذاتها (الكتاب الاول) ، وذلك لتحقيق الترابط النظري لمسألة السوق الخارجية ، تنطلق روزا لوكسمبورغ عند بحث نفس المسألة من « عملية التداول » ، وهي « تعترف » بوضوح كامل بأسلوب طرحها للمسألة في « مقدمة » ١٩١٢ **تقول روزا :**

« ان فكرة العمل الذي ساعرضه ، قد خطرت لي من خلال مقدمة شعبية للاقتصاد السياسي ، كنت قد عملت على اعدادها ، منذ مدة طويلة لدار النشر نفسها . الا ان نشاطي في مدرسة الحزب ، وضرورات العمل الدعائي قد منعاني من اتمام هذا العمل . وقد عملت خلال شهر كانون الثاني الماضي ، وبعد انتخابات الرايشتاغ ، على انجاز هذا العمل لجعل نظرية ماركس الاقتصادية بسيطة وعامة ، او على الاقل لانجاز خطوطه الكبرى . لكنني اصطدمت ، فجأة ، بصعوبات غير متوقعة . اذ لم استطع شرح عملية الانتاج الاجتماعي في علاقاتها الملموسة ، وفي حدودها الموضوعية التاريخية ، بشكل واضح . وعندما درست الموضوع عن كثب ، لاحظت بان الامر لا يتعلق بصعوبات تمس مسألة

الشرح ، بل ، بموضوع يمس ، من الزاوية النظرية ، مضمون الجزء الثاني من كتاب رأس المال لماركس .

فهل سبب ذلك انطلاقة خاطئة ! .. اننا لا نعتقد ذلك . لان هذه المنظرة العظيمة - التي يعترف بها لينين - تدرك النقطة المتميزة للتحليل الماركسي ، التي هي وحدة عملية الانتاج وعملية التداول باعتبارهما عملية مشتركة للانتاج الرأسمالي . الا ان خطأها النظري ، القليل الاهمية بالنسبة لشهرتها النظرية ، لا يبقى بدون نتائج تؤثر على الممارسة السياسية . ان خطأها هو محاولة اعتبار مخططات اعادة الانتاج الموسع للرأس المال الاجتماعي ، كنقطة متميزة لهذه الوحدة . وتستطيع روزا لوكسمبورغ ، بكل تأكيد ، اثبات ان ماركس نفسه يعرف هذه المخططات باعتبارها المثلة لوحدة عملية الانتاج وعملية التداول (١) . الا ان ما تنساه روزا لوكسمبورغ هو ، ان هذه المخططات ، هي وحدة عملية الانتاج وعملية التداول ، خارج المحددات الجديدة التي تنتجها مخططات اعادة الانتاج الموسع حسب دياكتيكها الخاص . ومن هنا يتأتى سوء الفهم لدى روزا لوكسمبورغ :

فمخططات اعادة الانتاج الموسع بين التناقضات المتكونة من المحددات الجديدة ، ناتجة بدورها عن وحدة عملية الانتاج وعملية التداول ، لكن روزا لوكسمبورغ تحاول ان تعيد ضم هذه التناقضات على قاعدة تكون فيها هذه التناقضات قد خرجت منها (٢) ، وبالعكس ، فان المكان ، الذي تريد ، روزا لوكسمبورغ ، ان تجعل منه ، بأي ثمن ، الموضع الذي فيه يتم تحسّن تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي ، وتتلاءم بشكل سيء مع هذه المسألة ، كما ان النتائج المتعلقة بالممارسة السياسية تقود الى الخطأ .

ومع ذلك ، يحمل تحليل روزا لوكسمبورغ مساهمة مركزية صحيحة نظريا ، وهي المتعلقة بتحديد تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي ، ذلك رغم المكابح الخاطيء الذي تربطه به ، او الطبيعة الخاطئة ، جزئيا ، للممارسة السياسية الناتجة عن ذلك وتحفظ نظرية الامبريالية بكل ابعادها الصحيحة ، وذلك عندما تعالج مسألة طبيعة الامبريالية باعتبارها النفي الخارجي لتناقضات نمط الانتاج الرأسمالي .

(١) كارل ماركس ، رأس المال : عند دراستنا عملية التداول ، باعتبارها الوسيط للعملية الاجتماعية لاعادة الانتاج وذلك في القسم الثالث من الكتاب الثاني بشكل خاص ، (مخططات اعادة الانتاج الموسع ، رأينا ان عملية الانتاج الرأسمالي ، المأخوذة بمجملها ، هي التي توحد الانتاج والتداول) .

(٢) يلاحظ وقوع روزا لوكسمبورغ في سوء الفهم في مجمل القسمين الاول والثاني لتراكم رأس المال - الجزء الاول .

(أ) تحديد تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي في وحدة عملية الانتاج وعملية التداول

يجب أولا ، ان نشير الى بعض التقدم النظري ، الذي حصل حاليا ، والذي يلقي الضوء على « الخرق » النظري الذي تضمنه عمل روزا لوكسمبورغ ، اننا نريد ان نتكلم عن البناء المفاهيمي ، كما بشر بذلك باران وسويزي ، مع التعبير المستخدم وهو « نمط تولد وامتصاص الفائض الاقتصادي » .

ولكن ما تكتشفه روزا لوكسمبورغ ، هو تحديد تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي في وحدة عملية الانتاج والتداول ، وفي نهاية الامر فان ما تثيره روزا لوكسمبورغ ، هو مسألة نمط تولد وامتصاص الفائض ، كمكان نظري لتوازن التناقضات (١) . ان خطأ روزا لوكسمبورغ ، هو بربط هذه المسألة بمخططات اعادة الانتاج الموسع لرأس المال الاجتماعي ، في حين اننا نعلم بان هذه المخططات تقع في مستوى نظري آخر .

ولا تستطيع روزا لوكسمبورغ ، عندما تدرس بشكل نقدي مخططات اعادة الانتاج الموسع للرأسمال الاجتماعي ، ان تبرر نقدها ، الا ، بادخالها الدور المحدد للتناقضات كما حللها ماركس في الكتاب الثالث من « رأس المال » ، وبهذا فإنها تشرح وجهة نظرها بدون غموض كما يلي :

« وفي النهاية ، فان المخطط يكون في تناقض مع نظرية السيولة الرأسمالية الشاملة ، ومع تطور هذه السيولة المعروضة بشكل اجمالي في الكتاب الثالث من « رأس المال » . ان الفكرة الأساسية لهذه النظرية هي التناقض المتاصل بين القابلية غير المحدودة لتوسع قوى الانتاج ، والقابلية المحدودة لتوسع الاستهلاك الاجتماعي المرتكز على علاقات التوزيع الرأسمالي » . وبادخالها دور التناقضات في مخططات اعادة الانتاج الموسع - وهو ما يختلف عن اعطاء تعريف لهذه التناقضات ، انطلاقا من المخططات بمفردها . وهكذا تخطط روزا لوكسمبورغ باستمرار بين هذين المستويين للطرح - وباستخدامها لهذا التناقض ، فان روزا لوكسمبورغ تنقاد الى طرح مسألة التناقض بين خلق وتحقيق فائض الانتاج الاقتصادي ، وذلك ما يعطي لهذا الاستخدام معنى (٢) .

(١) لقد رأينا (في مقدمة الاقتصاد العالمي الرأسمالي - الفصل الثاني) بان كارل ماركس كان اول من عرض فكرة التناقض بين خلق فائض القيمة وبين تحقيقها على المستوى « النظري الملموس » (٢) نقول روزا لوكسمبورغ في كتابها « رأس المال » : « اننا لم ندرس بدقة ، ولم نتابع خطوة بخطوة ، كل هذه السيولة الا لانها تعطينا بوضوح ان التراكم الذي يحصل في القطاع الثاني (قسم وسائل الاستهلاك) يعتمد تماما على التراكم في القطاع الاول (قسم وسائل الانتاج) . . . ويبدو واضحا ان حركة التراكم كلها تمارس وتوجه من قبل القطاع الاول ، وان القطاع الثاني يتقبل ذلك بسلبية . ويجد هذا الاعتماد تعبيره ايضا في القاعدة الصارمة التالية : لا يمكن للتراكم ان يحصل

حينذاك ، وعلى هذا المستوى النظري ، يمكن سد الحلقة المفرغة لحركة التراكم ، اي ، التناقض بين حركة التراكم - الخلق ، وتعريف الفائض الذي يبحث عن الاستثمار ، مما يدعو روزا لوكسمبورغ الى طرح السؤال التالي : « من اين ياتي الطلب المتزايد باستمرار ، الذي هو الاساس للتوسع المتزايد للانتاج في المخطط الذي يضعه ماركس ؟ »

اننا نلاحظ ان الاسس النظرية لدخول هذا التناقض تكون غائبة ، على الاقل بالنسبة للراسمالية الاحتكارية ، لان التناقض - بالنسبة لروزا لوكسمبورغ - بين الفائض المتزايد وامتصاصه المحدود في الاسواق التي يحددها العمل الداخلي للنظام ، لا تؤدي الا الى ان تعكس النتائج المتناقضة التي تقوم بعملها انطلاقا من قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض ، باعتباره سمة ثابتة للراسمالية التنافسية . وبهذا الصدد تقول روزا لوكسمبورغ :

« لا يؤدي هذا التناقض ، سوى الى عكس قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض » . وفي حين تحلل روزا لوكسمبورغ تناقضات نمط الانتاج الراسمالي في المرحلة التنافسية ، يقوم لينين بتحليلها فيما يخص المرحلة الاحتكارية ، وقد يبدو ذلك للوهلة الاولى كموقفين متعارضين ، غير ان لوكسمبورغ تكمل لينين على مستوى انها تسمح بادراج العمل المتناقض للربح والتجديد الاحتكاري على مستوى نمط خلق وتحقيق الفائض . وفي هذا الاطار ، فمن الممكن « قلب » عمل باران وسويزي وهو ما يدعو اليه شارل بتلهاييم .

ب - الامبريالية ، كحل لتناقضات نمط الانتاج الراسمالي

وكما فعل لينين ، فان روزا لوكسمبورغ تلجأ اولا الى تحليل التناقضات الناتجة عن بنية نمط الانتاج الراسمالي : بحيث تكون الامبريالية النفي لهذه التناقضات وذلك من خلال تناقض رئيسي ، الا وهو التناقض القائم بين خلق وتحقيق الفائض .

وفي اعقاب ذلك ، لا يمكن ان ياتي حل التناقضات التي تؤثر على اعادة الانتاج الموسع لرأس المال الاجتماعي - باعتبارها الموقع الذي تندرج فيه هذه التناقضات - الا من خلال مجالات التصريف التي تقع خارج القطاعات الانتاجية ، اي خارج القطاعين الانتاجيين الاول والثاني . تقول روزا لوكسمبورغ : « لا يمكن للتراكم ان يحصل الا في حالة توسع مجالات التصريف (الاسواق) خارج القسمين الاول والثاني » .

الا في القطاعين في آن واحد ، ولكن بشرط ان يقوم قطاع وسائل الاستهلاك برفع رأسماله الثابت عندما يرفع رأسماليو قطاع وسائل الانتاج رأسمالهم المتغير ومدفوعات الاستهلاك الشخصية . ان هذه العلاقة .. هي القاعدة الرياضية لمخطط التراكم لدى ماركس .. »

ويمكننا الحصول على حلين لمجالات التصريف الداخلية او الخارجية .

١ - بشرت روزا لوكسومبورغ باطروحة باران وسويزي ، عندما ، اشارت الى امكانية توفر مجالات التصريف (الاسواق) في القطاعات غير الانتاجية ، وذلك فيما يتعلق بمجالات التصريف الداخلية في الرأسمالية الاحتكارية :

« الا يوجد في المجتمع فئات اجتماعية اخرى من السكان لا يمكن حسابهم لا مع العمال ولا مع الرأسماليين : الموظفون ، رجال الدين ، العلماء ، الفنانون ؟ افلا تسمى هذه الاصناف الاجتماعية الى اشباع حاجياتها ايضا ، او ليس بإمكانها ان تكون هي بالذات شارية البضائع الفائضة ؟ » .

ان روزا لوكسومبورغ تتخلى فورا عن هذا الحل ، لانه يحتفظ بمفهوم تنافسي جدا لفائض القيمة او للفائض ، والذي ترتبط اهميته مباشرة ببطاقة الرأسماليين ، انها تقول :

« ليس بوسع الفئات الاجتماعية هذه ، ان تحسب اقتصاديا ، وعلى حدة ، ضمن قطاع المستهلكين ، لانها لا تملك الموارد المستقلة ، اذ تعيش طفيليا على طبقتين كبيرتين : طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ، بحيث يتضمن استهلاكهما استهلاك هذه الفئات » . وهنا تخطئ روزا لوكسومبورغ بين خلق فائض القيمة ، وتحديد الجديد في عملية التوزيع (تحول فائض القيمة الى ربح على سبيل المثال) .

٢ - وبالنتيجة ، لا يمكن لمجالات التصريف ان تكون الا خارجية ، وبوضوح اكثر ، لا يمكنها ان تتمثل الا بالصلات الخارجية مع الدول الاقل تطورا . ويكون من وظيفة هذه العلاقات ، نفي التناقضات الناشئة عن بنية نمط الانتاج الرأسمالي ، وذلك بضمانها التقدم المستمر لقوى الانتاج ، اولا ، وامتصاص الانتاج الرأسمالي الفائض ، ثانيا .

وتؤدي هذه الصلات الى ايجاد علاقات (وهنا ، نرى ظهور تعابير « السيطرة » و « التبعية » ، بشكل غير بارز والتي طورها باران وفرانك بعد ذلك) بين الانتاج الرأسمالي والوسط غير الرأسمالي المحيط به ، وبفضل مجموع هذه العلاقات استطاع الرأسمال في آن واحد ، ان يحقق فائض قيمته بشكل نقود من اجل الاستمرار في الرسالة ، كما استطاع الحصول على كل البضائع اللازمة لتوسع انتاجه الخاص ، واخيرا استطاع ان يدمر الاشكال غير الرأسمالية للانتاج ، مما يضمن له علاقة دائمة بقوى العمل يتمكن الرأسمال بواسطتها من تحويلها الى بروليتاريا (١) .

وتقوم الامبريالية ، التي تولد من تناقضات بنية نمط الانتاج الرأسمالي ، بانشاء علاقات محددة بين البلدان الرأسمالية المتطورة ، والبلدان الاقل تطورا ، وذلك لتهيء امتصاص الفائض الرأسمالي مأخوذا على صعيد واحد ، الذي هو تبادل البضائع ، مما يقود الى انقسام العالم بين الامم الرأسمالية ، ومن خلال

(١) روزا لوكسومبورغ . تراكم رأس المال .

الناحية الاخيرة هذه تقدم روزا لوكسومبورغ تعريفها للامبريالية :
« ان الامبريالية هي التعبير السياسي لسيرورة التراكم الرأسمالي التي تظهر بالمنافسة بين
رأسماليي الامم حول آخر المناطق غير الرأسمالية التي ما زالت حرة » .

وبالتحديد ، فان النقاش الذي يتناول كتاب روزا لوكسومبورغ ، يدور
حول « الالتباس » الذي يتكون بخصوص النقطتين التاليتين :
- عدم ادراك الكاتبة - وبالتالي القاريء كيفية ادراج التناقضات ، فسي
مخططات اعادة الانتاج الموسع للرأسمال الاجتماعي ، بدون ان تحدد هذه المخططات
تلك التناقضات (١) .

- الاشارة الضمنية للنموذج التنافسي لتحديد مفهوم الامبريالية .
وتكشف منظرتنا الالمانية ببساطة السؤال الذي يتعلق ، بمسألة مجالات
التصريف التي يقتضيها العمل الداخلي للنظام في غير مرحلة الرأسمالية الاحتكارية .
وهنا ، تبرز الحدود النظرية للبناء لدى روزا لوكسومبورغ بعدم وصولها الى
استنباطات فيما يخص الرأسمالية الاحتكارية وهذا ما يشكل جوهر مساهمات
لينين وباران وسويزي حول مسألة الامبريالية ، وقد نتج عن ذلك ، بأن روزا
لوكسومبورغ لم تستطع ان تستخلص ، انطلاقا من التخلي عن النموذج التنافسي ،
كافة الحيشيات الجديدة ، من اجل تعريف الامبريالية ، ومعرفة آلياتها للسيطرة ،
وآثارها على تطور الامم التي تتعرض للعلاقات الامبريالية . ومع ذلك ، فيجب
الاخذ بالاعتبار ، بأن البناء النظري الذي تقدمه روزا لوكسومبورغ يحمل بذاته
الطريق لتعميق نظرية الامبريالية .

وسيكون بالامكان انتقادنا ، بأننا التزمنا كثيرا بالبحث عن العناصر التي
تهدف للوصول الى تنظيم يسير في طريق مشترك لمسألة الامبريالية لدى لينين
وروزا لوكسومبورغ . وبأن عرضا لنقاط التعارض بينهما كان ممكنا . ان تقديم
عرض للتعارض ممكن فعلا ، لكنه كان سيكون بدون اية مساهمة نظرية مهمة .
وانه يبدو لنا بأن الجمع هو اهم من التقسيم ، شريطة صحة البناء النظري .

٢ - اطروحة بوخارين (١٩١٥ - ١٩١٧)

ان كل النقاش الذي اثاره لينين وروزا لوكسومبورغ قد تناول طبيعة

(١) وذلك ما يظهر في مقال جاك فاليه المعنون : « نظرية الامبريالية لدى روزا لوكسومبورغ »
والذي كتبه في « الازمنة المعاصرة » في آب - ايلول ١٩٦٨ . وفي هذا المقال يعلن الكاتب بأن
المسألة المثارة من قبل روزا لوكسومبورغ هي التي تتعلق « بالدافع للاستثمار » يقول : « المسألة
(بالنسبة لروزا لوكسومبورغ) لا تتناول توازن الادخار والاستثمار التي سبق لماركس ان عالجهما ، بل ،
تتعلق بمسألة الدافع للاستثمار : اذ ما هي الاسباب التي تدفع بالرأسماليين للاستثمار ، وكيف
يمكنهم معرفة كفاية الطلب للمنتجات الجديدة التي يوجد بها الرأسمال الجديد ؟ » .

وآليات ، وآثار الامبريالية : وتتناول طبيعة الامبريالية التناقض بين خلق وتحقق الناتج الاجتماعي بشكل عام ، وفائض القيمة بشكل خاص . اما الآليات فتتناول آليات تصدير رأس المال الذي يضم عملية التخصص والتبادل غير المتكافئ . اما الآثار فتتعلق بالتطور غير المتكافئ على الصعيد العالمي . ومع ذلك فاننا لاحظنا ، عندما درسنا مسألة الامبريالية ، بأن إحدى المساهمات الرئيسية لبوخارين ، هي تمسكه بما يمكن ان يطلق عليه **قاعدة الامبريالية** ، باعتبارها إعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي ، بهدف السيطرة على تطور قوى الانتاج ، في **حيز** التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المسيطرة . وذلك ما يضعه **فوراً** على المستوى العالمي فقط . هذا المستوى الذي يبقى غامضاً ، اذا لم نأخذ حذرنا ، الذي يمكن ان يصبح ضرورياً ، عندما يهاجم بوخارين **طبيعة** الامبريالية فيتذبذب باستمرار بين موقف فوق لينيني ، وموقف فوق لوكسمبورغي .

وفي الحقيقة لا يمكننا القبول باختفاء كافة التشكيلات الاجتماعية في المركز والمحيط في حقيقة وحيدة ، هي الاقتصاد العالمي ، اذ يوجد « مضمون » محدد يسمح بالتنوع ضمن **وحدانية مهدئة** . وهكذا تكون مساهمة بوخارين للنظرية الماركسية اكثر صحة عندما يحلل آليات وآثار الامبريالية .

١ - طبيعة الامبريالية

يقع نتاج بوخارين ، بشكل غريب في منتصف الطريق بين اطروحات لينين وروزا لوكسمبورغ ، بدون ان يكون هذا النتاج ، حقيقة ، محاولة للجمع بينهما . واكثر من هذا ، يمكننا ان نقول بان بوخارين يراوح باستمرار ، فيما يخص طبيعة الامبريالية ، بين نوعين من التفسيرات . الاول من النوع فوق اللينيني ، والثاني من النوع فوق اللوكسمبورغي .

١ - فمن جهة ، ينحاز بوخارين ، الى تحليل للامبريالية ، ينسجم جداً مع اطروحة فائض تراكم رأس المال ، بشكله التقليدي ، وذلك بسبب عمل قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض ، وهذا ما يقوده الى الموقف التالي :

« ان تصدير رأس المال لبلد معين ، يفترض مسبقاً وجود فائض انتاج للرأسمال في ذلك البلد ، اي وجود فائض تراكم . ويصبح فائض الانتاج هذا مطلقاً ، في حالة عدم اعطاء رأس المال الاضافي اي مردود من وجهة نظر الرأسمالية ، وبكلام آخر ، اذا لم يعط رأس المال ، الذي حقق زيادة معينة ، الا ذات المردود الذي كان يحققه قبل هذه الزيادة ... »

وهكذا ، فاننا سنتعرض لتصدير رأس المال في كافة مراحل تطور الرأسمالية تقريباً . ولكن ، بالرغم من ذلك ، فان تصدير رأس المال ، وخصوصاً في الاعوام العشرة الاخيرة ، قد احتل اهمية لا سابق لها ، بل يمكن القول ايضاً ،

وبحدود معينة ، بأن ذلك يمثل خلق شكل جديد من الرابطة الاقتصادية بين البلدان ، وذلك كلما زادت أهمية هذا الشكل من أشكال العلاقة الاقتصادية الدولية .

ويتم فهم وظيفة تصدير رأس المال من زاوية واحدة فقط ، هي ميل معدل الربح الى التعادل على المستوى الدولي ، بحيث تسمح رؤوس الاموال المستثمرة في البلدان الزراعية ، او غير المتطورة ، بمواجهة انخفاض معدل الربح (١) . وفيما يخص هذه النقطة ، يبقى تحليل بوخارين اكثر فقرا من تحليل لينين ، بمعنى انه لا يشير ، لا الى أهمية « الحدود » المفروضة على التراكم ، ولا الى وظيفة تصدير رأس المال ، بصفتها التخلي عن الفعاليات الانتاجية غير المربحة . فضلا عن ذلك ، فانه يجب ملاحظة ، بأنه لا يمكن ان يتم الحصول على فائض ، بالنسبة لبوخارين ، الا بسبب الاختلافات في التركيب العضوي لرأس المال ، ذلك لانه يعترف بميل معدل الاجور العالمي للتعادل ، عن طريق انتقال حركة قوة العمل على النطاق العالمي ، مما يستبعد اعتبار عدم تكافؤ الاجور كأساس للتبادل غير المتكافئ : « وتتم عملية تعادل معدلات الاجور المختلفة بواسطة الهجرات » .

٢ - ويطور ، بوخارين ، في ذات الوقت اطروحة لوكسومبورغية تماما ، والتي تعبر عن نفسها بشكل عدم امكانية تحقق الانتاج الراسمالي ، او فائض القيمة بدون وجود الاسواق السابقة للرأسمالية :

« ان التطور الهائل لقوى الانتاج الذي تقابله الحدود الضيقة لمجالات التصريف الحرة (الاسواق) خلال المدة المنصرمة ، وكذلك السياسات الكمركية للقوى المرتبطة بسيطرة الراسمال المالي ، **وزيادة مصاعب تحقيق القيم البضائية** ، كل ذلك يخلق وضعاً ، تصبح فيه الكلمة الاخيرة لفنون ممارسة العمل العسكري . » وبهذا تظهر تناقضات التطور الراسمالي التي حلها ماركس ، التي هي نمو القوى الانتاجية الذي يدخل في صراع مع النمط العدائي للتوزيع ، ومع عدم تناسب الانتاج الراسمالي ، الذي منه ينشأ التوسع الراسمالي .. » .

ونتيجة لذلك ، تصبح طبيعة الامبريالية ، هي التناقض بين خلق الفائض وتحقيقه ، هذا التناقض الذي يزول بواسطة الامبريالية :

- فمن جهة ، « يتم تراكم رأس المال بسرعة غير معروفة سابقا . اذ لم تكن كمية رؤوس الاموال التي تبحث عن مجال للاستثمار بهذه الأهمية في ان وقت مضى » .

- ومن الجهة الاخرى ، « يحمل التنظيم الحديث لرأس المال وللكارتلات والتروستات اتجاهها لوضع حدود لاستثمار رؤوس الاموال ، وذلك بوضع حدود دقيقة للانتاج » .

(١) يقول بوخارين في « الاقتصاد العالمي والامبريالي » بأنه : « ينتج تعادل دولي لمعدل الربح » وكنتيجة منطقية ، تقوم البلدان الاقل تطورا « بالتخلي الى بلدان المنشأ بجزء من فائض القيمة » .

٣ - ولكن لا يوجد في التحليل النظري الذي طوره بوخارين ما يسمح باقامة علاقة متينة بين الاطروحتين . ويفسر ذلك بعدم وجود فهم للمستوى النظري ، الذي منه يتأتى الدور الذي تلعبه التجارة الدولية والامبريالية . ويتأكد هذا الاهمال في الفصلين الخامس والسادس ، حيث يشرح بوخارين دور الصادرات فيما يخص تحقق فائض القيمة ، ودور الاستيرادات فيما يخص رأس المال الثابت ورأس المال المتغير ، بدون ان يربط هذا الدور نظريا بتحديد تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي .

ويقود هذا الامر ، بوخارين ، الى عدد من الاخطاء ، مثل الخطأ الذي يرتكبه في ان فهم تحليل التناقضات لا يتم سوى على صعيد عالمي باعتبارها حقيقة وحيدة ، مما يقتضي زوال اية حقيقة اخرى ، او ارتكابه خطأ التاكيد على غياب التضامن الاممي للعمال مع استنتاج (يطل من بين السطور) بأن نضال الطبقات قد اصبح ، منذ الان فصاعدا ، بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية .

- ان زاوية الهجوم ، حول تحليل التناقضات على المستوى العالمي **فقط** ، هو امر واضح بشكل خاص ، سواء كان ذلك على صعيد مخطط الكتاب ، او ، على صعيد استنتاجاته النهائية :

« ولا يمكن للسلمات المشتركة للتناقضات الداخلية اللازمة للرأسمالية كما هي ، والتي تشكل « قانونها » ان تظهر (!) بوضوحها الكامل ، الا ، في مرحلة متطورة اقتصاديا ، حيث تخرج الرأسمالية من مهدها ، لتصبح ليس فقط الشكل المسيطر للحياة الاجتماعية الاقتصادية ، بل ، الشكل الشامل للعلاقات الاقتصادية ، اي حينما تعمل الرأسمالية ، باعتبارها رأسمالية عالمية . ولم يظهر العداء الداخلي العنيف للرأسمالية الا الآن » .

ان ما ينساه بوخارين هو تحديد التناقضات على المستوى العالمي عن طريق الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية : اذ لا تتطور التناقضات على المستوى العالمي ، الا انطلاقا من هذه الاقتصاديات . كل ذلك لا ينفي ، ابدا ، المساهمة التي قدمها بوخارين ، فيما يخص مفهوم الاقتصاد العالمي ، وكذلك فيما يخص وضع الاشارات للمستوى العالمي موضوع البحث : وبالرغم من ذلك فاننا هنا نزن جيدا مخاطر عدم ارجاع المستوى العالمي الى مستوى التشكيلات الاجتماعية التي تسهم في الاقتصاد العالمي ، باعتبار ذلك **حقيقة مطلقة** ، ولكن ليس **كفعل وحيد** .

- ومن المنطقي ان ينتج عن ذلك ، بأن تطور التناقضات على المستوى العالمي **فقط** - بدون طرح مسألة كيفية تحديد هذه التناقضات داخل الاطار الوطني لنمط الانتاج الرأسمالي للاقتصاديات المسيطرة - يقود الى تعارض البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، يقول بوخارين : « لم يدفع ثمن السياسة الامبريالية ، لاعمال القارة ، ولا العمال الانكليز ، بل ، شعوب المستعمرات . ان كل ما مثلته الرأسمالية من دماء ، ومن قدراة ، ومن رعب وفضيحة ، ان كل وقاحة وفظاظة الديمقراطيات الحديثة ، كل ذلك قد انصب على المستعمرات ، وبالعكس ، فقد

كسب العمال الاوروبيون من ذلك ، مؤقتا ، وذلك بحصولهم على اجور اعلى بفضل الرخاء الصناعي .

« ان التقدم النسبي للصناعة الاوروبية والامريكية قد تكيف ، اذن ، بواسطة صمام الامان الذي وفرتة السياسة الكولونيالية . كما ادى استغلال « الفئات الثالثة » (منتجوا ما قبل الرأسمالية) وعمل المستعمرات الى ارتفاع في اجور العمال الاوروبيين والامريكيين » : ان كلام بوخارين هذا يقدم لنا كافة المقدمات لاطروحة ايمانويل (١) المعروضة حديثا (١٩٦٩) .

ورغم ذلك فان بوخارين يركز في النقاط الاصلية على منطلقات لينين وروزا لوكسومبورغ .

ب - ان ما قدمه بوخارين يتناول ثلاث نقاط تتعلق بآليات وآثار الامبريالية وليس بطبيعتها :

- معنى التقسيم الدولي للعمل .
- قانون التطور غير المتكافئ بين الدول الفقيرة والدول الغنية .
- تصدير رأس المال بكونه خلق لشبكة استغلالية .

١ - ان الامر الاكثر اساسية ، الذي يشدد عليه بوخارين ، هو ان التقسيم الدولي للعمل هو ليس نتيجة الحيازة الطبيعية لعوامل الانتاج ، وانما هو نتاج عدم تكافؤ تطور قوى الانتاج بسبب قانون التطور غير المتكافئ منظوراً اليه من زاوية اختلاف تطور الصناعة والزراعة :

اذا « استمرت الفروقات الطبيعية بين شروط الانتاج بالتراجع ، اكثر فاكتر ، امام الفروقات المتولدة عن النمو غير المتكافئ لقوى الانتاج في مختلف البلدان » ، فانه من المهم ان نفسر آليات عدم تكافؤ نمو قوى الانتاج التي يضعها بوخارين على صعيد عدم التكافؤ بين الصناعة والزراعة (٢) . ويقود هذا الامر ، الى ايجاد اقتصاد عالمي يتسم ببناء خاص : مركز صناعي و « محيط متأخر من بلدان تعيش تحت ظل نظام زراعي او شبه زراعي » .

وهكذا نرى ان تحليلات « بريبيتش » (٣) حول المركز والمحيط هي ليست جديدة بل سبقه اليها بوخارين .

٢ - يصبح قانون التطور غير المتكافئ بين الصناعة والزراعة على الصعيد الوطني ، هو قانون التطور على الصعيد العالمي ، وهذا حدس صحيح تماما من قبل بوخارين .

-
- (١) ايمانويل ، التبادل غير المتكافئ . باريس ١٩٦٩ .
- (٢) يقول بوخارين : يتطابق التقسيم الدولي للعمل مع تقسيم العمل بين القطاعين الرئيسيين لمجموع الانتاج الاجتماعي وهما الصناعة والزراعة .
- (٣) راؤول بريبيتش ، التطور الاقتصادي في امريكا اللاتينية ومشاكله الرئيسية ، نيويورك ١٩٥٠ (المترجم) .

ومع ذلك ، نلاحظ بأن الاسس النظرية ، لعدم تكافؤ التطور بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، غير متوفرة ، اذ يكتفي بوخارين بنقل هذا القانون الى الصعيد العالمي . وتقوده عملية النقل هذه الى الدفاع عن ارتفاع اسعار المواد الاولية المنتجة من قبل البلدان المتخلفة ليعتبر ذلك هو التناقض الرئيسي العالمي . وبسبب ذلك يقوم بوخارين بعرض الراي الخاطيء التالي :

« يؤثر ارتفاع سعر المواد الاولية مباشرة على معدل الربح ، لانه اذا بقيت كافة الشروط متساوية فان معدل الربح سيرتفع او ينخفض في الاتجاه المعاكس لحركة سعر المواد الاولية . ويبرز نتيجة لذلك اتجاه يزداد نموا لدى رأسماليي الاقتصاديات الوطنية المختلفة بتوسيع اسواقهم الخاصة بالمواد الاولية . . لهذا السبب تصطدم اتجاهات رأسماليين مختلف القوى الكبيرة على هذه الارض ، بنفس القوة التي تبرز في تنافسهم في عملية تصريف منتجاتهم » .

وهنا ، ينسى بوخارين ، ايضا ، بأن وظيفة قانون التطور غير المتكافيء للصناعة والزراعة - وذلك عندما يتقرر على الصعيد العالمي - هي قلب حركة الاسعار التي كانت ستتحقق في الاطار الوطني فقط .

٣ - لقد شرحنا كيف يبقى تصدير رأس المال ، بالنسبة لبوخارين ، شكلا بحد ذاته بسيطا نسبيا بالنسبة الى فائض التراكم الداخلي الخاص بالاقتصاديات المسيطرة . ومع ذلك ، يقبل بوخارين ، من ناحية اخرى ، بأن تصدير رأس المال هو دعامة لايجاد شبكة عالمية للتبادل ، وهو بذلك . لا يقف بوجه تصدير البضائع ، بل بالعكس ، يقوم بخدمتها :

« عندما قام المصرف الالمانى باقامة سكة حديد بغداد ، فانه لم يقم فقط باستخدام المواد الالمانية في تركيا لغراض بناء سكة الحديد ، ان المصرف قد خلق ، بالاضافة الى ذلك ، اسواقا يسهل فيها دخول البضائع الالمانية . وهكذا يخلق تصدير رأس المال ، علاوة على ذلك ، الشروط الملائمة لصناعة البلدان صاحبة رأس المال المصدر » .

ان اطروحة بوخارين بتعقيدها ، وبتحسباتها وبحدسها الصائب والخاطيء ، وكذلك بتأرجحها المستمر بين ما فوق اللينينية وما فوق اللوكسمبورغية ، تبرز بالتحديد ضرورة ، ليس فقط التفتيش عن طرق للجمع بين لينين وروزا لوكسمبورغ ، بل ، ايضا تعميق نظرية الامبريالية وجعلها ترتبط بظروف الحاضر .

٤ - الاتجاهات الرئيسية الحالية للنظرية الماركسية عن الامبريالية :

يتطور ، منذ عام ١٩٦٨ نقاش نظري واسع ، مرتبط بالصراع الطبقي سواء في البلدان الرأسمالية المتقدمة او في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية للمحيط وكانت مراحل الرئيسية هي ندوة الجزائر (٢١ - ٢٤ آذار ١٩٦٩) ، واليوم الدراسي لمركز الدراسات والابحاث الماركسية Germ (سيرم) في باريس يوم ٦ كانون الاول ١٩٦٩ ، ومؤتمر تيلبورك في ١٠ - ١٣ ايلول ١٩٧٠ ، كما اثرت مسائل حول النقاش في المجلة الشهرية Monthly Review ومجلة اليسار

الجديد the new Left review ، ومجلة السياسة اليوم
La Politique aujourd'hui ، ومجلة الانسان والمجتمع L'homme
et la Société كما يتقدم النقاش في امريكا اللاتينية وفي غيرها من اماكن ، مع
توفر القناعة بأن هذا النقاش سيتوسع اكثر في المستقبل .

ومهما يكن مضمون النقاش ، فانه يقدم لنا سمتين مشتركتين ، السمة
الاولى هي ان النقاش يدور على ارضية التحليل اللينيني للامبريالية ، اما الثانية
فهي ان النقاش يهدف الى ادراج المميزات الجديدة التي تبرز عن الدور الذي
تلعبه المؤسسات المتعددة الجنسيات على النظام الامبريالي العالمي .

وفيما يخص النقاش حول **التخطيط اللينيني لنظرية الامبريالية** ، فانه لا
يخلو من النزعات الايدولوجية المسبقة *à Priori* لان لا انفصال لصراع الطبقات
الدائر في كل مكان عن المضمون العالمي للامبريالية . وانطلاقا من ذلك ، وبسبب
الخلاف الحالي بين الماركسيين سواء فيما يتعلق بالاستراتيجية الثورية (ممارسة
وتنظيم النضال الثوري) ، او ما يتعلق بتحديد المكان الذي يقع فيه التناقض
الرئيسي للامبريالية (فعلى سبيل المثال ، تمحور النضال في المكان الوطني او
المكان الدولي ، والتناقض بين البروليتاريا العالمية والبرجوازية العالمية ، او ،
التناقض بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، الخ) ، فان النظرية اللينينية تفسر ،
قبل كل شيء ، **حسب الاختيارات المختلفة** التي تضع نفسها في اطار الممارسة
الثورية للينين . وفي الواقع ، لا يكون واقع حال النظرية في لحظة معينة من
الزمن ابدا ، الا ، واقع حال تقدم الممارسة لنضال الطبقات . ويصح ذلك كما
كتب لينين في « ما العمل ؟ » حيث قال :

« لا يمكن للوعي السياسي للطبقة ان ينقل الى العامل الا من الخارج ، اي ، من خارج
النضال الاقتصادي ، من خارج نطاق العلاقات بين العامل ورب العمل » .

غير انه لا يمكن فصل هذا الكلام عن اطاره ، وذلك ، كما اشرنا سابقا ، لان
النظرية السياسية الماركسية قد نتجت **بالترايط** مع الممارسة ، لا سيما بالنسبة
للينين . وبعد ذلك ، فانه من الواضح بأن النقاش الذي يدور في مجمع للكرادلة
(المثقفين) لن يقدم حلا ، ان النقاش يتقدم ويصل الى حلول حسب الدرجة التي
يصل اليها النضال المعادي للامبريالية ، والكلمة الاخيرة ستكون للتاريخ فقط .
ومع ذلك ، فمن المهم فهم مضمون النقاش ، الذي يقوم على مواقف مختلفة
لممارسة نضال الطبقات بمواجهة ظاهرة الامبريالية . ولا يعني كل ذلك بأن لا دور
للنظرية ، انه يعني بأن النظرية لن تقدم الحل النهائي . ان النضال النظري هو امر
ضروري ، كما يقول لينين ، وذلك لتوجيه الممارسة وبالارتباط الديالكتيكي معها .

١ - الموقف الداعي للمعسكرات :

يوجد ، اولا ، خط نظري يستند الى ممارسة - يطلق عليها **المعسكر** - وهي

تحاول ان تبرهن على صحتها بالمفاهيم اللينينية ولفهمها يجب الاشارة الى معنى هذه الممارسة ، التي هي ممارسة الاحزاب الشيوعية عموما . ان موضوعاتها الرئيسية هي :

١ - تكون الاقتصاديات الاشتراكية العنصر الرئيسي للانفصال عن النظام الامبريالي ، وان التناقض الرئيسي للنظام يتكون من التنافس بين الرأسمالية والاشتراكية ، مما ادى الى ظهور شكلين تاريخيين متعاقبين هما الحرب الباردة والتعايش السلمي .

٢ - على استراتيجية الانتقال الى الاشتراكية ، في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، ان تأخذ اشكالا ديمقراطية ملائمة للتعايش السلمي .

وتستند هذه الاستراتيجية على الحركات المطلوبة المتعلقة بمستوى المعيشة والاستخدام ... ، بطريقة يتم فيها تطوير الوعي الثوري لدى الجماهير ولتغيير توازن القوى السياسية باتجاه اتحاد القوى اليسارية ، على اساس ان استلام السلطة السياسية سيسمح بالسيطرة على التطور الرأسمالي وبدفع هذا التطور نحو الاشتراكية . ولتحقيق هذه الغاية ، فان امكانية ممارسة مثل هذه الاستراتيجية الديمقراطية ، لا بد وان تستند الى **تغيير علاقات القوى العالمية** ، باتجاه مصلحة الدول الاشتراكية ، التي تشكل حينذاك العنصر الرئيسي لهذه الاستراتيجية .

٣ - لا يمكن للتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية للمحيط ان تتبنى الاستراتيجية السابقة كما هي ، ذلك لان مثل هذه الاستراتيجية تتطلب مرحلة متقدمة من التصنيع ، سواء للسيطرة على تطور قوى الانتاج ، او ، لاعطاء معنى للاتحاد العريض للقوى الديمقراطية . لذلك فان ما هو مهم بالنسبة للمحيط ، هو تطوير رأسمالية ديمقراطية ، بالاتحاد مع البرجوازية الحرة التي ستكون رأسمالية الدولة احدى اشكالها ، مما يسمح بتطور القوى الانتاجية بمساعدة الاقتصاديات الاشتراكية . وقد نجحت مثل هذه الاستراتيجية ، مؤخرا ، في الشيلي (١) .

ويقود مفهوم « المعسكر » كممارسة الى طرح نظري للامبريالية ليس على الصعيد العالمي ، بل ، على صعيد الاقتصاديات الوطنية للتشكيلات الرأسمالية للمركز والمحيط .

ويكون التناقض ، في المركز ، هو ذلك المتعلق بفائض تراكم رأس المال ، الذي تقوم به الاحتكارات ، مما يقود الى الاتجاه نحو انخفاض معدل الربح ، مما يتطلب **اتجاها معاكسة** ذلك ، يتمثل بدور الدولة من جهة ، وبتصدير رأس المال من جهة اخرى . اما في المحيط ، فان التناقض يتمثل بالدور الذي يلعبه تصدير رأس

(١) هذا الكلام قبل الانقلاب الرجعي العسكري الاخير .

المال ، مما يحث على النشاطات المتجهة نحو الخارج ، وليس نحو الداخل ، والتي لا يكمنها ، بسبب ذلك ، ان نطلق حركة التطور الاقتصادي .

٤ - وعلى هذا الطريق النظري والاستراتيجي ، فان التجديد النظري - لمفهوم « المعسكر » - يتمثل ، من جهة ، بدمج الاطروحة اللينينية - بشكلها القديم - بالراسمالية الاحتكارية للدولة ، ومن الجهة الاخرى يتضمن الخط الاستراتيجي اعطاء دور الاولوية للاقتصاديات الاشتراكية في النضال ضد الامبريالية .

١ - وبهذا المعنى كتب البروفسور « كولوفاكو » Golovko « يتسم العصر الحالي لتطور النظام الراسمالي بتفسير محدد للاحتكارات الخاصة ولاحتكارات الدولة . وهذا هو بالضبط ما يطلق عليه الراسمالية الاحتكارية للدولة » (١) . وعلى هذه القاعدة ، فانه يحلل ، بعد ذلك ، الخط الاستراتيجي « للمعسكر » .

« يميز الماركسيون السوفييت بين ثلاثة اصناف للقوى المعادية للامبريالية : « - النظام الاشتراكي العالمي الذي يضم ، حاليا ، ثلث البشرية ، والذي يتقدم بسرعة على طريق بناء حضارة اشتراكية . « - الطبقة العاملة العالمية ، التي بتطور نضالها ، اكثر فاكثرا ، في اتجاه توحيد نشاطها مع بقية جبهة العمل .

« - حركات التحرر الوطني التي احرزت انتصارات عظيمة باضعافها مواقع الامبريالية » . وجوابا على سؤال وجه اليه من احد الحاضرين ، قال « كولوفاكو » ، فيما يخص ، التحالف الذي يربط بين القوى الرئيسية الثلاث ، بان « الدور المحدد يبقى للبلدان الاشتراكية » .

ب (ونجد ذات الاتجاه لدى « رون بيلامي » Ron Bellamy حيث تتسم الراسمالية الاحتكارية للدولة ، بتطور جديد للقوى الانتاجية (الثورة العلمية والتقنية) ، وبعلاقات جديدة للانتاج وللتبادل والتوزيع ، وذلك مثل :

« ١) تغيرات في الطبقة الراسمالية ذاتها : نمو الاحتكار في الصناعة ، والمصارف ورأس المال المالي ...

٢) تغيرات في الفئات الوسيطة : تدهور وضع البرجوازية الصغيرة ، او تزايد تبعية الراسماليين الصغار للاحتكار الراسمالي .

٣) زيادة نسبة الاجراء ، وانخفاض نسبة المستخدمين .

(١) كيورمان كولوفاكو « التطورات الحالية لنظرية الامبريالية في الاتحاد السوفيتي » - ندوة الجزائر ٢١ - ٢٤ اذار ١٩٦٩ .

٤) زيادة تمركز الطبقة العاملة في مؤسسات عملاقة (١) .
ومن الملاحظ ان « بيلامي » يكشف ، في النقطة الاولى ، دور الاحتكارات
على المستوى الدولي انطلاقا من تصدير رأس المال فقط ، وباعتباره ظاهرة
تتطلب علاجا مستقلا . انه يقول :

« سنقوم ادناه بدراسة مستقلة ، لنمو تصدير رأس المال ونتائجها على
العلاقات على الصعيد الدولي او العالمي » .

ويعترف « بيلامي » ، على هذا المستوى المستقل ، بتدويل عملية الانتاج
الدولي - تحت تأثير تصدير رأس المال - هذا التدويل الذي يتضمن تناقضين ،
يتعلق الاول بالتناقضات القائمة بين الامبرياليين (يمكننا القول بين الراسماليات
الاحتكارية للدول) ، ويتعلق الثاني بظهور النظام الاشتراكي :

« ان تدويل الحياة ضمن النظام الراسمالي تحت ظل شروط الراسمالية الاحتكارية للدولة
(في عصر وجود نظامين اجتماعيين - اقتصاديين عالميين) يتضمن سمتين متناقضتين : تبرز الاولى
من الخصومات الداخلية بين القوى الامبريالية ، اما السمة الثانية ، فتبرز من الخصومة المشتركة
التي تشعر بها كل القوى الامبريالية ، بمواجهة القوى الخارجية ، للنظام الاخر ، للعالم الاشتراكي » .

ان المشكلة تولد ، بالذات ، من الانفصال الحاد بين عملية الانتاج الوطنية
وعملية الانتاج الدولية ، او بين علاقات الانتاج الوطنية وعلاقات الانتاج العالمية .
وتتمثل القاعدة المادية للانتقال الى الاشتراكية بزيادة اجتماعية قوى
الانتاج بواسطة الراسمالية الاحتكارية للدولة ، والتي تعتمد على درجة تقدمها
امكانيات الانتقال الى الاشتراكية :

« ان اجتماعية الانتاج في الصناعة الآلية الكبيرة ستبني القاعدة المادية والتقنية ، التي بدونها
يصبح مستوى الانتاجية الضروري للانتقال الى مجتمع جديد ، المجتمع الشيوعي ، مستحيلا » .

اما بالنسبة الى القاعدة السياسية ، فانها تجد جذورها في التأثير
الخارجي على النظام الراسمالي - وكذلك على نضالات الطبقات المتطورة داخل
النظام - من قبل النظام الاشتراكي :

« ان التوسع الحاسم لدور القوى الاشتراكية والتقدمية في العالم ككل ، هو الاطار الخارجي
للعالم الراسمالي بمجموعه ، وضمن كل بلد امبريالي . ان تغير ميزان القوى ضد الامبريالية قد
اضعف كثيرا القاعدة الموضوعية للانتهازية في الطبقة العاملة في بلدان المتروبول . وتصبح علاقات
الانتاج ضمن الدول الاخيرة هذه اكثر عدائية ، مما يستدعي ، باستمرار ، درجة اعلى لتدخل
الدولة » .

ج) يقوم الماركسي الامريكي « فيكتور بيرلو » Victor perlo الذي يتبنى
الافكار السابقة نفسها ، بتشخيص الامبريالية الامريكية بتسع سمات :

(١) رون بيلامي ، الراسمالية الاحتكارية للدولة ، مؤتمر الاقتصاديين الاشتراكيين : « الدور
الاقتصادي للدولة في الراسمالية الحديثة » ١٧ - ١٨ تشرين الاول ١٩٧٠ - كمبردج .

- « ١ - الاحتكار - الذي تتجاوز سعة اعماله كل ما عرف في السابق .
 - ٢ - الاوليفارشية المالية - هيمنة القلة المستغلة - سيطرة المصارف الكبرى المرتبطة بامبراطورية اقتصادية ، والتي تصل الى مرتبة عالية ...
 - ٣ - تصدير رأس المال - اسبقية نمو الاستثمار الخارجي على المحلي ..
 - ٤ - الدولة - الاحتكارية الرأسمالية - تجديد اشكال تنظيم الدولة للاقتصاد نيابة عن اقوى المجاميع الاحتكارية ، وتقديم الدولة لمساعدات واسعة ، ومحاولاتها لزيادة معدل استغلال العمل ...
 - ٥ - العسكرية - مضاعفة القوى المسلحة بعشرات المرات ، ومضاعفة الميزانية العسكرية بمئات المرات وذلك منذ العشرينيات .
 - ٦ - القمع والاجراءات الرجعية - التوسع السريع لقوى الشرطة ، وتحويلها الى قوات ثقيلة ، لاستخدامها في الاعتداء ضد قطاعات السكان الاكثر تعرضا للاستغلال ، وضد كل من يقف بوجه استغلال الامبريالية الامريكية ..
 - ٧ - الطفيلية والفساد .. كافة اشكال الفعاليات غير الانتاجية .
 - ٨ - العنصرية - التي تنفذ بكل عناد ووحشية في السياسة والممارسة الامبريالية للولايات المتحدة الامريكية ..
 - ٩ - الحرب والاعتداء . لقد اصبحت هذه الظاهرة الامبريالية سمة دائمة لنشاطات الامبريالية الامريكية » .
- وانه لمن المفيد ان نتيين ، مما ورد اعلاه ، السمات اللينينية الثلاث الاولى ، وان نتيين ايضا اختفاء السمة التالية « اتحاد الاحتكارات الدولي » - الذي كان يعبر عما نسميه اليوم المؤسسات المتعددة الجنسيات - التي استعاض عنها بالرأسمالية الاحتكارية للدولة . وعلى هذا المستوى نفهم الانقسام حول فهم الامبريالية : اهي الرأسمالية الاحتكارية للدولة ، ام هي التنافس الدولي للاحتكارات ؟ وبالمقابل ، يضيف فيكتور بيرلو خمس سمات جديدة تستحق الوقوف عندها ودراستها لانها تفتح ، كما يبدو ، الطريق نحو استراتيجية معادية للامبريالية اكثر فعالية وثورية . (١)

ورغم ذلك ، لم يتخلص فيكتور بيرلو من الخط المنحادي « بالمعسكرات » وبهذا الاتجاه كتب ما يلي : « لا يوجد في اقتصاديات العالم ما هو اخطر من المنافسة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة » .

اننا نستنتج من كل ذلك ، بأن هذا الخط ، فيما يخص نظرية الامبريالية (٢) ، ينطلق من النقطة الرابعة - اي الفصل الخامس لكتاب لينين الامبريالية

(١) لهذا تم اعتقال الشيوعية انجيلا ديفيز لمساعدتها حزب الفهود السود .

(٢) على الاقل الى وقت نشر المؤلف الماركسي للاقتصاد السياسي : الرأسمالية الاحتكارية للدولة في ١٩٧١ .

اعلى مراحل الرأسمالية - حيث يتفوق دور الدولة على تدويل الاحتكارات ورأس المال ، أي استبدال تدويل الاحتكارات ورأس المال ، باطروحة الرأسمالية الاحتكارية الدولة ، التي تحبس الاحتكارات في الإطار الوطني .
ويمكننا ان نبين عدة ملاحظات حول تدويل الاحتكارات ، باعتبارها نتيجة لتصدير رأس المال وذلك بالنسبة للينين نفسه ، الذي يقول في «الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية » :

« وكلما يزداد تصدير رأس المال ، وكلما يتوسع بكافة الاشكال ، فان العلاقات مع الخارج ومع المستعمرات ، وكذلك مع « مناطق نفوذ » المجاميع الاحتكارية الكبرى ، تتجه « طبيعيا » بالنسبة للمجاميع هذه نحو الاتفاق الشامل ، كما تتجه نحو تكوين كارتلات دولية » .

وبالنسبة للينين ، فان تكوين المؤسسات المتعددة الجنسيات ، هي النتيجة الطبيعية لتصدير رأس المال ، الا ان لهذه النتيجة اثارا جديدة ادت الى دخول علاقات انتاج جديدة على الصعيد العالمي . يقول لينين في « الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية » :

« يبين لنا عصر الرأسمالية الحديثة نشوء علاقات معينة بين المجاميع الرأسمالية تستند الى التقسيم الاقتصادي للعالم ، كما تقوم ، بشكل مواز وكنتيجة لذلك ، ببيان المجاميع السياسية ، بين الدول ، علاقات تستند الى اقتسام مناطق العالم وذلك ضمن صراعها حول المستعمرات ، و« الصراع من اجل المناطق الاقتصادية » .

ويبدو ان خط « المعسكرات » قد استبعد هذا الطرح اللينيني ، وهو الطرح الذي يبدو لنا كواحد من الطرق لاغناء النظرية اللينينية للامبريالية .

ب) الموقف التروتسكي

ويتمثل الموقف الثاني ، الذي يريد لنفسه ان يكون لينينيا ، بالموقف التروتسكي الذي يمثله على صعيد نظرية الامبريالية ارنست مندل (١) Mande وبوب سوتسليف (٢) Sutcliffe

يتبع بوب سوتسليف ، شأنه شأن ارنست مندل ، عن التحليل السابق ، وهو التحليل ، الذي يصفانه بالاتجاهات المعاكسة لينطلقا من الصعيد الدولي . وهكذا يعتبر بوب سوتسليف ، بان التحليل الذي يمثل الاتجاهات المعاكسة - أي اتجاهات معاكسة لانخفاض معدل الربح ، وللأزمات ، والافقار - يسقط في عيبين :

- ارجاع التحليل الماركسي للرأسمالية المعاصرة ، الى نوع من التحليل

(١) ارنست مندل ، وثيقة الاقتصاد الماركسي ، ١٩٦٢ - تاريخ الرأسمالية وقوانين حركتها الرأسمالية .

(٢) بوب سوتسليف ، نظرة للرأسمالية في السبعينات .

البيولوجي لكيان يتعرض لخطر الموت بحيث تتم اعاشته عن طريق الجرعات الجديدة :

- محاولة فهم الرأسمالية المعاصرة على مستوى وطني فقط ، في حين يتطلب الامر وضعها على الصعيد الدولي .
وفي نفس الاتجاه يسجل ارنست مندل :

« يمكننا ، اذن ، ان نستنتج بان اعادة اندماج القوانين « المجردة » لتحرك نمط الانتاج الرأسمالي مع التاريخ الاجتماعي - الاقتصادي « الملموس » لهذا النظام ، يجب ان تندمج ، هي ايضا ، بتحليل صراع الطبقات (العمل المأجور) ، وبالدولة والتجارة الدولية والسوق العالمية . ولكننا لا نجد ، هنا ، سوى الخطوط الاولى لـ « رأس المال » كما ضمنها ماركس في رسالته الى انجلز في ٢ نيسان ١٨٥٨ (١) . ومرة اخرى تبرز ضرورة الصعود من « النظري المجرد » - وهو ما يطلق عليه مندل « القوانين التجريدية لتطور نمط الانتاج الرأسمالي الى « النظري الملموس » ، ولكن الا يمكن ان يكون خطأ مندل هو الانطلاق من النظرية للوصول الى التاريخ (الملموس) ، في حين ان المشكلة هي بالذهاب من المجرد الى النظري الملموس ، حسب قاعدة المادية التاريخية !

وفي اعقاب ذلك ، وعلى سبيل المثال ، فإن الموقف التروتسكي يرى بأنه يجب على التحليل الذي يتناول الدول المتخلفة ان يأخذ وجهين يكون الاول دولي والثاني وطني . يقول سوتسليف :

« وكما اننا لن نستطيع ان نفهم اقتصاديا ، وبدقة ، البلدان الرأسمالية المحيطة ، الا في حدود النظام الامبريالي العالمي ، كذلك ، لن نستطيع ان نفهمها سياسيا ، بدون ان تقدم تحليلا خاصا لكل منها ».

وان ذلك هو ما يقود مندل الى المقترح التالي : « يبقى من الصحيح احتفاظ كل نضال للطبقات بشيء وطني محدد » . ان التفريق بين المجال الاقتصادي الدولي الذي ترتبط ضمنه كافة الاقتصاديات الوطنية ، والمجال السياسي الخاص لنضال الطبقات ، وهو الامر المهم للغاية ، يتطلب ، في كافة الاحوال ، عملية بناء وشرح .

وبموجب نقطة الانطلاق هذه ، يحدد بوب سوتسليف ، ما يكون - بالنسبة له - صحة وحدود التحليل اللينيني للامبريالية .
« ١ - منذ ان كتب لينين الامبريالية ، فإن الهيمنة النسبية للبلدان داخل

(١) تحتوي رسالة ماركس الى انجلز في ٢ نيسان ١٨٥٨ على تخطيط اولي لكتاب رأس المال . يقول ماركس لانجلز في هذه الرسالة بأنه سيقسم عمله الى ستة اجزاء (كتب) هي ١ - رأس المال ٢ - الملكية العقارية . ٣ - العمل المأجور . ٤ - الدولة . ٥ - التجارة الدولية . ٦ - السوق العالمية . (المترجم)

النظام الامبريالي قد تغيرت قليلا ، في حين لم تتغير الخصائص الاساسية لنظام يبقى فيه الجزء الاكبر من العالم متخلفا وخاضعا للسيطرة من قبل مناطق متطورة صغيرة ، وهذا ما دفع لينين الى اختيار تعبير الامبريالية للفترة كلها .

« ٢ - وفي المكان الثاني ، لم يكن كتاب لينين هو كل ما قالته الماركسية التقليدية (وليس فقط لينين) حول موضوع الامبريالية . اذ طالما انهم لينين والماركسيون الآخرون ببناء نظرية الامبريالية حول اوربا فقط ، واهمال ملامح الامبريالية كما تظهر في المناطق المتخلفة ، وكذلك اهمال الكيفية التي تغير فيه الامبريالية بناء الطبقات ، وكيفية ممارستها للسيطرة » .

ومن ذلك يلاحظ ، بأن بوب سوتسليف يحمل نظرة وصفية للامبريالية تلخص بعدم تكافؤ تطور قوى الانتاج والسيطرة التي تمارسها اقلية صغيرة من البلدان على الاقتصاد العالمي .

وبالمقابل ، فإن حدود التحليل اللينيني - كما يراها « بوب سوتسليف » - هي في بقاء هذا التحليل منصبا على **المركز** ، وليس على اقتصاد المحيط . ولازالة هذا النقص ، يقترح « بوب سوتسليف » « اعادة طرح المقدمات النظرية للينين وتروتسكي » لتطوير التحليل الماركسي للامبريالية بمجمله ، اي اعادة طرح موضوعات التطور الرأسمالي في روسيا للينين ، وبرنامج الانتقال وكذلك الثورة الروسية لتروتسكي .

وعليه ، اذا كان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية قد تحقق على اساس النضالات الطبقيّة المستندة الى التناقض الرئيسي الذي اقامته الامبريالية ، واذا كان وضع روسيا قبل ١٩١٧ هو وضع بلد متخلف ، فمن المؤكد اننا نستطيع ان نستخلص بعض الدروس من التحليل حول الرأسمالية الروسية كما قدمه لينين وتروتسكي ، ولكن المسألة هي معرفة ما اذا كانت هذه المساهمة تتحدد اساسا بالنقطتين التي يؤكد عليهما « بوب سوتسليف » :

« ١ - اولا احتل الرأسمال الخارجي (اوربا الغربية) أهمية كبرى في تطور روسيا ، بحيث لم يتحقق لروسيا سوى برجوازية ضيقة ، ضعيفة وتابعة . « ٢ - وكانت السمة الثانية ، هي انه بالرغم من عدم سعة البروليتاريا الصناعية ، بالنسبة للسكان ، الا انها كانت (البروليتاريا الروسية) نتيجة لآخر المنتجات ، ولآخر التقنيات الانتاجية للرأسمالية المركزة في مؤسسات كبيرة (بطابع اجتماعي واسع) تفوق اي مرحلة مشابهة للتطور الصناعي الرأسمالي لاوروبا الغربية . وكانت النتيجة ، تكون بروليتاريا صناعية صغيرة العدد ، تلعب دورا سياسيا مستقلا وحيويا . وبدرجة معينة ، فقد كانت روسيا اول بلد جرب التخلف الرأسمالي الحديث » .

وفيما يخص الاستراتيجية الثورية في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية للمحيط ، فإن الخط التروتسكي يتجه الى وضع نضال الطبقات تحت سيطرة

البروليتاريا بغض النظر عن محدوديتها . ويتم ايجاد هذه البروليتاريا بواسطة نشاط المؤسسات المتعددة الجنسية منظورا اليها (المؤسسات) ، مرة اخرى ، من زاوية تصدير رأس المال . وتمثل هذه البروليتاريا ، في آن واحد ، الطليعة في نضال الطبقات ، والجماهير الشعبية الواسعة والجماهير غير المستخدمة . يقول سوتسليف :

« اذ ، لا يجب ان نستغرب ، اذا ما وجدنا بان تناقضات التطور الرأسمالي الحالية فسي العالم الثالث تقود الى تزايد الجماهير الشعبية غير المستخدمة . »

ويجب الملاحظة هنا ، بان تعريف الجماهير غير المستخدمة هذه يتم على اساس البنية الخارجية الناتجة عن الامبريالية ، وليس ، على اساس البنية الداخلية ، هذا الكلام يقودنا الى المطالبات المتتالية التي قام بصياغتها ماوتسي تونغ ، ج اريجي ، فرانك وسمير امين فيما يخص تحليل « التخلف » .

ج (الموقف « الثالث »)

ينطلق الموقف الثالث ، الذي يختلف عن الموقفين السابقين ، من مساهمات باران وسويزي (١) ، وذلك في محاولتهما تجاوز الخلاف الظاهري بين لينين وروزا لوكسمبورغ . ان الخط الذي ظهر في ندوة الجزائر اثناء مداخلة محمد دويدار Dowidar (٢) وج.م وستيفاليه وكاي دوكوا Dhoquoi وانا ، والذي جمع ج فرانك Frank وسمير امين قد انفصل ، تدريجيا ، عن التبسيط الذي يحتويه تحليل باران وسويزي ويسمح كتاب سمير امين (٣) بفهم كامل تقريبا لطرق تعميق نظرية الامبريالية على الصعيد العالمي ، وذلك بالتمسك بخط لا يعتمد على تقديم كلمة جديدة بدل الكلمة الحالية هذه بل يمثل التأكيد على الاسس الحقيقية للماركسية .

ويحاول كتاب سمير امين ، في القسم الاول المركزي (الفصل الاول والثاني) ، - اهم ما في المؤلف لانه يحتل ثلثي الكتاب - بالسيطرة نظريا على « النظام » الاقتصادي العالمي الرأسمالي من زاوية تراكم رأس المال في « المركز » وفي « المحيط » . ويعالج القسم الثاني الاشكال الظاهرية والحقيقية للموسسة لآليات التراكم (الفصل الثالث : الميكانيكيات النقدية في المحيط والنظام النقدي العالمي ، الفصل الرابع : دور المحيط والنظام النقدي العالمي ، الفصل الخامس موازنة ميزان المدفوعات الخارجية للمحيط) . وكان ما اثار اهتمامنا اكثر من غيره ، هو القسم الاول من الكتاب ، بسبب اهمية المواضيع المثارة .

(١) باران وسويزي . الرأسمالية الاحتكارية .

(٢) محمد دويدار « الرأسمالية الاحتكارية : نظرية باران وسويزي » .

(٣) سمير امين ، التراكم على الصعيد العالمي - ترجم الى العربية (دار ابن خلدون)

وسأوقف عند أربعة موضوعات قام سمير أمين بمعالجتها وهي : الاقتصاد العالمي الرأسمالي ، تحليل التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية في المركز وفي المحيط وتحليل التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المتخلفة ، ومسألة العلاقات (التخصص والتبادل غير المتكافئ) بين المركز والمحيط .

١ - الاقتصاد العالمي الرأسمالي

نحن نعلم بالنظرية التي سادت لفترة طويلة ، بدون منازع ، بين الماركسيين والقائلة بان عنصر الانقطاع عن الرأسمالية العالمية قد تكون بواسطة قيام المعسكر الاشتراكي : الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية التي افلقت من الخضوع لمحددات الرأسمالية العالمية ، لتقيم بذلك انقطاعا تاما عن هذا النظام ، ولتصبح العنصر الرئيسي للنضال ضد الامبريالية . وترسم اطروحة **المعسكر** هذه ، الى الان ، وبطريقة بارزة جدا استراتيجية الاحزاب الشيوعية المؤيدة للاتحاد السوفياتي في المركز وفي المحيط ، وقد بينت نواقص استراتيجية المعسكر هذه بشكل محبك ، في اطروحات مجموعة « المانيفستو » . وينضم سمير أمين الى منتقدي « المعسكر » ، بتبينه ان الاقتصاد العالمي هو حقيقة (واقع) جوهرية لفهم الظواهر الاجتماعية المعاصرة ، وبان هذه الحقيقة تتمثل بالرأسمالية التي لم تنجح الاشتراكية بعد في تغييرها ، بل على العكس ، نرى اندماج الاقتصاديات الاشتراكية ، عن طريق علاقاتها الخارجية ، في نظام عالمي رأسمالي .

ويعتبر سمير أمين ، متفقا في هذه النقطة مع شارل بتلهاييم (١) ، بان الاقتصاد العالمي هو حقيقة مطلقة ترتبط ضمنها كافة التشكيلات الاجتماعية سواء اكانت رأسمالية متخلفة ام اشتراكية ، وبان الاقتصاد العالمي هذا ، هو رأسمالي قبل كل شيء : يقول سمير أمين :

« لا يوجد سوقان عالميان ، الاول رأسمالي والثاني اشتراكي ، بل ، يوجد سوق عالمي واحد ، هو السوق الرأسمالي ، تسهم فيه ، بشكل طفيف اوروبا الشرقية ... وبكلام اخر ، فاننا نعتبر بان روسيا واوروبا الشرقية لا تمثل جزءا (او الى حد الان) من النظام الرأسمالي العالمي ، بالرغم من انها تشكل جزءا مكملًا من السوق الرأسمالية العالمية ، وذلك في علاقتها مع الغرب المتطور او العالم « المتخلف » . ويعني هذا بان العلاقات الاشتراكية (الشكلية) لا تؤثر في اي شيء على علاقات الانتاج العالمية الرأسمالية التي تتحكم في نهاية المطاف بالاقتصاد العالمي » .

(١) قلت جيدا .. متفقا مع بتلهاييم ، بالرغم من ان سمير أمين يقول « انه (اي شارل بتلهاييم) يعالج المسألة كما لو ان النظام العالمي يعيش حوار الانظمة الرأسمالية الوطنية » ، وهذا لا يمثل سوى سهو من قبل سمير أمين ، لان بتلهاييم ، على العكس من ذلك ، لم يعترف مطلقا بمثل هذا المفهوم .

فاذا قبلنا بفكرة ان « الرأسمالية قد اصبحت نظاما عالميا » وبأن هذا النظام العالمي ليس هو مجموع الأمم ، فان النتيجة التي نخرج بها من ذلك ، هي « عدم جريان نضال الطبقات في الاطارات الوطنية ، بل ، ضمن اطار النظام العالمي » ، وبأن « التناقض هو ليس بين برجوازية وبروليتاريا كل بلد على حدة ، بل ، بين البرجوازية والبروليتاريا العالميتين » . ومن هنا يطرح السؤال التالي : « من هي البرجوازية العالمية ؟ ومن هي البروليتاريا العالمية ؟ » ، وهو ما يقع في مواقع بوخارين .

ويميز سمير امين بين برجوازية « المركز » والبرجوازية المحيطية ، مثلما يميز بين بروليتاريا « المركز » وبروليتاريا المحيط . وحين يرفض سمير امين المفهوم البرجوازي « للامم البرجوازية » ، او المفهوم المشابه الذي يطلق عليه ، « البلدان الفقيرة ضد البلدان الغنية » ، فانه يؤكد بالمقابل بأن « الظروف العالمية لنضال الطبقات قد تغيرت » ، وهو ما عبّر عنه لينين بدقة في خط اصبغ في عصرنا هذا يتمثل بأن **النواة المركزية للبروليتاريا** تقع منذ الان فصاعدا ، ليس في المركز بل في المحيط .

ومن ناحيتي ، فانا اعتقد ان الاستنتاجات التي وصل اليها سمير امين تتطور بوضوح وبساطة في مجال مثالي ، لان مثل هذه الاستنتاجات تتطلب مقدمة تقود الى خط سياسي صحيح . هذه المقدمة هي معرفة الاقتصاد العالمي الرأسمالي من زاوية مفاهيمية . وفي الواقع يمتنع سمير امين عن اعطاء مفهوم الاقتصاد العالمي كامل بعده ، وهذا ما يمنعه من الوصول الى اعلى مستوى القادر لوحده على ان يحيط بمجمل النظام . فيقوم سمير امين باعطاء نفس المفهوم للاقتصاد العالمي الرأسمالي وللتراكم العالمي لرأس المال ، الذي منه اشتق اسم كتابه . وبوضوح ، يقوم سمير امين ، بدلا من النظر للمسألة من زاوية علاقات الانتاج وتطور قوى الانتاج ، ينظر اليها من زاوية **الستارة** التي هي تراكم رأس المال . وهذا ما يظهر بوضوح في الصفحة (١١) من كتابه :

« يكون التراكم ، واعادة الانتاج الموسع ، القانون الداخلي الجوهري لنمط الانتاج الرأسمالي ، وبدون شك ، للانتاج الاشتراكي ، الا انه لا يمثل قانونا داخليا لعمل انماط الانتاج السابقة للرأسمالية » . ومن هنا ، وفي حالة قبوله - وهو امر صحيح - « بعدم امكانية فهم اية تشكيلة اجتماعية - اقتصادية ملموسة معاصرة خارج النظام » ، فانه يقوم بتعريف النظام العالمي بواسطة التراكم على الصعيد العالمي وآليات هذا التراكم ، وهو ما يقوده الى اعتبار التراكم على صعيد الاقتصاد العالمي كانتقال لفائض القيمة من المحيط الى المركز . (اي الموضوع الاساسية للتبادل غير المتكافئ لا يرجع ليمانويل) :

« تتسم العلاقات بين التشكيلات الاجتماعية للعالم المتطور (المركز) وتشكيلات العالم « المتخلف » (المحيط) بتدفقات لنقل القيمة ، مما يشكل جوهر

مسألة التراكم على الصعيد العالمي . وفي كل مرة ، يدخل فيها نمط الانتاج الرأسمالي مع انماط الانتاج التي يخضعها ، تظهر انتقالات للقيم هذه الاليات نحو الاول مما يكشف آليات التراكم البدائي . اذن لا تقع هذه الاليات في تاريخ ما قبل الرأسمالية فقط : انها معاصرة ايضا . وان ما يكون مجال نظرية التراكم على الصعيد العالمي هو ، هذه الاشكال المتجددة ، ولكن المستمرة ، للتراكم البدائي لمصلحة المركز .

ولا اعتقد ، اننا نستطيع ان نتفق مع هذه النظرة ، حتى وان مثلت - وهذا ما يجب قوله - **تطورا حاسما** لوضعنا في مجال الاقتصاد العالمي . ان مركز كتاب « رأس المال » لكارل ماركس هو عمل **علاقات الانتاج الرأسمالية** - داخليا على نمط انتاج وطني بالاساس - **على تطور قوى الانتاج من خلال آليات تراكم رأس المال** ، سواء اكانت من نوع اعادة الانتاج الموسع لرأس المال الاجتماعي ، او من نوع التراكم البدائي لرأس المال **لإعادة انتاج علاقات الانتاج** . ولا معنى لتراكم رأس المال ، الا ، اذا ربط باعادة انتاج (باعتبارها منشئة ومقوية وموسعة) علاقات الانتاج الرأسمالية . وهكذا ، يكون التراكم البدائي لرأس المال ، بالمعنى الذي قصده كارل ماركس ، الآلية الأساسية لإعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية الشكلية (في مرحلة المانيفكستور) ، طالما لا تكون فيه هذه العلاقات **حقيقية** (مرحلة الصناعة) . ويضاف الى كل ذلك ان التراكم قد سمح للعلاقات الشكلية بالسيطرة على تطور قوى الانتاج من اجل انتقالها الى علاقات حقيقية . او تكون اعادة الانتاج الموسع لرأس المال الاجتماعي آلية تراكم فائض القيمة ، التي تطابق عملية تطور قوى الانتاج ضمن وظيفة محددة ، **الا وهي سيطرة** علاقات الانتاج على تطور قوى الانتاج من اجل ضمان استمرارية العلاقات هذه . ويتطلب الانتقال من الاطار الوطني الى الاطار الدولي ، الانطلاق من قاعدة علاقات الانتاج ، التي تشرح دور التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي ، وذلك بالنسبة لإعادة انتاج هذه العلاقات ذاتها . ان قيمة كتاب سمير امين هي بوضعه ايانا على هذا الطريق وان لذلك اهمية من الدرجة الاولى . اذ يعلن كارل ماركس في المخطوطات التحضيرية لكتاب « رأس المال » او مخطوطات (١٨٥٧ - ١٨٥٨) Grunidrisse ضرورة دراسة ما يلي :

- « ٤ - الانتاج وعلاقات الانتاج الدولية . التقسيم الدولي للعمل . التبادل بين الامم المختلفة . التصدير والاستيراد . وسعر الصرف » .
« ٥ - السوق العالمية والازمات » .

ولم يتوفر لكارل ماركس الوقت الكافي لمعالجة ذلك ، عدا ، بعض الملاحظات الواردة في « مخطوطات رأس المال » وفي كتاب « رأس المال » ، ومع ذلك ، فان ماركس يشير الى ان بناء الاقتصاد العالمي الرأسمالي يتم عن طريق قيام « علاقات الانتاج العالمية » والتي يبرز تكوتها وتعززها اليوم بوضوح مع

ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات بأشكالها الصناعية او المصرفية او المالية .

ان المسألة التي تظهر عند قراءة كتاب سمير امين والتي تمثل افاقا يفتحها لها ، هي بتحليل قيام علاقات الانتاج العالمية ، وتحليل الدور الذي يلعبه التراكم على الصعيد العالمي ، باعتباره ناقلاً للقيم بالنسبة لاعادة انتاج هذه العلاقات . ويعني هذا ظهور الاقتصاد العالمي كمكان تتم فصل فيه التشكيلات الاجتماعية الخاضعة للعمل المعقد والديالكتيكي لعلاقات الانتاج العالمية المسيطرة والمحددة وعلاقات الانتاج الوطنية ، سواء كانت هذه العلاقات هي تلك التي تنظم داخليا ، التشكيلات الاجتماعية المحيطية ، او المناطق الاشتراكية . ومرة اخرى تؤكد ، بان الاقتصاد العالمي ليس هو حقيقة وحيدة تختفي بها الحقائق الوطنية . وفي النتيجة ، فاننا نجد هنا الاشكالية التي يحاول سمير امين طرحها ، والتي نتفق معها بشكل كامل ، بدون ان نذهب معه الى ما بعد المجال المفاهيمي الذي يضع الكاتب فيه نفسه . يقول سمير امين :

« طرح نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية قضيتها بشكل سيء ، او بتحديد اكثر تطرح هذه النظرية مسألة خاطئة . انها تنطلق ، في الواقع ، من الفرضية بان المشاركين في العلاقات الدولية هم الاقتصاديات الرأسمالية « النقية » . وترتكب نفس الخطأ بالنسبة لتحليل التبادل الدولي وكذلك بالنسبة للتراكم الداخلي : اذ تنطلق من اطار نمط الانتاج الرأسمالي . ان هذه الفرضية تحتفظ بقيمة معينة عندما يتم تحليل التبادل الدولي بين « البلدان المتطورة » . ولكننا يجب ، ان ننطلق من طريقة لفهم الامور تختلف عن تلك المتبعة في تحليل التبادل الدولي بين « البلدان المتطورة » : علينا ان ننطلق من طريقة لفهم العلاقات التبادلية القائمة بين تشكيلات اجتماعية - اقتصادية مختلفة . فما هي هذه التشكيلات القائمة ؟ هذه هي المسألة الحقيقية » .

ومع ذلك ، فمن المؤسف ان سمير امين بعد ان قام بعرض الشرط اللازم لبحث المسألة اي ضرورة كشف مجمل علاقات الانتاج التي تختفي ، في الاساس ، خلف « التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة » - هذه العلاقات الخاصة بهذه التشكيلة او تلك ، والتي تعرف ارتباطها ، المسيطر او التابع ، في النظام الاقتصادي العالمي الذي يساهم في تكوينه - نقول ، من المؤسف ان يهمل ، ولو قليلا ، ما يجري في المركز في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المسيطرة بحيث لا يدخل في حسابه حقيقة ، سوى تحليل التشكيلات الاجتماعية المسمى « بالمتخلف » - والذي يساهم سمير امين بتطوير المعرفة حوله بشكل بارع - ويوجه له نفس الانتقاد فيما يخص آليات التراكم (التبادل غير المتكافئ) لمصلحة المركز .

٢ - تحليل الرأسمالية في « المركز »

وبالرغم من ان الكتاب يتركنا غير مقتنعين - جزئيا - بالنسبة لتحليل

التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية الرأسمالية المسيطرة ، الا انه يقدم لنا بالمقابل احدى المساهمات الاساسية لسمير امين ، وهي تمسكه برفض فصل « نموذج عمل » الرأسمالية في المركز عن اندماجها في الاقتصاد العالمي ، اي رفضه عزل رأسمالية المركز عن مجالها الامبريالي العالمي وهو المجال الذي تعمل حقيقة ضمنه . واذا لم يتمسك سمير امين في تحليله بتقديم تصوير موسع لنموذج عمل رأسمالية المركز ، - بالرغم من اننا كنا نتمنى ان يقدم لنا نظرة تجديدية للمسألة - فلانه كان يستند ، من جهة ، وبشكل ضيق جدا ، الى نظرة ماركسية تقليدية لمراحل التطور التاريخي للرأسمالية ، ومن جهة اخرى الى مكونات نموذج عمل الرأسمالية الامريكية في عصرنا هذا كما بينها لنا باران وسويزي .

ويميز سمير امين ، فيما يخص مراحل تطور الرأسمالية ، بين ثلاث مراحل تقليدية جدا :

- ١ - حقبة تكون الرأسمالية ... التي مكن تمييزها بخاصية سيطرة التجارة في الرأسمالية.
- ٢ - حقبة ازدهار نمط الانتاج الرأسمالي في المركز ، والمتسم بالدورة الصناعية ، وبالسيطرة الاساسية لرأس المال الصناعي الجديد ، وللشكل التنافسي للسوق الرأسمالية .
- ٣ - الحقبة الامبريالية للاحتكارات - بالمعنى اللينيني للتعبير - والتي تبدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر .

وهنا ، يجب ان نبدي اسفنا ، لان الكاتب ينظر الى الحالة الثالثة بطريقة اجمالية في الزمان والمكان . انه يحول كافة نماذج عمل الرأسمالية في المركز الى النموذج الامريكي . واكثر من ذلك ، فانه يبدو بان نموذج باران وسويزي يتناول مجمل الحالة موضوعة البحث ، كل ذلك بدون ان يقول لنا سمير امين كلمة واحدة عن اطروحة الرأسمالية الاحتكارية للدولة . يضاف الى ذلك بان سمير امين لا يتحرى عن التغيرات المتعلقة بالرأسمالية الاحتكارية المعاصرة التي يظهر انها تنمو نحو حالة من « المنافسة الدولية للاحتكارات » او ، نحو الرأسمالية الاحتكارية للدولة العالمية . وباختصار يدرج سمير امين ، تحت حالة واحدة ، مراحل متطورة عديدة ، ضمن حالة الرأسمالية الاحتكارية : الرأسمالية الاحتكارية الصناعية والمالية ، الرأسمالية الاحتكارية للدولة ، الرأسمالية الاحتكارية للدولة العالمية .

ويعود الضعف النسبي لتحليل الرأسمالية في المركز الى ان الكاتب ينطلق فقط من نموذج العمل *Modèle de Fonctionnement* انه يقوم بذلك بصيغ قريبة جدا من صيغ باران وسويزي ، سواء تعلق ذلك بالرأسمالية التنافسية او بالرأسمالية الاحتكارية ، اي انه ينطلق من خلال نمط خلق وامتصاص فائض القيمة - المرتبطة بمسألة اتجاه معدل الربح للانخفاض - والذي منه يشتق عمل العلاقات الخارجية للمركز مع المحيط، فهو يقول :

« تحتفظ العلاقات الدولية (التجارة وتصدير رأس المال) بنفس المهام بالنسبة لرأس المال المركز ،
وبتعبير آخر تكون مهام العلاقات الدولية هي محاربة اتجاه معدل الربح للانخفاض :
« ١ - بتوسيع الاسواق وباستغلال المناطق الجديدة التي يكون فيها معدل فائض القيمة اكثر
ارتفاعاً من المركز .

٢ - بانقاص كلفة قوة العمل ورأس المال الثابت » .

ومن ذلك ، لا يمكننا ان نستخلص سوى تماثل الرأسمالية التنافسية
والرأسمالية الاحتكارية على صعيد العمل في العلاقات الدولية ، اذ تتسم
الرأسمالية الاحتكارية بتصدير رأس المال مما يؤدي ايضاً الى تقسيم دولي
جديد للعمل بين المركز والمحيط .

ومهما يكن من امر ، فان سمير امين يحاول ، فيما يخص تحليل الرأسمالية
الاحتكارية ، وبعد ان بين بان اتجاه ارتفاع الفائض لا يتلائم مع اتجاه
معدل الربح للانخفاض - التناقض الذي تم تجاوزه بفضل العلاقات مع المحيط -
نقول يحاول تقديم تحليل تركيبى لاطروحات باران وسويزي من جهة ، ومجموعة
ريختا من جهة اخرى ، يتناول الثورة العلمية والتقنية ، باعتبارها تزيد من
حدة تناقضات المركز ، في الوقت الذي تعجل فيه من تصدير رأس المال من
المركز نحو المحيط .

وفي جوهر الامر ، لا يجري سمير امين - حقيقة - تحليلاً للتشكيلة
الاجتماعية الرأسمالية في المركز ، بل ، يبقى في الواقع واقفاً عند نموذج
« منفتح » لعمل الرأسمالية مع المحيط .

٣ - تحليل التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية المتخلفة

يطور سمير امين ، في الفصل الثاني ، الموضوع المركزي في الكتاب
(التشكيلات الرأسمالية المحيطة) وهو ، هذه المرة ، يطور هذا الموضوع ، ليس
بصيغ نموذج عمل ، وانما بصيغ نمط انتاج وتشكيلات اجتماعية . انه القسم
الاكثر اهمية في الكتاب وفيه يقوم بتجديد تحليل « التخلف » بطريقة بارعة .
هذه التسمية (التخلف) التي ، كما يقول سمير امين ، تخفي الحقيقة المتمثلة
بان « التخلف » ما هو الا تشكيلة اجتماعية رأسمالية خاضعة للسيطرة
مستغلة ومكيفة عن طريق الامبريالية .

ويشكل الجدل ، المطروح من قبل الكاتب ، العنصر المسيطر في التحليل .
فيتم اولا الانطلاق من القاعدة . من الاسس الداخلية لهذه التشكيلات الاجتماعية ،
اي الانطلاق من انماط الانتاج السابقة للتدخل الرأسمالي ، كالنمط الاسيوي
الذي يقترح له ، اصطلاحاً ، « نمط الانتاج العشائري » ليشمل نوعياته الافريقية .
وعلى هذه القاعدة ، يعارض سمير امين نوعين متنافرين لتحليل « التخلف » يتمثل
النوع الاول - التحليل الصادر عن الايديولوجية البرجوازية - بجعل التخلف

ظاهرة للتأخر ، او **للانفلاق** الذي تعكسه المجتمعات التقليدية (اطروحة الثنائية بين قطاع عصري حديث وقطاع تقليدي متأخر) ، اما النوع الثاني - الماركسي (؟) - فانه يحاول ان يفسر التخلف من خلال الاسباب الخارجية فقط (الامبريالية) . ويتم تطور التشكيلات الاجتماعية المحيطية ، بالنسبة لسمير امين ، على اساس قاعدة **الاسباب** الداخلية التي لا تؤدي عملها الا من خلال تكييفها الخارجي (الامبريالية) . وباختصار ، فان الجسد المطروح ، هو بالتمسك - بالنسبة لتطور التشكيلات الاجتماعية للمحيط - بالاسس الداخلية لعلاقات الانتاج ، وبمستوى تقدم القوى الانتاجية في المحيط كما تم تكوينها من قبل **الكولونيالية** - وذلك لمعرفة ما لا تستطيع هذه الاسس ان تقدمه كأمكانية للتمرد والتشوه بسبب تكييفها الخارجي من قبل الامبريالية .

وتشكل هذه المسألة - المؤكدة تقريبا - بناء الفصل الثاني ، حيث نجد بالتتابع ما يلي :

١ - الانتقال الى الرأسمالية المحيطية ، اي اقامة تشكيلة اجتماعية رأسمالية خاصة في المحيط **انطلاقا** من الاستعمار (الكولونيالية) ومن تصدير رأس المال على اساس انماط الانتاج السابقة للرأسمالية .

وتقدم نظرية الانتقال الى الرأسمالية المحيطية نوعين من النتائج ،

- النتائج الاولى هي ، فيما يخص الشروط الضرورية لانشاء نمط انتاج رأسمالي في المحيط ، فيقول سمير امين : « يوجد ، اساسا ، شرطان : اكداح ، وتراكم رأس المال النقدي » ، وهذا ما يفرض تحلل العلاقات القديمة من اجل تحرير قوة العمل الضرورية لانشاء علاقات الانتاج الرأسمالية ، علما بأن هذا التحرير يتم في اغلب الاحيان بالقوة .

- اما النتائج الثانية فهي ما يخص « آلية التراكم » : « يميل نمط الانتاج الرأسمالي ليصبح هو الغالب ، اي ليحطم الانماط الاخرى للانتاج » ، وحول هذه النقطة ، كنت اتمنى قيام سمير امين بتطوير خصوصية نمط الانتاج في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطية ، هذه الخصوصية التي يبدو لي بأنها تكمن في عدم سيطرة علاقات الانتاج على تطور قوى الانتاج ، مما يقود ، من جهة ، الى عدم التصنيع او الى الاشكال المتهرئة للتصنيع ، كما يتفجر ذلك في مثال التصنيع ببدائل الاستيرادات import substitution ومن الجهة الاخرى يقود ، بالتاكيد الى نتائج تتعلق بحل العلاقات القديمة السابقة للرأسمالية الذي يتم في نفس الوقت الذي تعزز فيه هذه العلاقات ، ولكن باشكال ، هي ايضا ، مفككة متفسخة جديدة (تحكم العلاقات الاقطاعية الرسمية بالعلاقات القديمة التي تستمر في عملها على صعيد عملية الانتاج وعملية العمل) .

ب - تطور الرأسمالية المحيطية او تطور التخلف الذي يظهر ، حسب سمير امين ، بثلاثة اشكال معوجة :

« ١ - اعوجاج حاسم لمصلحة النشاطات التصديرية التي يتركز فيها الجزء الفعال (المحرك) من رؤوس الاموال القادمة من المركز ،

« ٢ - اعوجاج لمصلحة النشاطات المتعلقة بالقطاع الثالث (الخدمات) والذي يعكس التناقضات الخاصة بالرأسمالية المحيطية مع البنى الاصلية للتشكيلات السابقة للرأسمالية ، واخيرا ،

« ٣ - اعوجاج في اختيار الفروع الصناعية لمصلحة فروع الانتاج الخفيفة، وكنتيجة لذلك ، لمصلحة التقنية الخفيفة » .

وقد يكون سبب عدم اخذ سمير امين في تحليله لخصوصية علاقات الانتاج الرأسمالية المحيطية ، بالنسبة لتطور قوى الانتاج ، ما يجعل من هذا الفصل من الكتاب نقدا عبقريا للايديولوجية السياسية البرجوازية المتعلقة بالتطور الرأسمالي المحيطي - التي هي في الحقيقة تطور التخلف - اكثر مما تجعله تحليلا نقديا لهذه الحقيقة .

ج - التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطية مع تركيز خاص على خصائص التشكيلات الاجتماعية الافريقية ، ومع ذلك تتميز كافة التشكيلات الاجتماعية المحيطية بثلاث خصائص جوهرية مشتركة :

« ١ - هيمنة الرأسمالية الزراعية والتجارية في القطاع الوطني .

« ٢ - تكون برجوازية محلية تمخر في عباب الرأسمالية الاجنبية السيطرة .

« ٣ - الاتجاه نحو تطور بيروقراطي حقيقي يلثم التشكيلة المحيطية المعاصرة » .

وتقود الخاصية الثالثة التشكيلات الاجتماعية المحيطية ، نحو « رأسمالية دولة » وهو ما يتلاءم تماما مع مطالب « المركز » ، مثلما يتلاءم مع اعادة انتاج العلاقات الرأسمالية داخل البلدان المتخلفة . وتأخذ رأسمالية الدولة هذه دورها في الاطار العالمي الرأسمالي باعتبارها التعبير الخاص للمحيط ، يقول سمير امين : « تعكس رأسمالية الدولة هذه فقط الطرق الطبيعية لتطور الرأسمالية في المحيط ، والانتقال من الاشكال القديمة الى الاشكال المقبلة للتخصص الدولي بين المركز والمحيط . هذه التطورات ... هي التعبير عن اندماج العالم في التطورات التي يتسم بها العالم الحديث ، ضمن الظروف الخاصة للمحيط » .

ورغم التجديد الايجابي الذي قدمه سمير امين في تحليله للتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية ، رغم ذلك نلاحظ نقضا بارزا يتعلق بغياب التوجه نحو التناقضات الخاصة بالتشكيلات الاجتماعية هذه بهدف تطوير نضال الطبقات ، ولا سيما كشف « التناقض الرئيسي » الذي يعرف الانقسام بين الطبقات المتعادية . ويبدو ان التناقض الرئيسي (في المحيط) يضع البرجوازية الصغيرة

وبعض الشرائح البيروقراطية في صف البروليتاريا الصناعية والفلاحين ضد البرجوازية الكبيرة ووكلائها المرتبطين بالراسمال الدولي ، وذلك كما ظهر مؤخرا في الشيلي .

٤ - مسألة العلاقات (التخصص والتبادل غير المتكافئ) بين المركز والمحيط .

تظهر هذه المسألة (التخصص والتبادل غير المتكافئ) في الفصل الاول من الكتاب الذي عنوانه : التخصص الدولي غير المتكافئ .

١ - يؤكد سمير امين ، فيما يخص التخصص والتقسيم الدولي للعمل بين المركز والمحيط ، على ظهور تقسيم جديد للعمل ، ناتج عن حاجة المركز لتجاوز تناقضاته بسلوك طريقتين . يتمثل الاول « بدمج (ادخال وتكامل) اوروبا الشرقية في شبكة التبادلات الداخلية للمركز » ، اما الطريق الثاني فيكون كالتالي :

« يتمثل الاتجاه الثاني الممكن بتخصص العالم الثالث بالانتاج الصناعي التقليدي (بما في ذلك ادوات الانتاج) ، اما المركز فيحتفظ لنفسه بالنشاطات الاكثر عصرية (الانتاج الالي ، الالكترونى ، غزو الفضاء ، الذرة) . اننا نعيش عصر الثورة العلمية والتقنية الهائلة . هذه الثورة تؤدي الى الغاء الاشكال التقليدية للتراكم ، وبما ان الاشكال التقليدية للتراكم تتطلب تركيبا عضويا مرتفعا لراس المال ، فان البلدان المتخلفة ستخصص في الانتاج التقليدي الذي لن يتطلب سوى العمل البسيط بما في ذلك الانتاج الصناعي الثقيل التقليدي (معامل حديد ومعامل كيمياوية الخ) .

وبما انني دعمت الاطروحة نفسها اثناء ندوة الجزائر في ١٩٦٩ ، فانه لا يمكنني الان الا ان اتفق مع سمير امين ، مع التنويه بما يلي :

اولا ، ليس في المؤكد حصول تعميم للتخصص الجديد للبلدان المتخلفة في الاتجاه التقليدي الذي يتطلب تركيبا عضويا عاليا لراس المال وتركيبا عضويا منخفضا للعمل (العمل البسيط) ، لتناقض هذا التخصص مع تبعية المحيط التكنولوجية والسياسية . وفي الواقع ، يؤدي قيام هذه المراكز الصناعية التقليدية في المحيط الى ظهور بروليتاريا مدنيية ستنشط بالضرورة صراع الطبقات ، وهكذا ترفض بعض البلدان المتخلفة (المغرب مثلا) قيام قواعد صناعية (معامل حديد ومعامل كيمياوية) . بالاضافة الى ذلك ، لاسباب تتطلبها حماية الراسمال ، فان المركز يفضل استيراد اليد العاملة الى بلدانه ، كلما امكن ذلك ، بدل تكرار تغيير نشاطاته الانتاجية .

ومن الناحية الاخرى ، قد تؤدي اقامة القواعد الصناعية الى تدعيم (بشرط رغبة التشكيلات الاجتماعية في المحيط بذلك) عملية الاستقلال في المجال الهندسي مما يقود الى تحطيم التبعية التكنولوجية . واخيرا ، ان نفهم التناقضات اثناء حركتها (ديناميكيته) وان نعمل بموجب ذلك .

ب - ولا يستطيع سمير امين ، فيما يتعلق بالتبادل غير المتكافئ - مهما كانت جهوده في هذا المجال - ان يرسم خطا فاصلا بينه وبين ايمانويل فبقسي قريبا منه ، شأنه شأن ج. دوكوا ، وا. كرانو ، واش دينيس وانا .

اذ مهما كانت اهمية خلافاتنا مع ايمانويل ، الا اننا لم نعرف كيف نحطم بناءه النظري الظاهر البسيط ، هذا البناء الذي يتلخص بالنقل الميكانيكي (استخدام في غير موضعه) لمفهوم سعر الانتاج من الاطار الوطني الى اطار الاقتصاد العالمي . ان ماركس قد تقدم ، في الواقع - كما بين سمير امين - بنظرية لنمط الانتاج الرأسمالي تتمركز حول الرأسمالية الانكليزية في القرن التاسع عشر ، وفي هذه النظرية بنيت عمليات الانتاج والتداول والتوزيع - مع كافة المفاهيم التي ترتبط بذلك ، وفي المكان الاول مفهوم القيمة التبادلية وسعر الانتاج - قبل كل شيء في اطار نمط انتاج رأسمالي مسيطر وفي الاطار الوطني لتشكيلة اجتماعية رأسمالية مهيمنة .

وان المسألة التي اوليناها اهتماما قليلا ، هي تحول القيمة الى سعر الانتاج ، من نطاقها في مجال نمط الانتاج الرأسمالي المسيطر ، الى نمط الانتاج الرأسمالي للاقتصاد العالمي .

واكيدا اعتبرنا كلنا الاقتصاد العالمي حقيقة مطلقة مما مثل تقدما حاسما ، وبهذه الحقيقة ترتبط - دون ان تختفي - كل الحقيقة الوطنية . لقد دفعنا شارل بتلهام لمناقشة مفهومين هما ، مفهوم الاقتصاد العالمي وعلاقات الانتاج العالمية اللذين اديا بسبب عدم التمكن منهما الى تحويل النقاش ووضعنا على نفس اسس بناء ايمانويل . وفي الحقيقة ، لم يتبين من النقاش السابق كله ، وفي جوهر الامر ، تميز مواقع ايمانويل عن مواقعنا .

لماذا ؟ لاننا واصلنا تحليلنا ونحن نستند الى النقطة المحددة للتبادل غير المتكافئ ، مع اعتبارنا ان الاقتصاد العالمي هو مجموع الامم . ان تحليلنا كان خارج اطار مجمل (كل) علاقات الانتاج (العالمية والوطنية) التي ، بالتطابق مع مستوى تطور قوى الانتاج ، تعرف الاقتصاد العالمي .

لناخذ مثال التشكيلة الاجتماعية للكونغو كينشاسا . فاذا اردنا ان نحيط بارتباط هذه التشكيلة الاجتماعية في المجال العالمي ، فاننا نلاحظ وجود ثلاثة مجالات تعرفها علاقات الانتاج الخاصة بكل منها :

- المجال التابع للمؤسسات المتعددة الجنسيات الصناعية والمالية المختصة بالنحاس والزنك والنيكل والقصدير الخ . والتي تسيطر فيها علاقات الانتاج العالمية التي تجد تعريفها بالراسمال الدولي .

- المجال التابع لعلاقات الانتاج الوطنية المتكيفة مع علاقات الانتاج العالمية والتي تبين شكلا خاصا لتطور قوى الانتاج ضمن تصنيع محجوز ، والذي هو التصنيع ببدائل الاستيرادات ، او ضمن القطاع الزراعي .

- مجال انتاج الحاجيات الحياتية (غذاء ، لباس .. الخ) الذي تبقى فيه على قيد الحياة الاشكال القديمة المتهرئة لانماط الانتاج السابقة للرأسمالية .
وتبين لنا هذه النظرة ، التي تبقى تبسيطية وميكانيكية ، عدة **انواع** من التبادل غير المتكافئ بمعنى انتزاع فائض القيمة عن طريق تركيبة سعر الانتاج :
- التبادل غير المتكافئ الذي تقررته علاقات الانتاج العالمية ،
- التبادل غير المتكافئ بين القطاع الانتاجي الرأسمالي الوطني والقطاع الانتاجي الرأسمالي العالمي .
- التبادل غير المتكافئ بين قطاع الحاجيات الحياتية وقطاع الانتاج الرأسمالي (وطني ودولي) .
ويجب لتحقيق التقدم المطلوب على مستوى مسألة التبادل غير المتكافئ ، ان نوضح مجمل العلاقات الانتاجية التي تضم هذه السيرورة .

هـ - الاتجاهات الاصلاحية لنظرية الامبريالية

واذا كان من الملائم ان نعرض هنا تيارا فكريا يتجه ، كما فعل من قبله شومبيتر ، الى اخراج الامبريالية من عقلانية نمط الانتاج الرأسمالي ليجعل منها بقية من بقايا الروحانية الاقطاعية ، وسنجد مثل هذا الاتجاه (تفسير الامبريالية كبقية من بقايا الروح الاقطاعية) لدى ستراشي Strachey الذي يستنتج بان لا حاجة ، من الناحية العقلانية ، للدول الرأسمالية الصناعية للجوء الى الامبريالية للبقاء كاقصاديات متقدمة ، ان كونها امبريالية لا يعود سوى الى جانب غير عقلاني لا علاقة له مطلقا بالرأسمالية :

« نلاحظ ، في الظروف الحالية ، تراكم الأدلة ، بعدم الفائدة الان من الامبراطوريات . اننا نقاد حتما الى التساؤل عما اذا كنا ندخل في عصر من تطور المجتمعات المتقدمة الذي لن تحتاج فيه الى الامبراطوريات . وحتى اذا كان الامر كذلك فانه لا يوجد ما يشير لنا بان هذه المجتمعات ستترك ، في الواقع ، ممارساتها الامبريالية القديمة . وقد لا يكون الغزو والاعتداء الا جانبا ، على الاقل ، من الطبيعة الانسانية (!) بالشكل الذي تطورت فيه . ولكنه يمكن التغييرات الداخلية للمجتمعات ، التي ان دفعت بما فيه الكفاية ، ان تسمح ، على الاقل ، لهذه المجتمعات بالامتناع عن امتلاكها لامبراطورية ان هي ارادت ذلك » (١) .

ان الطريقة المشتركة لشومبيتر وستراشي وغيرهما ، هي بالتحليل حسب نموذج رأسمالي مثالي عقلاني فارغ من اي تناقض ، اما التناقضات الحقيقية فيتم انتزاعها من جوهرها لتربط « بالاحياء » ... بالوسط ... بنفسية الانسان الخ . انها طريقة اكيدة للايديولوجية البرجوازية .
واخيرا ، نشير الى بعض المنظرين المنعزلين الذين يرجعون الامبريالية الى

(١) جون ستراشي . نهاية الامبريالية ١٩٦١ .

أحدى مكوناتها مثل : السيطرة ، الحاجة للمواد الأولية ، الإيديولوجية ، الاستغلال وذلك بدون أن يصلوا للامبريالية بشموليتها .

ان المسألة ، بالنسبة لنا ، هي بعمل تحليل تركيبى يجمع التحليلات الدقيقة . مع العمل بنفس المقدار ، وبلاستناد الى الاسس الليتية واللوكسمبورغية على التدقيق في « الاعتراضات » و « التجاوزات » التي قد تدفع نحو الخطأ . ويتطلب مثل هذا التحليل التركيبى نظرية للامبريالية تتناول طبيعتها وآلياتها وآثارها .

الفصل الثالث

الرأسمالية الاحتكارية للدولة العالمية

بما ان اعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية على النطاق العالمي هي قاعدة الامبريالية وهدفها الاعلى ، لذلك من الضروري كشف طبيعة الامبريالية المتعلقة بالتناقض بين علاقات الانتاج وتطور قوى الانتاج . ويمكن للمرء ان يفاجأ بتعابير رأسمالية الدولة الاحتكارية للدولة العالمية ، كما يمكن ان تبدو هذه التعابير غير دقيقة . ولكننا نهدف من هذه التعابير الاشارة الى حقيقة ان وجود الدولة لا يستند الى الصراعات بين الطبقات الاجتماعية الوطنية ، بل ايضا - يستند الى صراعات الطبقات الاجتماعية على الصعيد العالمي . فالدولة الامريكية هي ، من جهة ، وكيله للرأسمال المالي الدولي الامريكي ، مثلما « تمثل » « زبائن » الرأسمال الامريكي الشمالي على الصعيد العالمي (برجوازية امريكا اللاتينية والافريقية والاسيوية) . ومن الجهة الاخرى تمثل الدولة العنصر اللازم لوفاق الفئات المهيمنة في الصراعات الطبقيّة الداخلية لتشكيله الاجتماعية الامريكية . والامر نفسه فيما يخص الدول الافريقية - على الاقل حكوماتها - التي « تتماثل » في الدولة الفرنسية وفي وجود ودوام الطبقة المهيمنة في هذه الدولة (١) .

وكما ورد ، سواء لدى لينين او روزا لوكسومبورغ او كما « لمح » له كارل

(١) لن ندافع ، بأي حال من الاحوال ، عن الأطروحة القائلة بأنه لن يكون هناك سوى دولة عالمية كحقيقة وحيدة ، ان مثل هذا الامر يمثل فكرة شاذة . اننا نقول ببساطة بان الدول ستقف على مستوى وطني وعلى مستوى عالمي معا .

ماركس ، فان طبيعة الامبريالية ، هي النفي الجزئي لتناقضات نمط الانتاج الراسمالي . ان التناقضات تتطور بتطور الراسمالية وتتحدد بمستوى قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والبنية الاقتصادية للوحدات وبالتناقضات الخاصة بتلك المرحلة من التطور ، والتي تحدد بدورها نفيها خاصا للراسمالية التنافسية او للراسمالية الاحتكارية .

وقد تم عرض عدة تحليلات لنموذج النمو الاحتكاري ، فمن جهة طرحست نظرية « الراسمالية الاحتكارية للدولة » ، ومن الجهة الاخرى اطروحات باران وسويزي ورادوفان ريختا ، وايف بارل الذين يشددون جميعا بشكل متقارب على الجانب الجديد لنموذج - النمو المكثف - من خلال خصائص التجديد الاحتكاري . ومع ذلك ، لا بد لنا ان نعترف بعدم اقتناعنا بالتحليلات المطروحة ، وذلك فيما يتعلق بالهوة التي تفصل المخططات النظرية المقدمة ، و « حقيقة » الاقتصاد العالمي التي تجد تعبيرها في « الامبراطورية المالية الدولية » ، وفي تزاوج المؤسسات الانتاجية المتعددة الجنسيات والمؤسسات المصرفية المتعددة الجنسيات . ويكون من الملائم ، ايضا ، وقبل كل شيء ، ان نبين الاتجاهات النظرية الرئيسية لتحليل الراسمالية المعاصرة ، ولنظرية الراسمالية الاحتكارية للدولة حسب اطروحات باران وسويزي ، وان نكشف طرق التعميق التي من شأنها ان تحقق طفرة نوعية في تحليل الراسمالية المعاصرة انطلاقا من المؤسسة الصناعية او المصرفية المتعددة الجنسيات ، وهو ما يدفعنا للمرور بطريق يتكون من ثلاثة اطوار ضمن المرحلة الاحتكارية :

- طور الراسمالية الاحتكارية الصناعية والمالية الخاصة ،
 - طور الراسمالية الاحتكارية للدولة (الوطنية) .
 - طور التنافس الدولي للاحتكارات (ج . ديستان دي بيرنس) ، او ،
- الراسمالية الاحتكارية للدولة العالمية .

اولا - المحاولات المختلفة لتحليل الراسمالية المعاصرة

اننا نجد انفسنا بمواجهة مخططين متعارضين في الظاهرة ، هما اطروحة الراسمالية الاحتكارية للدولة ، واطروحة نموذج النمو المكثف (باران وسويزي ، ايف بارل) . وفي الواقع تشير الاطروحة الثانية الى « لحظة » الانفصال عن التحليل الذي يستند الى صيغ الراسمالية الاحتكارية للدولة لتعبد الطريق نحو نظرية تضع في حسابها المؤسسة المتعددة الجنسيات وذلك لتحليل الراسمالية المعاصرة . ومن المهم التمسك ، خلال وقت معين ، بمبادئ التطورات النظرية الممكن طرحها حول هذا الاساس « الانتقالي » بين الراسمالية الاحتكارية للدولة وطور « التنافس الدولي للاحتكارات » ، ذلك لان التحليل الذي نقترحه حول هذا الموضوع ، يتطلب بعض التحفظات بسبب نقص معرفتنا النظرية والحقيقية للمرحلة الجديدة هذه .

١ - نظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة

ولعرض هذه النظرية ، سنلجأ الى اطروحة فائض التراكم المطروحة من قبل الاقتصادي الفرنسي **ب بوكارا** والتي تعتبر الاطروحة النظرية الاكثر دقة في هذا المجال لانها تعرض بشكل واضح الجدلية التي سعت الى تطويرها « الوثيقة الماركسية للاقتصاد السياسي » (١) .

ان العناصر الاساسية الثلاثة لاطروحة بوكارا هي :

١ - تعبر الرأسمالية الاحتكارية للدولة عن مرحلة ضرورية لتطور نمط الانتاج الرأسمالي ، حيث تفرض تناقضات هذا النمط ، الذي يتم التفكير به بصيغ فائض التراكم ، بتدخل الدولة في طريقة خلق وامتصاص الفائض الاقتصادي .

٢ - تتدخل الدولة للحصول على الرأسمال ثم لتعيد تملكه للرأسماليين .

٣ - تسمح تناقضات الرأسمالية الاحتكارية للدولة بقيام « ممارسة عملية تساعد على التغيير paraxis » الديمقراطية المتقدمة .

أ - الرأسمالية الاحتكارية للدولة وفائض تراكم رأس المال في اطروحة بوكارا.

- يتحقق التطور التاريخي لنمط الانتاج الرأسمالي حسب ثلاث مراحل اساسية :

- مرحلة المانيفكتورة والتجارة (التراكم البدائي لرأس المال) .

- المرحلة التنافسية .

- المرحلة الاحتكارية .

ويكون من الضروري ، داخل المرحلة الاخيرة ، ان نميز بين فترتين تشمل بالاحتكار الخاص الذي يتطور ، تحت ثقل تناقضاته ، نحو احتكارية الدولة .

- ان مفهوم الرأسمالية الاحتكارية للدولة هو مفهوم لينيني استخدم لأول مرة في عام ١٩١٧ (٢) ، وذلك للتأكيد على الخاصية المتنامية لاجتماعية قوى الانتاج ، مما يشكل سيروية تقود نحو الاشتراكية ، لا يغير من ذلك ان اجتماعية قوى الانتاج هذه تخدم كنفى للتناقضات .

(١) الوثيقة الماركسية للاقتصاد السياسي : الرأسمالية الاحتكارية للدولة ١٩٧١ . وهي تمثل وجهة نظر « الحزب الشيوعي الفرنسي » .

(٢) لينين ، « الكارثة المحدقة وكيف نحاربها » - تشرين الاول ١٩١٧ : « يفترض ديالكتيك التاريخ بالتحديد ان الحرب ، التي عجلت بصورة عظيمة في تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية دولة احتكارية ، هي نفسها التي قربت الانسانية كثيرا من الاشتراكية ... ان رأسمالية الدولة الاحتكارية هي تحفيز مادي كامل للاشتراكية ، انها المدخل الى الاشتراكية ، انها العتبة التاريخية التي لا تفصل بينها وبين الاشتراكية اية عتبة وسيطة » .

ويجب التنبيه الى ان انجلز قد سبق غيره في التعريف بهذا المفهوم ، لانه يؤكد ايضا ، بعد ماركس ، على ان الدولة تجعل وسائل الانتاج اكثر اجتماعية ، ويستخدم ، لهذا الغرض ، تعبير « ملكية الدولة » :

« ومهما يكن من امر ، وسواء تم الامر مع التروست او بدونه ، فانه من الواجب ان ياخذ القيادة ، اخيرا ، المثل الرسمي للمجتمع الرأسمالي ، اي الدولة . وتظهر ضرورة التحول الى ملكية الدولة ، اولا ، في المؤسسات الكبيرة للمواصلات والاتصال : البريد ، السكك الحديدية » . (١)

ان تعريف الرأسمالية الاحتكارية للدولة الذي يدافع عنه بوكارا ، هو ذلك المقدم في ١٩٦٠ في المجلة الدولية الجديدة والقاتل بأن « الرأسمالية الاحتكارية للدولة هي جمع قوى الاحتكارات وقوى الدولة في آلية موحدة » تستهدف الوقوف بوجه التناقضات الناتجة عن فائض التراكم او فائض انتاج الرأسمال . ونشير ، مع ذلك ، الى ان بوكارا ينفي وجود نظرية ماركسية مؤكدة بشكل كامل ، للرأسمالية الاحتكارية للدولة . انه يقول :

« كلا ، لا توجد بعد ، حسب معرفتنا ، نظرية حقيقية مقبولة من قبل الجميع » .

— ان التناقض الرئيسي للرأسمالية المعاصرة هو حدوث فائض تراكم للرأسمال يقود الى تزايد اجتماعية قوى الانتاج ، والذي يدخل في تناقض مع علاقات الانتاج . ان هذا الطريق النظري ، الذي يريد لنفسه ان يبقى مخلصا جدا لماركس ، يعبر ، في الواقع ، لدى بوكارا ، عن محاولة لبناء « اقتصاد تعميمي » يمد الجسور بين النظرية الماركسية والنظرية الكينزية . يقول بوكارا :

« يشير كينز ، في الواقع ، بمفهومه عن الكفاءة الحدية لرأس المال الى الربح الاضافي الذي يمكن تحقيقه عن طريق التراكم الاضافي لرأس المال ، اي يشير ، رغم الخلافات العميقة الى المفهوم المركزي للنظرية الماركسية لفائض التراكم » .

وان ذلك ليس ثمرة لصدفه معينة ، بل ، هو بسبب اعتراف الماركسيين باحتواء عمل كينز على بناء يشكل انفصالا عن النظرة الساكنة للكلاسيكيين الجدد ، ليرتبط من جديد مع تقليد الكلاسيكيين الكبار — الذين حاولوا ادخال الديناميكية لعمل النظام واللجوء ضمنا لنظرية القيمة / عمل . هذا الامر هو الذي يدفع الى محاولة تقريب كينز من ماركس .

ان المسألة هي معرفة كيف يؤدي التحليل الكينزي الى تشويه البناء الماركسي والى جعله غامضا . لذلك يقول ايمانويل بأن بوكارا « يشد ماركس الى كينز اكثر مما يدفع كينز نحو ماركس » ، او ، بعبارة اخرى يجب على قارئ الاطروحة الماركسية لفائض الانتاج ، ان لا يكون قارئ كينزيا ، يحاول اعطاء عناصر النظرية

(١) فردريك انجلز ، انتي دوهرنك — ١٩٥٠ .

الماركسية ، نظرة مشدودة الى كينز ، وان يحاول تكييف هذه العناصر مع نظرية كينز .

ب - اطروحة فائض الانتاج ، او فائض التراكم لدى كارل ماركس

لقد تأكدت اطروحة فائض الانتاج ، او فائض التراكم ، باعتبارها التعبير لتطور التناقضات الداخلية لقانون اتجاه معدل الربح للانخفاض . وقد تم تأكيد ذلك على مستوى نظري لا يخلو من فائدة « العملية الكلية للانتاج الرأسمالي » . وكما كتب ايف بارل حول هذه الاطروحة ، اذ يقول :

« يمكننا ان نتساءل ، عما اذا كان ماركس ، لم يقترح تحليل اخر للتناقضات الاساسية للرأسمالية ، وهو التحليل الذي يستند الى التفريق بين خلق وتحقيق فائض القيمة »

١ - تركز رأس المال

وقد يكون اهم ما يمكن كشفه هو قيام هذه النظرة الجديدة لتناقضات نمط الانتاج الرأسمالي في وسط مكرس وخاضع لتركز وتمركز رأس المال ، وذلك تحت تأثير تصادم تطور انتاجية العمل مع علاقات الانتاج الرأسمالية . ويقود تسارع التراكم الى ظهور اثار متزايدة لعمل قانون انخفاض معدل الربح ، والذي يقود بدوره الى تركيز وتمركز رأس المال . وبهذا الصدد يقول ماركس :

« ومن ناحيته ، يسرع التراكم انخفاض معدل الربح بدفعه لتركز رأس المال بنطاق واسع ، مما يؤدي الى تركيب عضوي مرتفع لرأس المال . ومن جهة اخرى ، يسرع انخفاض معدل الربح بدوره تركيز رأس المال وتمركزه عن طريق انتزاع ملكية الرأسماليين الصغار ، واغتصاب اخر ما يملكه المنتجون المباثرون والذين بقي لديهم ما يمكن اغتصابه » (١) .

وتظهر اول دائرة لتطور التناقضات بالشكل التالي :

تراكم $\rightarrow$ انخفاض معدل الربح $\rightarrow$ تركيز رأس المال $\rightarrow$ زيادة حجم رؤوس الاموال $\rightarrow$ تمركز - والذي يدخل في تناقض مع انخفاض معدل الربح . واعتبارا من هذا المستوى ، لا ينطبق هذا النموذج مع الرأسمالية التنافسية بالرغم من انه نتاجها . انه يميز الرأسمالية الاحتكارية : فحسب اطروحة ماركس ، فان ما سيحدد النموذج الاحتكاري هو ، تطور التناقضات الداخلية لقانون اتجاه معدل الربح للانخفاض .

وفي الحقيقة ، هناك نموذجان مقترحان لفائض التراكم . الاول ، وهو النموذج البسيط او المطلق - الذي يلتزم به في اغلب الاحيان - والثاني ، وهو النموذج المعقد الذي تتم فيه الاشارة للعمل المتناقض لحركة التراكم ولقانون اتجاه

(١) كارل ماركس : « رأس المال » .

معدل الربح للانخفاض لخلق حدوده الخاصة للتراكم من جهة ، ولتوسيع هذه الحدود من الجهة الاخرى .

٢ - النموذج البسيط لفائض التراكم .

يوضع **ماركس** هذا النموذج البسيط لفائض التراكم بالشكل التالي :

« بالإضافة لذلك ، اذا كان معدل تقييم الراسمال الاجمالي ، الذي هو معدل الربح ، هو المؤشر للانتاج الراسمالي (كما ان تقييم رأس المال هو الهدف الوحيد للانتاج الراسمالي) ، فان انخفاض هذا المعدل سيبطيء من تكون راسمال جديد مستقل ، وحينذاك يبدو بان هذا الانخفاض سيهدد تطور عملية الانتاج الراسمالي ، ليشجع فائض الانتاج والمضاربة والازمات وتكون راسمال اضافي بجانب فيض في السكان » (١) .

ان مثل هذا النموذج الذي يأخذه ماركس من النقطة الثالثة من هذا الفصل هو نموذج ميكانيكي خالص يهدف الى فهم فائض التراكم في تحديداته المعقدة التي يمارسها . يقول ماركس :

« يكفي لفهم فائض التراكم هذا ، ان نفرض بانه مطلق » (٢) .

وبهذا البعد النظري المحدد يجب ان يفهم هذا التجريد التبسيطي . وفي مثل هذه الحالة ، يعني فائض تراكم رأس المال ، ان الراسمال الاضافي المتراكم لن يجلب اي شيء . فاذا افترضنا ، بأن رأس المال الثابت هو ٤٠٠٠ ، وان رأس المال المتغير هو ١٠٠٠ ، وان معدل فائض القيمة هو ١٠٠٪ (فائض القيمة = ١٠٠٠) . فاذا حصل تراكم جديد لـ ٤٠٠ وحدة من الراسمال الثابت و ١٠٠ وحدة من الراسمال المتغير فان ذلك غير قادر على رفع حجم فائض العمل المنتج الذي يبقى **عالقاً في مكانه** ، اي يبقى ١٠٠٠ وحدة (سينخفض معدل فائض القيمة من ١٠٠٪ الى ٩٠٪) : يعني ذلك عدم تقييم (اعطاءه قيمة) الراسمال الجديد من قبل القوى الاضافية للعمل .

ان شروط عدم التقييم هذا مهمة ، ويشير اليها ماركس على انها استحالة زيادة وقت العمل المطلق ، او زيادة وقت فائض العمل (بالنسبة لوقت العمل المطلق) . ان استحالة اطالة يوم العمل هي اولا ، دالة للحد الحيوي الذي يتجاوزه يتعرض وجود قوة العمل ذاتها للخطر (٣) ، كما انها دالة للضغط (لتخفيض يوم العمل) الذي تمارس الطبقة العاملة والذي يتزايد بازدياد تنظيمها . اما الشرط الثاني فهو اكثر اهمية ، لانه يتعلق بقيمة قوة العمل (الوقت اللازم لكلفة صيانتها وانتاجها) ، والتي لا يمكن خفضها لرفع فائض العمل ، وذلك بسبب طبيعة التقدم التقني الموجه نحو قطاع وسائل الانتاج ، وليس نحو قطاع وسائل الاستهلاك ،

(١) ان عنوان النقطة الثالثة هي : « الراسمال الفائض الذي يرافقه فيض في السكان » .

(٢) كارل ماركس ، « رأس المال » .

(٣) اي تعرض حياة العامل نفسه للخطر .

واكثر من ذلك ، يميل طلب قوة عمل اضافية الى رفع الاجور - اي زيادة قيمة قوة العمل - وهو ما يفسر انخفاض معدل فائض - القيمة . اما نتائج ذلك فهو حصول انخفاض شديد لمعدل الربح ، وهو ما يحدد بطريقة جديدة نموذج التراكم . ان التحديد الرئيسي الجديد الذي يراه ماركس ، هو ان الجزء الجديد لرأس المال المستثمر سيؤدي عمله عن طريق **انخفاض قيمة** رأس المال القديم الذي يتعرض لمنافسة رأس المال الجديد بواسطة تجميده ، او خفض معدل تقيمه ، مؤثرا بذلك على قيمة رأس المال القديم . وبهذا الصدد يقول ماركس :

« ستبحث نسبة الزيادة الاجمالية لرأس المال (رأس المال) والموجودة بأيدي جديدة ، عن مكان لها على حساب رأس المال القديم . وانها ستنتج جزئيا في ذلك بايقافها لفعالية جزء من رأس المال القديم ، والذي سترغمه على ان يترك لها المكان دافعة اياه ليحتل مكان رأس المال الاضافي ذي النشاط الجزئي ، او حتى العديم النشاط . وفي كافة الاحوال يؤدي رأس المال الجديد الى تجميد جزء من رأس المال القديم » (١) .

ويؤدي تجميد رأس المال القديم الى انقاص قيمته ، او الى تدميره . ويتم قياس انخفاض رأس المال بواسطة القيمة (خفض القيمة) . ويمكن لذلك ان يأخذ اشكالا متعددة : ومثالنا لخفض الراسمال هذا ، هو مثال السكك الحديدية التي امتت من قبل الدولة بعد ان انخفض معدل الربح الى ما دون الـ ٥ ٪ . وفي ذلك يتم فهم الاهمية التي يعطيها الماركسيون لدور الدولة بالنسبة لانخفاض قيمة رأس المال القديم بهدف اكتساب الراسمال الجديد للقيمة .

ومع ذلك وبالنسبة لماركس ، يبقى الحصول على انخفاض قيمة رأس المال القديم ، بشكل اساسي ، عن طريق الازمة ، وانخفاض القيمة التي تكون نقطة تحققه اولا عن طريق الحافز لزيادة انتاجية العمل (زيادة معدل فائض - القيمة) وثانيا عن طريق خلق فائض نسبي للسكان (جيش صناعي احتياطي) بسبب خفض قيمة العمل . وتحضر الازمة من تجديد دورة التراكم ، مع زيادة لمعدل الربح (نقطة رجوع الدورة) .

ورغم ذلك ، لا يوجد « تطور سليم وطبيعي لعملية الانتاج الراسمالي » ، ذلك لان الفائض النسبي للسكان يسبب دائما فائضا لرؤوس الاموال المجمدة بالنسبة لمعدل الربح الجاري ، والذي منه يبرز اتجاه تصدير رأس المال الى الخارج . يقول كارل ماركس :

« اذا كانوا يصدرون رؤوس الاموال ، فان ذلك لا يعود بالضرورة الى وجوب عدم استثمارها في البلاد ، بل ، لانهم يستطيعون استثمارها في الخارج بمعدل ربح اعلى » (٢) .
وتبين العبارة الاخيرة جيدا ، ان تناقضا اكثر تعقيدا يتطور على اساس هذا

(١) كارل ماركس : « رأس المال » .

(٢) كارل ماركس : « رأس المال » .

التناقض ويقوم بين خلق رأس المال الذي يبحث عن استثمار ، والحدود الداخلية لامتناعه . وذلك ما عالجه ماركس في الصفحات السابقة وخصوصا في النقطة الثانية .

٣ - النموذج المعقد لفائض التراكم : حدود امتصاص رأس المال وتراجع هذه الحدود .

ان الركن الاساسي للاطروحة الماركسية لفائض التراكم - على المستوى « النظري الملموس » - هو تطور التناقض بين عملية الانتاج وعملية التحقق . ففي حين « لا يوجد لعملية الانتاج المباشر سوى الحدود المذكورة سابقا (الكتاب الاول (١)) » ، فان هذه العملية تدخل في تناقض مع الحدود المتعلقة بتحقيق الانتاج ، اي يحصل صراع بين خلق ، وتحقيق فائض القيمة ، ويتطور هذا الصراع فوق الصراع الدائر على مستوى فائض التراكم .

- يعرض كارل ماركس بشكل واضح جدا التناقض بين خلق وتحقيق فائض القيمة - التناقض الذي اثارته بحق روزا لوكسمبورغ - ، كما اشرنا الى ذلك سابقا .

٤ - تطور التناقضات على صعيد العلاقات الاجتماعية .

لا يقبل كارل ماركس بالهدف الاقتصادي الخالص للتراجع المستمر لحدود التراكم ، وذلك كما كتبه بنفسه :

« يتجه الانتاج الرأسمالي بدون توقف الى تجاوز هذه الحدود الملزمة له ، ولكن لا يتسنى للانتاج هذا ، الا ان يستخدم وسائل تؤدي من جديد ، وبدرجة اكثر اصرارا ، الى ان تضع امامها نفس الحواجز (٢) » .

اما الحاجز الاكبر فهو انعكاس تناقضات التراكم على علاقات الانتاج ، وبشكل اوضح يتمثل الحاجز الاكبر بعدم التناسب المتزايد بين تطور قوى الانتاج وشروط العمل . يقول ماركس في « رأس المال » :

« يبدو الرأسمال واكتسابه لقيمه بنفسه ، كنقطة انطلاق ونقطة نهاية . ويبعدو الرأسمال كمحرك وهدف للانتاج ، فالانتاج ما هو الا انتاجا من اجل الرأسمال وليس العكس : اي ليست وسائل الانتاج هي وسائل بسيطة لاعطاء شكل لسيرورة الحياة لمصلحة المجتمع بأكمله عن طريق توسيع الانتاج بدون توقف » .

فالعقلانية الاقتصادية للرأسمالية (الربح) تتحطم امام عدم عقلانيتها الانسانية .

(١) كارل ماركس . « رأس المال » .

(٢) كارل ماركس : « رأس المال » .

وعلى ضوء البناء النظري لماركس فان الانتقادات الرئيسية التي يمكن توجيهها الى طروحة الرأسمالية الاحتكارية للدولة القائمة على فائض تراكم رأس المال هي:

١ - تجاهلها دور الدولة التي تحاول ان تقلل « حدود » امتصاص رأس المال « وتحقق » الفائض .

٢ - وضعها الممارسة الاجتماعية على صعيد اقتصادي ، في حين انها - بالضرورة - اوسع من ذلك .

وفي التحليل النهائي ، فانه لا معنى لمفهوم فائض التراكم - وانخفاض القيمة ، اللذين يشكلان الموضوع المركزي لطروحة الرأسمالية الاحتكارية للدولة لدى ماركس ، الا ، باعتبارهما امتدادا لمفهوم التركيز وتمركز رأس المال ، اللذين يدفعان ، بالذات ، الى فائض تراكم - وانخفاض قيمة رأس المال . ان تركيز رأس المال ، الذي ينتج عن عمل قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض ، يؤدي الى سلسلة من النتائج على مستوى تنظيم نمط الانتاج ، كابطاء سرعة حركة رأس المال (والتي ينجم عنها عوائق متزايدة لتعادل معدل الربح وما يتبعه من عوائق امام عمل قانون القيمة) ، وكأنسداد النقاط التي منها يدخل رأس المال الجديد في عملية الانتاج . ولايجاد حل لعدم انتقال رأس المال الذي ترتبط به سيرورة التركيز ، فان الامر يتطلب تمركزا للرأسمال النقدي ولكميات رؤوس الاموال الصورية (السندات والاسهم مثلا) باعتبارها بديلة عن عدم انتقال رأس المال المنتج ، ولكن يدخل هذا التمركز بدوره في تناقض مع تركيز (١) رأس المال الذي يبطله فرص تكوين رأسمال انتاجي جديد . ويتحقق حل هذا التناقض الجديد ، الذي ينفجر في فائض تراكم رأس المال . وفي وجود رؤوس الاموال الاضافية التي تبحث عن مكان لها في عملية الانتاج ، يتحقق في خفض الدولة للرأسمال القديم لتسمح بتكون رأسمال جديد ، ولتسمح للرأسمال النقدي ان يتحول الى رأسمال منتج ، مما يضمن سهولة انتقال رأس المال هذه السهولة اللازمة لتنظيم في المطاف الاخير نمط الانتاج الرأسمالي . وسنبين لاحقا ، بأن التناقض التركيز - التمركز المشار اليه من قبل ماركس في الاطار الوطني ، ينتقل الى مستوى الاقتصاد العالمي الرأسمالي ، وذلك مع ظهور كميات من رؤوس الاموال العائمة التي تهز بقوة ، اكثر فاكثرا ، النظام النقدي العالمي .

غير انه من المهم ملاحظة ، ان اطروحة الرأسمالية الاحتكارية للدولة في اكمل اشكالها ، وكما طرحنا في « الوثيقة الماركسية للاقتصاد السياسي » ، للحزب الشيوعي الفرنسي تقوم بقلب حركة تطور التناقضات من الثنائي فائض التراكم -

(١) التركيز الرأسمالي (Concentration) وهو تحول جزء من فائض القيمة - عن طريق

التراكم - الى رأسمال يضاف الى الرأسمال القديم (رأسمال اضافي) .

(٢) التمركز الرأسمالي (Centralisation) هي العملية التي تدفع رؤوس اموال فردية عديدة

للاندماج ببعضها . أي تجمع رؤوس الاموال بايدي قلة قليلة من الرأسماليين (المترجم) .

انخفاض القيمة نحو الثنائي التركز - التركز ، مما يسمح ببقاء التحليل خارج
الاطار العالمي واقتضاره على النطاق الوطني نفسه ، بحيث لا يصبح الاقتصاد
العالمي الرأسمالي سوى مجموع (من) مر الامم ، وسوى اضافة للتناقضات الوطنية ،
ومع ذلك ، فان الاخذ بالحسبان لموضوع تدويل رأس المال - وهو ما يمثل عملا
جديدا بالنسبة للتحليل التقليدي للرأسمالية الاحتكارية للدولة - ، اي
المؤسسات المصرفية والصناعية المتعددة الجنسيات ، يقود الى « انفتاح » تحليل
الرأسمالية الاحتكارية للدولة نحو مستوى الاقتصاد العالمي الرأسمالي ، حتى وان
كان هذا المستوى غير معروف لحد الان .

ج - الرأسمالية الاحتكارية للدولة وتدويل رأس المال

لا ريب ان « الوثيقة الماركسية للاقتصاد السياسي » تمثل مجموعة كبيرة
من المعارف الحقائقية فيما يخص الرأسمالية الاحتكارية للدولة في فرنسا وايجاد
التنظير المادي التاريخي لها . ومن الممكن ان يكون مبكرا تحديد مدى المساهمة
التي تقدمها هذه الاطروحة ، لا سيما وان بعض الثغرات النظرية فيها لا تكفي الان
لنقض الممارسة السياسية للديمقراطية المتقدمة .

ويتعلق العنصر التجريدي الرئيسي لهذه النظرية بالاعتراف بتدويل رأس
المال الذي يدفع التحليل نحو مجال يختلف عن المجال التقليدي القائم على فائض
التراكم - خفض القيمة ، وذلك حتى وان تم ارجاع تدويل رأس المال ، الان ، الى
الثنائي التقليدي فائض تراكم - انخفاض قيمة رأس المال . وانه من المدهش كذلك
كشف الجانبين التاليين .

الجانب الاول :

- « ان اتجاه فائض التراكم ، باعتباره تعبيرا عن اتجاه المعدل المتوسط للربح للانخفاض ، لا
يشكل ظاهرة جديدة ، بل ، انه ملازم لنمط الانتاج الرأسمالي . وبالمقابل ، فان ما هو جديد ومميز
للرأسمالية الاحتكارية للدولة هو الصفة الزمنية والعامة لظاهرة فائض التراكم . وفي عصرنا ، وفي
كافة البلدان الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا ، يعاني المجتمع اكثر فاكثرا من فائض رأس المال (١) » ،
هذا الفائض الذي يتحقق « بتجميد » رأس المال القديم (« انقاص القيمة » عن طريق التمويل
العام) ، وبتصدير رأس المال (٢) .

(١) وثيقة الاقتصاد الماركسي .

(٢) المصدر السابق وهذا ما يمثل السمة الثالثة المميزة للرأسمالية الاحتكارية للدولة وذلك بعد
« تطور المؤسسات ذات الطابع الاحتكاري » و « تطور الرأسمال المالي » و « التصدير المتواصل
لرؤوس الاموال » .

الجانب الثاني :

- « يظهر تركيز وتمركز رأس المال ، بشكل مواز ، على الصعيد الدولي خصوصا على مستوى تكون المؤسسات العملاقة المسماة « عبر الأمم » او المتعددة الجنسيات ... وتلعب هذه المؤسسات اليوم دورا مهما على صعيد العالم الرأسمالي كله » (١) .

وايضا :

- « يصبح التدويل اليوم المطالب الموضوعي للقوى الانتاجية، وذلك في المجال العاسم للنتاج » (٢)

الا ، ان الصفة الغريبة لهذا التحليل ، هي التأكيد على « الدور المهم على مستوى العالم الرأسمالي كله » الذي تلعبه المؤسسات المتعددة الجنسيات ، وهو ما يرسم تكوين مستوى عالمي متميز عن المستويات الوطنية . هذا المستوى المتميز ، الذي لا يمكن اعتباره ببساطة كمجموع للأمم مع استدلال بعض النتائج المترتبة على ذلك . كل ذلك مع عدم اعتبار دور المؤسسات المتعددة الجنسيات الا « كامتداد » للرأسمالية الاحتكارية للدولة المستند الى الاسس الوطنية ، ولا تكون ظواهر التدويل (للقوى المنتجة ولعلاقات الانتاج - « علاقات دولية » كما هي في النص - ولعملية الانتاج ، ولأسواق رأس المال) ، الا نتيجة لنمط الانتاج الرأسمالي في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية للدولة ، بدون ان نعتبر الاقتصاد العالمي الرأسمالي كحقيقة مطلقة . اذ تبقى التشكيلات الاجتماعية الوطنية هي الحقيقة المطلقة . ولا يمنع ذلك التحليل الذي يستند الى الرأسمالية الاحتكارية للدولة من ان يجد نفسه مشتركا مذ ذاك في طرح يقوده ، شاء ام ابى ، الى الانطلاق من صعيد الاقتصاد العالمي الرأسمالي ، وان يبين من هذا الصعيد الامر الاساسي الذي يسبق كل شيء والذي هو التناقض الذي يقوم بين تركيز وتمركز رأس المال ، وكذلك الى القيام بتحليل لامبريالية يتجاوز التحليل التقليدي الذي يربط الامبريالية بتصدير رأس المال ، ليحلل الامبريالية من زاوية تدويل رأس المال .

وهكذا ، يهدف الفصل السابع - « السمات الحالية للنظام الامبريالي » - لتوضيح السمات الاربع « للعلاقات الدولية المحددة للرأسمالية الاحتكارية للدولة وتناقضاتها » وهي :

« - حركة رأس المال وطبيعة التراكم عبر الوطن Transnational

« - جعل قوى الانتاج اكثر اجتماعية والتدويل الاحتكاري للنتاج ،

« - العلاقات بين الامبرياليين ودول المحيط ،

« - العلاقات بين الامبرياليين والاتجاه نحو الاندماج » .

ان المسألة هي معرفة فيما اذا كان مثل هذا الطرح سيقود الى الاعتراف

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

بالمستوى الاقتصادي العالمي كحقيقة مطلقة وما يرتبط بذلك من ممارسة سياسية . وبهذه المناسبة فإنه في الطريف حقا ، معرفة ان عدم الاعتراف بهذا المستوى ، يدفع التحليل ، احيانا ، الى اعتبار الاقتصاد العالمي الرأسمالي كحقيقة وحيدة وذلك كما يظهر من السطور التالية :

« يميل التدويل الاحتكاري للانتاج وشيوع التقنية الى فرض قياس موحد على الصعيد الدولي لقيمة البضائع بما في ذلك قيمة قوة العمل .. » (١)

وكذلك عند القول بـ « اعادة انتاج الراسمال عبر الوطن »

٢ - الموقف من الرأسمالية الاحتكارية من زاوية التناقض القائم بين خلق وتحقيق فائض الانتاج (باران وسويزي)

تقوم الرأسمالية الاحتكارية ، اذا كانت قد نتجت عن التحولات التي جرت على البنية الرأسمالية النقية ، من اعادة تكوين اشكال السمات الرئيسية لطبيعة الرأسمالية ، وذلك انطلاقا من العناصر الخاصة للوحدة الجديدة - المؤسسة العملاقة (the giant corporation) او المؤسسة المتعددة الجنسيات - ان اهم هذه العناصر هي :

- انخفاض الاستهلاك الرأسمالي (ان يعود الانفاق الكمالي للفرد الرأسمالي مصدرا لتحقيق فائض الانتاج) .

- تراكم متزايد للراسمال

- اختفاء دور المدير الرأسمالي .

فاذا كان المدير الرأسمالي ، حسب الدور الذي وضعه له « شومبيتر » قد اختفى ، فماذا يمكن ان تكون دوافع مجموعة المدراء الموجهة للمؤسسة العملاقة ؟ .. يوجد دافعان :

الترقي في التسلسل الهرمي للمؤسسة ، وتحسين وضع المؤسسة في المجال الاحتكاري ، ذلك لان مصير المجموعة يرتبط بمصير المشروع .

لقد اختفى المدير الرأسمالي . هذا امر اكيد ، لكن الرأسمالية الاحتكارية احتفظت بعلامحة الاساسية وبوظيفته : « الاستعاضة عن الرأسمالية الفردية بالرأسمالية الجماعية ، مما يشكل تنظيم الوظيفة الرأسمالية في المؤسساتية » .

ويمثل التنظيم المؤسساتي للرأسمالية عتلة قوية لاحداث تراكم متنام للراسمال وهو ما لا مثيل له في المرحلة السابقة من الرأسمالية التنافسية :

- تمتلك المؤسسة العملاقة نظرة طويلة للوقت ، اطول كثيرا من المشروع التنافسي .

- تعمل المؤسسة العملاقة بعقلانية اكثر فيما يتعلق بسياساتها الاستثمارية .

(١) الوثيقة الماركسية للاقتصاد السياسي

— تمتلك المؤسسة العملاقة الخيار في القاء مجازفة التجديد على القطاع التنافسي ، فيورد باران وسويزي بهذا الخصوص قول رئيس شركة جنرال اليكتريك ، اذ يقول :

« ان الانجاز الاول للمؤسسات العملاقة ، هو بالتقدم عن طريق شراء واحتواء المشاريع الخلاقة الصغيرة » .

ونلاحظ اتخاذ الكاتب الامريكي كالبريت موقفا مشابها لموقف باران وسويزي بالرغم من ان تكوينه النظري يضعه في خلاف كامل معهما . اذ يعبر كالبريت ايضا ، من خلال مفهوم التقنية — البنية (techno - structures) على الاستعاضة عن المدير الرأسمالي الفردي بمجموعة من التقنيين والكوادر ، الذين تربوا من خلال هرمية المؤسسة العملاقة والذين يمارسون الصلاحيات فعلا ضمن نطاقها . انه يقول :

« تعود السلطة في المشروع الصناعي الى اولئك الذين يتخذون القرارات . اما في المشاريع الكبيرة الحديثة ، فانتقلت هذه السلطة من الفرد الى المجموعة ، بطريقة لا يمكن تلافيها ولا يمكن الرجوع عنها : فالمجموعة هي الوحيدة الحائزة على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار . فبالرغم من ان النظام الداخلي للشركة المغفلة يضع السلطة بين ايدي المالكين ، الا ان الضرورات التكنولوجية وضرورات التخطيط تساهبها منهم لتقلها الى التقنيين والاداريين (1) » (techno - structures)

واكثر من ذلك ، يؤكد كالبريت ، ان الربح لم يعد الدافع الاساسي للتقنيين — الاداريين ، وانما اصبح دافعهم الاساسي محاولة مطابقة اهداف المؤسسة العملاقة مع اهداف المجتمع الامريكي : اذ اصبح النموذج الاستهلاكي هو مبدا الانسجام بين الهيئة الاجتماعية واهداف المشاريع الكبرى . وتستدعي اطروحة كالبريت الاهتمام لانها تعلن بطريقة تجريبية آليات النموذج الاحتكاري الذي قام بتحليله باران وسويزي بطريقة نظرية اكثر .

١ — توليد فائض انتاج متنام

١ — آلية نمو فائض الانتاج .

نذكر اولا بان نمو فائض الانتاج يعتمد في الرأسمالية التنافسية على مستوى التنافس . اما في المرحلة الاحتكارية فيختفي التنافس التقليدي . اذن ، ما هي الآليات التي تحفز الفريق الموجه — او التقنيين — الاداريين — للمؤسسات العملاقة على التجديد ؟

يستند الدافع ، الاكثر اهمية ، للتجديد ضمن المؤسسة الاحتكارية على حيوية (ديناميكية) توسيع الاسواق ، اذ يحتاج الاحتكار الى غزو اسواق جديدة ليتمكن من استخدام طاقاته الانتاجية بشكل كامل . ولجل ذلك فانه يحفز بقوة

(١) جون كينيت كالبريت ، الدولة الصناعية الجديدة .

على خفض سعر بيع المواد المصنوعة . وبسبب غاية الغزو هذه ، يقوم الاحتكار بالتشديد على وحداته الانتاجية حاثا اياها على تحسين طرق انتاجها ويمثل هذا دافعا ، اكثر قوة ، مما كانت تتحسسه الادارة التقليدية في العالم التنافسي . اذ كانت ضرورة التجديد تعتمد ، بالنسبة للوحدة التنافسية ، على الوسط الذي تقع فيه ، فالتجديد كان من المعطيات الخارجية بالنسبة لها . اما بالنسبة للوحدات الاحتكارية الكبيرة جدا ، فان التجديد قد اصبح من المعطيات الداخلية وهو ما يزيدها وضوحا وتمركزا . لذلك يكون اتجاه الرأسمالية الاحتكارية نحو التجديد او التقدم اكثر قوة من الرأسمالية التنافسية وذلك بسبب محاولة خفض كلفة الانتاج .

ولا تعني هذه الآلية لنمو الفائض (المناقضة للنظرة التشاؤمية لشومبيتر) بأن النظام قد اصبح عقلانيا . اذ ، لكي يصبح الامر كذلك يتطلب ان يتجه الفائض الفعلي نحو الفائض الممكن التحقيق . ولكن الغريب ، هو انه رغم هذا الاتجاه نحو التوليد المتفجر للفائض ، وهي الاطروحة التي نجدها ايضا لدى كالبريت ، فان الفائض الفعلي يبتعد بقوة ، اكثر فأكثر ، عن حدوده الممكنة التحقيق وذلك بسبب السياسة نفسها القاضية بالحصول على اكبر فائض .

٢ - الفائض الاقتصادي والربح

كما اكد على ذلك باران من قبل حين قال :

« ان الامر لا يتعلق فقط بالحصول على اكبر حجم من الفائض الاقتصادي ، بل ، يجعل الجزء

المتجه نحو الاستثمار اكبر ما يمكن » ..

وذلك بالمعنى الذي لا يجد فيه الجزء من الفائض ، او الربح ، الذي يحتفظ به الاحتكار مجالا في الاستهلاك الرأسمالي ، ان مجاله الوحيد هو الاستثمار او اعادة الاستثمار ، اذ تمثل هذه الحالة وجود اقصى فائض يبحث عن تراكم . غير ان لسياسة اعادة الاستثمار هذه مميزات خاصة في الاحتكارات . اذ لا يأخذ المحتكر بالاعتبار معدل الربح المتحقق عن طريق الاستثمار الاضافي ، بل ، يأخذ بالاعتبار معدل الربح الاصلي ، او معدل الربح الناتج عن الاستثمار الاضافي بعد ان يطرح منه الخسائر الناجمة عن انخفاض الرأسمال القديم بسبب دخول الرأسمال الجديد : اذ يجب على الارباح المستحصلة من الاستثمار الجديد ان تعوض عن التدمير الذي تعرض له رأس المال بسبب التجديد وخسارة الربح المرتبطة بالرأسمال القديم .

ويدفع مثل هذا المنظور ، الى الاستنتاج بأن المحتكر لا يستثمر ، الا ، في الحالة التي يكون فيها الرأسمال القديم قد استخدم بشكل كامل ، فلن يقبل التجديد الا اذا تم التعويض بالمقابل عن الخسائر التي يتعرض لها رأس المال القديم خلال فترة قصيرة نسبيا ، ويؤدي ذلك الى تقصير دورة الاستثمار .

وبالإضافة الى ذلك ، يتم الوصول الى استقرار كبير في وتيرة التجديد ، فيسيطر الاحتكار على وتيرة التجديد ضمن مستوى اكثر انخفاضا من المستوى الممكن ، وهذا ما يفسر جزئيا ، الفرق المتنامي بين الفائض الاقتصادي الفعلي والفائض الممكن التحقيق .

ولكن ، ومن الجهة الاخرى ، تحدد السياسة الاستثمارية للاحتكار بالذات ، والتي هي مصدر توليد الفائض الذي يبحث عن التراكم المتنامي ، مجالات امتصاص الفائض في الاحتكار . ان المشكلة التي تصطدم بها الاحتكارية هي في استخدام فائض يتنامى باستمرار وكثرة ، والذي يبحث عن استثمار ، كل ذلك بدون ان يتمكن النظام الاحتكاري من ان يخلق في آليته الداخلية مجالات لامتصاص هذا الفائض . يقول باران :

« يختنق الاحتكار في اندفاعه للبحث عن مجالات تصريف لارباحه ، بسبب عدم قدرته على اعادة استثمارها في مشاريعه نفسها ، او في الفروع الاخرى العالية التركيز » . (١)

ولدى روزا لوكسمبورغ نجد نفس مسألة عدم امكانية تحقيق الفائض في القطاع الانتاجي .

ومع ذلك ، تنجح الاحتكارية في الوصول الى امتصاص الفائض ضمن نطاقها الداخلي ، ولكن خارج القطاع الانتاجي وذلك حسب رأي باران وسويزي .

ب - الامتصاص الداخلي للفائض كاستثمار من الخارج او كدفعة خارجية عن منطق المؤسسة العملاقة .

توجد امكانيات داخلية معينة لامتصاص الفائض من خارج القطاع الاحتكاري ، وتمثل بالقطاع التنافسي والصناعات الجديدة . ولكن هذه الامكانيات تبقى محدودة ، لانخفاض دور القطاع التنافسي الذي يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولان تطور الصناعات الجديدة تتم عرقلته بسبب السيطرة الاحتكارية على التجديد .

فيقوم القطاع الاحتكاري ، بسبب عدم مقدرته على تلمس المجالات الداخلية لتصريف الفائض على ايداع مهمة ايجاد هذه المجالات الضرورية له ، الى الدولة والمجتمع .

١ - فأولا ، استلمت الدولة مهمة تحقيق الاستخدام الكامل ، الذي ليس هو الاستخدام الكامل لقوة العمل التي تطالب بها النقابة ، بل الاستخدام الكامل لطاقة الانتاج الاحتكاري . وقد راينا الاتجاه المزمّن - الذي يلزم القطاع الاحتكاري عندما يعمل بدون مداخلات خارجية نحو فائض طاقة للانتاج غير المستخدم . ويضر هذا الامر كثيرا بالاحتكار ، وذلك بسبب اعتماد معدل الربح ، بشكل اعلى من النسبي ،

(١) باران ، الاقتصاد السياسي للتنمية .

على معدل استخدام الطاقة الانتاجية . وستكون برمجة (programming) الاقتصاد الوطني احدى الوسائل التقنية المكتسبة لتحديد مستوى مقبولا لمعدل نشاط الوحدات الكبيرة .

ان مبدأ التخطيط هذا ، قد اعلن حتى من قبل كالبريت باسم « التخطيط الصناعي » ، ان هذا التخطيط لا يعتمد على برمجة تكوين الادخار او رأس المال ، بل ، على برمجة مجالات تصرف الانتاج :

« لا يخدم الفرد النظام الصناعي عن طريق تقديمه مدخراته ورأسماله ، بل ، عن طريق استهلاكه لمنتجات هذا النظام . اذ لا يوجد اي نشاط ، سواء اكان دينيا ام سياسيا ، يتم فيه اعداد الفرد بمثل هذا الشكل الكامل والبارع والباهض التكاليف (١) » .

ولا يعني الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية - عن طريق تخطيط الاستهلاك الفردي - الاستخدام الكامل لليد العاملة : فالاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية والاستخدام الكامل لليد العاملة هما ، واقعا ، مفهومان متعاكسان . فعلى سبيل المثال ، يحتاج القطاع الاحتكاري الى معدل بطالة نسبي ليتمكن من تحويل القطاع التنافسي لمصلحته ، في حين سيصبح من المستحيل تحسين وضع القطاع المتراجع من الاقتصاد ، في حالة وجود الاستخدام الكامل لعنصر العمل . وتسمح لنا اطروحة كالبريت وشطحاته حول هذه النقطة ، بازالة القناع ، عن ان ما يقصده الاحتكار بالاستخدام الكامل لقوى العمل ، هو الاستخدام الكامل لذوي الياقات البيضاء . يقول كالبريت :

« اذا كان عدد العاطلين منخفضا ، فان هذا العدد يتكون ، اكثر فائز ، من افراد غير كفولين للاستخدام في النظام الصناعي ، وكذلك ، بالاخص من افراد غير متعلمين » .

ومن ثم ، اذا كانت البطالة ستقع خارج النظام الصناعي - اي خارج النظام الاحتكاري - ، واذا كانت ستقع في النظام التنافسي (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) ، فان المشكلة التي ستطرح حينذاك ، هي معرفة ، اذا لم يكن القطاع الاحتكاري نفسه قد القى ، او ، خلق قوة العمل غير الكفاءة هذه ليستخدمها كصمام امان له .

وبسيطرة القطاع الاحتكاري على الاعلام الاقتصادي ، تحت شكل الديمقراطية النسبية للتخطيط ، فانه سيقوم بدمج الحركة العمالية في مسعاه ، او ، سيقوم - حسب كلام كالبريت - بجعلها تشاركه « مبداه للانسجام » ، سواء ما يتعلق بأهدافه الاحتكارية - المجتمع الاستهلاكي - ، او ما يتعلق بالسياسة الاجتماعية .

٢ - بيد ان تخطيط الاستهلاك الفردي ، هو مصدر لعدم التوازن بسبب الازواق والمداخيل ... ويقوم القطاع الاحتكاري ايضا بايداع مهمة تنمية

(١) كالبريت . الدولة الصناعية الحديثة .

الاستهلاكات الجماعية الى الدولة ، التي تسلك طريقا اكيدا لتحقيق ذلك عن طريق تخطيط مجالات التصريف . ويكون للاستهلاكات الجماعية ، هنا ايضا ، مغزى احتكاري ، لانها تعبر عن حاجيات الرأسمالية الاحتكارية فيما يتعلق بالصحة ، واوقات الفراغ ، والثقافة ، والبنية التحتية للطرق (اقامة الاوتوسترادات التي تساعد على التطور) . وهكذا يجد جزء متزايد من الفائض مجالا للتصريف عن طريق الاستهلاك المخطط جيدا .

ويقود هذا التطور للاستهلاكات الجماعية الى انقسام المعارضة النقابية التي تفقد اسلحتها امام هذه الخديعة ، ذلك اذا لم تضع طبيعة هذه الاستهلاكات موضع الشك .

٣ - يجب على الدولة ان تتدخل بفعالية لتنظيم وتيرة النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق التمويل العام للانتاج . وتفتح الدولة بعملها هذا ، مجالا للتصريف يطمع فيه الفائض الاحتكاري الذي يبحث عن الاستثمار وبهذا الصدد يشير كالبريت الى ان :

« الخدمات الفدرالية للولايات والبلديات المحلية تمول ، في الولايات المتحدة ، (٥/١) الى (٤/١) من النشاط الاقتصادي الاجمالي » ، في حين لم تكن هذه النسبة ، في عام ١٩٢٩ ، سوى (٨٪) .

ومن اجل هذا الهدف يمثل تنظيم الاراضي والسيطرة الوطنية او الاوروبية على القطاعات الرائدة ، ايضا ، دعوة (من قبل الاحتكارية) الى الحركة العمالية لتشارك في « مبدأ الانسجام » للاحتكار .

٤ - يسمح التأميم بسيطرة الدولة على القطاعات الاقل ديناميكية من الاقتصاد . وتمثل هذه القطاعات ، صناعات الحديد ، والمناجم ، والنقل التقليدي . ويبين واقع قبول واطراء الحركة النقابية لمثل هذه التأميمات مدى جدية اندماج الحركة العمالية في المنطق الاحتكاري ، لا يغير من ذلك الاستمرار في شجب هذا النظام من الخارج .

٥ - تأتي النفقات العسكرية والصناعات الحربية (١) لتزيد ايضا من بعد مجالات التصريف الممنوحة الى الفائض الباحث عن التراكم .

٣ - الرأسمالية الاحتكارية والنمو المكثف Croissance Intensive (ايف بارل)

يطور ايف بارل الفكرة القائلة ، بانه منذ ١٩١٠ - ١٩٣٠ يتطور نموذج للنمو المكثف يترافق مع انخفاض لمعامل رأس المال ، وارتفاع معدل الربح . ويخالف هذا النموذج نموذج النمو المتوسع او الممتد (Croissance Extensive)

(١) اكدت روزا لوكسومبورغ على هذه النقطة بقولها : ان للعسكرية وظيفة مهمة اخرى . فمن الناحية الاقتصادية الصرفة ، تمثل بالنسبة لرأس المال وسيلة متميزة لتحقيق فائض القيمة . وبعبارة اخرى تمثل العسكرية ، بالنسبة لرأس المال ، مجالا للتراكم . (تراكم رأس المال) .

الذي لاحظته ماركس من خلال الثورة الصناعية الاولى . ويظهر نموذج النمو المكثف هذا ، مع الثورة العلمية والتقنية ، الذي كان رايشته Richta وجماعته اول من وضع تحليله .

١ - ان العقبة الرئيسية ، لنموذج النمو الممتد والذي يضغط بثقله على معدل الربح ، هي العلاقة الجامدة بين النمو والاستثمار . وتكييف هذه العلاقة ضمن شروط التصنيع في القرن التاسع عشر مع الفرضية القائلة بمعامل ثابت لرأس المال .

يقول ايف بارل :

« ضمن شروط الرأسمالية القائمة في وقته (ماركس) ، فان نمو قيمة الناتج بالنسبة للفرد ، قد بدا له متكيفاً بشدة بنمو التركيب العضوي لرأس المال . بسلام آخر ، فقد تم افتراض بقاء معامل رأس المال ثابتاً ، او ، على الاقل بقاؤه غير قادر على اعطاء معدل فائض القيمة المرونة الكافية بالنسبة للتركيب العضوي لرأس المال »

ان التركيب العضوي لرأس المال سيساوي :

$$\text{رأس المال الثابت} \quad \text{او} \quad \text{رأس المال الثابت} \times \frac{1}{\text{عدد العمال} \times \text{اجر الفرد}}$$

وسيكون معامل رأس المال مساوياً ما يلي :

$$\text{رأس المال الثابت} \quad \text{او} \quad \text{رأس المال الثابت} \times \frac{1}{\text{عدد العمال} \times \text{الناتج} \quad (\text{الناتج})}$$

ولكنه ، من الممكن الفصل بين الاستثمار والنمو ، حسب الفرضيات الماركسية ، واكثر من ذلك ، فان انخفاض معامل رأس المال هو احد معطيات الرأسمالية المعاصرة .

٢ - يأخذ نموذج النمو المكثف شكل الاقتصاد المتكون من رأسمال ويد عاملة ، ويعتمد على عنصر الفضلة (التطور الخلاق للقوى المنتجة عن طريق الثورة العلمية والتقنية) . التي تضمن اليوم ٦٠ بالمئة الى ٧٠ بالمئة من النمو . ان اشكال التطور المنسجم « (développement Cohérent) » والنمو المكثف هي - حسب ايف بارل - كما يلي :

« - ظهور سيرورة قوية لاقتصاد الرأسمال واليد العاملة .

« - امكانيات التخفيض التدريجي لمعدل التراكم - مع الاحتفاظ بثبات ، او بارتفاع معدل النمو .

« - النمو النسبي والمطلق للاستهلاك .

« - تغير في البنية الاقتصادية تؤدي الى زيادة أهمية القطاع الثاني (الصناعة الاستهلاكية)

بالنسبة الى القطاع الاول (الصناعة الانتاجية) وبزيادة اقتصاد الخدمات في القطاع الثاني .

« - اتجاه متزايد نحو ارتفاع معدل الربح بالارتباط مع الامكانيات الجديدة لارتفاع معدل فائض

القيمة ، او ، معدل الفائض .

« - تغير في طريقة انفاق الفائض المتزايد هذا . وينعكس هذا التغير بتطور في توزيع العائد الوطني : الاتجاه نحو الزيادة ، في المدى الطويل ، بالنسبة للاجور وانخفاض الارباح ».

٣ - ان التناقضات الرئيسية للنمو المكثف في نمط الانتاج الرأسمالي هي ، بالنسبة للكاتب ، زيادة دور قطاع الخدمات (Tertiarisation) في الاقتصاد والدور المتصاعد للدولة ، وامتصاص الفائض .

وتؤدي زيادة دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الى حدوث استثمار بشكل رأسمال متغير (استخدام يد عاملة) ، غير ان السيطرة الرأسمالية تستند الى ملكية وسائل الانتاج التي يتراجع دورها . ويضع هذا التطور السلطة الرأسمالية كلها موضع الخطر .

اما دور الدولة ، فهو باستلام المهام الاقتصادية التي تخرج من يد اقتصاد السوق (الاستهلاكات الجماعية) ، وذلك ما يضعف ايضا مشروعية السلطة الرأسمالية .

واخيرا ، تعميق بنية اختصاص الفائض (علاقات الانتاج) تطور القوى المنتجة ، وذلك تحت واجهة ايجاد النفقات غير الانتاجية تماما .

ويحفزنا تحليل بارل ، الذي يدفع الى الامام مساهمات باران وسويزي ، بل وايضا رايبشتا ، على ان نضع نموذج النمو المكثف في معارضة نموذج النمو الممتد ، باعتبار ان ذلك يمثل تناقضا جديدا للرأسمالية الاحتكارية ، والذي منه تنجم مهمتها الامبريالية : القاء النشاطات الانتاجية المميزة للنمو الممتد (اي الاستخدام الموسع لليد العاملة) على دول العالم الثالث . وفي الواقع ، لا يبدو بان التجديد الامبريالي المتميز باقتصاد الرأسمال واليد العاملة ، يتمكن من افادة النشاطات الانتاجية التي ترتبط بنيتها بانجازات الثورة الصناعية الاولى من النمو المكثف ، وذلك بسبب ارتباط الرأسمال القديم بنمط الانتاج القائم . ان النمو المكثف سيكون من حصة « الرأسمال الجديد » فقط .

وفي النهاية ، فاننا نلاحظ ، سواء فيما يخص اطروحة الرأسمالية الاحتكارية للدولة او اطروحات باران وسويزي وايف بارل ، بانه في كل مرة باخذ فيها التحليل بالاعتبار ظهور الظواهر الجديدة كتدويل راس المال ، وتدفع القوى الانتاجية الجديدة ، وتحول نموذج تنظيم المؤسسة ، بل ، وايضا تحول نمط الانتاج ، فان ذلك يتم بدون ان يكون تركيب التحليل منسجما حقيقة . اذا لم نلاحظ قفزة نوعية جديدة في التحليل ، فما نلاحظه هو ادراج الظواهر الجديدة ضمن القاعدة القديمة للتحليل .

ثانيا : المؤسسات المتعددة الجنسيات وتحليل الرأسمالية المعاصرة :
الرأسمالية الاحتكارية للدولة العالمية

لقد اثير نقاش واسع حول هذا الموضوع ، وندرج ادناه فقرات تمثل جوانب

من هذا النقاش :

« - يجب ان نبين ان المؤسسة المتعددة الجنسيات تثير اسئلة ، لا يمكن الاجابة عليها بواسطة النظرية الاقتصادية . ان المؤسسات المتعددة الجنسيات هي اصلا ، مؤسسات كبيرة تعمل في اسواق تتميز بمنافسة غير تامة ، وان كفاءتها هي بكفاءة القلة المحتكرة لاتخاذ القرارات . وفي هذا المجال يقف اقتصاديو الرخاء عاجزين ، خصوصا مع الراي القائل بان المنافسة تفسح المجال ، بطريقة فعالة ، امام استخدام المصادر وانه يوجد انسجام في المصالح بين الحصول على اقصى الارباح والنفع العام . بالاضافة لذلك ، تثير المؤسسات المتعددة الجنسيات بأسلوب متقدم ، المسائل السياسية والاجتماعية ، فالاستقلال والاقترب ، والسيطرة . وكذلك العلاقات والاعتماد المتبادل (Interdependance) بين المؤسسات والدول (بما في ذلك مسألة الامبريالية) . ولا يمكن تحليل العلاقات والاعتماد المتبادل هذا بالاساليب الاقتصادية الخالصة (١)

« - يبدو الانتاج العالمي اكثر انتاجية وابتكارا من كل ما قام به العالم ابدا . ويقوم رجال الاعمال الامريكيون واشقاؤهم من البلدان الصناعية الاخرى بايجاد هذا الاقتصاد بواسطة نوع جديد من التنظيم : المؤسسات او الشركات المتعددة الجنسيات . وتمتد المئات من هذه الشركات عبر الحدود الوطنية لتنتج السلع والخدمات في الخارج بهدف اشباع حاجة مستهلكي العالم كافة . وعلى عكس المؤسسات التجارية للقرن الماضي ، فان المؤسسات المتعددة الجنسيات تضمن سهولة انتقال عوامل الانتاج - رأس المال ، التكنولوجيا ، وتكنيك الادارة - وكذلك سهولة انتقال البضائع . انها تطلب النمو والربح في كل مكان تبدو فيه الامال والمردودات عالية جدا . انها تجمع كميات جديدة من رؤوس الاموال ، وتطور المصادر غير المستثمرة وتسمى بمهارة نحو الفرص الجديدة . وان نتيجة كل ذلك هي اسراع النمو الاقتصادي ، ورفع مستوى المعيشة في البلدان الصناعية وفي البلدان السائرة في طريق التقدم » (١) .

لقد اثارت ، المؤسسة المتعددة الجنسيات ، اهتمام الاقتصاديين منذ اكثر من عقد من السنين ، سواء في الولايات المتحدة في هارفرد وفي M.I.T ، او في بريطانيا العظمى وفرنسا . ان دخول المؤسسة المتعددة الجنسيات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد زعزع الصرح النيو- كلاسيكي ، كما انه صار يتطلب من النظرية الماركسية الاجابة على بعض الاسئلة :

(١) ان المنظرين الغربيين للمؤسسة المتعددة الجنسيات ، في الولايات المتحدة واوروبا ، هم بالذات « حفارو قبر » الايديولوجية الاقتصادية النيو- كلاسيكية والنيو- ليبرالية ، وذلك في مجالات مختلفة من الاقتصاد السياسي . انهم قد انهوا الفرضية القائلة بان الحصول على اقصى الارباح في سوق (وطني ودولي) يقوم فيه تنافس صاف وتام لا بد ان يقود الى اقصى حدود الرخاء الجماعي (وطني وعالمي) والفردية . ومع ذلك فانهم لا يتركون المكان فارغا ، لانهم « ينتجون » نظرية اقتصادية جديدة ، لاقصى الارباح الاحتكارية في سوق تنافسي دولي لقلة محتكرة (Oligopolistique) والتي تقود

(١) ستيفن هايمر ، « كفاءة (تناقصات) المؤسسات المتعددة الجنسيات » . ١٩٧٠ .

الى تحقيق ، ليس اقصى حدود الرخاء كما تفعل النظرية الاولى ، بل ، السى اقصى حدود النمو في كافة مجالات الاقتصاد العالمي الخاضع لعمل الاحتكارات الدولية .

وبذلك ، يقومون بصياغة « نظرية » تمثل جوابا على المسائل الايديولوجية الاكثر اهمية والتي على النظام الراسمالي ان يواجهها ، وهي مسائل التخلف ، ونمو الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة ، وازمة النظام النقدي الدولي ، ونشر فوائد « الثورة العلمية والتقنية » لمصلحة البشرية كلها .

ويعطي التقرير الذي نشرته اكبر المجلات الامريكية - « بيزنيز ويك » - حول المؤسسات المتعددة الجنسيات ، السمات الاساسية للنظرية الجديدة « للوحدة الكلية العالمية (Macro - unité mondiale) ولائها العالمية التي تبيين منها الاتجاهات الايديولوجية الاكثر بروزا ، والتي هي :

١ - تدويل الاقتصاديات وانتشار النمو والتقنية . يقول التقرير :

« - ان النتيجة هي تداخل (Interpénétration) تنمية البلدان الصناعية فيما

بينها اذ تخدم المؤسسات المتعددة الجنسيات ، عن طريق قراراتها المتعلقة باماكن الاستثمار والانتاج ، كمرشد لنقل سريع للتأثيرات الاقتصادية من بلد الى اخر . « ان المؤسسة المتعددة الجنسيات ، هي مكنة كبيرة للتوازن ، فتقوم برفع كلفة الانتاج في الاماكن التي تكون فيها هذه الكلفة منخفضة جدا ، وتوقف موجة التضخم في الاماكن التي تكون فيها مرتفعة جدا » .

وذلك كما يقول الدكتور كورتوين براون ، العميد السابق لمدرسة الادارة العامة لجامعة كولومبيا .

« فمهما تكن اشكالها ، فان عمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات تؤدي الى تبادل متنام للتكنولوجيا وافكار الادارة ، ... بين الشركات الاجنبية التابعة مع الشركة الام » .

٢ - تحقيق تخطيط عالمي للمصادر وذلك ضمن تقسيم عقلاني وفعال للعمل الدولي . يقول التقرير :

« يقع الانسان ، للمرة الاولى ، في موقع يمكنه من معالجة العالم نفسه باعتباره الوحدة الاقتصادية الاساسية » .

« ويرى الكثيرون ، في المؤسسات المتعددة الجنسيات ، الاداة لتحقيق حلم العديد من الاقتصاديين الذي تكون منذ ان عرض ريكاردو « قانون المنفعة المقارنة » في ١٨٧١ : اي تحقيق تقسيم دولي للعمل يتسم بالعقلانية التامة ، والذي يقوم بامثل استخدام (Optimal) للمصادر الانتاجية العالية » .

ومع كل ذلك ، يشدد التقرير نفسه على الجوانب السلبية المختلفة لعمل المؤسسات المتعددة الجنسيات :

(١) مجلة بيزنيزويك ١٩ كانون الاول ١٩٧٠ « تقرير خاص :

Ride a Rougher Road The multinationals

— حول الاستقلال الوطني :

« قام العديد من البلدان بشجب المؤسسات المتعددة الجنسيات باعتبارها خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة . ولم تبرز مثل هذه الآراء ، في أمريكا اللاتينية وفي بقية البلدان النامية فقط ، بل أيضا في كندا . ولمثل هذه المخاوف جذورها العميقة ، اذ يؤكد التخوف ، على ان المؤسسات المتعددة الجنسيات ، قد تضع القرارات المتعلقة بالحياة المحلية بيد مراكز قياداتها والموجودة في نيويورك ولندن وطوكيو » .

— حول الدولة حيث لا تتناسب خطة المؤسسة المتعددة الجنسيات بالضرورة مع خطة الدولة . ومن هنا يطرح المقترح التالي :

« لا يمكن ، بدون دولة عالمية ، ان يقوم حقيقة ، اقتصاد عالمي : اي وضع المهام المتعلقة بالدولة تحت سيطرة المؤسسات المتعددة الجنسيات » .

— حول النظام النقدي العالمي :

« اغلب الظن ان معظم التوترات التي نمت في النظام النقدي العالمي نتجت مباشرة عن عمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات » .

ب — وبدورها ، لم تبق النظرية الماركسية بعيدة عن التأثير بالمسائل الجديدة التي طرحتها المؤسسات المتعددة الجنسيات ، كما يشهد على ذلك المقال الاخير لفيليب هيرزوك . (١) . وليس جديدا الاهتمام بهذا الموضوع ، لانه كان مركز كتاب بوخارين وكذلك كتاب لينين ، بل ايضا نجده في المجادلة بين لينينين وكاوتسكي حول ما فوق — الامبريالية .

وكما اشرنا ، فان **بوخارين** قد طور في ١٩١٥ مفهومين رئيسيين ، هما الاقتصاد العالمي ، وتدويل رأس المال ، وهما ما يعاد اكتشافهما اليوم من قبل النظرية الماركسية . يقول بوخارين :

« نستطيع ان نعرف الاقتصاد العالمي ، باعتباره نظاما لعلاقات الانتاج والتبادل المطابقة لها والتي تحتضن العالم كله » .

« ان سيرورة التدويل هذه ، والتي يكون التبادل الدولي شكلها الاكثر بدائية ، والتروست الدولي اعلى درجاتها في التنظيم ، قد اثارت تدويلا جديدا للرأسمال المصرفي ، الذي يتحول الى رأسمال صناعي (لتمويل المؤسسات الصناعية) والذي يشكل ، على طرازه ، صنفا خاصا للرأسمال المالي » (٢) .

ان عامل التكوين للاقتصاد العالمي الرأسمالي ، بشكله الكامل كتدويل رأس المال ، هو المؤسسة المتعددة الجنسيات والتي كان يطلق عليها حينذاك التروست والكارتل .

(١) فيليب هيرزوك ، « التطورات الجديدة لتدويل رأس المال » . الاقتصاد والسياسة ، ١٩٧١ .

(٢) بوخارين ، الاقتصاد العالمي والامبريالية .

وقام لينين ايضا بعرض موضوع تدويل الانتاج ورأس المال، وذلك تحت تأثير « الاتحاد الدولي للاحتكارات » . يقول لينين :

« وكما ينمو تصدير رؤوس الاموال ، وكلما تتوسع العلاقات ، بكافة الاشكال ، مع الخارج والمستعمرات ، وكذلك مع « مناطق نفوذ » اكبر المجاميع الاحتكارية ، فان الامور ستسير «طبيعيا» نحو الاتفاق الشامل بين هذه المجاميع نحو تكوين الكارتلات الدولية » .

ومع ذلك ، فقد تمت استعاضة هذه المرحلة التي يمكن تسميتها « بالتنافس الدولي للاحتكارات » - وهو التعبير الذي اطلقه ديستان دي بيرنس - بتعبير « رأسمالية الدولة الاحتكارية » ، في النظرية الماركسية بشكل عام ، وذلك بالعلاقة مع النقاش الذي جرى بين لينين وكاوتسكي حول ما فوق الامبريالية . ويرد لينين على كاوتسكي ، الذي يناقش وهو يشير الى « السياسة الجديدة ، فوق الامبريالية » ، والتي تدخل الاستغلال الجماعي للعالم من قبل الراسمال المالي الدولي الموحد ، القائم بدل الخصومة المتبادلة للرأسمال المالي الوطني « تقول يرد لينين ، بأن تحالفات الراسمال المالي الدولي لا تلغي عدم التكافؤ الدولي في التطور ، وهو ما يهدد بالضرورة هذه التحالفات ، مما يقتضي ، بالضرورة ايضا ، الخصومات بين الدول الوطنية . ولكن اذا كان النقاش اللينيني قويا فيما يخص عدم التكافؤ الدولي في التطور ، فان واجبا يقتضي الاخذ بالاعتبار ما يقوله عن حق روبن موريه بان « لينين لم يناقش نتائج سلطة واستقلالية الدول - الامم ، الناتجة عن تداخل رؤوس الاموال الوطنية » . ان الحقيقة تبين بأن لينين تحاش الاجابة على هذا السؤال الذي كان سابقا لوانه في وقته ، والذي كان من الصعب الاجابة عليه ، فالتحليل الماركسي كان قد اتجه نحو مفهوم للدولة الوطنية لذاتها وفي علاقتها فقط مع قواها الانتاجية الوطنية . كما ان هذا التحليل قد ربط تدويل رأس المال ، خلال فترة طويلة ، بتصدير رأس المال . ومع دخول المؤسسة المتعددة الجنسيات ، منذ الحرب العالمية الثانية ، في كافة الوقائع الاقتصادية الوطنية ، فانه اصبح لازما على التحليل الماركسي ان يعيد عرض المؤسسة المتعددة الجنسيات ، بشكل يقترب من الشكل الذي عرضها فيه بوخارين ، ولكن بتحاشي الانفصال عن التحليل الذي يأخذ بالاعتبار « الرأسمالية الاحتكارية للدولة » . وضمن هذا الفهم يشير ج. ب دليله (Delilez) الى « المستوى الدولي (مجاميع احتكارية عبر الاوطان (Transnationaux) والتي تخضع معظمها بوضوح المجاميع المالية الامريكية وتكون هذه المجاميع فوق الدول وتأخذ شكل مؤسسة الفحم والحديد لمجموعة الوحدة الاوروبية » ، كل ذلك بدون ان يظهر ذلك متناقضا مع اطروحة الرأسمالية الاحتكارية للدولة . وبعد ذلك ، فان هناك محاولة طبيعية للتحليل تحاول ادخال المؤسسة المتعددة الجنسيات في نظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة ، وذلك ما يفصح عنه بوضوح فيليب هيرزوك :

« يعتبر العديد من المراقبين والمحللين بأن الرأسمالية ستتعرض ، مع تطور رؤوس الاموال عبر الاوطان ، الى تبدل حقيقي . اما بالنسبة لنا ، فان هذا التطور هو مرحلة جديدة للرأسمالية الاحتكارية للدولة ، والتي تقع نفسها ضمن الطور الامبريالي للرأسمالية الموضحة سماتها الرئيسية من قبل لينين » .

ولكن كيف يمكننا ان نوفق بين مثل هذا التأكيد والاعتراف بتدويل الانتاج ، والاسواق ، ورأس المال ، والذي نصر عليه لاعتقادنا العميق بصحته . ولا يمكن دعم هذه الاطروحة ، الا ، اذا لم يكن وجود الدولة مناقضا لظاهرة التدويل ، وهو ما يؤكد الكاتب :

« لا تعارض سياسة الدولة رؤوس الاموال الاجنبية ، اذ كما سنرى ، فانها تعكس وتخدم حاليا ، في جزء متنام ، مصالح المجاميع المتعددة الجنسيات » .

غير ان رؤية الدولة كمنشط لتوسيع المؤسسات المتعددة الجنسيات شيء ، وفهم مصير الدولة في الديالكتيك المتعلق بالدولة والمؤسسة المتعددة الجنسيات ، شيء آخر . لذلك فان من المفيد طرح المسألة بالشكل الذي صاغها فيه روبن موريبييه عندما تساءل :

« عما اذا كانت الدول الرأسمالية الوطنية تستمر - في حالة النظام الاقتصادي الدولي الذي يتسم بالاعتماد المتبادل والمتزايد - بأن تشكل بنى الاساس للنظام الاقتصادي الدولي ، او ، ان مجال التوسع الاقليمي للانتاج الرأسمالي سيتطلب التوسع المشترك للمهام التناسقة للدول ، سواء من خلال ربط فعلي (de facto) للامم الاضعف من قبل الامم الاقوى ، او من خلال اشكال ما فوق الدولة الوطنية (Supranationalité étatique)

وفي الحقيقة ، فانه يبدو لنا ، بأن المؤسسة المتعددة الجنسيات تفرض تحليلا جديدا للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ، مما يستدعي ، مسبقا ، طرح تحليل تحول بنية نمو الانتاج الرأسمالي المتطابقة مع دخول المؤسسة المتعددة الجنسيات باعتبارها الوحدة الكلية الانتاجية macro - unité production بدل المصنع او المشروع - الجزئي للرأسمالية التنافسية . وعندما تتوضع هذه النقطة ، فانه سيكون بالامكان الاجابة على الاسئلة الحرجة التي تثيرها المؤسسة المتعددة الجنسيات .

١ - المؤسسات المتعددة الجنسيات وتطور بنية نمط الانتاج الرأسمالي .

طوال فترة ظهور وتطور نمط الانتاج الرأسمالي ، فان نمط التنظيم للوحدة الانتاجية باعتباره شكل ونتاج الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وكذلك باعتباره تشكيلة عوامل الانتاج قد تطور بعمق من الصناعة اليدوية (المانيفكتورية الى المؤسسة المتعددة الجنسيات .

١ - التراكم البدائي لرأس المال والصناعة اليدوية (المانيفكتورة)

لقد تميز التراكم البدائي لرأس المال بازدياد الشكل الرأسمالي ، من خلال الصناعة اليدوية (المانيفكتورة) ، في نمط الانتاج الاقطاعي . وكانت الصناعة اليدوية هي النوع الذي انتجه الرأسمال البضائعي لتنظيم الانتاج . وقد سيطر الرأسمال التجاري على قوة العمل المرتبطة بالالة (اداة الانتاج) ، بدون ان يحدث انفصال حقيقي بينهما . فلم يكن الانفصال بين العمل والالة سوى شكليا ، اذ بقيت عملية العمل كوحدة عضوية . وكانت مهمة رأس المال البضائعي هي ان يربط به الملكية الشكلية لوسائل الانتاج (اي ان يربط المواد الاولية التي تدخل في عملية العمل ، بل حتى الالات التي يمكن ان تبقى ، بشكل ما ، مملوكة من قبل العامل ، وبالاخص **المكان** الذي تتم فيه عملية العمل) ، وان يشتري قوة العمل المتحررة من وحدة الانتاج الاقطاعية . فلم يتم في هذه المرحلة بعد تحول الرأسمال البضائعي الى رأسمال صناعي ، اي الى رأسمال منتج .

وفي نفس اللحظة ، ظهر ما يمكن ان يشبه للوهلة الاولى المؤسسات المتعددة الجنسيات ، وهي المشاريع التجارية الدولية ، التي كانت الشكل الصافي **للتراكم البدائي الدولي** كشركة باي هيدمسون والشركة الملكية الافريقية وشركة الهند الشرقية ، الخ .

وفي ذلك العصر . كان نظام الصناعة اليدوية هو الذي يمهد لتفكك نمط الانتاج الاقطاعي ، وذلك في قطاعيه المنتجين الزراعة والحرفية . وانه من الملائم ان نذكر بالسمة البارزة لتنظيم القطاع الحرفي اي التنظيم الهرمي (hiérarchique) ، او « التعاونية » corporation (رابطة مهن « guilde » او « المجالس » Jurande) المنظم بطريقة واعية في القمة ، التي تقنن وتدير فرع « مهنتها » (نموذج الانتاج ، الطريقة ، السعر) ، في حين لا تتمكن القاعدة ، اي الحرفي ، الا التكيف مع التنظيم العام .

ب - ظهور الصناعة الصغيرة (Fabrique)

يطابق تكوين نمط الانتاج الرأسمالي ظهور الصناعة الصغيرة (Fabrique) وشمولها كنوع مسيطر لوحدة الانتاج . ان الصناعة الصغيرة (Fabrique) هي من جهة قيام انفصال حقيقي بين العمل ووسائل الانتاج . . . (نظام المكائن) ، وهي من الجهة الاخرى تحول الرأسمال البضائعي الى رأسمال صناعي انتاجي ، عن طريق ظهور الملكية الخاصة لنظام المكائن وشراء قوة العمل الحرة . ومنذ تلك اللحظة يتم تعريف بنية ونموذج عمل نمط الانتاج الرأسمالي في مرحلة خاصة تطابق الصناعة الصغيرة (Fabrique) ، والتي هي المرحلة التنافسية . وهكذا اصبحت الصناعة الصغيرة هي الوحدة القاعدية التي حولها ينتظم نمط الانتاج . ويتم تخطيط وتنسيق الوحدة القاعدية هذه من قبل المدير الرأسمالي

الذي يستخدم تقسيم العمل ، في داخل المشروع ، بين الورشات المختلفة او بين مراكز العمل المختلفة . ان المدير الراسمالي هو الذي ينسق انتاج الورشات ضمن خطة اجمالية ، وهو الذي يضمن تكون تراكم رأس المال بنفس الوقت الذي يضمن فيه سيطرة رأس المال على العلوم ، وهو الذي يدير بطريقة هرمية عملية الانتاج نفسها . وتنشأ عملية الانتاج الراسمالية على قاعدة مستقلة ، ينظمها في المطاف الاخير **قانون القيمة**، الذي يجد تعريفه عن طريق علاقات الانتاج . ان نشوء وتطور **عملية الانتاج نفسها** وكذلك نمط التنظيم الخاص هو موضوع الكتاب الاول لرأس المال لكارل ماركس . ان عملية الانتاج هذه ، والتي كانت تخص في حينها الراسمال الصناعي ، اصبحت المكان المطلق للراسمال الصناعي المنتج المتجه موضوعيا الى انهاء الراسمال العقاري .

الا ان عملية الانتاج التي قاعدتها الصناعة الصغيرة (وحدة الانتاج الجزئية (Micro unité production) هي ليست الكيان الذي يستطيع بمفرده سد الحاجة . فعمليات التداول والتحقيق يشكلان هما ايضا القاعدة المستقلة التي تضاعف من عملية الانتاج ، وذلك عن طريق الفعل الجوهرى للتبادل .

ويكون للراسمال ، وكذلك للنتاج ، مجالهما الخاص **للتداول** والذي يهربان فيه من سيطرة الراسمال الصناعي . ويتم للراسمال البضائعي الاستئثار بتداول البضائع : بضاعة - نقود - بضاعة . ويستمر الراسمال البضائعي في السيطرة على شبكة تداول الفائض الاقتصادي وعلى توسيعه ليتحول ، بسبب ذلك ، الى راسمال **تجاري** ، وذلك بانتزاع حصته من فائض القيمة بالتصرف كراسمال يعمل على حساب رأس المال الصناعي المنتج . وفي نفس الوقت ، يتطلب تداول رأس المال (نقود - بضاعة - نقود جديدة) دخول مساهمات جديدة لوسائل التداول - النقود . ويحتكر الوسائل هذه **الراسمال المصرفي** ، الذي ينتزع ، هو ايضا باعتباره راسمال ، حصته من فائض القيمة ، مراعىا بذلك قانون اتجاه معدل الربح نحو التعادل . وتخلق سيرورة تداول رأس المال وتداول البضائع عملية تداول النقود التي تلعب دورا فعالا في العملية النهائية لتحقيق الانتاج .

ان صيغة الحركة هي نشوء ثلاث عمليات مستقلة نسبيا ، وهي : عملية الانتاج لذاتها (in soi) ، وعملية التداول لذاتها ، وعملية المجموع او عملية تحقيق الانتاج . وتعمل كل من هذه العمليات حسب رؤوس اموالها الخاصة ، اي الراسمال الصناعي ، والراسمال التجاري ، والراسمال المصرفي او الراسمال النقدي . ويتدخل الراسمال التجاري والمصرفي لينتزعا فائض القيمة من الراسمال المنتج الوحيد ، الذي هو الراسمال الصناعي .

وعندها ستفرض البنية الجديدة هذه تنظيما (Régulation) للمجالات الثلاثة في نموذج العمل الذي يمثل الوحدة . ويتم تحقيق هذا التنظيم في اخر الامر (وهذا ما يشكل الواقع الجديد بالنسبة للتنظيم السابق) . بواسطة

السوق ، وبهذا الصدد يقول ستيفن هايمر :

« يقبل النظام الرأسمالي للإنتاج هذه البنية (بنية ما قبل الرأسمالية) على رأسها . فيصبح النظام - الكلي (macro - Système) بنية غير واعية (غير منظمة) ، في حين يصبح النظام - الجزئي (Micro-Système) بنية هرمية . ويبرز السوق كنظام للتنظيم الذاتي autorégulation للوحدات الإنتاجية ، وذلك بمقدار ما تراح العوائق من طريق أسواق رأس المال وانتقال العمل . وتبقى الدولة ، بالتأكيد ، فوق السوق باعتبارها المنسق الواعي للحفاظ على النظام ولضمان تراكم رأس المال . فعلى مستوى الاقتصاد - الجزئي الذي هو اقتصاد الإنتاج ، يتوحد عنصر العمل تحت سيطرة المدبر الرأسمالي » .

ولا يناقض ذلك ، أبدا ، عمل **قانون القيمة** كمحدد لتنظيم المجالات الثلاثة ، أي كمنظم ، في المطاف الأخير ، لعلاقات الإنتاج ، التي تعبر عن نفسها بطريقة مختلفة حسب أماكن تطبيقها . وهكذا يتكلم ماركس عن القيمة - العمل ، وعن القيمة البضائية ، والقيمة التجارية ، بدون أن يقوم البحث الماركسي بإعطاء أهمية كبيرة لهذه الفروقات ، وهذا هو ما يعقد مهمة الأبحاث اللاحقة التي لا تأخذ ، في أغلب الأحيان ، في حسابها الفوارق الدقيقة هذه . فلاجل أن نصل إلى سعر الإنتاج في الرأسمالية التنافسية ، أو بالأحرى ، إلى سعر السوق ، فإن إعطاء أهمية لهذه الفروقات تصبح لازمة . ولكن فيما يخص بحثنا ، فإن ما ينظم نموذج العمل - كموحد للمجالات الثلاثة - هو قانون القيمة على مستوى **انعكاسه بواسطة السوق** .

ويعبر قانون القيمة باعتباره نظام المواقع والوظائف المناطة بالأشخاص (الاقتصاديين) في عملية الإنتاج والتداول والتحقق ، يعبر عن نفسه على مستوى نموذج العمل عن طريق اتجاه معدل الربح للتعاادل من خلال تكون سعر الإنتاج . وخلاف هذه البنية غير الواعية ، غير المنظمة **الظاهرة على سطح الأشياء** وعلى صعيد المجموع ، توجد بنية هرمية واعية مخططة على صعيد الوحدة الإنتاجية ، أي على صعيد الصناعة الصغيرة . وتعرف علاقات الإنتاج في شكلها الملموس كعلاقات ملكية وتنظيم وتقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية . ويساهم هذا المبدأ الهرمي المبني على علاقات الإنتاج في التقسيم بين نوعين من العمليات ، أي عملية صنع الناتج الذي يعتمد أساسا على العمل اليدوي والذي تقوم به قوة العمل ، وثانيا عملية المعلومات (ما يتعلق بسوق المنتجات ، وسوق رؤوس الأموال ، والسوق التقنية ، الخ) ، واتخاذ القرارات (ما يتعلق بعملية الإنتاج وتكوين رأس المال) والذي يقوم به المدبر الرأسمالي ويكون هذا العمل ، في الأساس ، عملا فكريا . وهنا يقع الخلاف بين الماركسيين والنيو - كلاسيك : ففي حين يشرح ماركس عملية علاقات الإنتاج الرأسمالية وما تستتبعه على صعيد قوة العمل (استغلال واغتراب) أو على صعيد نمط الإنتاج (تناقض علاقات الإنتاج مع تطور قوى الإنتاج) ، يقوم مارشال بإطراء المؤسسة الرأسمالية على أساس

فرضيتين هما ، الطبيعة التعاونية (وليس العدائية) بين رأس المال والعمل ، ودور **السوق** للتوفيق بين الحرية الفردية والانتاج الجماعي . ومع ذلك ، لا تكون هذه البنية الثنائية القطب المتمثلة بالمؤسسة والسوق - والتي تتطور مستندة الى الاستقلال النسبي لمختلف المجالات المكونة لنمط الانتاج - مستقرة ، لانها تتعرض بدون توقف للتهديد في عملية تراكم رأس المال وذلك من خلال تركيز رأس المال وما يلزمه وينتج عنه : اي الاتجاه المتزايد لانخفاض معدل الربح ، والمشاكل المتصاعدة لتحقيق الناتج وذلك في مواجهة سوق يعجز بعد الان عن تحقيق التنظيم - الذاتي للانتاج ، الخ .

وهكذا تظهر الضرورة ، التي لا غنى عنها ، لاحداث تنظيم جديد لنمط الانتاج .

وتنسجم هذه البنية لنمط الانتاج الرأسمالي ، على الصعيد العالمي ، مع **تقسيم دولي للعمل بين الامم** ، او ، بتعبير افضل ، بين التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الوطنية ، وذلك حسب تطور القوى المنتجة المميزة للعلاقة بين المؤسسة - والسوق . ويلعب السوق دور المنسق للتقسيم الدولي للعمل .

ج - المؤسسات المتعددة الجنسيات وبنية نمط الانتاج ونموذج التنظيم .
يفرض عدم استقرار العلاقة بين المؤسسة - والسوق في نمط الانتاج الرأسمالي ، في المرحلة التنافسية ، تحويلا لاشكال الملكية ، ولعلاقات الانتاج ، اي يفرض بنية جديدة لنمط الانتاج .

ويتم حل رموز البنية الجديدة هذه عن طريق دراسة نشأة الكارتلات والتروستات الوطنية ، بل وحتى الدولية ، في اوروبا (١٨٨٠ - ١٩١٤) ، وظهور المؤسسة (corporation) في الولايات المتحدة (حتى ١٩٣٠) والتي تسارع تطورها بشدة مع المؤسسات الكبيرة (great corporation) والمؤسسات العملاقة (giant corporation) (مع المؤسسة المتعددة الفروع Multidivisional corporation والمؤسسات المتعددة الاقاليم (multiregional corporation) واخيرا ، اليوم مع المؤسسة المتعددة الجنسيات (multinational corporation) التي اعطيت اسماء مختلفة منها ، الوحدة الدولية الكبيرة Grande unité Internationale ، او ، المؤسسة عبر الاوطان Le Firme Transnationale ، او ، المؤسسة التعددية الجنسية Firme plurinationale الخ .

وقد يكون سابقا لوانه البدء ، في هذه المحاولة الاولى ، بحل رموز بنية نمط الانتاج ، لا سيما وان دراسة المؤسسة المتعددة الجنسيات هو امر حديث ، وان المعرفة بحقائقها لا زالت ضعيفة ، ناهيك عن ضعف المفهوم النظري عنها . ولهذا فمن المناسب ان لا يفهم ما سيلي الا **كافتراضات** هدفها تعميق النقاش . ومع ذلك ، فانه من الممكن ان نستدل على بعض التحولات التي اصابته

البنية الحالية لنمط الانتاج والتي تختلف عن البنية القديمة .

اولا ، فقد السوق خصائصه القديمة ، اذ تؤكد نظرية المناقصة الناقصة (شامبرلين ، وجون روبنسون) على فقدان السوق لوظيفة التنظيم - الذاتي ، فيما يخص وحدات الانتاج الكبيرة جدا ، والتي تقوم ، خلافا للوحدات الصغيرة السابقة ، بفرض نفسها على السوق (فرض الكمية ، والسعر ، والتقنية ...) . ومن النظرة الاولى ، يلاحظ ان البنية القديمة لنمط الانتاج قد قلب مرة اخرى ، على راسه .

وفي اعقاب اعمال هيلفردنك ، ولينين والكتاب الاخير لـ ج. ب. دليhle ، فانه يبدو بروز واقع جديد مع المرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، اي ظهور الرأسمالية المالية « كاتحاد » ، بين الرأسمالين الصناعي والمصرفي . وكما يشير هيلفردنك ودليhle فان هدف هذا « الاتحاد » ، هو استعادة فائض القيمة الذي يذهب لمكافحة الرأسمال التجاري في عملية التداول ، او الرأسمال العقاري في الزراعة ، كل ذلك بهدف النضال ضد اتجاه معدل الربح للانخفاض . وهكذا يفوز الرأسمال المالي بكافة مجالات الانتاج .

ومن ثم يقوي الرأسمال الاحتكاري نفسه منطلقا من قوى الانتاج الجديدة التي يلمس تفتحها مما يتم تسميته « بالثورة العلمية والتقنية » المتمثلة بالالكترون ، وتقنية الاعلام ، والطاقة الذرية ، والطيران ، وابحاث الفضاء . وتعلق الخاصية الرئيسية لهذه الثورة بخلق وتداول التشخيص التحليلي او « العملياتي » Informatique للمعلومات (تقنية الاعلام Operational Télécommunication ومحفزاته المادية) الالكترون والاتصالات بالراديو والتلفزيون والطيران) ، والطاقة التي تتطابق مع كل ذلك في مجال الانتاج (الطاقة الذرية) ، علما بانه يمكن ان نخمن ، بالنظر لحالة معارفنا الحالية حصول مطابقات عديدة اخرى في مجال تكوين رأس المال (الهندسة engineering وفي مجال عملية الانتاج (الاتمة automatisition) ، الخ .

وتتسم الرأسمالية الاحتكارية ، من جهة اخرى ، بتدويل الانتاج ، والاسواق ، ورأس المال . . وقد اكد على هذه السمة من قبل النظرية الماركسية (هيلفردنك ، بوخارين ، لينين . .) ومن قبل الاقتصاديين غير الماركسيين (فيرنون ، كيندلير برجر ، بيرو ، وباي)

واخيرا ، تؤكد الابحاث الامريكية التي اجراها باران وسوينزي وكالبريت وهيلز على المؤسسة العملاقة وعلى تطورها نحو المؤسسة المتعددة الجنسيات ، تؤكد على النموذج الجديد لتنظيم المؤسسة (البنية - التقنية لكالبريت) ، والتي يطابقها في مجال الطبقات الاجتماعية « ذوو الياقات البيضاء » لميلز . وقد يعود الفضل ، الى الفريد شاندر Alfred Chandler وريدليش F. Redlich بوضع القواعد ، الظاهرة ، لهذا النموذج الجديد لتنظيم المؤسسة المتعددة

الجنسيات . فيميز الكاتبان بين ثلاثة مستويات في تنظيم المشروع ، يتعلق المستوى الثالث ، وهو الأكثر انخفاضا ، بالخطوات اليومية لعمليات المشروع ، ويكون المستوى الثاني مسؤولا عن التنسيق بين مختلف المنظمات غير المحلية للمستوى الثاني ، ويختص المستوى الاول بتحديد الاهداف وبالتخطيط الاجمالي للمؤسسة العملاقة . هذه الفروق التاريخية لمختلف مستويات ادارة المشروع هي الميزة لتطور الصناعة Fabrique نحو المؤسسة المتعددة الجنسيات . وفي عصرنا الحالي فان اساس هذه الحركات المختلفة المتسمة بها بنية نمط الانتاج الراسمالي ، والتي اشير اليها بشكل عام بدون الادعاء باننا احطنا بكل شيء ، هي المؤسسة المتعددة الجنسيات . ان المؤسسة المتعددة الجنسيات هي اليوم ، الشكل الرئيسي والمحدد لتغير وتطور نمط الانتاج . يقول ستيفن همير Stephen Hymer بأن :

« المؤسسة المتعددة الجنسيات هي البديل للسوق باعتباره طريقة لتنظيم التبادل الدولي . انها .. جزر صغيرة من القدرة الواعية في محيط غير واع » .

١ - البنية الجديدة لنمط الانتاج الراسمالي في المرحلة الاحتكارية

ان الخاصية الاولى للبنية الجديدة التي شيدتها المؤسسات المتعددة الجنسيات ، الممثلة في نهاية الامر للراسمال المالي الدولي ، هي اندماج مجالات الانتاج الراسمالي في المرحلة التنافسية والتي كانت تجد تجسيدها في رؤوس الاموال الخاصة بكل مجال .

ويظهر الراسمال التجاري والمصرفي ، في البنية القديمة ، باعتباره الحائز على فائض القيمة المنتجة بواسطة مجال الانتاج ، مما يسبب انقاص معدل ربح الراسمال الصناعي - المنتج الوحيد - بنفس المقدار .

وتميل المؤسسة المتعددة الجنسيات ، التي هي التعبير عن اندماج الراسمال المصرفي والصناعي في الراسمال المالي ، الى ازالة (١) استقلال المجالات الثلاثة ، وذلك بدمجها جميعا في مركز قراراتها ، من اجل الفاء احتفاظ الراسمال التجاري بجزء من فائض القيمة ، ومن اجل تضيق مجال تداول راس المال والبضائع ، وخصوصا من اجل استبدال العمل القاصر للتنظيم الذاتي للسوق ، بالنسبة للانتاج ، بالآليات mécanismes (المخططة) . وفي نهاية الامر ، تهدف هذه الاجراءات كلها الى رفع معدل الفائدة ، وهي تأخذ بالاعتبار ، من جهة

(١) ان الهدف هو الفاء الضوء على الاتجاه الرئيسي ، مؤيدان ان الواقع الحالي هو خليط من البنية القديمة مع الجديدة . وتمثل شركة I.B.M. بطريقة موضوعية هذا الاتجاه نحو اندماج « العمليات » . ان هذه الشركة لا تملك فقط شبكتها التجارية ، بل وايضا ، شبكة استثمار . كل ذلك بالدعم المالي المنسجم معها .

نقصان فائض القيمة من خلال عملية التداول والتحقق ، ومن الجهة الاخرى ، الاقتطاع الذي يتعرض له فائض القيمة بسبب تعادل معدل الفائدة الذي يتعرض له المؤسسات الاصفى التي اما ان تكون مؤسسات ثانوية ، او مؤسسات لم تخضع بعد للتركيز .

ومن الواضح ، انه في حالة قيام المؤسسات المتعددة الجنسيات الصناعية والمؤسسات المتعددة الجنسيات المصرفية فان اندماج المجالات الثلاثة لن يكون كاملا . وفي الحقيقة يلاحظ اليوم في اطار المؤسسات المتعددة الجنسيات الصناعية « التوحيد » النسبي لمجالي الانتاج والتداول ، مع امكانيات التدخل الكبيرة في مجال التحقق وذلك حين تسيطر المؤسسة على مجالات التصريف ، وكذلك التدخل في نهاية الامر في السوق الذي يتجه نحو التكامل في اطار المؤسسات المتعددة الجنسيات المصرفية (١) . وبعد دراستنا لنتائج اعمال جان ماري شفاليه - نجد في الملحق بنية المجاميع روكفلر ، موركان ، ميلون - فاننا نعطي باختصار حجم هذه الامبراطوريات المالية التي تتحد معها المؤسسات الصناعية والمصرفية (٢) .

مجموعة ميلون : تسيطر على صناعة الحديد (Armco steel - Jones & Laughlin) والنفط (Gulf oil) ، والمعادن غير الحديدية (Alcoa) ، الانشاءات الكهربائية والالكترونية (Westinghouse) ، والانشاءات الميكانيكية (Pullman) وصناعات الطيران (T.R.W) ، وصناعات مختلفة (Koppers).

مجموعة روكفلر : تسيطر على صناعة الحديد (Inland steel) ، والانشاءات الميكانيكية (Caterpillar , National cash Register) والانشاءات الكهربائية والالكترونية (I.T.T) ، والمعادن غير الحديدية (Anrconda)

(١) جان ماري شفاليه ، البنية المالية للصناعة الامريكية ومسألة السيطرة في المؤسسات الامريكية الكبرى ، ١٩٧٠ : « يبدو ان البنية المالية والصناعية الامريكية تتسم بتركز راس المال لصالح مراكز الاشراف المسيطرة الكبرى القليلة ، فقد رأينا سيطرة (٤) مجاميع (موركان ، ميلون ، روكفلر ، هانا - كيلفيلاند) على (٢٥) مؤسسة على الاقل ، وذلك من بين اكبر (٢٠٠) مؤسسة صناعية ، وبان اكثر من (٥٠) مؤسسة تخضع لتأثير هذه المجاميع الاربعة ، ويمكننا التفكير بان المؤسسات الاقل اهمية ، والتي لم تتسن لنا دراسة وضعها ، ترتبط هي الاخرى بنفس البنى ... فاذا درسنا الروابط الشخصية ، فيمكننا ان نلاحظ ان هذه المجاميع ، التي ترتبط ببعضها بالعديد من المصالح المشتركة ، تخضع جميعها لاقلية من « اتحاد الاغنياء » .

(٢) لا يمس الامر الولايات المتحدة وحدها ، ففي فرنسا يمكننا ان نشير الى «امبراطوريات» مصرف باريس وهولندا ، ومصرف السويس ، ومصرف الهند الصينية ، ومصرف روتشيلد . الخ ..

والصناعة الكيماوية (Allied chemical , colgate palmolive) وصناعة الطيران (Boeing , united Aircraft) والصناعات الغذائية (International packers) (General Mills) وصناعة النسيج (Burlington Industries) والبتترول (Standard oil of Indiana) الخ ..

ومن الصعب ، في مواجهة مثل هذا الوضع ، تتبع الحدود التي تقف عندها مثل هذه المجاميع ، لأن مثل هذه الحدود غير موجودة بين المؤسسات المتعددة الجنسيات المصرفية والصناعية . **ان الحقيقة هي ان الراسمال المالي هو الذي يوحد كل شيء .** ولكن بما ان الراسمال الصناعي هو الوحيد المنتج ، فإنه من الاصح الانطلاق من المؤسسات المتعددة الجنسيات الصناعية لكشف النموذج الاحتكاري الجديد على الصعيد العالمي . واذا اردنا النظر الى الحقيقة العليا فيجب ان ندرج في حسابنا المؤسسات المتعددة الجنسيات المصرفية لنصل الى الراسمال المالي العالمي (١) .

ولنقوم اولا بتبرير الاندماج الذي يتم بواسطة المؤسسة المتعددة الجنسيات ، اي الاندماج الذي يتعرض له مجال التداول بواسطة الراسمال المالي ، في نهاية الامر ، والذي يؤدي الى الفناء الراسمال التجاري . ولا بد من القول هنا ان الفضل يعود لهيلفرديك الذي قدم اول اشارة نظرية للموضوع . اما اليوم فيقدم لنا « دليله » تحليلا منظما ، وبهذا الصدد يقول دليله :

« تبرز مشكلة الراسمال التجاري بوضوح اكثر في النشاط الخارج aval في المشرع واما في النشاط الداخل Amont اليه . فتقوم المشاريع الكبيرة بدمج الراسمال الصناعي والتجاري : انها تقوم بانشاء شبكتها التسويقية الخاصة التي ترتبط وتنشئ ، اكثر فائز ، بالانتاج نفسه . وتسمح اجهزة الاعلام ، في كل لحظة ، بقياس حجم الطلبات اخذة بالحسبان جميع الخصوصيات » .

« فمن وجهة نظر اقتصادية ، فان النتيجة الرئيسية هي انتهاء التمييز بين الراسمال الصناعي » والراسمال « التجاري » . وبالنتيجة يتلاشى توزيع الربح بين ربح للمدير الراسمالي وربح تجاري ، ويميل هذا التوزيع الى الاختفاء في الممارسة .

« ان المحرض الحقيقي لهذا الاندماج هو مقدرة الراسمال التجاري ، شأنه شأن الراسمال الصناعي ، على خفض كلفته ، بالرغم من انه لا يضيف ، بصفته راسمالا تجاريا ، اية قيمة . ان لذلك اهمية قليلة ! اذ تطرح مسألة انتاجية التجارة وعلاقتها مع مردودية الراسمال التجاري - بعبارة راسمالية - على شكل انقاص للتكاليف ..

« فلا يقتصر الراسمال الاحتكاري على السيطرة على الشبكات التجارية الموجودة ، انه يقوم

(١) ج.ب.دليله : « تشكل المؤسسات الاحتكارية الكبيرة (الصناعة الاحتكارية) القاعدة الحقيقية للتراكم . ولكن ترتبط الاشكال التي يأخذها هذا التراكم بتمركز النقود كتكوين لرأس المال (الاعتماد ، راسمال مصرفي) ... وبعد ذلك تطرح بالضرورة مسألة العلاقات بينها (راسمال مالي) » .

بزوج كميات كبيرة من رؤوس الاموال ليتم له « اعادة تكوين بنية » التجارة وجعلها اكثر « عقلانية » « Rationalisation »

وتشهد شبكة تسويق منتجات المؤسسات المتعددة الجنسيات ، ومراكز خدمات تصليح ما بعد البيع ، والمخازن الكبيرة Supermarchés على هذا التطور الجاري .

ولكن ما هو مصير السوق بعد ذلك ؟ بالتأكيد ، لم يصل النظام الى نظرة هيلفردنك الطوباوية ، والتي بموجبها يحدد الاحتكار توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات ، ويقوم بالغاء النقود واشكال تحقق الناتج ، اي الغاء السوق كله . ففي الحقيقة ، يسيطر الاحتكار على السوق ، ويحدد مهامه ، فلقد تم قلب النظام بالنسبة الى ما كان عليه الحال في المرحلة التنافسية : اذ يقوم الاحتكار بضمان التنظيم - الذاتي للسوق ، وهذا ما يشار اليه في الكتابات الاقتصادية « بقوة السوق » (Pouvoir du Marché) . وكما يبين شوفاليه تكون قوة السوق هذه بثلاثة انواع : القوة الافقية ، والقوة العمودية ، والقوة المتجمعة .

ويبين شوفاليه على سبيل المثال ، بأن اكبر ثمان مؤسسات امريكية للحديد ترتبط فيما بينها (بروابط شخصية وبعلاقات مصرفية) وذلك ما يقود الى الحصول على اقصى الارباح المشتركة (توزيع جغرافي للسوق ، الهيمنة على الاسعار) . فبالنسبة للحديد ، تقوم اقل المؤسسات كفاءة ، the U.S. Steel باعلان التغيرات الجارية على الاسعار ، فتقوم مؤسسات الحديد الاخرى وعلى نمط واحد بمجاراتها .

وتتعلق القوة العمودية بالبنية التجارية للمجموعة ، التي تسيطر وتخطط دخول وخروج الناتج بالنسبة للاستهلاك الوسيط بين الوحدات الانتاجية المختلفة للمجموعة . ان شركة هانا Hanna هي مثال صميم للامبراطورية المالية والصناعية من النوع العامودي ، الذي يستند الى الروابط الشخصية والمالية . ويمكننا فيما يتعلق بالروابط الشخصية ان نشير الى ان هامفري رئيس مجلس ادارة شركة هانا ، هو نفسه مدير اللجنة المالية لشركة الحديد الوطنية ، وبأن تومسون نائب رئيس مجلس ادارة شركة هانا هو نفسه مدير شركة الحديد الوطنية ، وان لوف Loff الرئيس السابق لمجلس ادارة شركة هانا ، هو نفسه مدير مجلس ادارة شركة الفحم وانه يعمل كذلك كمدير في شركة الحديد الوطنية ، وانه قد اصبح رئيسا لكريسلر بعد ان سيطرت شركة الفحم على كريسلر ، بالاضافة الى كل ذلك فان هامفري ولوف هما اعضاء في المجلس الاداري لمصرف ناشينول سيتي بانك اوف كليفلاند ، وفي المجلس الاداري للكهرباء العامة General Electric التابعة لمجموعة موركان ، ومن الناحية الاخرى فان لوف يعمل ايضا كمدير لمصرف ميلون ناشينول بانك ، الخ .

ان المساهمات المالية التي يمكن ملاحظتها ، هي التي تضمن تدفق المنتجات المهمة في داخل المجموعة والتي تخضع لسيطرة مركز القرارات الموحد لشركة هانا ، اذ تقوم شركة الحديد الوطنية National steel بالتجهيز بخامات الحديد من مناجم هانا ، ومن شركة آيرون اور اوف كندا ، ومن شركة كارول بيلية ، ومن شركة ستيناكو ، وتقوم بأخذ الفحم اللازم لها من شركة الكونسوليديشن كول ، ومن ماتيس كول ، ومن ايتمان كول . وتجهز شركة ناشيونال ستيل الحديد الى شركة كريسلر (ما يمثل ٩ ٪ من مبيعاتها) ، والى مسبكة شينانكو . بالاضافة الى ذلك ، فان شركة هانا تمتلك عدة شركات للنقل النهري ، مما يحفز تدفق منتجاتها ضمن المجموعة . وضمن هذه الشروط فان سوق شركة هانا ما هو الا سوقا سوريا ينظم من قبل مركز قرارات موحد . وعلى نفس الشاكلة ، تقدم لنا مجموعة ميلون يولمان ، الكاوا وستيكهاوس ، جونس اندلافلين ، ارامكوستيل ، بنسلفانيا رايلرود . نفس مثال الاندماج .

اما القوة المتجمعة فهي « نتيجة تنوع الانتاج لمؤسسة واحدة او لمجموعة من المؤسسات » (١) ، ويتم - هذا التنوع عن طريق وحدات انتاجية متعددة في فروع وقطاعات منفصلة تماما بعضها عن البعض الاخر . ان اكبر التجمعات الامريكية هي تيكسترون (٢) اولن مايتسون ، جنرال دانيمكيس ، الخ . ومع ذلك ، يجب ان نبين ان المؤسسات المتعددة الجنسيات تتطور نحو التجمع ، وذلك للوصول الى الاسواق التي تحقق لها معدلات ربح مختلفة - وعموما اكثر ارتفاعا - كل ذلك لتتمكن من المناورة هنا وهناك من اجل خفض الكلفة ، ورفع معدل الربح في الاماكن التي يتعرض فيها للانخفاض .

ويجب بعد ان راينا ، الاتجاهات الرئيسية لتغير بنية نمط الانتاج بالنسبة الى عمليات الانتاج ، والتداول ، والتحقق ، ان نبين بأن هذه البنية هي في توسع ، وبانها تفزو العالم ، وذلك ما يظهر من خلال عملية تدويل الانتاج والاسواق ، ومن خلال تدويل راس المال وهي النقطة التي سنعود اليها لاحقا . ان المشكلة التي تواجهنا حاليا ، والتي هي الاساس في كشف البنية الجديدة هذه ، هي كيفية تنظيم هذه البنية وذلك بسبب فقدان وظيفة التنظيم الذاتي التي كان السوق يقوم بها .

(١) شوفالييه - المصدر السابق .

(٢) اورد شوفالييه نصا لولتر ادمز Walter adams يقول فيه « تتالف تيكسترون Textron التي هي ، بدون شك ، اكبر تجمع امريكي ، من ٢٧ قسم منفصل ومن ١١٢ مصنع يقومون بصنع منتجات غير متشابهة ، كصناعة الهليكوبترات ، وغذاء الطيور ، وآلات تشذيب العشب ، والاصباغ والطلاء ، واجهزة بصرية ، وعدد للعمامات واجهزة رادار . بدون ان نورد سوى عدد قليل مما ينتجه هذا التجمع » .

٢ - نموذج التنظيم الجديد

بعد انقلاب النظام على رأسه (المؤسسة المتعددة الجنسيات المصرفية والصناعية)، حيث يتم تنظيم السوق ذاتيا من قبل المؤسسة المتعددة الجنسيات، فإن المسألة التي يجب مواجهتها هي معرفة كيفية تنظيم النظام الجديد هذا، ومسألة معرفة الديالكتيك الذي يربط الوحدات الانتاجية (البنية التحتية) بمركز القرارات الموحد (البنية الفوقية) .

ويجب ، لفهم سيرورة البنية الجديدة للتنظيم - الذاتي الهرمي للمؤسسة المتعددة الجنسيات ، ان نعود الى التنظيم الهرمي للصناعة الصغيرة (Fabrique) للمرحلة التنافسية . ان الصناعة الصغيرة (Fabrique) هي الجواب التاريخي لمسألة سيطرة الانسان على الطبيعة والتي كانت تتطلب - مثلما تتطلب حاليا - استغلال الانسان من قبل الانسان ضمن نظام هرمي تقوم فيه طبقة باحتكار ، ليس فقط ملكية وسائل الانتاج ، بل ايضا احتكار اكتساب المعارف ، ومعرفة الخبرة know how في استخدام التقنية ، والتحكم بالعلوم ، وبالمعلومات المتعلقة بتداول وتحقيق الناتج . ويضع كل ذلك في يد هذه الطبقة حق القرار المتعلق بتكوين رأس المال ، وبالتجديد ، وبالانتاج استنادا الى المعلومات الواردة من السوق . اما في الصناعة الصغيرة Fabrique ، فقد كان الامر مختلطا سواء على صعيد الخلق ، والتداول ، وتحليل المعلومات المتعلقة بالبحث - والتطور او المتعلقة بتكوين رأس المال ، او معرفة كيفية استخدام التقنية ، والمتعلقة بالانتاج ، وبالتداول وتحقيق الناتج (السعر ، السوق)، او على صعيد اتخاذ القرارات والمستويات المختلفة التي تنطلق منها هذه القرارات في تخطيط المشروع، نقول كان الامر مختلطا بين المدبر الرأسمالي والرأسمالي . فلم تتدخل قوة العمل في حينها ، الا على صعيد الاعمال الانتاجية Operation de production فيتم التمييز بين المستوي ا (قرارات ومنهجية المشروع خلال الفترة المتوسطة والبعيدة) ، والمستوى ب (خلق ، وتداول وتحليل المعلومات الواردة من السوق) ، والمستوى ج (قرارات ومنهجية المشروع في عمله اليومي) والمستوى د (الاعمال الانتاجية) . فتعالج المستويات ا ، ب ، ج مكونات مختلفة من التنظيم ومن بنية المشروع . هذه المكونات هي :

١ - تكوين رأس المال (او تكوين مفهوم وتحقيق توسع الوحدة الانتاجية ، وكذلك تكوين مفهوم وتحقيق الوحدة الانتاجية الجديدة) ، والذي يتم حسب المراحل التالية :

١ - ١ - ١ المفهوم الذي يعطي

١ - ١ - ١ الابحاث الاساسية

- ١ - ١ - ٢ أبحاث - التطور
- ١ - ١ - ٣ الاجراءات (الاجازات وشهادات العمل) .
- ١ - ١ - ٤ المعرفة العملية (Savoir Faire)

- ١ - ٢ وسائل التحقيق
- ١ - ٢ - ١ الوسائل المالية (السوق المالي)
- ١ - ٢ - ٢ الوسائل المادية (ادوات الانتاج والتجهيزات) .

١ - ٣ قرارات التحقيق

- ١ - ٤ البدء بالتحقيق
- ٢ - التزود بالمواد الاولية وبمصادر الطاقة ، وبالمنتجات شبه المصنوعة ، وادارة المخزون (المتصرف به) .
- ٣ - ادارة رأس المال
- ٤ - ادارة المستخدمين
- ٥ - الانتاج
- ٦ - تسويق الناتج وادارة المخزون (التصرف به)
- ٧ - تحقق الناتج (الاسعار ، السوق)

وكما هو الحال بالنسبة للنقطة الاولى (تكوين رأس المال) فان النقاط الاخرى تمثل ، بشكل عام ، ذات الخصائص ، اي تمثل نفس الخصائص على المستويات التالية :

١ - مستوى الخلق والتداول وتحليل المعلومات سواء ما تعلق منها بتكوين رأس المال (١ - ١) او ما تعلق منها بالتزود بالمواد الاولية (سوق واسعار المواد الداخلة في عملية الانتاج) ، وادارة رأس المال ، والطلب على المكائن ..) ، اي المستويات ٢ - ١ ، ٣ - ١ ، ٤ - ١ .

٢ - مستوى الدعم المادي والمالي ، اي المستويات ٢ - ٢ ، ٣ - ٣ الخ . ويكون هذا المستوى بشكل عام ، العامل الضاغط في استراتيجية المؤسسة ، - المستوى المتعلق بالقرارات والذي يدرس المستقبل ، اي المستويات ٢ - ٣ ، ٣ - ٣ ، ٤ - ٣ الخ .

ويكون من الواضح ان المستوى ١ ينطبق مع (س . ٣) ، والمستوى ٢ مع (س . ١) و (س . ٢) ، والمستوى ٣ مع (س . ٤) .

ففي نمط الانتاج الراسمالي في المرحلة التنافسية يتم توجيه السوق للمشروع عن طريق المستوى ٢ ، وذلك من خلال تدفق المعلومات من السوق الى مدير المشروع .

ومع المرحلة الاحتكارية ، فأننا نلاحظ تغيرات عديدة في بنية التنظيم

الهرمي ، وتتم هذه التغيرات مع التطور التدريجي من مستوى « الشركة » Corporation نحو المؤسسة المتعددة الجنسيات .

ان السمة الرئيسية ، الان ، هي ان المؤسسة المتعددة الجنسيات هي التي تزود السوق بالمعلومات التي تنظمها في داخل اجهزتها الخاصة وذلك على كافة المستويات . وكذلك بالنسبة لتكوين رأس المال ، فإنها هي التي تقوم بالانفراد بالبحث الخاص وبالتطور ، وبراءات العمل والشهادات . . كما تقوم بالتعاون مع المؤسسة المتعددة الجنسيات المصرفية بتوجيه السوق المالي . وبالإضافة لكل ذلك ، فإنها تقوم بتحديد الاسعار وتوسيع الاسواق ، كما تضمن تسويق الناتج . . .

وعند حصول ذلك ، فإن المشكلة الرئيسية للمؤسسة المتعددة الجنسيات هي مشكلة خلق وتداول وتحليل المعلومات التي تحصل عليها من داخلها ، او من خلال الاتفاقات مع التروستات والكارتلات المقامة مع المشاريع الاحتكورية في فرع انتاجها . ولن يكون بمقدور الراسمالي القيام بهذه المهمة بمفرده ، لذلك يستعين بشريحة من المهندسين والتقنيين يزددون اهمية يوما بعد يوم (ذوو الباقات البيضاء حسب تعبير ميلز) . كما يستوجب عليه ان يضم قوى انتاجية جديدة ، وان يضم اليه الاستعلام (الحصول على المعلومات وعلاجها وحفظها) بمراحله المختلفة والمعتمد على الالكترون ، والاتصالات البعيدة بالراديو ، والتليفزيون Télécommunication الخ . وهنا تلاحظ السمة الاساسية لتطور نمط الانتاج ، اي يلاحظ ان علاقات الانتاج هي التي تبين كيفية تطور قوى الانتاج . وكما تطابقت الصناعة اليدوية (engineering) مع الثورة الصناعية التي استحوذت على الطاقة العضلية لقوة العمل من خلال الماكينة ، فكذلك تتطابق المؤسسة المتعددة الجنسيات مع الثورة العلمية والتقنية والمستحوذة على المعرفة الانسانية (الاستحواذ على العقل بالاعتماد على تملك الاتمة والالكترون وحفظ المعلومات الحديث .

وعلى هذا المستوى من الخلق والتداول وتحليل المعلومات ، فانه ليس من النادر ان نرى المؤسسة المتعددة الاطراف وكأنها وحدة مستقلة ظاهريا . اما في الواقع فإنها تخضع دائما لسيطرة مركز القرارات للمؤسسة المتعددة الجنسيات المالية ، ولسيطرة المجاميع المترابطة الخاصة بتكوين رأس المال (المؤسسات الهندسية) ، وبتجهيز الخدمات (مؤسسات الخدمات) ، والتي تتعلق بتنظيم المعلومات الخاصة بالتموين وبادارة رأس المال وبالمستخدمين وبالانتاج ، وبالتسويق ، وبالتحقق .

ان دراسة الهندسة engineering التي يمكن تعريفها بانها نظام الخلق والتداول وتحليل المعلومات المتعلقة بتكوين رأس المال ، تقدم لنا حججا مقنعة لهذا التطور . اذ تظهر مؤسسات الهندسة ، التي تلجأ بكثرة الى

تقنية المعلومات Informatique تظهر « قوة العمل » تتكون من اقلية ساحقة من المهندسين والتقنيين الماهرين جدا .
وتقدم مؤسسات الخدمات نفس الملامح (1)

وهنا تظهر مشكلة نظرية : هل تنتج قوة العمل الماهرة جدا هذه ، والتي تدخل بالمعلومات وبتطبيق العلم في عملية الانتاج ، هل تنتج « فائضا للقيمة » ؟ وبسبب طبيعة تنظيم بنية الصناعة الصغيرة Fabrique في المرحلة التنافسية ، فقد وصف كارل ماركس « بالشغيلة غير المنتجة » اولئك الذين يشاركون في عملية التداول وعملية تحقق فائض القيمة . انهم غير منتجين لوقوع اعمالهم بعد (en Aval) عملية انتاج فائض القيمة ، فيتم في هذه العمليات توزيع فائض القيمة الذي خلق بواسطة عملية الانتاج . ان هذا التوزيع يأخذ شكل اجور للشغيلة الذين ساهموا في عملية التداول وتحقيق الناتج . فلا تضاف في عمليتي التداول وتحقيق اية قيمة جديدة . الا ان ماركس لم يدرس ابدا ، حسب علمنا ، العمليات التي تتم قبل (en amont) عملية الانتاج ، ذلك لان هذه النشاطات كانت بأيدي الراسماليين . ويمكننا ان نقول - بعد ماركس - بان « مؤسسات الخدمات » حتى وان كانت تضم شغيلة ماهرة جدا (مهندسون ، تقنيون) تقوم بنشاطات في عملية التداول وتحقيق الناتج ، نقول ان هذه المؤسسات التي تخضع للراسمال المالي لا تنتج فائض - القيمة . غير ان المسألة تبقى مطروحة بالنسبة للاعمال (مؤسسات الهندسة ومؤسسات الخدمة) التي تقع قبل (en amont) العمل المنتج لفائض القيمة بالمعنى الدقيق للكلمة ؟ . فالمسألة تتعلق هنا بالاستحواذ على المعرفة الانسانية لعقل الانسان بفرض انتاج القيم الاستعمالية والقيم التبادلية المتعلقة بتكوين رأس المال ، وادارة التمويل ، ورأس المال ، والمستخدمين ، ولبداء الانتاج . ولكن الا يمكن القول بان الاعمال التي تفوض مباشرة في عملية انتاج فائض القيمة تقوم هي ايضا بانتاج فائض القيمة لانها تساعد على ذلك ؟ ومهما يكن من امر فانه من الصعب في هذه المرحلة من التفكير ومن معرفة نمط الانتاج وتنظيمه ، اعطاء حكم نهائي على هذه المسألة .

ان ما يمكن ملاحظته ، هو ان تنظيم المؤسسة المتعددة الجنسيات يتكون من جانبين يتألف الاول من العمل الماهر جدا (النوع المثقف) ويتألف الثاني من العمل المجزء غير الماهر (العمل اليدوي) ، ان هذين الوجهين لعملية العمل ما هما سوى اللحظة نفسها من تقييم رأس المال .
يقول « دليله » في كتابه الاحتكارات :

« ان هذين الجانبين المتناقضين (عدم الكفاءة والتجزئة من جهة ، وتطور المهارة من الجهة

(1) بالاضافة الى ذلك ، يجب ان نبين بان المستوى (ج) يتحول الى عملية للاشراف والتنظيم - الذاتي لاعمال الانتاج (الاتمه)

الآخري (يكمل ، ايضا ، احدهما الآخر ويستدعي احدهما الثاني ، ولكن بالتحديد) وبسبب الخواص الخاصة للعلاقات الاجتماعية للانتاج في داخل المجاميع العاملة ، فان التقسيم « الفني » بين مراكز العمل المتكررة تميل الى عودة ظهور عدم الكفاءة » .

ان الخاصية الثانية ، التي ترتبط مباشرة بالخاصية الاولى وينمو ابعاد المؤسسة ، هي زيادة وزن المستوى (ج) ، على صعيد بدء الانتاج ، وبدء التنسيق لمراكز الورشات ، وبدء المشاريع في المناطق ذات التنسيق الاقليمي والوطني والدولي ، وكذلك بدء السيطرة والتنظيم - الذاتي لخطوات عمليات الانتاج .

وتكون الخاصية الثالثة المسيطرة على التنظيم الاحتكاري هي ، ان الراسماليين لا يحتفظون - وهو ما يكفيهم للسيطرة على نمط الانتاج كله - الا على المستوى (ا) ، اي مستوى اتخاذ القرارات . ويبين دخول قوة العمل الى المستويين (ا) و (ب) على شدة تطور الطابع الاجتماعي لقوى الانتاج ، هذا التطور الذي لن يتناول وسائل الانتاج فقط ، بل ، يتناول المعرفة والعلم ايضا . ان ملكية وسائل الانتاج هي وحدها ما يمكن من الاستحواذ سواء على فائض عمل البروليتاريا التقليدية ، او على المعارف والمدارك للبروليتاريا المفكرة .

ان الخاصية الاخيرة هي اتمة معينة لعمليات الانتاج ، وكذلك التوسع في استخدام الكيمياء ، والتي تشكل بمجموعها حركات مشتركة في كل متناسق للعمل الماهر وغير الماهر ، وذلك من اجل الحفاظ على علاقات الانتاج الرأسمالية ، ومن اجل اعادة انتاجها .

وهكذا يمكننا ان نضع تخطيطا جديدا لتنظيم بنية نمط الانتاج الرأسمالي في المرحلة التنافسية .

وتشارك البنية والتنظيم للمؤسسة المتعددة الجنسيات - باعتبارها اعلى درجة من التنظيم والتوسع للاحتكار - مع حركة ملازمة للتمركز واللامركزية في داخل المؤسسة . يقول سيتفن هايمر :

« ان اللامركزية في داخل المؤسسة غالبا ما لا تناقض المركزية ، وانما تكملها ، فترافق اللامركزية في مستوى معين ، مركزية في مستوى اعلى . كما ان المؤسسات قد تطورت خلال الزمن ، فان قابليتها التخطيطية على مستوى عال من التجريد تغطي افقا زمنيا اطول ومجالا جغرافيا اوسع ، تتعاضد دائما . ويسمح ذلك بالحصول على استقلال اكبر في المستويات الواطنة . ولا يعني اعطاء المستويات الدنيا استقلالا معيننا التخلي عن السيطرة الاستراتيجية ، انه يعني زيادة التكتيكات المرنة المرافقة لزيادة المقدرة التخطيطية »

وفي الختام ، نذكر بالسمات الرئيسية للبنية الجديدة لنمط الانتاج الرأسمالي في المرحلة التنافسية الدولية للاحتكارات ، اي في مرحلة المؤسسات المتعددة الجنسيات التي هي الشكل الاكثر تطورا لتركز رأس المال :

١ - نشوء الامبراطوريات المالية الدولية (الرأسمال المالي الدولي) التي

تضمن اتحاد الرأسمال الصناعي الدولي المنتج (المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسيات) مع قوة الرأسمال المصرفي الدولي (المؤسسات المصرفية المتعددة الجنسيات) .

٢ - اختفاء السوق باعتباره عنصر للتنظيم - الذاتي للوحدات الانتاجية .
٣ - اندماج مجالات الانتاج ، والتداول والتحقق تحت سيطرة مركز موحد للقرارات ، اي تحت سيطرة الرأسمال المالي .

٤ - تعزيز البنية الهرمية للمؤسسات بما يلائم اللامركزية الظاهرية .
٥ - تطور مستوى الخلق والتداول وتحليل المعلومات المتعلقة بالمكونات العديدة للمؤسسة ، الذي يتم بالارتباط مع ظهور القوى الانتاجية الجديدة (الالكترون ، تقنية الاعلام ، الطيران ، الاتصالات البعيدة بواسطة الراديو والتلفزيون ، الخ) ، وكذلك تحول شكل العمليات الانتاجية نفسها (الائمة ، والاستخدام المتطور للكيمياء chimisation)

٦ - انحسار دور الطبقات الرأسمالية في عملية اتخاذ القرارات décisionnels والتقدير (للمستقبل) prévisionnels ويتم هذا الانحسار مع نشوء وتقوي قوة العمل المثقفة (« ذوو الياقات البيضاء ») المنتجة للمعارف والدراية التي يتم الاستحواذ عليها من قبل رأس المال .
ومنذ هذه اللحظة ، ماذا تعكس هذه البنية الجديدة لنمط الانتاج على الاصعدة التالية :

- على صعيد تطور التناقضات بين علاقات الانتاج وتطور القوى المنتجة .
- على صعيد قانون القيمة وتكوين السعر .
- على صعيد الانقسام الدولي الجديد للعمل .
- على صعيد استراتيجية تطور المؤسسات المتعددة الجنسيات .
- على صعيد ارتقاء المرحلة الاحتكارية نحو مرحلة « التنافس الدولي للاحتكارات » .

- على صعيد الانتقال الى الاشتراكية ، او الى الشيوعية .
وعليه ، فاذا كنا قد اكدنا سابقا على عدم نضج معارفنا لتقديم تعريف للبنية الجديدة لنمط الانتاج ، فان نفس السبب سيمنعنا من الاجابة على هذه الاسئلة والتي لن يمكننا معالجتها الا باختصار .

٢ - المؤسسات المتعددة الجنسيات والاقتصاد العالمي الرأسمالي

ان البنية الجديدة لنمط الانتاج الرأسمالي ، بالشكل الذي رسمت فيه ، ليست بنية منغلقة في الحدود الوطنية ، بل بنية تمتد على الاقتصاد العالمي . فاذا راجعنا مجلة « بيزنيزويك Business week » فانه لن يكون بالامكان تفسير عملية الانتاج في الاطار الوطني . فليس بالامكان بعد الان تفسير الاقتصاد العالمي من زاوية تيارات تبادل رؤوس الاموال ، والبضائع ، والتقنية

واليد العاملة ، بين الامم ، حيث ان هذا التفسير سيكون مضللا جدا ، لانه سيقود الى تصغير الواقع العالمي بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة (من المعلوم ضعف نسبة التجارة الخارجية للولايات المتحدة بالنسبة لنتاجها الوطني ، وضعف نسبة استثماراتها الخارجية بالنسبة لاستثماراتها الداخلية) ، في حين ان الواقع الملموس يبين امورا اخرى تماما . وهكذا ، وبدون ان نراكم المعطيات ، فانه اذا تم قبول فكرة ان اكبر (٣٠٠) مؤسسة امريكية شمالية هي التي جعلت الولايات المتحدة الامريكية على ما هي عليه من قوة الان ، فانه سيكون من المهم ان نبين ما يلي :

١ - تقوم (٨٠) من مجموع اكبر (٢٠٠) مؤسسة في الولايات المتحدة بربع عملياتها على الاقل - المتعلقة بمجموع مبيعاتها ، وبموجوداتها من رأس المال ، وموضوعاتها من الاجور - في خارج الولايات المتحدة الامريكية ، وبأن هذه النسبة تميل الى الارتفاع ، ليس فقط بمرور الوقت ، بل كلما ارتفع مجموع ارقام عمليات هذه المؤسسات .

٢ - ان جميع المؤسسات الكيماوية تقريبا قد طورت مبيعاتها في الخارج اكثر مما طورتها في الولايات المتحدة نفسها ، كما يظهر ذلك من الجدول التالي :

الرقم القياسي لنمو ارقام مبيعات المؤسسات الكيماوية الامريكية : ١٩٥٧ - ١٩٦٦

الرقم القياسي للنمو في ١٩٦٦/١٩٦٧

الاساس ١٩٥٧ - ١٠٠

ارقام المبيعات الاجمالية	ارقام المبيعات في الخارج	
١٦٠	٢١٤	دي بون
١٧٤	٢١٠	كوديار - ثير اندرابر
٢٢٠	٢٦٠	كوداك
٣١٤	٣٥٠	مينسوتا
١٧٩	٢١٦	اميركن سياناميد
٢٥٠	٢٧٥	هيركوليس
٢٦٠	٣١٠	اميركن هوم بروداكت
١٨٤	٢١٦	كولكيت
١٩١	٣٠٠	جونسن اندجونسن
٢٢٤	٣١٠	ميرك
٣٠٠	٣٥٠	بينيزر
٢٥٤	٦٠٠	ورنر لامبيرت
٢٢٠	٦٢٠	آفون
٢٢٨	٢٥٦	سيلانز

٣ - لا يقتصر الامر على ارتفاع معدل نمو مجموع المبيعات في الخارج عما هو في الولايات المتحدة (كمتوسط ، ١٢ ٪ في الخارج مقابل ٦ ٪ في الداخل) ، بل يتعلق الامر بمعدل الاستثمار (٩ ٪) ، بمعدل الربح (١٣ ٪) ايضا .

فاذا اضفنا الامثلة، واذا اخذنا بالتحليل الاحصائي ، فان ذلك سيعزز فكرة ان المركز المسيطر للولايات المتحدة بصفتها دولة - امة ، يقوم على النشاط الذي يأخذ ، اكثر فاكثر ، طابعا عالميا للمؤسسات المتعددة الجنسيات للولايات المتحدة الامريكية . اذ لا توجد قوة سياسية للولايات المتحدة (١) بشكل مجرد ، بل ، ان قوتها هي قوة المؤسسات الامريكية المتعددة الجنسيات ، والتي تأخذ شكلها في استغلال العالم « باعتباره الوحدة الاقتصادية للقاعدة » ، وذلك ما يؤكد مدراء المؤسسات المتعددة الجنسيات كروبرت ستيفنسون Robert Stevenson نائب رئيس شركة فورد حين يقول :

« ان هدفنا هو التواجد في كل بلد .. اننا في شركة فورد ، ننظر من مستوى خارطة عالمية بدون حدود ...

« اننا لا نعتبر انفسنا ، اساسا ، كشركة امريكية .. اننا مؤسسة متعددة الجنسيات . وعندما نتصل بحكومة لا تحب الولايات المتحدة ، اننا نقول دائما : ماذا تفضلون ؟ بريطانيا العظمى ؟ ألمانيا ؟ اننا نمتلك مجموعة من الاعلام . اننا نصدر من كل بلد » (٢) .

ومن جهة اخرى ، يصف اميلو كولادو Emilio collado نائب رئيس ستاندرد اويل (نيوجيرسي) بوضوح آلية تراكم الثروات (خصوصا التقنية والدراية) بواسطة المؤسسات المتعددة الجنسيات ولمصلحة الولايات المتحدة الامريكية ، هذه المؤسسات التي تعتبر المحرض الرئيسي للامبريالية الامريكية : « لدينا آلية جيدة جدا لنقل المعارف . اننا نأخذ الاشياء في اليابان ، وفترويلا ، واستراليا ونقوم بنقلها الى هنا . وكلما كانت المؤسسة اكبر ، زودت الناس بما هو الافضل . اننا نحصل عليها من كافة البلدان ، ومن كافة الاراضي . ولا اعرف لماذا اشعر بان الكل Totalite هو اعظم من مجموع الاجزاء » .

ويجب ، مع ذلك ، عدم السقوط في الايديولوجية التي تفسر الامور من زاوية عالمية فقط Idéologie de la mondialisation الهادفة للتستر على الامبريالية الامريكية ، والاوروبية ، اي عدم السقوط في الرأي القائل بأن

-
- (١) لدينا نفس الاتجاه في الامم الرأسمالية الصناعية . فبالنسبة لبريطانيا العظمى ، فاننا يمكن ان نبين اهمية مجموع المبيعات في الخارج بالنسبة لبعض المؤسسات : (٣٥ بالمئة) جي ي سي G.E.C. (٣٨ بالمئة) تيرنر اند نيوول Turner and Newwall (٣٩ بالمئة) ميتل بوكس Metal Box ، (٤٩ بالمئة) بريتش ليلاند British Leyland
- (٢) مجلة بيزنيسويك ١٩ كانون الاول ١٩٧٠ .

المؤسسات المتعددة الجنسيات ذات النزعة العالمية ستبقى ، او لديها الرغبة بنفي ارتباطها بالتناقضات الرأسمالية للمركز ، والتي تحاول المؤسسات المتعددة الجنسيات التبرؤ منها ، او ان تنفي عدم التكافؤ الدولي للتطور بين المركز والمحيط .

وفي الواقع ، فان المؤسسة المتعددة الجنسيات توجد ايدولوجية جديدة ، وهي الايدولوجية العالمية ، والمتضمنة الاعتراف بدور المؤسسة المتعددة الجنسيات كراس رمح للثورة العلمية والتقنية على الصعيد العالمي ، وكراس رمح للبناء السياسي والمؤسساتي العالمي ، وكراس رمح للنضال ضد التخلف . ويبدو ان (ستيفن هايمر) قد وقع في الفخ المتعلق بعدم ارتباط المؤسسة المتعددة الجنسيات في التناقضات الرأسمالية للمركز في حين انه يتخذ موقفا جيدا فيما يتعلق بعدم التكافؤ الدولي للتطور . انه يقول :

« من الواضح الان ، ان المؤسسات الكبيرة ترتقي بطريقة واعية نحو افق دولي ، وذلك بسرعة تفوق بقية المؤسسات وخصوصا الحكومات . ان المؤسسات الكبيرة هي راس رمح للاقتصاد الدولي الجديد الذي خلقتة الثورة في عالم الطيران والثورة الالكترونية» ، وهذا ما يقود الى القبول بانتقال المهام المؤسسية والسياسية من الاطار الوطني الى الاطار العالمي ، كل ذلك مع تحفظ واحد هو : « انه من الممكن ، على سبيل المثال ، تناقض كفاءة الادوات السياسية الوطنية بسرعة تفوق بناء الادوات السياسية الدولية » .

غير ان مجلة « بيزنيزويك » تكشف بشكل احسن الحقيقة الكاملة في البناء للاطار المؤسساتي والقانوني العالمي كمخفف لتوسيع المؤسسات المتعددة الجنسيات .

ويمثل صند وق النقد الدولي وتوابعه بيرد B.I.R.D و اس.اف.اي S.F.I وايد A.I.D ، الذين يمثلون الموجه النقدي والمالي ، والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة G.A.T.T. والتي تمثل الموجه الجاري للبضائع ، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية (C.E.E) فيما يتعلق بتوجيه السوق ، تمثل كافة هذه المؤسسات المتعددة الجنسيات ، وليس العكس (١) .

لذلك فمن الطبيعي ان يتصدى الاقتصاديون الماركسيون لرفض الايدولوجية التي تفسر الامور من زاوية عالمية فقط يقول فيليب هيرزوك Philippe Herzog :

(١) انظر « مجلة بيزنيزويك » ليوم ١٩ كانون الاول ١٩٥٠ : « خلقت اتفاقيات بريتون وودز والاتفاقيات العامة للتعرفة والتجارة ، بعد الحرب الثانية ، الاطار لتقدم التجارة والاستثمار عبر البحار » .

« وقدمت السوق المشتركة الفرصة (للمؤسسات المتعددة الجنسيات) لتطبق في اوروبا ، وعلى صعيد القارة ، التنظيم التقني الذي طورته ، عند ايجادها ، المنظمات الكبيرة وذلك لخدمة السوق الواسع للولايات المتحدة الامريكية » .

« يندر في الوقت الحاضر ، ان نجد مؤسسة متعددة الجنسيات او مؤسسة عبر الاوطان لا ترتبط بقوة امبريالية محددة » (١) .

وهو ما يدخل المؤسسات المتعددة الجنسيات وتدويل رأس المال في اطار « الرأسمالية الاحتكارية » . وعليه ، فان التحليل الماركسي يواجه مسألتين ، الاولى هي عدم الوقوع في الايديولوجية التي تفسر الامور من زاوية عالمية فقط ، والثانية بايجاد تحليل للاقتصاد العالمي الرأسمالي ، والذي يهدف في نهاية الامر الى كشف مرحلة « المنافسة الدولية للاحتكارات » القائمة ضمن مرحلة الرأسمالية الاحتكارية .

أ - ربط المؤسسات المتعددة الجنسيات بتناقضات الرأسمالية في المركز : مرحلة « التنافس الدولي للاحتكارات » او « الرأسمالية الاحتكارية للدولة العالمية » .

لا يمثل الخرق الذي أحدثته المؤسسة المتعددة الجنسيات استقلالاً عن التحولات التي جرت على بنية نمط الانتاج الرأسمالي في المركز ، وذلك باشكالها الرئيسية ، ولا سيما التحول الخاص بالرأسمال المالي باعتباره اتحاد الرأسمال المصرفي والصناعي . وبالنسبة ، فان المهمة ملقاة على الرأس المالي للخروج من الحدود الوطنية والقيام « بنقل » رأس المال الى الصعيد العالمي ، ومن اجل شق الطريق لتطور وتوسع المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسيات .

١ - الرأسمال المالي الدولي : تأكيداً للموضوعات الماركسية حول رأس المال المالي ، يبين الاقتصادي الأمريكي ولف R.D. Wolff كيف ان « النظام المصرفي الخاص ... وصل درجة يلعب فيها دوراً خاصاً مهماً في توسيع الولايات المتحدة العام . فأولاً رافق التوسع الخارجي لمصارف الولايات المتحدة وساعد بصورة عامة على توسيع اعمال الولايات المتحدة ، ويمكن ان يكون ذلك قد جرى بشكل يفوق ما يتم فهمه عادة ... وثانياً ، يمنح التوسع الخارجي لمصارف الولايات المتحدة الوسائل القادرة للتأثير على قرارات استثمار رأس الوحدات الاقتصادية غير التابعة للملكية الولايات المتحدة كل ذلك في الاتجاهات التي تلائم الحاجات العامة لنمو الولايات المتحدة الأمريكية » .

ان اول ملاحظة لولف ، بالاشارة الى مجلة the American Banker ، هي تركيز غير اعتيادي لمصارف الولايات المتحدة : فمن بين اكبر (٣٠٠) مصرف امريكي المضافة في عام ١٩٧٠ حسب ابداعاتها ، يحتفظ اكبر (٢٠) مصرف بـ (٥٢ ٪) من مجموع الايداعات . بالاضافة الى ذلك ،

(١) فيليب هيرزوك : التطورات الجديدة لتدويل رأس المال .

يرتبط النظام المصرفي بقوة بالمؤسسات الصناعية والمؤسسات الاخرى : اذ تحتفظ اكبر (٤٩) مؤسسة مصرفية امريكية بـ (٧٦٨) مركزا قياديا ضمن (٢٨٦) مؤسسة من مجموع اكبر (٥٠٠) مؤسسة في الولايات المتحدة الامريكية ، كما تحتفظ بـ (١٤٦) مركزا قياديا ضمن (٢٩) مؤسسة من مجموع اكبر (٦٠) شركة للتأمين ، وتحتفظ بـ (٨٦) مركزا قياديا ضمن اكبر (٢٢) مؤسسة للخدمات .

واستنادا الى ولف ، فان الولايات المتحدة تصدر بقرية الدول بامتلاكها (١٨٧) مصرفا من بين اكبر (٥٠٠) مصرفا عالميا على اساس ايداعاتها ، اما المجموعة الثانية فتعود لليابان بامتلاكها (٧١) مصرفا وتأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة بامتلاكها (٣٧) مصرفا . ويمثل اكبر ١٣ مصرفا امريكا (٣٥ ٪) من ايداعات اكبر (٥٠) مصرفا عالميا و (١٥ ٪) من مجموع ايداعات اكبر (٥٠٠) مصرف . وتسيطر اكبر ثلاثة مصارف امريكية ، اي اول ثلاثة مصارف في العالم ، تسيطر على (٦٠ ، ٩) مليار دولار في حين تأتي اكبر ثلاثة مصارف انكليزية في المرتبة الثانية حيث تسيطر على (٢٩ ، ٨) مليار دولار .

وقد تطور النظام المصرفي الامريكي من خلال انشاء « الفروع » (المستقلة) Filiales المصرفية « والتي شهدت حركة توسع كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية مستخدمة لذلك رأسمال - نقود دولية كبيرة . ويجب ان يفهم ، ان ما نعنيه بالفرع (المستقل) المصرفي التابع للولايات المتحدة ، هو وجود مؤسسات مصرفية امريكية ، وليس « وكالات » عادية للمؤسسة الام .

ويسيطر النظام المصرفي الامريكي على (٤٤) مصرفا « ملحقا » ، وذلك بالاستقلال عن شبكة من فروع المصارف (المستقلة) ومرة اخرى نعني بكلمة المصارف « الملحقه » ، المصارف المستقلة ظاهريا ، ولكنها المصارف التي تتكون اغلبية رأسمالها من رأسمال مؤسسة مصرفية امريكية ، كما هو الحال بالنسبة للمصرف الامريكي الايطالي ميلانو الذي هو ملحق لمصرف امريكا the Bank of America

ومن ناحية اخرى ، تظهر ايضا اهمية مساهمات المصارف الامريكية في المصارف الاجنبية المشتركة ، اذ يحتفظ مصرف شاس منهاتن بـ (١٥ ٪) من رأسمال لندن ستاندرد بانك London's Standard Bank ، الذي هو سادس مصرف انكليزي ، ويسيطر فيرست ناشينول سيتي بانك أوف نيويورك First National city Bank of New York (بواسطة تملكه لاغلبية اسهم) على الانترناشنل بانك كوربوريشن International Bank Corporation ، ويحتفظ كذلك بـ (٤٤ ٪) من رأسمال المصرف الفرنسي الدولي لافريقيا الغربية ، والذي لديه ، بدورة ، شبكة من (٤٠) مصرفا في غرب افريقيا . الخ .

**الفروع المصرفية الامريكية المستقلة (Filiales)
في خارج الولايات المتحدة الامريكية**

المنطقة	١٩١٨	١٩٣٩	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٩
امريكا اللاتينية	٣١	٤٧	٤٩	٥٥	٢٣٥
اوروبا	٢٦	١٦	١٥	١٩	١٠٣
افريقيا	صفر	صفر	صفر	١	١
الشرق الاوسط ...	صفر	صفر	صفر	٤	٦
اسيا	صفر	١٨	١٩	٢٣	٧٧
اقاليم عائدة للولايات المتحدة	٤	٨	١٢	٢٢	٣٨
المجموع	٦١	٨٩	٩٥	١٢٤	٤٦٠

اصول وخصوم المؤسسات المصرفية للولايات المتحدة (بمليارات الدولارات)

١ - في الخارج	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
١ - مجموع الخصوم	٦٤٩	٩٤١	١٢٤٤	١٥٤٧	٢٣٤٠	٤١٤١
- مجموع الايداعات	٥٤٢	٩٤٠	١٠٤١	١٢٤٥	١٨٤٤	-
٢ - مجموع الاصول	٦٤٩	٩٤١	١٢٤٤	١٥٤٧	٢٣٤٠	٤١٤١
- القروض	٣٤٢	٤٤٦	٥٤٠	٦٤٦	٩٤٢	-
- اصول مطلوبة						
من قبل مصارف						
الولايات المتحدة	-	-	٣٤٧	٤٤١	٦٤١	١٤٤٤
ب - في الولايات المتحدة						
١ - مجموع الايداعات	٢٥١٤٧	٢٧٧٠١	٢٩٠٤٦	٣٢٥٤٠	٣٥٦٤٣	٣٧٤٤٤

فاذا اخذنا بنظر الاعتبار الوكالات المحلية والفروع المستقلة والمصارف الملحقه ، والمصارف المشتركة ، فان مصرفا مثل فرست ناشينول سيتي بانك اوف نيويورك يمنع لزبائنه (٦٣٣) مصرفا . (كل ذلك بدون ان نحسب الشبكات الخاصة بهذه المصارف) تنتشر في ٨٠ بلدا . وكما يبين ولف ، يمثل هذا المصرف ومنافساه الامريكيان بنك امريكا Bank of America والجاس منهاتن بانك Chase Manhattan Bank « اوسع منظمة مصرفية دولية واكثرها شمولاً » .

ويجب ان نبين ايضا ، التطور السريع للمصارف المشتركة - اي ما يطابق بالنسبة للمؤسسات المصرفية « الاستثمارات المشتركة » للمؤسسات الصناعية - التي ترسم تداخل المصالح المصرفية فيما بينها ، والتي تشترك بطريقة متنامية في تمويل المؤسسات الصناعية . (راجع جدول المؤسسة المصرفية المشتركة) .
والان ، ما هي اهمية الراسمال المالي الدولي ؟ ان ولف لا يخطيء فيما يتعلق

باهميته العميقة ، اي الاهمية التي يعطيها له هيلفردنك حول ضمانة انتقال الراسمال لمواجهة الميل نحو تعادل معدل الربح، وكذلك لمواجهة النضال ضد قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض ، كل ذلك من اجل الحصول ، من جهة ، على فائض قيمة اعلى في الخارج (ابقاء مستوى الاجور منخفضا على سبيل المثال) ، ومن الجهة الاخرى ، لايداع فائض القيمة هذا في ايدي الراسمال الامريكي ، وراسمال المركز ! وذلك عن طريق تعادل معدل الربح .

المؤسسات المصرفية المشتركة

١٩٦٩	١٩٦٧	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	
٦٨	٥١	٤١	١٥	٧	١ عدد المؤسسات المصرفية المشتركة
					٢ - عدد المؤسسات الامريكية التي هي الاصل
٤٦	٣٦	٢٩	١٠	٦	في تكوين هذه المؤسسات
					٣ - عدد المشاريع المشتركة المقامة
١٢	٣٥٩	٢٦٠	٣٢	١٢	من قبل هذه المؤسسات

« لقد سمح التوسع الخارجي بامتلاك قسم كبير من مجموع الايداعات العالمية المسيطر عليها من قبل نشاط المصارف الدولية التابعة للولايات المتحدة . ومن جهة اخرى ، اعطت السعة التي تتمتع بها اكبر المصارف الامريكية بالنسبة لمصارف اية دولة اخرى ، اعطتها ، حسبما يبدو ، حدا مهما من المصادر الخارجية للدخول الى المناطق الاجنبية » .

او :

« بجانب التزود بالمعلومات الضرورية ... ، فان اعمال المصارف الامريكية قد خدمت المؤسسات المتعددة الجنسيات عن طريق استخدام المصادر الجديدة من راس المال ، وعن طريق جعلها العرض العالمي لراس المال اكثر حركة » .

السوق الاوروبية للعملات الاجنبية (بمليارات الدولارات)

١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١ - الاجمالي :
٥٦٤٢	٣٣٤٥	٢٢٤٣	١٨٤٢	١٤٤٢	١٢٤٢	الكلي
٤٦٤١	٢٦٤٩	١٨٤١	١٤٤٨	١١٤٤	٩٤٧	الدولارات
٣٧٤٥	٢٥٤٠	١٧٤٥	١٤٤٥	-	-	الصافي

وهكذا دخلت المؤسسات المصرفية الامريكية المتعددة الجنسيات بقوة الى اسواق لندن للايرو - دولار (١) حيث ارتفع عدد المصارف الفرعية المستقلة من

(١) eura-dollar : وهي الدولارات المودعة في المصارف غير الامريكية .

(٩) في عام ١٩٦٣ الى ٢٩ في عام ١٩٦٩ (١) الاوروبية للعملات الاجنبية :

وكنتيجة ، ما هو التناقض في البنية الجديدة لنمط الانتاج المنسجم مع تصاعد دور رأس المال المالي ؟ وهنا نذكر بأن قانون القيمة - باعتباره النظام الذي يحدد موقع الوظائف المرسومة لاشخاص الانتاج والتداول وتحقق الناتج الاجتماعي وفائض القيمة - قد عمل في النظام الرأسمالي التنافسي من خلال آليات السوق ، ومن خلال الاتجاه نحو تعادل معدل الربح والذي كانت سهولة انتقال رأس المال من بين ما يتطلبه . ولكن مع البنية الجديدة لنمط الانتاج المتميزة باتحاد مجالاتها المكونة المختلفة ، وباختفاء وظيفة التنظيم . الذاتي للسوق ، وبتركز (على مستوى عدم الانتقالات المادية) رأس المال ، مع قيام كل ذلك تطرح بشدة ضرورة توضيح قانون للقيمة - وانعكاسه على مستوى نموذج العمل - ينظم نمو الانتاج من خلال الوحدات - الكلية (macro-unite) الكبيرة الصناعية والمصرفية .

وقد كشف دليله (Delilez) في كتابه الرائع هذا التناقض للبنية الجديدة لنمط الانتاج ، والذي يضع المرحلة الاحتكارية في معارضة المرحلة التنافسية يقول :

« بمقدار ما يقوي نمط الانتاج الرأسمالي قواعده عن طريق توسعه الى المجتمعات السابقة للرأسمالية - وذلك في الحالة التي يواصل فيها نمط الانتاج فعاليتها المفسخة للاشكال السابقة للرأسمالية - ، بنفس هذا المقدار انجها لتعميم التبادل البضائي ، وبالنتيجة نشهد تكون اتجاه لنشوء سوق واحدة مكونة ، علاقة بين كل القيم المنتجة تزداد وضوحا اكثر فاكثرا . ويؤدي التكافؤ بواسطة القيمة الى ظهور بارز جدا لعدم التكافؤ المباشر لافاق العمل الضرورية » .

يقول دليله :

« غير ان الامر لن يكون على هذه الشاكلة في المرحلة الاحتكارية التامة تكشف بوضوح تمام السمات الاساسية لنمط الانتاج . اذ تضرب مصاعب تحقق (الناتج) بشدة متزايدة رؤوس الاموال التي يرتفع تركيبها العضوي . ويتبع ذلك مصاعب انتقال رؤوس الاموال من فرع لآخر . وهكذا يجد عمل قانون تعادل معدلات الربح ما يعيقه هو واسعار الانتاج معه » .

وبشكل متناقض يقود النظام المؤدي نحو استقلالية الوحدات - الانتاجية الكلية الكبيرة الى تحديد القيمة بواسطة الاسعار والتي هي القاعدة الوحيدة للتنظيم الذاتي للوحدات - الكلية ، وهذا ما يستدعي اختفاء سعر الانتاج وما يلزمه : اي اختفاء الاتجاه نحو تعادل معدل الفائدة ، مما يؤدي الى ازالة نقل فائض - القيمة ،

(١) يبين جان روبرت في مقاله الايرو - دولار والازمة النقدية العالية الصادر في مجلة الاقتصاد والسياسة عام ١٩٧٠ ، يبين ان المصارف الامريكية هي التي خلقت ، في الواقع ، سوق الايرو - دولار ، من اجل تعبئة رأس المال الاوروبي : « فقد جرى كل شيء وكان المصارف الامريكية خلقت النقود للاستعمال الاوروبي » .

وهو ما يشكل في نهاية الامر الحقيقة لانخفاض معدل الفائدة الذي يؤدي بدوره الى تدمير النظام نفسه .

ويمر الاتجاه نحو تعادل معدلات الفائدة ، اي نحو تكون سعر الانتاج في نظام تستقل فيه الوحدة الكبيرة للانتاج ، يمر بواسطة الراسمال المالي وبواسطة توسع وهيمنة هذا الشكل من الراسمال ، ويتم ذلك كما اشار هيلفردنك في ١٩١١ ، وكما يؤكد على ذلك ايضا دليله اليوم . يقول دليله :

« وفي النهاية لا يمكن للاختلاف الدائم بين السعر والقيمة ، شأنه شأن الاختلاف بين معدل الربح ومعدل فائض القيمة ، ان يعوض الا عن طريق عمل منظم (بكسر الضاد) يرتبط بإمكانية هجرة الراسمال من فرع الى اخر ، وذلك في بحثه لربح اعلى . ويمر الاتجاه نحو تعادل معدلات الربح عن طريق قدرتها على ان تفرض نفسها ، جزئيا او كليا ، على انتاج بقية القيم الاستعمالية » .

وبعني التقدم الذي نشهده اليوم للراسمال المالي - تدويل رأس المال - وهو ما يشبه تقدمه بالامس في الاطار الوطني ، يعني الضرورة التي تظهر على مستوى نمط الانتاج الراسمالي في مراكزه المتطورة ، لضمان استخدام متزايد للراسمال الصوري (capital fictif) ليدفع نحو التراكم وليسمح للاتجاه نحو التساوي الذي لن يمكن الحصول عليه بعد الان الا على اساس وطني صرف .

وتسمح حركة الراسمال الصوري وتحوله الى راسمال صناعي بالدخول في كل مكان يكون فيه معدل الربح اعلى من المتوسط ، مما يضمن نقل فائض القيمة من فرع (او بلد) الى فرع اخر (او بلد اخر) . ان الاتجاه نحو التكتل الملاحظ فيما يخص المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسيات هو في الواقع اتجاه للراسمال المالي ليدخل الراسمال في كل النقاط الاستراتيجية التي تعمل على اقتطاع فائض القيمة يقول دليله :

« تنقاد المجاميع ، وهو ما يمثل قلب مسألة الراسمال المالي ، باستمرار الى البحث عن سيطرة اكثر فعالية ، كل ذلك بانقاصها مشاركتها الخاصة ، وذلك عند بحثها عن نقاط التدخل الاكثر مردودية ، وهي النقاط التي يكون فيها معدل المردودية ، خلال فترة معينة ، الاكثر ارتفاعا » .

ويجد تدويل الراسمال المالي نتائجها الطبيعية في تدويل الانتاج - اي تدويل الراسمال الصناعي المنتج - ، وفي تدويل الاسواق التي يكون هو عميلها الرئيسي . فهل يعني قول ذلك ان تدويل رأس المال يضم في نفسه انتقال الوظائف المؤسسية والسياسية من الاطار الوطني الى الاطار العالمي ، او انه يمثل فقط تطورا جديدا في الراسمالية الاحتكارية للدولة ؟ وجواب ذلك هو انه لا يمثل لا الاول ولا الثاني . فالحقيقة اكثر تعقيدا في ذلك . اذ يرسم تدويل رأس المال طريق الهيمنة العالمية التي تمارسها بضعة قوى رئيسية وطنية - المركز) على باقي العالم (المحيط) . ويفرض طريق الهيمنة هذا - الامبريالية في نهاية الامر - ،

كما يشير الى ذلك **هيرزوك** بحق ، يفرض ان تقوم الدول - الوطنية بخدمة وعكس مصالح المجاميع المالية المتعددة الجنسيات ، غير ان لهذا الطريق ايضا نتيجة ملازمة ، هي انه يدرج المصالح البرجوازية الوطنية للعالم كله ضمن اهداف وخطط الدولة الوطنية . فتعكس الدولة - الوطنية للولايات المتحدة الامريكية مصالح برجوازية الاقلية المحتكرة والبرجوازية المالية ، ليس فقط الامريكية ، بل ايضا البريطانية والالمانية وغيرهما ، وذلك على صعيد المركز - وكذلك مصالح عملائها في فيتنام الجنوبية واسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا . انها الرأسمالية الاحتكارية للدولة ، والدولة هنا - خلافا للماضي - هي دولة عالمية تقوم بممارسة اعمالها في اطار وطني . ولا تعكس الدولة - الوطنية للولايات المتحدة منذ الان فصاعدا عدوات طبقاتها الوطنية فقط ، بل تقوم ، بنفس المقدار ، بعكس **العداوات الطبقيّة في العالم** . ويصح نفس الامر بالنسبة لبريطانيا العظمى ، وفرنسا والمانيا الاتحادية واليابان ، الخ . فلقد انهارت منذ الحرب الثانية الاسس الموضوعية للرأسمالية الاحتكارية للدولة المستندة الى الاسس الوطنية بشكل خاص ، لتظهر مكانها بشكل جديد الرأسمالية الاحتكارية للدولة العالمية ، والتي يمكن ايضا تسميتها « بالرأسمالية التنافسية الدولية للاحتكارات » . ومن هنا يظهر غموض الممارسة السياسية المستندة بشكل جدي الى مفهوم الرأسمالية الاحتكارية للدولة . حيث تبدو الدولة الوطنية القائمة بذاتها والمنعزلة عن الدعم العالمي للرأسمالية المالي الدولي ، تبدو غير قادرة على السيطرة على المجاميع المتعددة الجنسيات : فماذا يمكن ان تفعله دولة ديمقراطية للسيطرة على العملية الدولية لمؤسسات مثل بونتاموسون سانت كوبان Pont-a-Amousson-Saint-Gobain بيشني اوجين كوهيلمان Péchiney-Ugine-Kuhlman الخ .

ومع ذلك فان نقيض طريق الهيمنة هذا ، والذي يربط الدولة الى الراسمال المالي الدولي ، والى عملائه هنا وهناك في مختلف انحاء العالم ، وكذلك الى مجاله الوطني الخاص ، هو المعارضة التي تزداد شدة من قبل البرجوازية الوطنية الاقل ارتباطا بالرأسمال المالي الدولي - برجوازية المشاريع الصغيرة والمتوسطة - ومن قبل البرجوازية الصغيرة وخصوصا من قبل قوى العمل (اليدوي والفكري) ومن قبل الفلاحين ، والتجار الصغار والحرفيين . ولقد لاحظت مجلة « بيزنيزويك » نقطة الضعف الموجودة وذلك عندما كتبت :

« ولكن عندما تقوم المؤسسات المتعددة الجنسيات باعادة تشكيل بنية الانتاج والسوق ، فانها تقوم في نفس الوقت بالانفصال عن المصالح التقليدية للمؤسسة السياسية الاساسية للعالم ، اي للدولة - الوطنية . ففي الداخل ، كما في الخارج ، يقوم نفوذ للمؤسسات المتعددة الجنسيات على الشؤون الاقتصادية القائمة وعلى اسواق العمل ، بل وحتى على البنى الثقافية ، وهذا ما يخلق التوترات الاجتماعية . ان التحدي الرئيسي في عام ١٩٧٠ بالنسبة لرجال الاعمال ورجال الدولة ، هو بزالة هذا الصراع » .

ومن الان فصاعدا ، ستجد الدولة نفسها متارحة بين اطارها الوطني واطارها الدولي ، حيث ان الدولة ستكون عامل الانسجام المهيمن لتناقضات الطبقات التي لا يمكن التوفيق بينها في الاطار الوطني ، وكذلك ستكون وكيلة عن الراسمال الحالي الدولي ولا تبعه - اي ستكون نهاية الامر وكيلة عن استثمار البروليتاريا العالمية - ، وهذا ما يلقي دورها كوسيط - بالنسبة لطبقاتها الوطنية . وهنا يحق لنا ان نتساءل كم من الوقت ستبقى هذه الدولة محاصرة من قبل تناقضاتها الخاصة والتي لن يمكنها السيطرة عليها ؟

٢ - التناقض الجديد بين علاقات الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج

وكما يبين دليله :

« ان انتقال رؤوس الاموال المجردة - او الصورية - هو اكثر بكثير من انتقال رؤوس الاموال الحقيقية .. وهنا يظهر التناقض بين حركة قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الراسمالية » .

فأولا ، تؤدي زيادة التركيب العضوي لرأس المال المرتبط بتركيز رؤوس الاموال الى تحديد تزداد قوته للتراكم الحقيقي لرأس المال ، بدون ان يرافق ذلك خفض متسارع لقيمة الراسمال الثابت .

وتشهد الحركة الدائمة لاعادة بناء القطاع المنتج ، على الحاجة الدائمة لرفع العوائق من طريق تراكم رأس المال (١) ، وذلك بواسطة خفض قيمة رأس المال العائد للمشاريع الاكثر ضعفا ، او الفروع الاقل انتاجية ، كل ذلك من اجل التوجه باستمرار نحو الفروع الاكثر انتاجية لفائض القيمة .

غير ان محاولة ازالة العوائق من طريق التراكم مستمر ، من جهة ، عن طريق استغلال الدول المتخلفة ، ومن جهة اخرى ، عن طريق تمركز متنام للراسمال المالي . وهكذا تقدم لنا مجلة « بيزنيزويك » كمثال على محاولة ازالة العوائق من طريق التراكم في المركز عن طريق استخدام المحيط ، نقول تقدم لنا حالة شركة فورد التي صممت - بواسطة فروعها في استراليا - سيارة بسعر زهيد لبيعها للدول المتخلفة ، وقد يبدو للوهلة الاولى ان لا قيمة لهذا الخبر ، غير ان الخبر يعني اضعاف العوائق امام التراكم لدى فورد عن طريق زيادة مردودية التقنية ، والخدمات ، والمهندسين والباحثين ، والبراءات والشهادات ، كل ذلك في الوقت الذي تقف فيه تكنولوجيا السيارات في مفترق طرق محير بسبب التلوث ، ان نتيجة هذه السياسة هي خروج رأس المال من المركز من اجل اقامة مصانع التجميع في المحيط . وفي كافة الاحوال فإن خروج رأس المال هذا لن يكون الا لاحقا - وليس سابقا كما يميل البعض

(١) يدل وجود عائق للتراكم ، في الواقع ، على العائق الذي يفرضه قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض ان محاولة ازالة العوائق عن طريق التراكم تستدعي بالنتيجة النضال ضد هذا القانون .

الى تحليل هذه الصيرورة - لمحاولات اضعاف العوائق امام التراكم . ولا تمثل الاستثمارات الدولية سوى العمل باستراتيجية شاملة للمؤسسات فسي محاولتها لاعطاء القيمة للراسمال الاكثر انتاجية ، الذي يتطلب فسي نفس الوقت انقاص قيمة رؤوس اموال اخرى ، وذلك من اجل الحصول على قاعدة وطنية ودولية لتراكم يتجدد بدون توقف . ومع ذلك ، يتطلب قيام توسيع القاعدة الوطنية والدولية للتراكم ، تمركزا متنام لراس المال ، وكذلك استخداما متزايدا لراس المال الصوري لتحويله الى راسمال جديد . وقد عرض دليله هذه النقطة بطريقة بارعة :

« تظهر الحاجة ، كلما بدت علائم توقف التسوية السابقة ، الى ضرورة تمركز معين لرؤوس الاموال لتسمح باعطائها البعد الضروري « لامتصاص » هذا التغير ، وللاحتفاظ بمعدل الربح . ويكون هذا التمركز ضروريا وممكنا في آن واحد . انه ممكن بمقدار ما تستمر فيه رؤوس الاموال بتكوين نفسها على مستوى المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تزداد مصاعبها لايجاد مجالات عمل فردية بسبب صفرها » .

يقول « دليله » :

« ويتضمن تطور نمط الانتاج الراسمالي حركة مزدوجة من التركيز والتمركز Concentration , centralisation وتستند هذه الحركة الى التراكم الخاص لرؤوس الاموال الفردية . ونذكر بان الشكل الماموس لهذا التراكم ، لن يكون ابدا بشكل ممتد خالص او مكثف خالص .

« ويظهر التراكم « الممتد » على شكل تكون وحدات الانتاج التي تقوم بادخال قوى عمل جديدة ، كما انها ترتبط بتوسع معين للاسواق ، وهذا ما يزيد من سيطرة نمط الانتاج الراسمالي على علاقات الانتاج السابقة للراسمالية ، عن طريق « تفكيكها » و « تدويرها » . ولا بد لتوسع راس المال هذا (الذي يعبر عن نفسه عن طريق تصدير رؤوس الاموال) من حدود . وهذا ما يمكن تسميته بالجانب « المكثف » للتراكم ، اي التغيرات التقنية التي تسمح بالحصل على ارباح اضافية ، والتي تحدد التغيرات في القيمة الاستعمالية للانتاج والاستهلاك . فسي مثل هذا الوضع يتقدم التراكم « المكثف » على التراكم « الممتد » .

غير انه في خلال هذه الحركة من التركيز - التمركز ، يقوم التركيز المتنامي بتجديد يشدد قوة وعن طريق قاعدته الحقيقية ، للعمل المتوقع للتمركز في اطار المركز ، فمن جهة ، يمنع التمركز ، بشكل متزايد ، تكوين راس المال في قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة ، ومن جهة اخرى يظهر عدم اتفاق في هذه الحركة المزدوجة يتعذر اكثر فاكثر تخفيف وطأته ، اذ لن يتمكن التمركز بعد الان من « تجاوز » عقبات التركيز الخاصة بسهولة انتقال راس المال . ولا يمكن للتمركز في المحيط الا ان يرفع من هذا التناقض لعدم امتلاكه هو نفسه (التمركز) قاعدة كافية .

وينتج عن ذلك صعوبة تزداد حدة لتحقيق رأس المال ، مما سيقود النظام موضوعيا الى ابطاء واعاقة متزايدة لتطور القوى المنتجة الجديدة التي تصطدم بعلاقات الانتاج والتي تأخذ شكلها بالتركز . اذ تبرز ، كما اشار **باران وسوزي** ، هوة متزايدة بين امكانيات تطور القوى المنتجة واعاقة النظام لهذه القوى ، بحيث يتعذر على العلاقات الاجتماعية تحمل مثل هذه الهوة . ان هذه الهوة هي اصل التوتر الاجتماعي الذي يزداد حيوية والذي يظهر من خلال المطالبة بحقوق المدينة والرفاه والاستجمام والصحة والثقافة وكذلك الحق في عمل غير مجزا (Non parcellaire) المتضمن ازالة الانفصال بين العمل اليدوي والفكري .

ان تباطؤ معدل النمو في المركز ، كما هو ملاحظ في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والذي اخذ يصيب بالتدريج اوربا ، هو الشاهد على ان تركيز رأس المال قد اصبح عقبة امام تطور القوى الانتاجية . اذ لن تتمكن ، من جهة ، سوى الامم التي لم « تستنفد » مجالات التركيز (فرنسا ، ايطاليا ، المانيا الغربية) ، او مجالات تمركز رأس المال (اليابان) من المحافظة لحد الان على معدل نمو مرتفع . ويمكننا ان نقول ، مستنديين في ذلك الى انجلز ، بان نمط الانتاج قد انتهى القطع المكافيء (عن الرياضيات patabole) لمرحلتى صعوده وهبوطه .

الا ان هذا التناقض يمتد - في الوقت نفسه - الى الراسمال المالى الدولي الذي يضيق مجال استخدامه . وتأخذ ازمة النظام ، خلال مدة معينة ، شكل ازمة في النظام النقدي والمالى العالمى ، والتي تستدعي تعمقها عن طريق ازمات منتظمة (ازمة الاسترليني ، ازمة الفرنك) وذلك قبل انفجارها بشكل عام في ازمة شاملة .

٣ - المنافسة الدولية للمجاميع المالية

من الخطأ اعتبار الراسمال المالى الدولي كلا واحدا . ان الراسمال المالى الدولي هو ، في الواقع ، مجموع المجاميع المالية الامريكية والالمانية والبريطانية والفرنسية واليابانية المتنافسة . ويجد هذا التنافس بين المجاميع المالية ، ما يطابقه في المنافسة الجارية بين المؤسسات المتعددة الجنسيات نفسها ، مما يسمح بتطور بعض المؤسسات على حساب المؤسسات الاخرى .

وقد قام ستيفن هايمر Stephen Hymer وروبرت روتورن Robert Rowthorn باجراء مقارنة بين حجم ومقدرة المؤسسات الامريكية والمؤسسات غير الامريكية .

وعند دراسة وضع اكبر (٥٠٠) مؤسسة في الولايات المتحدة الامريكية واكبر المؤسسات الاجنبية (١٠٠ في ١٩٥٧) فانه يمكن وضع الملاحظات التالية:

١ - بالنسبة للمؤسسات التي تزيد ارقام مجموع مبيعاتها على (٣٧٦) مليون دولار ، فانه يلاحظ تزايد عدد المؤسسات في الخارج بسرعة تفوق سرعة تزايدهما في الولايات المتحدة الامريكية : (٥١ ضد ١٠٥) في ١٩٥٧ ، و (٨٨ ضد ١٣٨) ، في ١٩٦٢ ، و (١٤٢ ضد ٢٢٥) في ١٩٦٧ ، وهكذا تمثل المؤسسات الاجنبية على التابع ٣٠ ٪ ، ٣٨ ٪ و ٣٨ بالمئة من عدد المؤسسات العالمية .

ومن ناحية ثانية ، اذا اخذنا رقم المبيعات المتراكم للمؤسسات التي تزيد عن (٣٧٦) مليون دولار ، فان مجموع مبيعات المؤسسات الاجنبية سيرتفع من ٢٥ ٪ في عام ١٩٥٧ الى ٣٠ ٪ في ١٩٦٢ والى ٣١ بالمئة في ١٩٦٧ . ومع ذلك يلاحظ بروز توازن غير مستقر بين المؤسسات الامريكية وغير الامريكية خلال العقد الحالي .

٢ - ولكن يلاحظ (ضمن حركة متناقضة) بان المؤسسات الامريكية تسيطر على المؤسسات التي تزيد ارقام مبيعاتها عن (٣) مليار دولار : (٦) ثم (٧) واخيرا (١٢) مؤسسة امريكية مقابل مؤسستين اجنبيتين ، وذلك منذ ١٩٥٧ الى ١٩٦٧ . ان النتيجة هي هبوط نسبة ارقام مبيعات المؤسسات الاجنبية ضمن هذا الصنف من (٢٠ ٪) في ١٩٥٧ الى (١٤ ٪) في ١٩٦٧ . ومن احصائيات حجم مؤسسات الولايات المتحدة والمؤسسات العالمية الاخرى (اعوام ٥٧ - ٦٢ - ١٩٦٧) ، يمكننا ان نستخلص السمات التالية ، وذلك فيما يتعلق بالمقارنة بين المؤسسات الامريكية والمؤسسات الاجنبية :

١ - تمتلك اكبر (١٠) مؤسسات امريكية متعددة الجنسيات رقما للمبيعات يزيد بمرتين ونصف عن رقم مبيعات اكبر (١٠) مؤسسات غير امريكية متعددة الجنسيات ، ولكن يستقر رقم العلاقة بين المؤسسات الامريكية وغير الامريكية كلما هبطنا في اصناف المؤسسات ليصل الى (١٦) بالنسبة لأكبر (٤٠) الى اكبر (١٠٠) مؤسسة امريكية وغير امريكية على التوالي .

٢ - تبدو ضخامة المؤسسات الامريكية بشكل خاص اذا ما قارنا اول (٢٠) مؤسسة امريكية مع مثيلاتها الاجنبيات في كل بلد . فتزيد ارقام مبيعات اول مؤسسة امريكية ب (٢٤٧) مرة على ارقام مبيعات اول مؤسسة انكليزية ، كما تزيد ب (٢٩٤٧) مرة على ارقام مبيعات اول مؤسسة سويدية . وتمثل هاتان العلاقتان الحدين الاكبر والاصغر في هذه المعايير ، في حين تستقر العلاقة ب (٨٦) بالنسبة لمانيا الاتحادية ، وب (١٣٤٢) بالنسبة لفرنسا ، وب (٩٤٧) بالنسبة لاطاليا ، و (١١٤٦) بالنسبة لليابان .

هذا مع ضرورة ملاحظة ان العلاقات هذه تتطور بشكل ايجابي بالنسبة للمؤسسات في حالة المانيا الاتحادية واليابان ، كما تطورت اولا بشكل ايجابي بالنسبة لفرنسا ، وذلك قبل الاتجاه غير ايجابي الذي بدا بالظهور .

ويجب وضع حالة بريطانيا العظمى جانبا ، لانها هي التي تدعم على مستوى المؤسسات المتعددة الجنسيات المقارنة الاكثر ايجابية بالنسبة للمؤسسات الامريكية .

٣ - وبالمقابل ، فاذا قمنا باجراء مقارنة حسب الفروع الصناعية ، فاننا نلاحظ ان احجام المؤسسات الامريكية بالنسبة للمؤسسات الاجنبية تختلف من فرع صناعي لآخر ، حيث تبلغ في صناعة السيارات (٨٦٦) مرة ، في حين تبلغ في الصناعة الكيماوية (٠.٥) مرة .
وتمنح المنافسة الدولية بين الاحتكارات ، فرصة للدول المتخلفة لاقامة القواعد لانشاء صناعتها ، وذلك كما تفعل الجزائر في القطاع النفطي ، باستخدام الشركات النفطية « المستقلة » ضد « الكارتل » النفطي ، او باستخدام المؤسسات اليابانية ضد المؤسسات الامريكية .

ب - المؤسسات المتعددة الجنسيات وعدم التكافؤ الدولي للتطور الاقتصادي

من الغريب ان تؤدي دراسة التقسيم الدولي للعمل ، الذي تسببه المؤسسات المتعددة الجنسيات ، الى اثاره النقاش الذي اثير في الاعوام من ١٩١٠ الى ١٩١٧ بين كاوتسكي من جهة ولينين ، وبوخارين من جهة اخرى . وتتم اثاره هذا النقاش بمعنى ان كاوتسكي كان يدافع عن ان تقسيم العمل في داخل المؤسسة سيسري هو ايضا كتقسيم جديد للعمل على الصعيد العالمي ، وذلك مع تطور المؤسسة نفسها الى الصعيد العالمي . في حين دافع لينين وبوخارين ، على العكس من ذلك ، عن ان الانقسام العالمي للعمل هو انقسام للعمل عن طريق الامم ، وذلك بموجب القاعدة الاساسية التي تقتضي وجود الصناعة في المركز والزراعة في المحيط . ان وجهة نظر لينين وبوخارين قد اثبتت صحتها بالنسبة لوجهة نظر كاوتسكي طوال السنوات الماضية . ولكن الا يمكننا بعد الثغرة التي فتحتها المؤسسات المتعددة الجنسيات منذ الحرب الثانية ، ان نشهد تطابق « التقسيم الدولي الجديد للعمل » مع تقسيم للعمل في داخل المؤسسة التي تغطي فعاليتها المجال العالمي ؟

بهذا المعنى كتب روبن موري (Robin murray) :

يصبح التقسيم الدولي للعمل داخل المؤسسة هو الشكل المسيطر في الرأسمالية المعاصرة ، ويتفق « ستيفن هايمر » مع هذا الرأي فيقوم بتقديم شرح مطول لذلك :

« من اجل فهم تقسيم العمل (الدولي) ، لا يمكن من الان فصاعدا ارجاع مخطط التقسيم الى موضوع الصناعة ضد الزراعة ، بل ارجاعها الى مستويات العمل في داخل المؤسسة . ان التقسيم الرئيسي في المؤسسة هو بين الراسمال والعمل ، بين الادارة واعمال الانتاج ، بين الرأس واليدين »

« ويكون للمؤسسة الحديثة المتعددة الجنسيات بنية عمودية تقوم على مستويات عديدة من

العمل الفكري ..

« وتجد الأهمية الدولية لهذا الاتجاه التقسيمي مبداهما المنسجم ، في الاختلاف العامودي داخل هرم المؤسسة المتجه نحو تقسيم مكافئ للاموال والمداخيل » .

ويستند « ستيفن هايمر » الى النمط الجديد لتنظيم المؤسسة كما خطه « شاندرلر » Chandler « (وريدلش) Redlich اللذان ميزا بين النشاطات على المستوى الثالث (تنظيم العمليات اليومية للمؤسسة) ، والمستوى الثاني (تنسيق التنظيمات على المستوى الثالث) ، والمستوى الاول (تحديد الاهداف والتخطيط الاجمالي) ، بالاستنتاج بقيام التقسيم الدولي الجديد للعمل على اساس لا مركزية ، ليس فقط الاعمال الانتاجية ، بل وايضا ، المستوى الثالث بالنسبة للمحيط (احتفاظ المحيط ببعض الاعمال اليومية) ، في حين تتركز النشاطات على المستوى الثاني والاول في المركز في مراكز القرارات العالمية الكبيرة : نيويورك ، لندن ، باريس ، طوكيو ... ، وذلك ما يؤدي الى المقترح التالي : « يأتي الاختصاص الجغرافي ليعكس هرمية سيروية القرارات في المؤسسة » . ولا يؤدي التخصص الجديد هذا الى الاقلال من عدم تكافؤ التطور الذي يزداد عمقا ، لانه سيحدد بالنسبة للمحيط الذي عزل عن المستويين الثاني والاول « عدم تكافؤ في القدرة على التسويق والخرن وعلى استخراج المعلومات ... »

ان الادراك الملموس « للتقسيم الدولي الجديد للعمل » - الذي ما يزال في مرحلة الفرضيات ، او في المرحلة الايدولوجية ، وكذلك في مرحلة المراقبة العملية - ان يبدأ مع دراسة (الجيبي) (Gepei) (فريسق للدراسة) والذي يستنتج بعد ابحاث ممتازة حول فروع الانتاج في الصناعة الكيماوية وحول استراتيجيات تطور المؤسسات الكيماوية الامريكية ، ما يلي :

« يبدو نمو الفعاليات الكيماوية في الخارج (خارج امريكا) كعنصر مهم لاستراتيجية المؤسسات الكيماوية والنفطية الامريكية . اذ ينتظر الخبراء الامريكيون والاوروبيون رقما للمبيعات الكيماوية في العالم يصل الى (٢٤٠) مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، سيتحقق حوالي (٢٠ ٪) منها في الولايات المتحدة الامريكية . وستحتل المؤسسات الامريكية وزنا اكبر مما هي عليه الان ، في الصناعات الكيماوية الامريكية ، ذلك لان المؤسسات الكيماوية ستحقق اعتبارا من ١٩٨٠ ، في خارج الولايات المتحدة ، حوالي نصف ارقام مبيعاتها التي تحققها في الولايات المتحدة . حينذاك سيمثل النشاط الاجمالي للمؤسسات هذه ما يقارب الـ (٤٥ ٪) من الصناعة الكيماوية العالمية » .

تقول الدراسة :

« يمكننا التفكير باننا نتجه نحو تقسيم للعمل على المستوى العالمي ، حسب المؤسسة التي تملك اوضاعا مهيمنة ، وليس حسب البلدان . « يبدو انه لا بد من امتداد تقسيم الاعمال الانتاجية في الولايات المتحدة ،

ووجود المواقع المسيطرة الملاحظة هناك ، الى الصعيد العالمي . وهكذا تميل مؤسسة « دو » Dow التي تظهر كأول منتج لمادة البوليسترين - ستيرن Polystyrène - Styrene في الولايات المتحدة الى تطوير هذا الوضع الى خارج السوق الامريكية » .

ونجد ايضا فكرة « التقسيم الدولي الجديد للعمل » القائم حسب المؤسسة وليس حسب الامم ، في المجلات الاقتصادية المتخصصة كـ « بيزنيزويك » التي ترى في ذلك تحقق الحلم الريكاردي وعقلانية تقسيم العمل والمصادر .

ولكن اين تقف الحقيقة ازاء هذه المسألة ؟ يبدو وجود هوة مهمة بين التقسيم الدولي للعمل حسب المؤسسة في المركز والتقسيم الدولي للعمل بين المركز والمحيط :

١ - يعيد التقسيم الدولي الجديد للعمل حسب المؤسسة في المركز انتاج التقسيم التقليدي للعمل بين المركز والمحيط ، وذلك ما يعطي الحق للينين وبوخارين ضد كاوتسكي .

١ (فاذا ما راجعنا البنية الجديدة لنمط الانتاج الراسمالي والطريقة الجديدة لتنظيم المؤسسة المتعددة الجنسيات ، نلاحظ بأن عدم التركيز بين المركز والمحيط يتعلق فقط بعمليات الانتاج نفسها ، كما قد يحصل احيانا عدم تركيز على مستوى السيطرة والتنظيم الذاتي . ومع عدم التركيز هذا ، ينسجم عدم تركيز على مستوى القوى الانتاجية الخاصة التي تستخدم اساسا العمل اليدوي ، اي في نهاية الامر استخدام القوى الانتاجية للثورة الصناعية الاولى ، او القوى الانتاجية التي تطورت على اساس هذه الثورة ، مما لا يستبعد استخدام بعض « الصناعات الكيماوية » Chimitisation او « الاتمة » automatisisation في عمليات الانتاج . وبالمقابل ، يتم استبعاد القوى الانتاجية الجديدة من تخصص المحيط ، اي استبعاد القوى الانتاجية للثورة العلمية والتقنية . التي تستخدم العمل الفكري والمنسجمة مع مستوى خلق فائض القيمة والتداول وتحليل المعلومات واسسها المادية .

وفي احسن الاحوال ، يمكن للمحيط ان يحقق - رغم ان ذلك لا يشكل حالة معظم البلدان المتخلفة الآن - قاعدة انتاجية في الصناعات البتروكيماوية والصناعات الكيماوية ، وكذلك في صناعات الحديد والصناعات الميكانيكية المهمة نسبيا . غير ان المحيط لن يصل الى تحقيق تقنيات الاعلام (Information) والبرمجة (Décision - programmation) وما ينسجم معها من قوى انتاجية . ان اثبات ذلك هو ان المؤسسات الهندسية . (باعتبارها « نظاما » لخلق فائض القيمة وللتداول وتحصيل المعلومات تدخل في مجال البحث - التطور ، والسوق المالية ، وسوق ادوات الانتاج ، وتكوين رأس المال الجديد) ، التي

تساهم في تكوين رأس المال في المحيط هي نفسها المؤسسات الهندسية في المركز ، والتي ترتبط في أغلب الأحيان بالراسمال المالي الدولي .

وتبين الدراسات الوحيدة للحالات المعروفة حول المؤسسات الهندسية التابعة فعلا للدول المتخلفة ، والتي تقع ضمن اطار المؤسسات الوطنية ، والمتعلقة بالهند وبالمكسيك ، بأن هذه المؤسسات تكون في معظم الحالات عاجزة عن تغطية مجموع عمليات تكوين رأس المال الجديد ، ولهذا تكون مرغمة على طلب مساعدة المؤسسات الاجنبية . وبالنتيجة ، فان فقدان البحث - التطور في النشاط السابق للانتاج en amont ، والاعتماد على الخارج فيما يتعلق بالتراخيص والبراءات الاجنبية ، واجتذاب المصارف المتعددة الجنسيات للسوق المالي الداخلي - كل ذلك من شأنه ان يضع المؤسسات الوطنية للهندسة تحت سيطرة الراسمال المالي الدولي وتحت التبعية الاخيرة للمركز .

بالاضافة الى ذلك ، فان من نتائج تكوين المصارف المتعددة الجنسيات في المحيط تجميع الراسمال النقدي للمحيط بهدف مصلحة واحدة هي تكوين رأس المال ، وذلك بالتطابق مع قرارات المراكز المالية الدولية . وعلى هذا الاساس ، فإنه من السهل فهم استحالة نشوء راسمال صناعي وطني في المحيط ، وعدم تمكن البرجوازية المحيطية على ان تلعب الدور ، الذي استأثرت به برجوازية المركز ، على سبيل المثال ، وهو تراكم رأس المال . وبهذا لا يمكن للبرجوازية المحيطية الا ان تكون « زبونا » للبرجوازية المالية والصناعية للمركز ، وهذا ما يسمح لفرانك بتسميتها « بالبرجوازية الرثة » .

فما هي ، في المطاف الاخير ، مصلحة المركز في عدم السماح بتركز بعض عمليات الانتاج في المحيط ؟ ان ما يهدف اليه بالاساس هو البحث عن الربح على اساس عدم تكافؤ الاجور بالنسبة للعمل اليدوي . ونذكر بأن عدم تكافؤ الاجور يعود الى عدم تكافؤ تطور قوى الانتاج هنا وهناك ، والى علاقات الانتاج العالمية .

ان افضل رد على اطروحة ايمانويل (صاحب كتاب التبادل غير المتكافئ) فيما يتعلق ، ليس باسس التبادل غير المتكافئ ، بل ، بالاستنتاجات التي يخرج بها - استغلال اصحاب الاجور المنخفضة من قبل اصحاب الاجور المرتفعة ، وحول استراتيجية التطور القائمة على سعر البضائع - قد قدم لنا من قبل كارل ماركس حين يقول في « الاجور والاسعار والارباح » :

« في نفس الوقت ، وتماثرا خارج نظام الاسترقاق العام الذي يقود اليه نظام الاجور ، فان على العمال ان لا يبالغوا باهمية النتائج الاخيرة للنضال اليومي . ان عليهم عدم نسيان كونهم غير قادرين الا على اعاقه الحركة الهابطة ، ولكن ليس تحويل الاتجاه ، وبأنهم بعملهم هذا لا يقدمون الا مهدئا وليس علاجا للمرض ..

« بدل الشعار المحافظ : « اجرا عادلا ليوم عمل عادل » ، « فان على العمال ان يكتبوا على

راياتهم الشعار الثوري : « إلغاء نظام الاجرة » ... « يؤدي الارتفاع العام لمستوى الاجور الى انخفاض عام في معدل الارباح ولكن دون ان يمس بالاجمال اسعار البضائع » .

وتعرض مجلة اقتصادية مخصصة حالة جزيرة موريس ، لتبين وظيفة الاجور المنخفضة هذه في المحيط التي تخدم لرفع معدل الربح في المركز بشكل عام . تقول المجلة :

« يمكن ان يثار قريبا اهتمام الاوساط الصناعية الفرنسية حول الفائدة الفريدة التي يمكن ان تحققها بعض الصناعات في جزيرة موريس وخصوصا ما يتعلق بغزو الاسواق الفنية للمحيط الهندي (افريقيا الجنوبية ، استراليا ، دول الخليج النفطية) بالسلع الاستهلاكية . فلجزيرة مصادر طبيعية كثيرة ..

ولديها كذلك « يد عاملة وفيرة . وانفجار سكاني غير اعتيادي ، واقتصاد زراعي يستند الى زراعة واحدة (قصب السكر) ، كل ذلك سيقود خلال الاعوام القادمة الى سوق العمل اعدادا متزايدة من العمال الذين يطلبون العمل . وهكذا فان عدد العاطلين يرتفع حاليا بمعدل عشرة الاف شخص كل سنة (تقدر اليد العاملة المستخدمة بمائتي الف شخص) في حين ان عدد السكان الاجمالي هو (٨٥.٠٠٠) شخصا . ويكون من هم دون (١٨) عاما (٥٤ ٪) من عدد السكان الاجمالي . هذا ، وان معدل الاجور منخفض جدا . فالاجور السائدة الان هي بمعدل ١٠٠ فرنك فرنسي (للعامل غير الماهر) الى ٣٠٠ فرنك فرنسي (للعامل شبه الماهر) . ولا يقدم المستخدم اي نفقة اجتماعية » .

ب) وبالمقابل ، ففيما يتعلق بالمركز الرأسمالي الصناعي ، فهناك اتجاه نحو تقسيم العمل حسب المؤسسة ، الذي يتم على اساس المواقع المسيطرة التي حصلت عليها كل من المؤسسة في الاطار الوطني لمركز قراراتها المالية ، لينعكس هذا التقسيم ، على اساس الشبكة المالية لمركز القرارات ، على المراكز الفرعية التي يقوم المركز الرئيسي بتنظيمها . ويبين توسع مؤسسة بيشيني Pehiney (الفرنسية) في الولايات المتحدة ، على انها غير قادرة على العمل لتحقيق اهدافها خارج ارضية مالية دولية واسعة وقوية بشكل خاص ، وهكذا يرغم مركزها المالي في فرنسا - شركة سويس (Suez) في هذه الحالة - على ضمان دعم الرأسمال المالي الامريكي لها . وبشكل عام ، يتطلب توسع المؤسسات الفرنسية المتعددة الجنسيات تدويل الرأسمال الفرنسي المالي ، من اجل الحصول في الخارج على النقاط الاكثر مردودية من ارتباط رأس المال في عملية الانتاج ، كما يؤكد على ذلك الاتفاق الاخير بين مصرف الكريدي ليونيه الفرنسي (Crédit Lyonnais) والكوميرزبانك الالماني Commersbank اللذان كونا بانكو دي روما Banco di Roma .

وتتطلب استراتيجية ارتباط الرأسمال من النقاط الاكثر مردودية في عملية الانتاج ان يقوم الرأسمال بالسيطرة على مختلف المكونات المادية والتقنية والانسانية ، وعلى حجم عملية الانتاج : المواد الاولية ، والطاقة ، والبحث

للتطور ، والبراءات والتراخيص ، والفروع المستقلة للانتاج ، والسوق . ويميل كل مواقع مسيطر مكتسب من قبل المؤسسة المتعددة الجنسيات ، الى ان يعاود الظهور في المركز ، وذلك حسب « خطوط » تطور الراسمال المالي الذي يسيطر على المؤسسة ، فلن تكون مسألة الاستثمار الاجنبي في المركز سوى تجسيد خطوط تقدم الراسمال المالي على قاعدة اعادة الانتاج وتوسيع مواقع السيطرة التي اكتسبتها المؤسسات الانتاجية المتعددة الجنسيات ، في هذا الفرع او ذاك ، في هذا الناتج او ذاك . ويتم اعداد هذه المواقع للسيطرة على المواد الاولية ، والطاقة ، والبحث للتطور ، والفروع المستقلة للانتاج . الخ ، بل ويتم ايضا اعدادها للتنسيق بين مواقع ميطرة عديدة .

وتكشف الدراسة التي قامت بها المجموعة الدراسية « الجيبي » (G.E.P.E.I) على « الكيمياء والمؤسسات الامريكية المتعددة الجنسيات » ، عن اهمية مستوى « السيطرة على الفروع المستقلة للانتاج » لضمان المواقع المسيطرة في مجال الانتاج الكيماوي . فقد استطاعت المؤسسات البترولية الامريكية (ستاندرد اويل اوف نيوجيرسي ، موبيل ، الكالف ، شيل ستاندرد اويل انديانا ، ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا ، فيليبس بترولسيوم كونتيننتال ، سينكلير ، اتلانتيك ريشفيلد ، اوكسيدنتل ، تينيكو . .) استطاعت من خلال السيطرة على جملة من المنتجات المتأينة من عملية تحطيم الغاز Steam Cracking كمادة الايتلين (٤٩ ٪) ، والبروبيلين (٨١ ٪) والبوليلين (١٠٠ بالمائة) ، والبنزين (٧٢ ٪) ، والامونياك (٤٠ ٪) ، ان تضمن لنفسها في عام ١٩٦٨ مواقع ميطرة في الانتاج الكيماوي ، منافسة بذلك المؤسسات الكيماوية التقليدية . وبواسطة ذلك ايضا ، احتلت المؤسسات البترولية موقعا في صناعات الاسمدة ، وكذلك في صناعة المنظفات . كما انها تسيطر في قطاع الانتاج البلاستيكي والكاوتشوك . وهي تدخل في انتاج الخيوط الصناعية للنسيج ، وتدخل ايضا القطاع الصيدلاني وقطاع الاصباغ . في حين تحتفظ المؤسسات الكيماوية التقليدية لنفسها (دي بون ، يونيون كاربيد ، مونسانتو ، دوكاميكل ، الايدكاميكل ، كراس سيلانيز ، اميريكن سياناميد ب.ب.ج ، هيركوليس) ، باسبقية الانتاج في الكيمياء العضوية مع قيامها بانتاج الخيوط الصناعية للنسيج ، والكيمياء المعدنية . وينتج عن ذلك قيام بنية تسيطر فيها قلة محتكرة على سوق انتاج معين ، كما هو الحال بالنسبة للخيوط الكيماوية للنسيج . فتقوم (٨) شركات بضمن ٨٥ ٪ من عرض الخيوط الكيماوية في الولايات المتحدة في عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ (١)

(١) انظر كول هانتر . عوامل وضغوط تطور النسيج الكيماوي . اطروحة دكتوراة . ١٩٧٠ تساهم مجموعة رون - بولينك ب (٥٠ ٪) مع فيليبس بترولسيوم في مؤسسة فيبر - انترناشنل التي تحتل المرتبة ال (١٥) في هذا السوق بانتاجها ١٨٢٠٠ طن من الخيوط الكيماوية في عام ١٩٦٨ .

دي بون دي نيومور	٪ ٢٦
اف ام . سي كوربوريشن	٪ ١٥
فيبر انداستري كوربوريشن (سيلانيز)	٪ ٥٠
واي . سي . اي	٪ ٥٠
مونسانتو	٪ ٦٥
بويوتي (ايل ياسو ١٠٠ ٪)	٪ ٧٤
اميركن انكا (ا. كي . يو ، ٥٥ ٪) ...	٪ ٧٢
ايستمان كوداك	٪ ٦٥
سيلانيز كوربوريشن	٪ ٥٧
	٪ ٨٤٤

وكما يبين كول هانتر ، فإن « دخول رؤوس الاموال الاجنبية في هذه السوق ضعيف نسبيا . وان رؤوس الاموال هذه هي من المملكة المتحدة (اي . سي . اي وكورتولد) ، هولندا (اي . كي . يو) ، المانيا الاتحادية هويشن وباسف) ، وفرنسا روان - بولينك)

اما فيما يخص فرنسا فاننا نلاحظ ، بالاستناد الى الابحاث الجارية لكول هانتر ، وجود ثلاثة منتجين كبار يقومون بالسيطرة (١٠٠ ٪ على سوق النسيج الكيماوي ، وهم مؤسسة روان - بولينك الفرنسية التي تسيطر على (٨٥ ٪) من السوق ، في حين تحتفظ بالنسبة الباقية المجموعتان الاجنبيتان كورتولد البريطانية وبولي فيبر اس . ا (التي هي فرع مستقل لفايدستون الامريكية ولشركة شانتيون الايطالية التي هي نفسها فرع مستقل لشركة مونتيدبسون)

ونجد في المانيا المجاميع الدولية الكبرى نفسها العاملة في انتاج الخيوط الكيماوية النسيج ، فنجد (اي ، كي ، يو) الهولندية (المساهمة ب (٧٦ ٪) في مجموعة كلانزستوف مقابل (٢٤ ٪) للمؤسسة الالمانية العامة) وروان - بولينك ، ودي بون الفرنسيين ، و (اي ، سي ، اي) البريطانية ومعها المجاميع الالمانية باسف وهويشست وباير . وهكذا كان نصيب كل من هذه الشركات في عام ١٩٦٩ كما يلي :

باير	٪ ٢٥
كلانزستوف	٪ ٢٤
هويستت	٪ ٢١
رودياسيتا	٪ ٨
دي بون	٪ ٤
اي . سي . اي	٪ ٤
	٪ ٧٣

ويظهر ، على ضوء هذا العرض السريع للانتاج الكيماوي العالمي في المركز ، وخصوصا في قطاع انتاج الخيوط الكيماوية ، يظهر استناد المسار الذي يحدد القوى القادرة على اعادة الانتاج في المواقع المسيطرة لسوق في المركز على اسواق اخرى في المركز ، وعلى السيطرة على المواقع الرئيسية في الفروع المستقلة للانتاج ، وكذلك على السيطرة على اتجاه التوسع الممكن الذي يحمله الراسمال المالي والذي ترتبط به المؤسسة .

٢ - المؤسسات المتعددة الجنسيات و « التكامل Integration » مع البلدان الاشتراكية

وكما يقوم الراسمالي المالي الدولي ، من خلال اتجاهيه الممثلين بالمؤسسة المصرفية المتعددة الجنسيات والمؤسسة الصناعية المتعددة الجنسيات والمؤسسة الصناعية المتعددة الجنسيات ، على دمج كافة نقاط العالم الراسمالي المركزية والمحيطية في الاقتصاد العالمي الراسمالي الذي يكيه حسب متطلباته ، كذلك يقوم بشن هجومه نحو البلدان الاشتراكية لوضعها ضمن هذا الواقع الراسمالي . وترتبط العوامل التي تقود البلدان الاشتراكية الى الارتباط بالعلاقات الانتاجية الراسمالية العالمية ، بجاذبية التقنية المتقدمة والمتجسدة في تنظيم المؤسسات الراسمالية على مستوى النظام الهرمي لخلق فائض القيمة والتداول وتحليل المعلومات ، وما يطابق كل ذلك من قوى انتاجية ، وكذلك بالجاذبية التي تظهرها الكفاءة الظاهرة لاعداد الانتاج ، لا سيما من خلال نظام للسيطرة وللتنظيم الذاتي لهذه العمليات . وعلى العكس من ذلك ، تظهر المؤسسات الاشتراكية ، التي هي ليست ، على كل حال ، متأخرة فيما يخص تطور القوى الانتاجية هذه (الالكترون ، تقنية الاعلام ، الطاقة الذرية ، والصناعة الفضائية) ، تظهر وهي تعاني المصاعب الكبيرة في « استيعاب » القوى المنتجة هذه وفي تنظيمها . وترجم العودة الى محفزات السوق هذا النقص في احتواء القوى الانتاجية الجديدة التي ظهرت على مستوى المعلومات ، والسيطرة والتنظيم الذاتي لعمليات الانتاج ولا تمتته وجعله يعتمد على الكيمياء ، ومن الواضح ان العودة الى السوق لن يحل اية مشكلة « لتقليد » التنظيم الراسمالي ، ذلك لان نمط الانتاج الراسمالي نفسه يقوم « بالغاء » السوق كنظام للتنظيم الذاتي ، وان فهم هذا « الهروب » الذي تقوم به بعض البلدان الاشتراكية نحو الاشكال التامة ، يتم بشكل سيء .

فلم يعد بالامكان تكذيب توسع « التعاون » التجاري بين المؤسسات الراسمالية والاشتراكية (١) . بل والاسوا من ذلك ، فاننا نشاهد حاليا قيام

(١) انظر : الامم المتحدة . النشرة الاقتصادية لاوروبا . الجزء ٢١ - الرقم ١ نيويورك ١٩٧٠ :

« التجارة الاوروبية الشرقية - الغربية في ١٩٦٨ ومطلع ١٩٦٩ » .

« التعاون الانتاجي » بين الشرق والغرب ، كما يبين ذلك عدد اخير صادر في كانون الثاني ١٩٧١ من مجلة « بيزنيزويك » والتي تضع عنوانا رمزيا للمقال هو « في اوربا الشرقية تجري الامور مناصفة » . فعلى ماذا يتم الرهان ؟ لنترك لـ « بيزنيزويك » مهمة شرح هذا الموضوع :

« لقد اعاق المنع الماركسي للملكية الفردية في الصناعة ، لفترة طويلة ، رجال الاعمال الغربيين من المساهمة في مشاريع التعاون الانتاجي في البلدان الشيوعية . ولكنه يبدو الان ان المؤسسات الامريكية تقف عند نقطة تجاوز هذه العقبة في بلدان اوربا الشرقية » .

ومن هذا تقوم « بيزنيزويك » بايراد نتيجة الاستثمارات المشتركة بين المؤسسات الامريكية والمؤسسات الرومانية للتنقيب عن النفط في البحر الاسود والبناء المقبل لمصفاة للنفط في رومانيا ، وكذلك بين مؤسسة امريكية واشتراكية لاقامة الاطارات المطاطة ، كما تشير المجلة الى مشاريع الاستثمارات المشتركة في المجر (مع شركة بيشيني (Péchiney) ، وفي الاتحاد السوفياتي (مع شركة فورد ومؤسسة ريوتينتو (Rio Tinto Corporation) الخ .

ولكن ما هو مفتاح هذه الاعمال ؟ مرة اخرى ، تقول مجلة « بيزنيزويك » بأن الامر يستهدف في كافة هذه الحالات قيام « نوع جديد من العلاقة لمشروع يتحايل على المنع الشيوعي للملكية الخاصة في الصناعة » . ويعني ذلك فتح اعتماد في بلد رأسمالي ثالث تساهم فيه مؤسسة غربية ومؤسسة اشتراكية بنسبة ٥٠ ٪ لكل منهما . ويقوم هذا الكيان الجديد بالمساهمة في انواع متعددة من الاعمال في الغرب والشرق . كما يقوم هذا الكيان بتوزيع الارباح بين المؤسستين » . وغني عن البيان ان البلد الرأسمالي الثالث هو سويسرا .

ان مصلحة المؤسسات الرأسمالية في الدخول الى الشرق تتعلق ليس فقط بتوسيع السوق ، بل ، ايضا بتوسيع الربح الذي يمكن ايصاله الى حد اقصى بفضل المستوى المنخفض للاجور في الشرق ، كما يشرح ذلك رئيس تاور كوربوريشن Tower Corporation وهي احدي المؤسسات الامريكية المختصة بهذه الامور :

« وكذلك ستتمكن المؤسسة بسبب الكلفة المنخفضة جدا للعمل في اوربا الشرقية ، من بيع الاطارات المطاطة في الغرب بسعر يقل عما تستطيع الشركات الغربية بيعها فيه » .

وفي نهاية الامر ، يسير دخول البلدان الاشتراكية في الاقتصاد الرأسمالي ، عن طريق المؤسسات المتعددة الجنسيات والرأسمال المالي الدولي ، على اسس ثابتة .

وفي كافة الحالات ، فانه عندما يكون التناقض على صعيد الاقتصاد العالمي

الراسمالي بين تركز - وتمركز راس المال ، وعندما تكون مشكلة الراسمال المالى
الدولى هي ايجاد نقاط جديدة لادخال الراسمال الصوري في عملية الانتاج لتحويله
الى راسمال منتج ، عندما يكون الامر على هذا الحال فإن الدول
الاشتراكية التي تقبل بفتح ابوابها امام الراسمال المالى الدولى تقوم بلعب دور
صمام الامان للراسمال هذا ، ولحل تناقضات الراسمالية العالمية . بالاضافة لذلك
فان معظم هذه الاتفاقات تعقد من وراء ظهر المحيط ، وبهذا الشكل تستطيع
المؤسسات المتعددة الجنسيات الراسمالية تسويق منتجات الدول الاشتراكية في
دول المحيط ، وهذا ما يمثل الفطاء لتطور التبادل بين الشرق والغرب .

الفضل الزابع

العلاقات الانتاجية العالمية للامبريالية الجديدة

تكمُن التجسيدات المختلفة لما يمكن تسميته « بالعلاقات الانتاجية العالمية » في ظواهر السيطرة والاستغلال التي تجد تعبيرها المقابل ، في المحيط ، في علاقات « التبعية » . ومع ذلك ، فالسيطرة والتبعية المشار اليها لا تمثلان « الوجه » و « القفا » للظاهرة نفسها ، او لنفس قطعة النقود التي يمكن قلبها كيفما اتفق ، انهما عنصران متميزان ، فتكون الظاهرة الاولى خاصة بالمركز ، والثانية بالمحيط ، بحيث تجد كل منهما جذورها في الوقائع الداخلية للتشكيلات الاجتماعية هذه ، لتضمنا التطور للمركز وتطور التخلف للمحيط ، وذلك بسبب اجتماعهما في كل موحد ، وهو العلاقات الانتاجية العالمية . وما نظرية السيطرة ونظرية التبعية سوى حجج ايديولوجية ، وذلك عندما لا يكونا منفردين في بنية للطبقات ، اي في الطبقات الامبريالية في المركز وزبائنها في المحيط وهكذا ، تقوم نظرية السيطرة في المركز - كما يقول **فرانسوا بيرو** - بحجب واقع ان السيطرة تستند على بنية للطبقات ، على الراسمال المالي . اما في المحيط ، فتقوم نظرية التبعية بتبرير النضال المشوه المعادي للامبريالية والذي لا يهدف في الحقيقة سوى الى تقوية نمط الانتاج الراسمالي نفسه ، وبهذا الصدد . يقول **فرانك** في كتابه **تطور التخلف** :

« ان اسماء الاشخاص الذين اوجدوا هذه النظرية معروفة بشكل عام في مجال العلوم الاجتماعية الامريكية - اللاتينية ، بل في اوسع الحلقات الثقافية : **بول بريش Paul prebisch** ، **انيبال بينتو Annibal Pinto** ، **اوسوالدو سنكيل Oswaldo Sunkel** ، **سيلسو فيرنادو Celso Furtado** ، **هيليو جاكويريب Helio Jaguaribe** ، **جينو جيرماني Gino Germani** ، **پابلو كونزاليه كازنوبا Pablo Gonsales Casanova** الخ .

« ولقد اصبحت اطروحاتهم معروفة جيدة ايضا ، انهم يقولون ان المتروبول يقوم باستغلال امريكا اللاتينية اساسا عن طريق تدهور شروط التبادل . انهم يشكون من العلاقة الكولونيالية ، لكنهم

لا يتابعون الى حدود تقديم تحليل للبنية الكولونيالية الاحتكارية ..

« غير ان البنيويين Structuralistes هؤلاء الذين يشكون من الاستغلال الذي يقوم به المتروبول ، لا يأخذون بنظر الاعتبار ، ولا يحللون البنية الكولونيالية الداخلية في امريكا اللاتينية والتي من خلالها يقوم المتروبول الوطني بسحب القسم الاكبر من الراسمال من الريف « الاقطاعي » والذي يستخدمه لتطوره ولاستثماره الصناعي الخاصين ...

« ... وبهذا يمكننا ان نؤكد بان هذا الطرح « التقدمي الوطني » للعلم الاجتماعي البرجوازي لا يختلف الا سطحيا - وليس جوهريا - عن نموذج الامبريالي » .

فاذا كانت الرأسمالية التنافسية قد قدمت لنا آلية السيطرة وقانون الكلف المقارنة ، والتي من خلالها ظهرت ظاهرة الاستغلال - التبادل غير المتكافئ - ، فأننا الان مرغمون على القبول بأن نموذج التطور الاحتكاري يزيد ، بطريقة جديدة ، من السيطرة والاستغلال الذين يتعرض لهما العالم الثالث ، وذلك بسبب النتيجة التي تتوقعها الاقتصاديات المسيطرة من هذه الآلية والمتعلقة بنفي او اعاقبة تطور التناقضات الداخلية .

١ - الامبريالية - الجديدة ونظرية السيطرة

ان فهم نظرية السيطرة - الاقتصادية ، السياسية ، والثقافية .. ضرورة لا غنى عنها لفهم الامبريالية ، لان الامبريالية تصبح ممكنة بسبب امكانية السيطرة الاقتصادية على البلدان الاقل تطورا اي البلدان التي تصبح متخلفة والتي يقدم لها نمط الانتاج الرأسمالي الحلول الامبريالية لتناقضاتها . وتحدد السيطرة الاقتصادية لنمط الانتاج الرأسمالي - الممارسة انطلاقا من الهوة المتزايدة في تطور القوى المنتجة - السيطرة السياسية والثقافية والايديولوجية ، وتقود الى نظرية « التبعية » .

ومهما يكن من امر ، فإن قيام هذه « التبعية » في المحيط يتم عن طريق الطبقات الاجتماعية المرتبطة اليوم بالراسمال المالي الدولي ، كما كانت ترتبط بالامس بالبرجوازية التجارية والصناعية للدول الرأسمالية المتقدمة .

اولا - السيطرة والقيمة

وتبرز المسألة بمعرفة الاسس الحالية للسيطرة الاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية ، وبكلام اخر ، معرفة محتوى اثار السيطرة التي تمارس عن طريق التبادل الدولي .

١ - بالرغم من عدم تأكيد « باران » على عبارة السيطرة الاقتصادية ، الا انه يرى بأن بروز السيطرة الاقتصادية يتم ، كما يبدو ، من خلال سيرورة Processus تكون القيمة ، كل ذلك بدون ان يحدد حقيقة العلاقة بين السيطرة وسيرورة

تكون القيمة ، وهكذا يعتقد باران بأن السبب في السيطرة هو نمط الانتاج الرأسمالي « وطبيعته المتعلقة بالتشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية التي تصوغ هذه القيم ، مثلما تصوغ حاجياتها الاساسية حول الرجال الذين تؤثر عليهم » .

وبعد ذلك ، ستصبح السيطرة التعبير عن فرض العقلانية Rationalite الجماعية الرأسمالية ، والتي ستتجسد من مفهوم « الحضارة » civilisation كمفهوم بديل عن « التطور » développement يقول « باران » :
« وفي الواقع ، تسمح الامبريالية ، بابدالها مفهوم التطور بمفهوم الحضارة ، بالسيطرة الدولية التي تمارسها قوة من الدرجة الاولى » .

٢ - اما بالنسبة « لفرانك » فانه - على العكس من ذلك - يتجاهل بشكل كامل تقريبا ، مفهومي السيطرة - القيمة ، فلا يولي اهتمامه الا لمقولة الاستغلال ، اذ يتكلم عن « علاقات الاستغلال الرأسمالية ، التي تخلق سلسلة توحد العالم الرأسمالي كله بالمتروبولات (التخلف) .

فالسيطرة ، بالنسبة لفرانك ، علاقة تكنولوجية ترتبط بمستويات التطور المتباينة . انها ، اكثر من ذلك ، علاقة للتبعية بالمتروبول الاحتكاري بحيث تتعزز هذه العلاقة عن طريق استقطاب العالم حسب شبكة معقدة تربط بين المتروبول والدول التابعة .

فبالنسبة للكاتب ، لا يرتبط الاستغلال مباشرة بالسيطرة ، بل بالبنية المتروبولية للتبادل .

٣ - يكشف الكاتبان اعلاه خاصية هذه السيطرة ، او الاستغلال حسبما يراد فهمه ، هي بالعمل على حرف مستوى القوى الانتاجية للبلدان الاقل تطورا . ونجد هذه الفكرة بشكل مستتر تقريبا لدى باران ، وذلك حين يقول ان :
« آثار الامبريالية الدولية في البلدان المتخلفة .. تظهر عن طريق تشويه كامل لهذه الاقتصاديات » .

ويقوده هذا الامر في النهاية الى الاعتراف بانحراف اعادة الانتاج الموسع للرأسمال الاجتماعي عن طريقه الطبيعي ، وذلك عندما تؤدي السيطرة الامبريالية الى « عوج » في طريقة استخدام الفائض الاقتصادي » .

وعلى نفس الشاكلة يعترف « فرانك » ، الذي يمحور بحثه على اقتطاع الفائض بواسطة نمط الانتاج الرأسمالي ، يعترف في لحظة معينة بأن حرف مستوى القوى المنتجة هي ظاهرة اكثر اهمية من امتصاص الفائض :

« عندما يظهر التخلف البنيوي ، فان تشبع الاقتصاد الداخلي للبلد التابع بالبنية الرأسمالية (العالمية) ، وبالتناقضات الاساسية لهذه البنية ، هو امر تفوق اهميته اهمية امتصاص الفائض الاقتصادي للبلد التابع ، وذلك عندما يندمج هذا البلد بالنظام الرأسمالي العالمي » .

وينتج عن ذلك ، بأن التخلف هو التعبير عن السيطرة على الحياة الداخلية للبلدان الاقل تطورا وذلك في مجالاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

والايدولوجية ، عن طريق « القيم الرأسمالية » ، ويؤكد الاثر الحاسم الذي لعبه دخول هذه القيم على التخلف ، في التشيلي ، على البعد الحقيقي لهذه المسألة في ابحاث فرانك .

ويظهر مفهوم السيطرة المرتبط بالقيم الرأسمالية ، بالنسبة للكاتبين ، كتعبير غير مباشر ، يفسر تطور البعض وتخلف الآخرين .

ان الاطروحة التي ساطورها ، هي ان سبب سيطرة نمط الانتاج الرأسمالي يعود ، في الدرجة الاولى ، الى الهوة الموجودة بين مستوى القوى الانتاجية (في المركز والمحيط) . اذ تقوم البلدان ، التي يسود فيها نمط الانتاج الرأسمالي والتي تحتل مركز القمة فيما يتعلق بالقوى المنتجة ، بصب عدد من المحرضات في السوق العالمية ، وذلك بشكل « قيم » للسلع المتبادلة . وان هذه المحرضات هي التي تخفي عملية تكون القيمة للبلدان الاقل تطورا . وهكذا تدفع الدول الاقل تطورا الى ابدال قنطار من الحنطة في السوق الدولية ، مقابل قنطار من (الحديد المصبوب) ، ذلك لان علاقة التبادل بين المادتين في داخل البلد الاقل تطورا ، هي قنطار حنطة واحد مقابل (٥) قنطار آهن ، وبهذا تكون هذه الدول قد خضعت منطقيا الى القبول بالعلاقة الجديدة للقيمة التي فرضها التبادل في السوق الدولي ، وهذا ما يمثل تبادلا غير متكافئ لـ (٨٠) ساعة عمل مقابل (٢٠) ساعة عمل لنمط الانتاج الرأسمالي ، وبالمقابل تتأثر عملية اعادة الانتاج الموسع للرأسمال الاجتماعي في البلدان الاقل تطورا وتأخذ مسارا غير مسارها الطبيعي . فيتم من خلال قيمة التبادل الرأسمالية اعادة تحديد كامل لمخصصات عوامل الانتاج الداخلية ، وذلك حسب المصالح المعبر عنها عن طريق نمط الانتاج الرأسمالي . وستكون التبعيات العديدة التي خلقت بهذا الشكل نتاجا لسيطرة « القيم » الرأسمالية هذه ، وهكذا تخلق تبعية تكنولوجية وتبعية في نموذج الاستهلاك وتبعية نقدية ...

ويمكننا ان نؤكد بان عملية تكون القيمة في البلدان المتخلفة تختفي تماما عن طريق تكون القيمة في الدول المتقدمة وفرضها على الدول المتخلفة ، وهو ما لا يطابق حاجياتها للتطور . وترتبط سيطرة الرأسمالية الاحتكارية ، من حيث الجوهر ، وكما يبين ذلك باران ، بطريقة صنع القيم المقبولة ، ولن يكون من الممكن فهم آلية الاستغلال بدون وعي النقطة الاولى هذه .

٢ - نظرية التبعية

يبين مفهوم السيطرة والقيمة « تبعيات » مختلفة ملموسة يخضع لها العالم الثالث : التبعية التجارية والتكنولوجية والمالية ، وتبعية اليد العاملة ونموذج الاستهلاك ... ومع ذلك ، فانه من الملائم طرح التساؤل النظري حول مفهوم « التبعية » ، وهو ما يفتح المجال لشرح « التبعيات الملموسة » هذه .

لقد تم التفكير بمفهوم التبعية بعد فشل نظرية التطور الاقتصادي للبلدان المتخلفة ، وذلك بسبب الآثار المعيقة المتولدة عن العلاقات بالاقتصاد الدولي . ويظهر هذا الموقف واضحا لدى اقتصادي أمريكا اللاتينية ، فقد كتب تيودونيو دو سانتوس Theodonio Dos Santos حول هذا الموضوع :

« من هذه الازمة (ازمة نموذج التطور ومشروع التطور) ولد مفهوم التبعية كعامل يمكن بواسطته شرح هذا الوضع الغريب . ويتعلق الامر هنا بشرح لماذا لم تتطور بنفس الطريقة التي تطورت بها البلدان الاخرى . لقد كُتِف تطورها عن طريق بعض العلاقات الدولية والتي يمكن تعريفها بعلاقات تبعية » (١) .

ومع ذلك ، يجب ادراك ان هذا المفهوم قد بقي تجريبييا ولم يصبح نظريا بعد ، بالرغم من كثرة استخداماته . انه يهدف الى ربط « تشكل » Modelage البنية الداخلية للبلدان المتخلفة من خلال العلاقات الخارجية مع البلدان المصنعة . ويعرف دو سانتوس هذا المفهوم عند محاولته تعريفه « بالوضع المكيف » :

« ان التبعية هي وضع تمتلك فيه مجموعة معينة من البلدان اقتصادا مكيفا بواسطة تطور وتوسع اقتصاد آخر بحيث يخضع له الاقتصاد الاول » .

ومن خلال هذا التعريف نقيس مباشرة الهوة التي تفصل بين الحالة العلمية للمفهوم ، وتمثله التجريبي في (كلمة) وضع Situation وفي المكان الثاني « يكيف » مفهوم التبعية « بنية داخلية معينة » . ان تعبير المفهوم لا يمثل حالة état لبنية ، بل هو المفهوم الذي يسمح بالسيطرة النظرية على تطور هذه البنية ، عند ذاك يصبح المفهوم علميا ويمكن تعريف مضمونه .

ويجب التمييز بين مفهوم التبعية من جهة ، وبين العناصر التي تعطيها اشكالا ملموسة (٢) . فيعرف مفهوم التبعية نظام « قيم » الاقتصادية المصنعة التي تفرض نفسها ، بسبب الهوة في مستوى تطور القوى المنتجة وبسبب العلاقات الدولية ، على الاقتصاديات الاقل تطورا بحيث تقوم برسم نموذج البنى الداخلية وبتشويهاها . ويتم ذلك في حالة دخول هذه القيم في تناقضات مع القيم التي قد تنسجم مع حالة معينة لقوى الانتاج ولعلاقات الانتاج . ان اوضح مكان لهذا التناقض هو التعارض بين قيم القطاع التقليدي وقيم القطاع الحديث . وهكذا يظهر مفهوم التبعية كمفهوم للعمل يستند الى ثنائي السيطرة - القيم بحيث يقوم بضمهما وتحديد خواصهما في عمله النظري الملموس . اما عناصر التبعية فهي القيم البضائية والتقنية والثقافية والسياسية والاجتماعية التي **تحدد** الاشكال الملموسة للتبعية التجارية الخ .

(١) تيودونيو دو سانتوس « ازمة نظرية التطور وعلاقات التبعية في أمريكا اللاتينية » في مجلة الانسان والمجتمع العدد ١٢ ، ١٩٦٩ .

(٢) يمثل هذا الامر محاولة يجب قبولها بتحفظ ، فالاعمال مستمرة على هذا الموضوع

فمن الضروري التفريق بين النظرية وبين الشكل الملموس الذي به تظهر الظاهرة وتتجسد باعتبارها نتاجه .

أ - التبعية النظرية

ان اول تبعية نظرية هي التبعية النظرية الاقتصادية المستندة الى العقلانية الاقتصادية ، وهي ما تحدد كافة التبعيات الاخرى .

١ - التبعية النظرية الاقتصادية

يحدد التبادل الدولي ، المستند الى العلاقة بين الاشياء المنتجة والمتبادلة ، عقلانية من النوع الرأسمالي تقوم على الربح ، وهذا ما يتطلب قيام علاقات انتاج رأسمالية ، ويقود الى تقول الطبقات الاجتماعية على صورة البلد المسيطر .

وتفرض النفسية الرأسمالية للربح للقطاع الحديث ، والتي يعبر عنها غالبا بشكل المضاربة ، منطقا اقتصاديا يقوم على ربحية المنتجات التي لا يمكن ان تكون فيما يخص بلدان المحيط سوى المواد الاولية والاستهلاكية ، وذلك بسبب الهوة الموجودة في القوى الانتاجية بين المركز والمحيط . فلا يمكن للمدير الشومبييري في بلدان العالم الثالث ان يكون الا مديرا مضاربا يستند الى الظروف الاقتصادية المطروحة ، باعتبار ان معياره الربحي هو معيار يستند على الربح . ولا يكون لهذا المدير اي سيطرة على هذه الظروف المطروحة .

وهكذا يلاحظ اختلاف الدور الذي تؤديه العقلانية الاقتصادية للربح في البلدان العالية التصنيع عن دورها في البلدان المتخلفة .

١ - العقلانية الجماعية للبلد المسيطر

وكما يبين ذلك ايف بارل ، ، فان مفهوم العقلانية الاقتصادية قد ظهر مع ظهور النشاط الربحي المرتبط بالانتاج (النضال ضد الندرة الاقتصادية) ، ومنذ ذاك ارتبطت هذه العقلانية بالكفاءة :

« تتضمن العقلانية الاقتصادية دائما الحصول على اقصى ما هو مطلوب من الموارد الموجودة ، او على انقاص الكلف الى اقصى حد ممكن للحصول على هدف معين » .

وكذلك يقوم كوديلية ، او بتلهام ، وبينار ببيان نفس الارتباط الموجود بين العقلانية الاقتصادية والكفاءة . يقول بينار :

« ان ما اقصده بالعقلانية ، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي او الجزئي ، هو الموقف الذي يتضمن البحث للحصول على اقصى الفوائد او الغايات المستهدفة ، وذلك انطلاقا من المصادر النادرة الموجودة ، اي المصادر الطبيعية المحددة والمحدودة الكمية » .

ان السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة محتوى المهمة الموضوعية او معرفة المهمة التي تحتل الاسبقية .

وبالنتيجة ، فان المهمة التي تحتل الاسبقية ما هي الا التنسيق بين انواع مختلفة من العقلانيات (اقتصادية ، تقنية ، اجتماعية ..) ، بحيث تتكامل بعضها مع البعض الاخر باعتبارها الاهداف والوسائل : فيصبح الهدف من عقلانية معينة وسيلة لهدف عقلائي اكثر ارتفاعا ، بحيث لا يمكن للمهمة التي تحتل الاسبقية ، « الا ان تمثل تشكيلة معينة للاهداف والوسائل » .

وتتحقق الرابطة بين الوسيلة والهدف ، او بين العلة والمعلول بواسطة بنية ، التي هي اساسا بنية القوى المنتجة وعلاقات الانتاج : وهكذا يضيع معيار الكفاءة ضمن معيار الانسجام البنيوي .

ويقوم ايف بارل بتقديم شرح واضح لديالكتيك الغاية والوسائل . فتخدم غاية مهيمنة (غاية الربح) لقيام غايات ثانوية (القوة ، المال ، النمو . ويمكن للغايات الثانوية ان تتحول الى غايات مهيمنة تخفي وراءها الغاية الاولى (الربح) ، الذي مع كل ذلك ، لا يتوقف عن تحريكها .

ومنذ هذه اللحظة تتحدد المهمة التي تحتل الاسبقية كما يلي :
« - كل من الغايات والوسائل مهيمن عليها من قبل احدى هذه الغايات ،
« - كل لم يتم فيه وصول الغايات الى الحد الذي تطرد فيه بقية الغايات الموجودة كوسائل مساعدة وكغايات ثانوية والتي يمكن ، عند الضرورة ، ان تتحول بدورها الى غاية مهيمنة .

انه من الواضح تماما ان هذه المهمة التي تحتل الاسبقية تخفي تناقضاتها ، في نفس الوقت الذي تنضم فيه الى انسجام بنيوي يمكن ان يكون انسجاما سياسيا او ايدولوجيا يدفع غاية معينة الى الامام . ويقوم هذا الانسجام البنيوي على مستوى معين من القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية . ففي البلدان الرأسمالية المهيمنة ، تقوم العقلانية الجماعية للمهمة التي تحتل الاسبقية بدمج عقلانية التحولات البنيوية بها . وعلى العكس من ذلك ، يكون للعقلانية التي تحتل الاسبقية ، في البلدان المتخلفة ، عقلانية اقتصادية بنيوية ومنسجمة .

ب - العقلانية الجماعية للبلدان المتخلفة

تمثل المهمة التي تحتل الاسبقية في البلدان المتخلفة ايضا ، تشكيلة من الغايات والوسائل ، فتسيطر احدى هذه الغايات على البقية الباقية منها (التطور الاقتصادي) . وتخدم هذه الغايات غاية مهيمنة (الربح) ، بحيث لا تسمح الاخيرة هذه بتحقيق الهدف (التطور) . ويعتمد هذا الانقطاع في البلدان المتخلفة على غياب الانسجام البنيوي بين غايات المهمة التي تحتل الاسبقية والوسائل ، وكذلك غياب الانسجام البنيوي للوسائل المستندة على الربح والقيمة (يمثل الربح

غاية في نفس الوقت الذي يمثل فيه معيارا لاختيار الاستثمارات) .
وينتج هذا الطلاق من واقع ان التفكير بالغايات والوسائل يحدث من خلال
انسجام بنيوي معين هو الانسجام الخاص بالراسمالية المسيطرة ، في حين ان
تطبيق هذه الغايات والوسائل يتم في انسجام بنيوي آخر، هو الانسجام البنيوي
المتعلق بحالة اخرى لتطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وهكذا تصبح المهمة
التي تحتل الاسبقية غير منسجمة من الناحية البنيوية .
فعلى سبيل المثال ، ان معيار الربحية لبلد متقدم ، والذي يكون منسجما
مع بنية هذا البلد ، لا يكون منسجما مع حاجة التطور في البلد المتخلف : اذ يبدو
انه لا يمن الحصول على ناتج لنشاط ديناميكي (صناعة ميكانيكية، الالكترون ...)
يقوم في البلد المتخلف ، الا بخسارة يتعرض لها هذا الناتج في السوق العالمية ،
مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم المشروع، وحالة البنية التحتية، وغياب الاقتصاديات
الخارجية والتكاملية، ومستوى الانتاجية . وقبل كل شيء Ex Ante ، يقوم معيار
الربحية بازالة هذا النوع من الاستثمار ، ذلك لان التفكير بهذا المعيار يتم ضمن
الانسجام البنيوي للراسمالية القائم على الربح . ولكن لا يوجد ما يثبت ، عند
تحديد المهمة التي تحتل الاسبقية ، بان لا يقود انبثاق انسجام بنيوي في بلد
متخلف ، متحرر عن الانسجام البنيوي للراسمالية الى القبول باسبقية الفوائد
الداخلية (نتيجة التصنيع) ، على الخسارة الخارجية التي تتم من خلال السعر .
ان التبعية النظرية للبلد المتخلف في العلاقات الدولية ، تعبر عن نفسها في
الانقطاع الذي يصيب المهمة التي تحتل الاسبقية المفروضة من الخارج .

٢ - التبعية النظرية الاخرى

تنتج خلال الفترة الممتدة من تحديد المهمة التي تحتل الاسبقية الى عدم
الانسجام البنيوي ، التبعية النظرية النقدية والمالية والتكنولوجية . وتحتل
التبعية الاخيرة اهمية خاصة لاننا اذا ما تعمقنا في الموضوع فاننا سنجد بان
البحث التكنولوجي يتحقق في اطار معين من القوى المنتجة ، هو اطار الراسمالية
المسيطرة ، وهو ما يكون منسجما مع هذه البنية . وحاليا ، لا يوجد اي بحث
تكنولوجي يأخذ في حسابه تحويل المواد الأولية الذي يعتمد عليه التطور
الاقتصادي للعالم الثالث . هذا ، ولا تقل اهمية التبعية الثقافية عن التبعية
التكنولوجية .

ان ما ينشئ التبعية الملموسة هو التبعية النظرية الشاملة هذه .

ب - التبعية والطبقات الاجتماعية

لقد اكدنا مرارا اهمية قيام المنظرين في المحيط بتزويدنا « بأرائهم » حول
الاسس الوطنية للمحيط ولتناقضات الاقتصاد العالمي الراسمالي . ولكن لا يمكن

حدوث هذا الامر الا اذا اوجد الاقتصاد العالمي الراسمالي « المرأة » الخاصة به المحيط . اي اذا اوجد ، في المطاف الاخير ، الطبقات الاجتماعية المتكونة من الملاك العقاريين والبرجوازية الزراعية والصناعية والمضاربة ، والتي تتعامل مع الراسمال الدولي .

وقد قدم **جان بيل** Jean Piel دراسة رائعة حول بيرو تبين علاقات السيطرة الداخلية في المحيط (اي الطبقات الاجتماعية المسيطرة) المرتبطة بالسيطرة الخارجية - اي الراسمال الدولي - ، وكذلك نشأة هذه العلاقات ووحدها واستمراريتها .

وعندما يجعل « يتودونيو دو سانتوس » من التبعية « وضعاً مكيفاً » ، فانه ينسى بحث ما يسمح بقيام هذا التكيف في الداخل . هذه النقطة هي النقطة الاساسية في دراسة جان بيل الذي يلجأ الى الجدلية *problématique* الماركسية لتفسير تطور تشكيلة اجتماعية انطلاقاً من الاسباب الداخلية وليس الاسباب الخارجية .

فما هو مفتاح الدراسة التاريخية للتخلف في حالة محددة - مثال بيرو في هذه الحالة ؟

لا يتعلق جواب جان بيل بحالة بيرو فقط ، بل انه يعممه الى التشكيلات الاجتماعية الخاضعة للسيطرة والمستغلة المختلفة :

« ففي هذا المجتمع - بيرو - الذي بالرغم من تعرضه خلال الاربعة قرون والنصف الماضية الى تغييرات داخلية دائمة (تغيرات في النظام القانوني وفي المسؤولين والمنتجات المستغلة) ، فان الاطار العام للتبعية الداخلية والخارجية قد استمر على حاله ، ولم يتعرض سوى لتغيرات قليلة . ففوق هذا المجتمع ، وجدت دائماً مصالح اجنبية اكثر قوة تقرر التوجه العام للمجتمع . وفي قاعدته ، وجدت دائماً جمهرة خاضعة للسيطرة مبعدة عن الاشراف على القرارات المتعاقبة ببلدها ، حتى وان كان ذلك الاشراف جزئياً . وتوجد ، بين الاثنين اهرام من الوسطاء المتحالفين او المتعاضدين ، الذين يتخصصون للحصول على امتياز استغلال هذه القاعدة بالتعاون مع الجامعات الاجنبية » .

وتتعاقب اشكال تاريخية متعددة للملكية منسجمة في ذلك مع التشكيلة المسيطرة (او التبعية) الداخلية والتشكيلة المسيطرة الخارجية ، اي المنسجمة مع علاقات الانتاج الوطنية وعلاقات الانتاج الدولية . وتتعاقب هذه الاشكال من « الانكومنديا *encomendia* مرورا بالـ « هاسيندا » *hacienda* والى المشروع الراسمالي الحديث مع ما يطابق هذه الاشكال من اشكال اجتماعية وسياسية .

ان الـ « انكوميندورو » *encomendero* ، التي تركز في يديها السلطة الاقتصادية والقضائية والسياسية والدينية على اساس استغلال جماهير الهنود الحمر وعلى اساس انتزاع الفائض الذي يؤخذ على شكل جزية (فائض عيني) والذي يقوم على الـ « ميتا » *Mita* (العمل القسري) ، هو في الاساس « سلطة وسيطة » بين المتربول الكولونيالي (اسبانيا) والجماهير المحلية المستغلة . وبين

فشل التمرد خلف كونزالو بيزارو Gonzalo Pizarro من اجل انتزاع السلطة المستقلة للطبقة الاجتماعية الفازية، حقيقة هذه السلطة الوسيطة، التي لا يمكنها، بأي حال من الاحوال ، ان تحصل على استقلالها وتنفرد دون المتربول بالسيطرة وباستغلال الجماهير المحلية .

ويمثل الـ « هاسيندادو hacendado شكل اختلاف السلطات في داخل المجتمع البيروني . فهناك السلطة الاقتصادية (الـ « هاسيندادو » hacendado) ، والسلطة القضائية ، والسلطة السياسية ، والسلطة الدينية . وهكذا تسمى الـ هاسيندا (Hacienda) - وهي الملكية الخاصة للارض ولباطن الارض - الى استغلال ليس فقط « الفائض المنتج تلقائيا من قبل المجتمع المحلي » ، بل الى تنظيم هذا الاستغلال « بهدف رفع انتاجيته » . وهنا ايضا تكون الـ « هاسيندادو » Hacendado ، مع ما يطابقها من اشكال قضائية وسياسية وايدولوجية ، « سلطة وسيطة » بين البيوتات التجارية الانكليزية هذه المرة (تغير في الوضع الاقتصادي العالمي واستغلال الجماهير والذي يأخذ اسم كاموناليزم gamonalisme :

« ان الـ « كامونوليزم » gamonalisme هو الائتلاف الدائم بين المصالح الخاصة والسلطات المدنية والقضائية القائم على حساب الجماهير المستغلة المحلية . ويمثل الـ « كامونوليزم » gamonalisme التهديد الذي يمارس ضد المنتجين الزراعيين الصغار الذين ينجحون بصعوبة في المحافظة على استقلالهم الاقتصادي في مواجهة الملاك العقاريين الكبار الذين يسلبونهم اراضيهم ، وفي مواجهة التجار المرابين الذين يرهقونهم بالديون ، وفي مواجهة السلطات التي تفرض فيما تفرضه عليهم من ضرائب لا يشعر سواهم بثقلها . ان الـ « كامونوليزم » gamonalisme هو الشكل الجمهوري ، الجماعي والمتنوع ، لتركز السلطات في ايدي نخبة محلية تتعاون نسبيا مع الوسطاء ، والتي تفرض قوتها بشدة على اولئك الذين يقعون تحتها » .

ومرة اخرى لم تطور التغيرات التي جرت على البنى خلال القرن العشرين ، والتي طورت شكل الملكية من « هاسيندا » hacienda الى المشاريع التجارية الصناعية والمعدنية والمصرفية ، السمة الوسيطة للطبقة الاجتماعية في السلطة . ومع هذا الشكل الجديد للعلاقة بين السيطرة الداخلية والسيطرة الخارجية تقوم علاقات انتاجية جديدة متطابقة معها . فيتم نزع قوة حرة للعمل من الجماهير المحلية الريفية لتأتي وتحشر نفسها في « مدن الصفيح » (Bidonvilles) وهي المدن التي يشيدها الفقراء من بقايا الصفائح في ضواحي المدن) ، والتي منها تنزود المشاريع الحديثة بقوة العمل . وكذلك يتطابق مع الشكل الجديد هذا تنظيم سياسي جديد ، هو رأسمالية الدولة التي تتمتع بقدرة خاصة على رعاية السيطرة الداخلية بغيره فائقة ، وكذلك على مفاوضة الرأسمال المالي الدولي لمصلحة الطبقات الحاكمة لاقتسام الارباح المتأتية من استغلال الجماهير في البيرو . وهكذا يقوم جان بيل بطرح ثلاث سمات اساسية **لحالة** التشكيلة الاجتماعية

الراسمالية في البيرو في الاقتصاد العالمي الراسمالي :

« ١ - استمرار زمام الامور بيد اوليفارشيه (الحكم الاقلية) تتكون من كبار الوسطاء الماليين المحليين والمتعاونين مع الخارج في استغلال البلاد ، بحيث لا يتركون للدولة سوى حد صغير للمناورة .

« ٢ - الاحتفاظ بجمهور خاضع للسيطرة يتكون من الهنود الحمر او من « الشولا » والذين يخدمون كاحتياط لليد العاملة ،

« ٣ - استمرار الوسطاء الذين كانوا سابقا من الاخصائيين والاحرار والملاك العقاريين ، والذين اصبحوا اليوم من الموظفين والفنيين والتجار والذين يدعون لانفسهم ، في نفس الوقت ، حق الدفاع عن الجماهير واستغلالها . »
وبنفس الاتجاه لتحليل التبعية القائمة على دور الطبقات الاجتماعية ، تقوم دراسات فرانك Frank حول التخلف في امريكا اللاتينية . ان البعد العملي لهذه الدراسات هو :

« ١ - يتكون العدو المباشر للتحرر الوطني في امريكا اللاتينية على الصعيد التكتيكي من البرجوازية الداخلية في البرازيل وبوليفيا والمكسيك ، الخ ومن البرجوازية المحلية في ارياف امريكا اللاتينية ...

« ٢ - تكونت بنية الطبقات الامريكية - اللاتينية وتعرضت للتغيرات بواسطة تطور البنية الكولونيالية للراسمالية الدولية من المركنتيلية (التجارية) الى الامبريالية ...

« ٣ - يجب على النضال المعادي للامبريالية في امريكا اللاتينية اليوم ، ان يشن من خلال نضال الطبقات . وتعطي تعبئة الجماهير على الاصعدة الوطنية والمحلية ضد العدو الطبقي المباشر (المحلي) ، المجال لمواجهة ستكون اكثر ضراوة مع الامبريالية كعدو رئيسي ، اكثر مما لو تمت بتعبئة مباشرة معادية للامبريالية (الخارج) ...

« ٤ - ان تطابق استراتيجيية نضال الطبقات مع النضال المعادي للامبريالية ، كما ان الاسبقية التكتيكية التي تعطى لنضال الطبقات في امريكا اللاتينية على النضال المعادي للامبريالية وضد برجوازية المتروبول ، يطبق بوضوح من خلال حرب العصابات التي يجب ان تشن اولا ضد البرجوازية المحلية في البلاد ... » .

ج - الاشكال الملموسة للتبعية

ان الاشكال الملموسة للتبعية الناتجة عن مفعول التبعية بمفهومها النظري والمحددة لتوقف قوة التجدد المستقلة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي اصبحت متخلفة، هي التبعية التجارية والمالية والنقدية والتكنولوجية، وتبعية اليد العاملة والتبعية لنموذج الاستهلاك والتبعية الثقافية والايديولوجية ، واخيرا التبعية السياسية . وتؤدي هذه الاشكال بدورها الى تضخيم وزيادة حدة التناقضات الداخلية في التشكيلات الاجتماعية الراسمالية الخاضعة للسيطرة والمستغلة .

١ - التبعية التجارية

تقوم هذه التبعية ، أولا ، على صعيد الاستيرادات والتصدير العالمية .
١ - التبعية التجارية للبلدان المتخلفة على صعيد التصدير والاستيراد العالمية .
يبين توزيع التبادل العالمي بين دول المنشأ والدول المستوردة (كما في الجدول ادناه) ، التبعية الكبيرة التي تخضع لها الدول المتخلفة للدول الصناعية بالنسبة للاستيرادات والتصدير . فلا يمثل التبادل بين البلدان المتخلفة اليوم سوى (٣ ٪) من التجارة الدولية ، مع الاخذ بالاعتبار بأن هذه النسبة هي فسي تدهور دائم .

ان هذا الاتجاه الضعيف للتبادل بين البلدان المتخلفة ، هو بوضوح نتاج للتقسيم الدولي للعمل ، بحيث لا تكون المنتجات الأولية لهذه الاقتصاديات مكملة لبعضها ، بل تدخل في تنافس مع بعضها في اسواق الدول المتقدمة : ولا يمكن ان تقوم الحالة المعاكسة الوحيدة الا مع المنتجات المصنوعة .

الجدول الثالث : نسب توزيع التبادل العالمي في ١٩٦٧

السى	من	المناطق الصناعية	المناطق الاتحاد السوفيتي	اوروبا الشرقية
من	من	من	من	من
المجموع العام	غير الصناعية	الصين	المجموع العام	المجموع العام
٥٢٤٧	١٤٤٢	٢٤٩	٦٩٤٦	٦٩٤٦
١٣٤٩	٣٤٨	١٤٠	١٨٤٧	١٨٤٧
٢٤٨	١٠٦	٧٠١	١١٤٧	١١٤٧
٦٩٤٣	١٩٤٧	١١٤٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : enuced 5 , onu - دراسة حول التجارة الدولية والتطور -
نيويورك ١٩٦٩ .

ب - افريقيا تتاجر مع افريقيا

ففي حين لا يمثل التبادل بين الدول الافريقية سوى (٧٤٥ ٪) من التجارة الاجمالية لافريقيا ، فان (٦٠ ٪) من تجارة القارة يتم مع اوروبا الصناعية . بل يمكننا ، اضافة لذلك ، ان نلاحظ وجود تراجع للتجارة بين الدول الافريقية في التجارة العالمية ، فلقد مثلت في عام ١٩٥٨ (٥٠ - ٪) من التجارة الدولية فانخفضت في ١٩٦٤ الى (٤٠ - ٪) . وتبين هذه النسب الابعاد الاقتصادية لهذه المبادلات .

وبالنسبة لعام ١٩٦٤ ، فان الاستيرادات والتصدير التي تم امتصاصها من قبل السوق الافريقية ببلدانها المختلفة كان كما يلي :

النسبة المئوية للتجارة الافريقية بالنسبة للمجموع		
الاتحاد الكمركي القاري	الاستيرادات	التصدير
الكاميرون	٨٤٢	٦٤٣
الاتحاد الكمركي لغرب افريقيا	٩٤٧	٤٤١
مدغشقر	٦٤٦	٨٤٤
غانا	٢٤٦	١١٤٦
نيجيريا	٩٤٢	٢٤٥
الحبشة (اثيوبيا)	١٤٢	٤٤٣
السودان	١٤٢	١٤٩
مصر	٨٤٨	٢٤٩
الجزائر	٢٤٢	٢٤٧
المغرب	٣٤٨	٣٤٢
	٥٤٥	٥٤٦

ويلاحظ داخل هذه المبادلات سيطرة ناتج او ناتجين على ٨٠ ٪ من قيمة الصادرات والاستيرادات بين بلد وآخر .

— تتكون ٨٠ ٪ من صادرات الاتحاد الكمركي الاستوائي للجزائر من الخشب والفسق السوداني .

— تتكون ٨٠ ٪ من صادرات الاتحاد الكمركي لغرب افريقيا للجزائر من القهوة .

— وتتكون ٩٧ ٪ من صادرات مدغشقر للاتحاد الكمركي لغرب افريقيا من السكر .

وهكذا لا تهرب المبادلات بين الدول الافريقية من التقسيم الدولي للعمل ، بل ليس من المستغرب ان نلاحظ وجود اتجاه نحو ابقاء هذه المبادلات على حالها ، بل وحتى نحو تقليصها :

فاذا اخذنا عام ١٩٦٠ كأساس (١٠٠) فان الصادرات والاستيرادات بين افريقيا وبقية العالم قد ارتفعت في عام ١٩٦٦ الى معدل (١٣٥) بالنسبة للصادرات و (١٢٠) بالنسبة للاستيرادات ، في حين بقيت الصادرات والاستيرادات بين البلدان الافريقية على حالها في عام ١٩٦٦ ، فمثلت (١٠٣) بالنسبة للصادرات و (١٠٤) بالنسبة للاستيرادات .

وبعد ذلك ، فان الجزء المتعلق بالتبادل بين الدول الافريقية بالنسبة للتجارة العامة لمجمل افريقيا هو في انخفاض في المدى الطويل ، بدون ان نلاحظ نقطة تحول واحدة للرجوع عن هذا الاتجاه .

الجدول الرابع : نسبة الصادرات والاستيرادات بين الدول الافريقية
بالنسبة للصادرات والاستيرادات الافريقية الاجمالية

١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
الصادرات	٩٤٤	٩٤٤	٨٤٥	٧٠٧
الاستيرادات	٧٤٤	٧٤٤	٧٠١	٦٤٥

ومن كل ذلك ، يجب فهم ان تطوير التبادل بين البلدان الافريقية غير ممكن اذا ما تم على اساس التقسيم الدولي الحالي للعمل . ان هذا التقسيم هو الذي يزيد من تبعية افريقيا لاوروبا ولامريكا الشمالية . وعلى العكس من ذلك ، يقتضي تطوير التبادل بين البلدان الافريقية سياسة تصنيعية تقوم على الاعتماد المتبادل للاجهزة الانتاجية لهذه البلدان .

ج - تبعية بلدان منطقة الفرنك

- الصادرات

- تركيب الصادرات

ان بلدان منطقة الفرنك هم اولا مصدرون للمواد الاولية التي لا يتعدى عددها ٢ - ٤ منتجات ، وذلك في احسن الاحوال . (انظر الجدول الخامس) .

الجدول الخامس : تركيب صادرات بلدان منطقة الفرنك
حسب النسب المئوية للصادرات الاجمالية للبلد

البلد	المنتجات	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٥
مالي	الفسق السوداني	٣٧٠٣	٣٢٠٢	٢٩٠٠	
	حيوانات حية	١٠٠٤	١٦٠٦		
	اسماك مجففة	٢٢٠٨	١٥٠٨		
	القطن	٦٠٢	١٢٠٨		
السنغال	الفسق السوداني	٣٣٠٦	٣٨٠١	٣٥٠٠	٤١٠٠
	زيت الفسق السوداني				
	مواد سمادية	٦٠٨	٧٠٧	٧٠٠	٨٠٠
	منتجات منجمية				
النيجر	حيوانات حية	٨٠٠	١٣٠٦	١٨٠٠	١٣٠٠
	الفسق السوداني	٨٠٠٠	٥٨٠١	٦٠٠٠	٥٧٠٠

٢٢٤.	٥٣٤.	٤٨٤٢	٤٠٤.	النخل الكرني	
٤٩٤.	١٥٤.	١٧٤٨	١٧٤.	زيت النخل	داهومي
٢٠٤.	٧١٤.	١٧٤٥	٤٠٤.	القهوة الخضراء	
٢٥٤.	٣٦٤.	٣٨٤٥	١٧٤.	الكافو	توكو
٣٣٤.	١٨٤.			فوسفات الكالسيوم	
٤٤.	٦٤.	٣٤٤	٣٤٢	الموز	
٣٧٤.	٥٢٤.	٥٠٤.	٥٨٤.	القهوة الخضراء	ساحل العاجل
١٥٤.	٢٠٤.	٢٣٤٤	٢٥٤.	الكافو	
٢٧٤.	٢٢٤.	١٨٤.	٧٤٩	الخشب	
	٤٨٤٦	٧٠٤٤	٦٠٤.	حيوانات حية	فولتا العليا
٢٠٤.	٧٧٤.	٦٢٤.	٨١٤.	القطن	الشاد
٩٤.	١٠٤.	١٢٤.	٦٤٢	حيوانات حية	
١٤١	٢٤٥	٦٤٥	٣٤.	الجلود	
١٨٤.	٢٥٤.	٤٤٤.	٥٢٤.	القطن	جمهورية افريقيا
١٥٤.	١٤٤.	٢٤٤.	٢٤٤٣	القهوة الخضراء	الوسطى
٥٣٤.	٤٨٤.	١٢٤.	٨٤٤	الماس	
٤٣٤.	٥٢٤.	٧٢٤.	٦٧٤.	الخشب	
١٥٤.	١٤٤.	٢٠٤.	٢٥٤.	البترول	الكابون
١٠٤.	١٨٤.			المنغنيز	
٨٤.	٩٤.			اورانيوم	
٤٤٤.	٣٥٤.	٦٣٤.	٦٣٤.	الخشب	
٤٢٤.	٤٦٤.			الماس	الكونغو
٣١٤.	٢٩٤٣	٣١٤.	٤٣٤.	القهوة الخضراء	مدغشقر
١٠٤.	٥٤٢	٨٤٨	٦٤٥	الفانيل	
٢٤.	٦٤٦	٦٤٣	٥٤٩	الرز	
٥٤.	١٠٤٨	٧٤٤	٣٤٧	السكر	
٤٤.	٤٤٣	٣٤٧	٦٤٢	التبغ	
٥٤.	٩٤٥	٣٤٣	٢٤٢	زراعات ليفية	

٢٢٤٩	٢٠٠٠	١٩٤٢	١٨٠٦	القهوة الخضراء	الكاميرون
٢٢٤٢	٣٧٤٦	٣٣٤٦	٣٢٤٢	الكافور	
٩٠٠	٧٤٠	٥٤٦	٦٤٦	الخشب	
٧٤٠	٧٤٠	٤٤٣	٥٤٢	القطن المحلوج	
١٨٤٠	١٨٤٨	١٨٤٠		الالمنيوم	

وتأخذ تبعية الصادرات حسب نوع الناتج كامل أهميتها عندما نبين أن الفلاح الكاميروني يحصل على (٧٠ ٪) من دخله النقدي من خلال بيعه منتجاته المتجهة نحو التصدير. وهكذا يخضع مجمل السوق المحلي لنتائج المداخيل المتوقعة المتأتية من التجارة الخارجية .

ومن ناحية ثانية ، يؤدي ارتباط الزراعة الكاميرونية بالخارج (٨٠ ٪) من الصادرات الى قيام اقتصاد للمزارع ، يتعارض مع الزراعة الغذائية التي لم تندمج باقتصاد السوق : يتم تسويق اقل من (١٠ ٪) من منتجات الزراعة الغذائية وينتج عن ذلك ضعف الدوافع لتحسين انتاجية المواد الغذائية ، في حين تتوجه كافة الجهود نحو المزارع المخصصة للتصدير والخاضعة لتدهور الاسعار، مما يلغي فوائد رفع الانتاجية .

- وجهة الصادرات

تركز بشكل عام صادرات بلدان منطقة الفرنك نحو فرنسا والسوق الأوروبية المشتركة : (٧٠ ٪) من متوسط الصادرات . وتبقى نسبة الصادرات نحو الشرق ضعيفة : من (١) الى (٢ ٪) .

الجدول السادس وجهة صادرات بلدان منطقة الفرنك حسب النسبة المئوية
البلد او المنطقة

بلد المنشأ	المصدر اليها	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٥
فرنسا		٦٩٤٠	٦٣٤٠	٦١٤٠	٥١٤٠
المانيا الاتحادية - إيطاليا					
التوكو - مالي	دول البنلوكس	٣٤٠	٩٤٠	١٦٤٠	١٧٤٠
	بريطانيا العظمى	١٤٠	١٤٠	١٤٠	٢٤٠
	الولايات المتحدة	٦٤٠	٧٤٠	٨٤٠	٨٤٨
فرنسا		٥٩٤٠	٥٢٤٠	٤٨٤٠	٤١٤٠
الكاميرون والاتحاد	دول البنلوكس	٩٤٠	٢٦٤٠	٢٦٤٠	٢٩٤٠
الكاميرون الاستوائي	بريطانيا العظمى	٢٤٠	٢٤٤	٤٤٥	٦٤٣
	الولايات المتحدة	٥٤٠	٣٤٥	٧٤٢	١٠٤٠

٤٤٤٠	٥٠٠	٥٦٠	٥٨٠	فرنسا	مدغشقر
				المانيا الاتحادية - ايطاليا	
٧٠	٩٠	٥٠		دول البنلوكس	
٢٠	٢٠٧	٢٠	٢٠	بريطانيا العظمى	
٤٠	٣٠	٢٠	٣٠٤	الولايات المتحدة	

الواردات

يميز ميشيل دي سانت - مارك Michèle de Sant Mark بين الواردات الانتاجية (الطاقة ، المواد الاولية ، والمواد الانتاجية) ، وواردات الاستهلاك الطويلة الامد والاستيرادات الغذائية . وعند قراءة الجدول التالي سيبدو للقارىء ان الوضع ايجابي بالنسبة للاستيرادات في الكابون وجمهورية افريقيا الوسطى والكونغو والتشاد ، ولكن ذلك لا يمثل في الواقع سوى وهم تسببه كلمة « الانتاجية » ، لان المواد المنتجة تتجه في اغلب الاحيان نحو اقامة قطاع استهلاكي فقط وليس انتاجي .

الجدول السابع : تركيب استيرادات بلدان منطقة الفرنك لعام ١٩٦٥ حسب النسب المئوية

الدول	الاستيرادات الانتاجية	الاستيرادات الاستهلاكية	الاستيرادات الغذائية
السنغال	٣٥٤٥	٢٧٤٩	٣٦٤٦
مالي	٤٣٤	٣٦٤٧	٢٠٤٣
فولتا - العليا	٤٢٤٧	٣٣٤٣	٢٤٤
ساحل العاج	٤٨٤	٣٤٤٣	١٧٤٧
التوكو	٤٩٤	٣٤٤	١٧٤
الكاميرون	٤٥٤٤	٤٢٤٧	١١٤٩
الكونغو	٥٨٤	٢٧٤	١٥٤
الكابون	٦٠٤	٢٥٤	١٥٤
جمهورية افريقيا الوسطى	٥٠٤	٣٦٤٥	١٢٤٥
التشاد	٥٠٤	٣٥٤	١٥٤
مدغشقر	٤٢٤٦	٤٠٤	١٦٤

٢ - التبعية المالية والنقدية :

تقوم هذه التبعية عن طريق النظام النقدي الدولي الذي يعمل بشكل كامل لمصلحة الاقتصاديات المسيطرة .

- تؤدي الاستثمارات الاجنبية الفردية والعامه في امريكا اللاتينية وافريقيا واسيا الى تضخم الدين الخارجي مما يربط هذه الدول سياسيا ، في حين ترجع الارباح المتحققة من هذه الاستثمارات الى المتروبول .

ففي المكسيك ، بلغت الاستثمارات المتحققة بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٣ (٧٩٠) مليون دولارا ، في حين بلغت عوائد الاستثمارات الاجنبية التي اعيد تصديرها

نحو المئويين (١٤١٠٠) مليون دولارا . وكذلك يقدر سمير امين رؤوس الاموال التي دخلت ساحل العاج في عام ١٩٦٥ ب (٦) مليارات فرنك ، في حين بلغت الاموال التي خرجت (ارباح ورؤوس اموال معاد تصديرها) ب (١٦) مليار فرنك في العام نفسه .

ومن ناحية ثانية ، يبين لنا « كلود جوليان » الاختلاف بين الربح حسب منطقة النشاط (امريكا اللاتينية واسيا) وكيف ان الاستثمار الخارجي الامريكي قد تم تعويضه اكثر عن طريق الخروج الصافي لرأس المال (انظر الجدول التالي) وعلى العكس من ذلك ، لم تحقق الاستثمارات الامريكية في اوروبا والتي ارتفعت بمقدار (٨٥٧١) مليون دولار في عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٦٥ سوى ما مجموعه (٣٧٤٨) مليون دولار (ولا يعني هذا اختلاف في معدل الربح هنا وهناك ، بل يعني اختلاف بين الربح المتحقق والاستثمار الاضافي)

الاستثمارات والارباح الامريكية في امريكا اللاتينية واسيا (مليون دولار)

١ - امريكا اللاتينية	الاستثمارات	الارباح
١٩٥٩	٨٢١٠	٦٠٠
١٩٦٠		٦٤١
١٩٦١		٧١١
١٩٦٢		٧٦١
١٩٦٣		٨٠١
١٩٦٤		٨٩٥
١٩٦٥	٣٩٧١	٨٨٨
زيادة الاستثمار	١٢٥١	
مجموع الارباح		٥٢٩٧
الرأسمال الصافي المهاجر	٤٠٤٦	

٢ - اسيا

١٩٥٩	٢٢٣٧	٧٣٢
١٩٦٠		٨٥٣
١٩٦١		٨٩٣
١٩٦٢		١٠١٧
١٩٦٣		١٠١٧
١٩٦٤		٩٨٣
١٩٦٥	٣٦١١	١٠٣٣
زيادة الاستثمار	١٣٧٤	
مجموع الارباح		٦٥٢٨
الرأسمال الصافي المهاجر	٥١٥٤	

٣ - التبعية التكنولوجية

سيكون من المفيد جدا البحث في ميزانيات الابحاث والتطور للولايات المتحدة الامريكية ودول السوق الاوروبية المشتركة وقياس الاثر الذي يتركه البحث العلمي على تحديد المبادلات . لكن ما يؤسف له هو ان هذا البحث متعذر لانه لا توجد ، حسب علمنا ، دراسة جديدة في هذا المجال المهم جدا .

٤ - تبعية اليد العاملة

تؤثر هذه التبعية على هجرة العمال الماهرين وغير الماهرين . فبين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٦ دخل الولايات المتحدة (٥٩٨٥١) عامل ماهر من بينهم (٢٢٠٣٣) عاملا قدموا من الدول المتخلفة . وان اتجاه الهجرة هذا هو في تزايد ، ومن المتوقع ان يرتفع العدد السنوي للعاملين العلميين الكفوئين جدا من (١٦٠٠) في عام ١٩٦٥ الى ما يقارب (٦٠٠٠) في عام ١٩٧٥ . ويبدو انه ليس من الضروري هنا ان تؤكد على الارباح المستحصلة التي تضع كلفة تكوين المهارة على نفقة الآخرين (الدول المتخلفة) ، ولا على الخسارة الصافية التي تتعرض لها هذه الدول نتيجة هذه العملية .

كما تخدم هجرة اليد العاملة غير الماهرة بنفس المقدار البلدان المصنعة وفي الختام فاننا نستخلص ان اية محاولة لقلب التبعية المتزايدة المموسة هذه ، لا بد ان تمر من خلال محاولة قلب التبعية الاولى ، التي هي التبعية النظرية .

ثانيا - الامبريالية الجديدة والاستقلال

تضمن السيطرة والتبعية نموا معينا في البلدان الاقل تطورا رغم الدور المكمل الذي تلعبانه في استقلال هذه المناطق . وبالرغم من عدم اهمية هذا النمو ، الا انه بلغ (١١،٥ ٪) في ساحل العاج خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، و (٦ ٪) في المكسيك خلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٦٤ ، و (٦ ٪) في البرازيل خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦١ .

واذا اخذنا ما ورد في مقال شفالية J . M . Chevalier ، وج دو كوا G . Dhoquois وليفيفر A . LeEuvre و ام بيير M . Pierre حول « الامبريالية الجديدة » ، فاننا يجب ان نقبل بالرأي القائل بتحقيق بعض النمو في ظل الامبريالية فسي البلدان المتخلفة . غير ان هذا النمو يبقى دون الحد الذي يضمن تقليص الهوة في التطور ، بل على العكس يؤدي الى توسيعها بسبب طبيعة الصناعات الانمائية المقترحة . وهكذا ساعرف التخلف على المستوى الداخلي ، باعتباره حرف اعادة الانتاج الموسع للراسمال الاجتماعي عن مجراه الطبيعي ، ووضعه في خدمة الاهداف المعاد انتاجها حسبما تقتضيه آليات السيطرة والتبعية المطروحة من قبل

نمط الانتاج الرأسمالي .

ولكن « فرانك » يفهم التخلف بطريقة أكثر مباشرة ، وذلك باعتباره انتزاعا للفائض الاقتصادي . ويبدو عندما نتابع « فرانك » بأن اصل التخلف يكمن في عدم تكافؤ المبادلات ، وهكذا يقوم فرانك بمعالجة تناقضات النظام الرأسمالي على مستوى السوق العالمية وليس على مستوى نمط الانتاج الرأسمالي . انه يقول :

« هذه التناقضات هي كما يلي :

« - سلب الفائض الاقتصادي بأقصى ما يمكن واستحواذ اقلية على هذا الفائض .

« - استقطاب النظام الرأسمالي في المركز المتربولي والمحيط السائر فيه ، فلكه .

« - المحافظة على البنية الأساسية للنظام الرأسمالي من خلال تاريخ توسعه وتحوله عن طريق استمرارية واعادة قيام هذه التناقضات في كل مكان وكل وقت » .

ويبقى ان نعرف ما اذا كان « فرانك » يعالج هذا الارتباط بشكل حدي مباشر ، اي ما اذا كان الاستقطاب في المتربول والبلدان التابعة - الذي يمنح في الواقع الشكل المحدد الممنوح للبلدان المتخلفة - سيعتمد على الاستحواذ على الفائض ، او على العكس ، عما اذا كان يرفض ان يكون انتزاع الفائض هو نتيجة لهذا الاستقطاب .

١ - التبادل غير المتكافئ والاستقطاب في اطروحة « اندريه فرانك »

لقد سبق لكارل ماركس ان اكد على التبادل غير المتكافئ ، وذلك في الحالة التي يحصل فيها الاقتصاد المتقدم من التبادل الدولي على ساعات عمل زائدة يحتويها الناتج المستورد من البلد الاقل تطورا تفوق تلك التي تحويها المادة المصدرة ، فيقوم البلد المغبون من التبادل « بتزويد عمل متجسد عينييا In natura يفوق العمل الذي يتلقاه هو نفسه » . . غير ان التبادل غير المتكافئ كان بالنسبة لماركس ، ثمرة لما تخلفه بنية نمط الانتاج الرأسمالي . وعلى العكس من ذلك ، يرى فرانك التبادل غير المتكافئ كنتاج للبنية الاحتكارية للمبادلات ، علما بان ما يقصده بتعبير « الاحتكارية » هو التبعية الخارجية للبلد التابع بالنسبة للمتربول . وهكذا فإن التعبيرين - التبادل غير المتكافئ والاستقطاب - غير مستقلين عن بعضهما في البناء النظري لفرانك ، وهذا ما يقوده الى التخبط في اعطاء الاولوية لاي منهما .

١) وهكذا يرتبط في الفترة الاولى انتزاع الفائض مباشرة بالبنية الاحتكارية للمبادلات ، وذلك على طول سلسلة من الاستغلال تمر بالشبكة المعقدة التي تربط البلد التابع والمتربول :

« وعلى كل صعيد يقوم الرأسماليون القليوا العدد بممارسة ساطة الاحتكار على عدد اكبر من الناس يقومون على صعيد اوطا منهم ، فيقومون بنزع كل او جزء من فائضهم الاقتصادي ، ويستحوذون

عليه لأغراضهم الخاصة ، وذلك عندما لا يتعرضون هم بدورهم الى خطر نزع فائضهم من قبل الراسمالين القليلي العدد الذين يقعون على صعيد أعلى منهم » .

ولا يقوم « فرانك » بتطوير « نظرية » للتبادل غير المتكافئ ، بل يكتفي بوضع قواعد شبكة انتزاع الفائض ، وهذه هي إحدى مساهماته الأساسية . انه يتكلم جيداً بالتاكيد عن « سلطة الاحتكار » التي هي الأساس لانتزاع الفائض ، ولكنه يقوم بذلك بشكل حدسي أكثر مما هو بشكل شرح نظري مقبول .

ومع ذلك ، فإن انتزاع الفائض ، المعروض في أطروحة فرانك ، هو العامل الذي سيشرح لنا سبب تقدم البعض وتخلف الآخرين ، يقول فرانك :

« وعلى كافة المستويات ، يقوم النظام الراسمالي الدولي والوطني والمحلي بتحقيق التطور الاقتصادي للأقلية والتخلف للأغلبية » .

وإذا ما ذهبنا أبعد من ذلك ، فأننا نجد بأن السبب ، لدى فرانك ، في زيادة حدة الاستقطاب هو انتزاع الفائض :

« ينزع المتربول عن توابعه فائضهم الاقتصادي فيستحوذ عليه لضمان حاجيات تطوره الاقتصادي الخاص . فتبقى التوابع متخلفة بسبب عجزها عن الحفاظ على فائضها الخاص » .

وهكذا ، لا يعتمد الاستحواذ على الفائض على البنية الاحتكارية للمبادلات فقط ، بل انه يشرح أيضا التخلف ، فغياب الفائض المزروع يمنع تحقيق تراكم رأس المال .

وفي الواقع ، يظهر الاستقطاب للمتربول - التابع كشكل عال لعلاقة السيطرة التي توحد أكثر العمال تخلفاً في اقتصاد الحاجة بالمتربول الراسمالي المسيطر ، مما يدفع الى الامام بشبكة الاستغلال ، يقول فرانك :

« وعن هذه الطريقة الملتوية للسلسلة التي تربط علاقات المتربول بتوابعه ، يجد هؤلاء العمال انفسهم مرتبطين بالمتربول المركزي للعالم وبهذا يندمجون في النظام الراسمالي العالمي للاستغلال » .

وستأخذ الاشكال المختلفة للعلاقة هذه ، شكل التبعية الاحتكارية للمبادلات ، والتبعية التقنية والمالية ، والتبعية السياسية والعسكرية .

ب) وعند مواصلة السير على هذا الطريق الجديد والذي يبحث عن شبكة معقدة للاستقطاب تمثل « قناة للاستحواذ على الفائض » ، فإن فرانك يجد نفسه ، عند بحثه « المشكلة الهندية في أمريكا اللاتينية » ، منقاداً من جهة الى رفض نظرية التخلف الكلاسيكية المستندة الى « الثنائية الاقتصادية » ، ومن الجهة الأخرى الى تبيان (وذلك للمرة الأولى) ان اقتصاد الحاجة هو نتاج للاستغلال الراسمالي الذي يتم بواسطة المتربول الداخلي التجاري او الصناعي :

« تجد المسألة الهندية لسكان أمريكا الأصليين جذورها في العلاقات الاقتصادية التي تربطهم ببقية أعضاء المجتمع . وتحدد هذه العلاقة عن طريق الاستقطاب الى متربول وتوابع وهو ما يميز بنية المجتمع الراسمالي بأكمله ، وكذلك ما يميز تطور هذا المجتمع منذ ان تم دمج الهنود (السكان

الاصليين) بهذا المجتمع عن طريق الفوز » .

ويذكر فرانك بالتطور التاريخي والوطني لهذه العلاقة المطلقة للشبكة العالمية للاستغلال بين المتربول الداخلي الصناعي او التجاري - التي ترتبط هي نفسها بمتربول خارجي للاستغلال اعلى منها - واقتصاد الحاجة . هذه العلاقة تأخذ شكل « انكومانديا » encomendia في الشيلي (مشروع المناجم ، مشروع تربية الحيوانات ، والمشروع الزراعي) ، وشكل ال « كوتيكي » cuatequil في البيرو ، ونظام ال « كانانز » gananes او ال « لابوريوس » laborios الكادحين في المكسيك .

ومن هنا ، يفتح لنا فرانك طريقا حاسما للبحث ، وذلك عندما يحاول تعريف آلية استغلال العمل في اقتصاد الحاجة . فيبين ، اولا ، انتزاع فائض من قوة العمل الهندي بفضل « المستوى المنخفض جدا للاجور » ، وهو ما يلتقي مع المقولة المركزية التي نجدها في اطروحة ايمانويل (١) . ويبين ثانيا بان استغلال قوة العمل في التبادل ينتج عن التقليل من تقييم Sous - évaluation قيمة قوة العمل ، وذلك ما يقترب من مواقفي الخاصة .

ج (وفي دراسته حول « التطور الرأسمالي للتخلف في البرازيل » والتي تعتبر مرحلة متقدمة من صياغاته ، يقوم فرنك ، كما يبدو ، باغناء الجانب الذي يحتل لديه مركزا رفيعا ، والمتعلق بانتزاع الفائض باعتباره الطريق الذي بواسطته يمكن تفسير تخلف البعض وتقدم الآخرين . وبهذا يؤكد اكثر من ذلك على الانحراف الذي اصاب القوى الانتاجية واعادة الانتاج الموسع لرأس المال الاجتماعي .

وبهذا يتكون النموذج النظري الذي طوره فرانك من اربعة عناصر ترتبط بعضها ببعض الاخر وهي : الاستقطاب بين المتربول - التابع ، علاقة السيطرة ، الانحراف في مستوى القوى الانتاجية واعادة الانتاج الموسع لرأس المال الاجتماعي ، والاستحواذ على الفائض .

ويبرز العنصر الاول في انشاء شبكة معقدة للاستقطاب المتربول - التابع ترتبط بسلسلة تقوم بدمج اقتصاد الحاجة بالاستغلال الرأسمالي :

« اننا نحصل على سلسلة كاملة من المتربولات والتوابع والتي تمتد من المتربول العالمي الى « هاسيندا » hacienda والتاجر الريفي الذين يشكلون التوابع لمركز تجاري متربولي على المستوى المحلي ، بالرغم من ان الفلاحين يمثلون التوابع بالنسبة لهم » .

وتظهر في الرابطة القائمة بين متربول وتابع ، علاقة للسيطرة تحدد « كسلطة للاحتكار » بدون ان يقوم حقيقة بتحديد هذا التعبير :

(١) ايمانويل . التبادل غير المتكافئ . لتلخيص نظرية ايمانويل يمكننا ان نقول ، بان البلدان ذات الاجر المنخفض تقوم بتحويل فائض القيمة الذي استحصلته من عمالها الى الخارج .

« يمسك كل متروبول بساطة احتكارية على توابعه » .

وتفقد علاقة السيطرة في داخل شبكة المتروبول - التابع ، الى انحراف مستوى القوى الانتاجية ولاعادة الانتاج الموسع لرأس المال ، وهو ما يعلنه بشكل « استخدام وتوجيه سيء للموارد المتوفرة في مجمل النظام وفي حلقة المتروبول - التابع » .

ويظهر الاستحواذ على الفائض في المكان الاخير كنتيجة للنقطة السابقة :
« باعتباره احدى عناصر سوء الاستخدام هذا ، يتم نزع الملكية الجزئية او الكاملة او ما يزيد عليها ، من الفائض الاقتصادي او من فائض القيمة للتابع من قبل متربولاتها المحلية ، والاقليمية ، والوطنية والدولية » .

وان ما هو اساسي ، هو ان الكاتب يعود الى الجانب الجديد الذي اكتشف وهو انحراف اعادة الانتاج الموسع لرأس المال وخصوصا عندما يقول :
« سيتبين المتروبول (متروبول وطني على سبيل المثال) الذي هو تابع في نفس الوقت (تابع لامتروبول العالمي) الخاصة غير المستقلة لتطوره . ان هذا المتروبول لا يفقد ولا يحتفظ هو نفسه بتطوره ، ويعني هذا الامر حدوث تطور محدود او تطور موجه بشكل سيء ، وبكلمة واحدة ، ان هذا المتروبول سيشهد تطورا للتخلف » .

ان ذلك يعطينا تعريفا صالحا للتخلف ، مما يبين بان التطور الاقتصادي للعالم الثالث غير ممكن التحقيق الا عن طريق سيرورة لنفي السيطرة الامبريالية . ومن ناحية اخرى يبين « فرانك » بأن فترات التطور التي مرت بها البرازيل لم تحصل الا بسبب تفكك علاقات السيطرة بين المتروبول والتابع في اعقاب الضعف الداخلي الذي اصاب المتروبول العالمي .

ومن المؤكد ان اطروحة فرانك اطروحة معقدة ، مترددة في تحسبها للمسائل ، وغالبا ما تسقط في التجريبية ، غير انها تفتح طريقا حاسما ، وذلك عندما تكشف « الشرط » اللازم للتطور الاقتصادي الحقيقي للعالم الثالث ، انطلاقا من نفي السيطرة الامبريالية او من اضعافها . فاذا قلنا بأن النفي الخارجي (وهو النضالات الثورية التي تأخذ مكانها في العالم الثالث للتحرر من السيطرة الامبريالية) يعتمد هو نفسه على الضعف الداخلي للسيطرة الامبريالية ، انطلاقا من النضال الذي تشنه بروليتاريا البلدان المصنعة ، فان النضال الدولي ضد الامبريالية ما هو الا نضالا واحدا .

٢ - مرة اخرى حول مسألة التبادل غير المتكافئ

ان ما يميز قانون التبادل غير المتكافئ في الرأسمالية الاحتكارية والرأسمالية التنافسية ، هو ليس شكله الذي يتم ادراكه من ذاته ، بل هو تحديده الجديد في عملية الانتاج على اساس التناقضات الخاصة في كل مرحلة .
ولكن عملية الانتاج هذه ، هي عملية للانتاج الدولي ، كما بينا ذلك عندما

بحثنا المؤسسة المتعددة الجنسيات . وتتميز عملية الانتاج الدولي بتدويل رأس المال . وفي عملية الانتاج هذه ، تقوم المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تمثل في نهاية الامر علاقات الانتاج العالمية ، بتعريف قانون للقيمة الدولية ، يحدد نظام ومهام ومواقع الوكلاء (الاقتصاديين) في المجال العالمي . ولا يمثل قانون القيمة الوطني سوى انعكاس - يستند على اساس البنى الداخلية - لقانون القيمة الدولية . ويشكل هذا الامر انقلابا عما كان عليه الحال في المرحلة التنافسية ، حيث كان قانون القيمة الدولية « نتاجا » للقيم الوطنية . ومذ ذاك فإن لدينا انواعا مختلفة للتبادل غير المتكافئ :

١ - التبادل غير المتكافئ الذي يقوم على اساس القيمة الدولية ، والذي

يستند على عدم تكافؤ الاجور في العملية الانتاجية . ويعكس عدم تكافؤ الاجور ما هو اكثر من مظاهر عدم تكافؤ تطور القوى الانتاجية ، انه يعكس ايضا التركيب العضوي المختلف للعمل الذي يعبر عن احتفاظ « المركز » بمستوى القرارات والبرمجة ، في نفس الوقت الذي يحتفظ فيه بخلق وتداول وتحليل المعلومات وما يطابقها من قوى انتاجية (تقنية الاعلام والالكترون ..) ، وهكذا ، لا يظهر عدم التكافؤ للاجور في عملية الانتاج العالمية مستقلا عن علاقات الانتاج العالمية .

٢ - التبادل غير المتكافئ الذي يقوم على اساس تطابق القيمة الوطنية والقيمة الدولية ، وهذا ما يؤدي الى تقوية وتوسيع آلية التبادل غير المتكافئ الموضوعية من قبل القيمة الدولية .

٣ - التبادل غير المتكافئ بين القطاع التقليدي والقطاع الرأسمالي . ويقوم هذا التبادل بذات المهام السابقة ، وهي توسيع وتقوية التبادل الدولي غير المتكافئ .

الفصل الخامس

الامبريالية الجديدة وتطور التخلف

لقد قمنا الى حد الان بالتاكيد على المحتوى الاقتصادي والسياسي والايديولوجي العالمي الذي « يضع الشروط » « لتطور التخلف » في المحيط ، لكننا لم نقم لحد الان باقتراح « حالة » التشكيلة الاجتماعية المستقلة والخاضعة للسيطرة . ويجب ان لا يفهم من ذلك اننا سنحاول من دراستنا هذه عرض النشأة التاريخية للتخلف . فلقد اشرنا سابقا الى ان هذه المهمة من اختصاص المنظرين في المحيط فقط ، وهذا ما يتطلب بحثا في اتجاهات تكميلية عديدة .

يبدو من الواضح اولا ، ان التشكيلات الرأسمالية في المحيط هي تركيبة لانماط انتاج ، وتتطلب هذه النقطة القاء الضوء على انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية السابقة ، وحالتها السابقة للكولونيالية . ومن الطبيعي ان يكون توجه البحث نحو نمط الانتاج الاسيوي بانواعه المختلفة شبه - الاسيوي Para - asiatique او ما دون - الاسيوي (Sub - Asiatique) وبمميزاته الاقليمية (نمط الانتاج الافريقي على سبيل المثال) . ومع ذلك فهذا لا يكفي لانه ، بالاضافة الى حالة نمط الانتاج ، يجب اضافة ديناميكية انتقاله الى نمط اخر ، حتى وان جرى هذا الانتقال ببطء شديد . ويتطلب ذلك بحثا تاريخيا ، بدانا الان برؤية عناصره الاولى .

وفي المرتبة الثانية ، يكون من المهم رؤية كيف جرت سيرورة حرف هذه الانماط عن مجراها ، وكيف تم تشويهها ودعمها بواسطة الكولونيالية . كل ذلك لفهم ما كانت ستكون حالتها التاريخية السابقة للحالة الحالية في التشكيلات الرأسمالية للمحيط . وفي نفس الوقت ، فإنه من اللازم تحليل نشأة وتعزز « نمط انتاج رأسمالي وسيط » بين المركز الامبريالي وانماط الانتاج للمحيط المستقلة والخاضعة للسيطرة ، وكذلك تقديم تحليل

للخصائص المميزة لهذا النمط .

واخيرا ، قد يكون من الممكن كشف حالة التشكيلات الاجتماعية للمحيط هذه ، بناء على التركيبة بين نمط الانتاج الرأسمالي الوسيط وانماط الانتاج « السابقة للرأسمالية » ، علما بأن هذه التركيبة Combinaison قد قدمت وصنعت من قبل الاقتصاد العالمي الرأسمالي والرأسمال المالي الدولي اليوم . اي قد يكون من الممكن كشف العلاقة التي تربط بين انماط الانتاج الثلاثة هذه وهي انماط الانتاج السابقة للرأسمالية ونمط الانتاج الرأسمالي الوسيط ونمط الانتاج الرأسمالي للمركز .

ان القيام بهذا العمل سيسمح للانسانية بالسيطرة الكاملة على ظاهرة « التخلف » .

ومهما يكن ، فان الهدف الوحيد الممكن تحقيقه ، والذي تسمح به حالة معارفنا ، هو من جهة ، النضال ضد ايدولوجية التطور المقدمة من قبل الامبريالية للمحيط ، ومن جهة اخرى التقدم بعدة محاولات تتعلق بمقترحات لتطوير القوى الانتاجية وتغيير العلاقات الاجتماعية من اجل النضال الطبقي في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المستغلة والخاضعة للسيطرة ومع ذلك ، فانه لا يمكن الفصل بين تعبيري الامبريالية والتخلف ، بالرغم من النقاش الواسع الدائر حول تعبير التخلف : اذ يجب اعادة الاهتمام الى مفهوم وموضوع التخلف اكثر من الاهتمام بالصياغات اللفظية . فاذا كانت الامبريالية تعمل ، من جهة ، على ضمان وحسن اداء نمط الانتاج لعمله وديناميكيته ومقدرته على التجديد ، وعقلانيته الجماعية ، فانها تعمل ، من الجهة الاخرى ، - عن طريق السيطرة والاستغلال - على عرقلة تطور القوى الانتاجية في عدد معين من المناطق ، وعلى تحديد علاقات الانتاج من اجل عرقلة متزايدة للقوى الانتاجية من خلال زيادة تفرع المجتمع الى طبقات اجتماعية .

فليس التخلف هو التأخر عن التطور - وهو ما تحاول التسمية الجديدة ، البلدان النامية ، ان توحي به - ، بل هو « نتاج تطور الآخرين » ، وذلك حسب التعبير الذي يقترحه جاك فريسينيه Jacques Freyssinet ، او ، بتعبير افضل ، انه نتاج التطور الامبريالي للآخرين . ولكن ما هو هذا النتاج ، وما هو محتواه المتميز ؟ ان الاقتصاد البرجوازي يعج بتعاريف متعددة للتخلف من شاكلة : « الاقتصاد الثنائي économie Dualiste ، او غير المتناسق asymétrique او غير المتمفصل Désarticulée ، او غير المتكامل Désintégrée » والى اخره . ان ابسط هذه التعابير واكثرها استعمالا هو تعبير الاقتصاد الثنائي ، وهو التعبير الذي يسعى الى وصف التعارض القائم بين قطاع تقليدي سابق للرأسمالية - غير قادر على ادراك ديناميكيته لانه مهاجم من الخارج - ، وقطاع حديث رأسمالي تنفخ فيه الاقتصاديات المسيطرة . ويبدو بأن مثل هذا التعريف ،

بما في ذلك المعدل منه ، يجعل من (القطاع التقليدي) هو الذي يحدد الاسباب والنتائج . ان مثل هذا التعريف خطر بطبيعته ولا يشكل مفهوما علميا : انه تعبير وصفي وليس مفاهيمي .

١ - ايدولوجية التطور الاقتصادي

ان الاقتصاديين من امريكا - اللاتينية هم اليوم اول من ادان ايدولوجية التطور الاقتصادي . هذه الايدولوجية التي قام غيرهم بالتفكير بها نيابة عنهم ، ولتلبية حاجات الاخرين ان هذه الايدولوجية تضع الافكار النظرية للتطور من خلال مفهوم التبعية ، وذلك كتطور يوصفي التبعية التي تحرفه . ان لهذه المحاولة اهميتها ومعناها . ولكن قبل البدء ببناء نظرية للتطور الاقتصادي للبلدان المتخلفة ، فان من الضروري التخلص من ايدولوجية التطور .

تفيض ايدولوجية التطور بكافة المحاولات حول العالم الثالث التي كتبها كتاب من امثال فينر Viner وهابرلر Haberler وبريش Prebish مروراً بنيوركسا Nurkse : فلقد رأينا كيف ان الاطروحة الكلاسيكية - الجديدة Néo - classique والليبرالية - الجديدة Néo - Libérale تستنجد بالتبادل الدولي لتلافي فوارق التطور . وتقرح هذه الاطروحات اتباع الخطوات الاولى للنموذج الرأسمالي المقترح ، فيمر مكان انطلاق عملية التطور من الزراعة الى السلع الاستهلاكية ، ومن خلال اطروحات النمو المتوازن وسياسة التصنيع ببدائل الاستيراد Import - Substitution . وبدل القيام بعمل على القطاع التقليدي ، تفضل النظرية الاقتصادية (البرجوازية) القيام بعمل غير مباشر يتجه نحو توسيع القطاع الحديث للسلع الاستهلاكية : وهكذا تسمح ديناميكية القطاع الحديث بتنشيط التقدم في القطاع التقليدي .

١ - القطاع الحديث

تندرج حقيقة النمو الممنوح للبلدان المتخلفة في النماذج النظرية للنمو المطورة من قبل الفكر الاقتصادي الليبرالي الذي ارغم بالرغم من انطلاقه من تحقيق التطور الاقتصادي من الزراعة ، نقول ارغم على القبول تدريجيا بايجاد بعض « صناعات النمو » التي تقوم اولا في قطاع السلع الاستهلاكية ، والتي تصعد ، قليلا ، نحو صناعة المواد الانتاجية للقطاع الاستهلاكي .

١ - ايدولوجية النمو المتوازن

لا نريد هنا سوى التأكيد على امر اساسي لفهم هذا المفهوم ، وهو ان هذا المفهوم يندرج ضمن الافق الكلاسيكي - الجديد الذي يحاول ضمان الانتقال من المنفعة المقارنة Advantage comparatif « القصيرة » الى المنفعة المقارنة « الطويلة »

وترتكز محاولتهم هذه على اتباع سياسة للتطور تسمح باثارة وايجاد القطاعات الانتاجية الديناميكية . هذا ، وقد لاحظنا بأن النظرية الكلاسيكية - الجديدة للتخصص الدولي عن طريق المنفعة المقارنة المأخوذة في سكونها ، يمكنها ان تفتح الطريق الى تطور غير متكافئ بشكل عميق ، وذلك حينما لا يبرر التخصص الزراعي ، حتى في المدى الطويل ، « خلق » قطاع صناعي تستدعي آليات السوق قيامه ، كذلك ، فان ما يحاوله منظرو النمو المتوازن هو تعريف قابلية الامتصاص للتخصص الزراعي ، وذلك قبل ان يحاولوا صياغة المفهوم الذي **يجب** بشكل مبدئي ، ان يقدم الحل لعدم المقدرة المبينة ، والذي يقود نحو طريق للبحث يضع النقاط على محاولة خلق اقتصاد متكامل او مركب .

١ - مسألة مقدرة الامتصاص

لقد طرحت مسألة المقدرة على الامتصاص الخاصة بالاقتصاديات المتخلفة ذات التخصص الزراعي من قبل كتاب عديدين من بينهم نوركسا . لقد طرح نوركسا هذه المسألة فيما يسميه « الحلقة المفرغة للفقر » اذ تبدو هذه الاقتصاديات غير قادرة بسبب ضعف الطلب المرتبط بالمستوى المنخفض للدخل على اثاره استثمارات مربحة ، وذلك خلافا لما تقوله النظرية الكلاسيكية الجديدة . فهناك علاقة دائرية سواء في جانب طلب او في جانب عرض الراسمال ، وهذا ما يكشفه نوركسا بهذه الكلمات :

« فمن ناحية العرض ، توجد المقدرة الضعيفة للادخار الناجمة عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي . ويعكس الدخل المنخفض نفسه الانتاجية المنخفضة الناجمة بدورها ، وبشكل كبير ، من قلة رأس المال . وان قلة رأس المال هي النتيجة لضعف المقدرة على الادخار ، وهكذا تغلق الحلقة . اما من ناحية الطلب ، فيكون دافع الاستثمار ضعيفا بسبب ضعف المقدرة الشرائية للأفراد والناجمة عن ضعف دخولهم الحقيقية ، والتي تنتج من جديد عن ضعف الانتاجية . ان المستوى الضعيف للانتاجية هو نتيجة لضعف حجم رأس المال المستخدم في الانتاج ، والذي ينتج بدوره ، وعلى الاقل في جزء منه ، عن ضعف الدافع للاستثمار .

ان ضعف الدخل الحقيقي الذي هو انعكاس لضعف الانتاجية ، هو عنصر مشترك للدائرتين .

واساسا ، يقود ضعف الدافع للاستثمار ، او ما يمكن تسميته بضعف الاستثمارات المربحة ، الى ضيق السوق الداخلية القائمة على الزراعة والانتاج الحرفي . ان هذه النظرية تستند الى احدى افكار آدم سميث حول هذا الموضوع والتي تستند الى عدم مقدرة القطاع الزراعي على احداث تنمية مهمة للانتاجية . وعليه ، فعندما يطرح نوركسا « بأنه لا يمكن توسيع السوق الا بزيادة الانتاجية » فان ذلك يعني بأن اية زيادة للانتاجية في قطاع معين لا بد ان تحفز او تستدعي زيادات في انتاجية القطاعات الاخرى ، اي في الاقتصاديات الخارجية ، وهو ما ينطبق مع تقسيم قطاعي تدريجي للاقتصاد . وبما ان نوركسا لا يستند في السيرورة هذه سوى الى القطاع الصناعي ، فانه يستبعد بعمله هذا الزراعة ،

وخصوصا الدور الذي يلعبه الفائض الزراعي في التصنيع .
وهكذا فاذا درسنا الحالة من زاوية اقتصاد روبنسون (نسبة الى روبنسون
الوحيد في جزيرته) ، فان خلقه لاداة راسمالية - كالمطرقة على سبيل المثال - لن
يكون امرا مبررا اذا لم يمتلك روبنسون (٣٠٠) مسمارا . وسيكون انتاجه للمطرقة
غير ذي فائدة اذا لم يكن لديه سوى (٣) مسامير . وعلى نفس الطريقة ، سيقود
ايجاد مصنع للاحذية الى مردودية او كفاءة سلبية ، اذا لم يتمكن الطلب الزراعي
من ان يمتص انتاجا واسعا (انتاج الاحذية) .

فعندما تكون المسألة هي اثارة الاستثمار المربح ، وهو الحل الوحيد المطروح
لعملية التصنيع ، فان من الضروري ان يتوازن الطلب مع مشروع الاستثمار ، اي
يتطلب الامر امتصاص السوق فعلا لاي انتاج جديد (او لاية زيادة في الانتاج) .
وهذا هو ما يهدف اليه ت. سيتوفيسكي Seitovsky من النمو المتوازن وذلك
عندما يقول :

« ... اي ان الامر يتطلب توسعا منوعا للمقدرة الانتاجية التي تحافظ على بنية الانتاج متلائما
مع ما يفضله المستهلكون (اعتماد - متبادل في الاستهلاك) ، وكذلك مع الحاجات التقنية للنظام
الانتاجي (اعتماد - متبادل في الانتاج) . وتكون المنافع المستحصلة من مثل هذا النمو في علاقة
مع الطلب الفعلي » .

ب - مفهوم النمو المتوازن كحل لمسألة امتصاص قطاعات الانتاج الديناميكية النمو المتوازن ونشوء السوق الداخلية

فمنذ اللحظة التي تطرح فيها المسألة على اساس ربحية الاستثمارات فان
ادراج مسألة توسع السوق الداخلية يصبح امرا لازما ، بحيث يتم ادراجه كبناء
مشابه للقانون المشهور للاسواق الذي وضعه ج. ب. ساي J.B.SAY ، وهو القانون
الذي يقول بارتباط الاستثمارات كلها بعضها ببعض الآخر . وياخذ هذا القانون
شكل المثال التالي : اذا اخذنا (١٠) قطاعات للانتاج تكون مثلا اللوحة الصناعية
فاذا كان انتاج كل قطاع (١٠٪) من قيمة الناتج الاجمالي ، واذا قام كل قطاع
بتوزيع (١٠٪) من القدرة الشرائية الاجمالية للمستهلكين مع طلب للاستهلاك يتوزع
تناسبيا على جميع القطاعات ، واذا لم ننظر هنا سوى الى الاعتماد - المتبادل على
مستوى البنية الاستهلاكية ، اذا تم كل ذلك فانه من الضروري ان تتم مشاريع
الاستثمار على القطاعات العشرة مرة واحدة ، وذلك لابقاء بنية الطلب على حالها ،
اي ان جميع هذه القطاعات ستكون متساوية وذلك بسبب الفرضيات المطروحة .
فاذا افترضنا استثمارا بقيمة (١) مليون في القطاع الاول ، فان هذا القطاع سيقوم
بتوزيع (١٠٪) مليون على كل من القطاعات التسعة الاخرى ، وفي داخله ايضا .
ولاجل ان يستعيد القطاع الاول قيمة استثماره الاصلي فان الواجب يقتضي ان
تقوم القطاعات التسعة الباقية ايضا باستثمار (١) مليون لكل منها . وهكذا سيكون

تدقق الاستثمارات في توازن كامل ، وسيجد كل فرد حسابه .
ان هذا النوع من الاستثمار هو بالضبط ما يقول به مفهوم النمو المتوازن
وذلك على لسان نوركسا :

« يبدو لي في بحثنا الحالي ، بان النقطة الرئيسية هي معرفة كيف يمكن ان تنجح اقتصاديا
هجمة جبهوية من هذا النوع - اي موجة استثمارات برؤوس اموال فسي عدد كبير من الصناعات
المختلفة - ، في حين يجد رأسمال مستخدم بشكل ضروري من قبل مدير رأسمالي فردي يجد نفسه
معاقا او غير مشجع من قبل الحدود التي يفرضها السوق القائم . ففي حين يبدو هنسا المشروع
المنعزل بدون مستقبل وغير عملي ، نرى ان تشكيلة ضخمة من المشاريع في الصناعات المختلفة يمكنها
ان تحقق نجاحا لانها تقوي بعضها البعض ، وذلك بمعنى ان الافراد المشتركين في انجاز كل مشروع،
والعاملين برأسمال حقيقي اكبر وبكفاءة اعلى بحيث تعطي مردودا اعلى للرجل في الساعة ، يقومون
بتزويد سوق متوسع بمنتجات المشاريع الجديدة في الصناعات الاخرى » .

وبدون ان نسعى الى رسم صورة كاريكاتورية لنظرية النمو المتوازن ، فانها
تشير في رأينا ايدولوجيا ومن زاوية نظر رأسمالية الى ما سيكون عليه حل
مشكلة التخلف . ويتلخص هذا الحل بخلق اقتصاد مركب او متكامل كليا ، على
ان يكون هذا الاقتصاد على شاكلة الامم المصنعة . وهنا نلاحظ بان « هجمة
جبهوية للاستثمارات » ، وهو التعبير الذي استخدمه نوركسا ، ستؤدي الى
الاستثمار في كل مكان بسبب اللوحة التي تضم الصناعات والتي يقوم بينها
اعتماد - متبادل كامل ، كل ذلك على افتراض ان الدول المصنعة تقدم لنا مثل هذه
الصورة لاقتصادياتها . ان مثل هذا الحل سيكون غير واقعي ابدا ، وان اول من
يدرك ذلك هم منظرو النمو المتوازن . وسبب ذلك هو ، من جهة ، ضعف ما
تمتلكه الدول المتخلفة من رأسمال ، وهذا ما يمنعها من اختيار هذه السيرة،
ومن الجهة الاخرى يتعلق الامر بمقدرة الامم الصناعية نفسها بمنح هذه الكميات
من رؤوس الاموال لاحداث تطور في البلدان المتخلفة ، وذلك على افتراض ان
لديها الدوافع للقيام بذلك .

وكذلك ، فقد قام بعض النظريين ، الذين انفصلوا - ولو جزئيا - عن هذا
الاطار التحليلي، بالميل نحو المسيرة المفضلة التي تقود الى اقتصاد مركب، وهرمية
للصناعات ، وتحليل للنشاطات ، وشعور بنمو الدخل، في حين ارغم منظرو النمو
المتوازن على اثارة غموض كبير حول موقفهم وذلك باضافة التخصص الدولي على
اسس المنفعة المقارنة .

النمو المتوازن والمنفعة المقارنة

وفي التحليل النهائي ، وبسبب عدم امكانية الاستثمار في كل مكان وفي
وقت واحد ، فان « نوركسا » قد ارغم على اجراء توفيق بين توسيع السوق
الداخلية وتطوير التجارة الخارجية ، وبهذا يقدم النمو المتوازن ، في نهاية الامر،

كمبديل للآليات الفاشلة للتجارة الدولية . وقد يكون هذا البديل بشكل ارباح غير مباشرة، وذلك ما يطرحه هابرلر Haberler . وفي اقتصاد القرن العشرين، حيث لا تضمن اسس التخصص الدولي « الانتقال » من بنية اولية الى بنية صناعية ، تمتلك بعض الاستثمارات مهمة اطلاق آليات التطور المتوقع نظريا من قبل الكلاسيكيين الجدد والذي يقدره المتمسكون بالنمو المتوازن . وبأخذ هذا التطور ، في آن واحد ، شكل تطور للصادرات على اساس المنفعة المقارنة مأخوذة في سكونها ، وشكل تطور للسوق الداخلية . انهم يفترضون حدوث ظاهرة « كرة الثلج » التي تزداد ضخامة كلما تدرجت ، وذلك انطلاقا من تلبية حاجيات « الطلبات المحلية » . يقول نوركسا في كتابه « مشاكل تكوين رأس المال » :

« ففي مثل هذه الظروف ، واذا كان يجب احداث التطور ، فان على هذا التطور ان يتركز، في البداية على الاقل ، على الانتاج الذي يلبي الطلبات المحلية ، وكلما رفع هذا التطور من مستوى الانتاجية - وما يستتبع ذلك من زيادة في القدرة الشرائية الحقيقية - فانه بعمله هذا يشجع في المدى الطويل نمو التجارة الدولية اكثر مما يعيقها » .

ويعني هذا، ان الاستثمارات ستقوم اساسا، فيما يتعلق بالسوق الداخلية، في قطاع المواد الاستهلاكية .

وسيصطدم ايدولوجيو النمو المتوازن بنفس المشكلة التي واجهها الكلاسيكيون - الجدد ، وذلك حينما لا يقومون سوى بثقل المكان الذي منه يقوم نظريا انطلاقا عملية التصنيع ، اي ان الاستثمار الذي يحصل في قطاع المواد الاستهلاكية وفي الزراعة سيقود الى استثمارات اضافية ، لا في دائرة هذه القطاعات وحدها ، بل ايضا في النشاطات الداخلة en amont ، كل ذلك على طريق الاعتماد المتبادل العام بين مختلف قطاعات الاقتصاد . ولكن الامر سيكون اكثر صعوبة وطولا عندما نصعد في العملية منه عندما ننزل منها ، وذلك كما يقول ديستان دي بيرنس Destanne de Bernis .

وبالنتيجة ، يبدو لنا بأنه بالرغم من ان مفهوم النمو المتوازن يشكل تقدما بسبب وعيه الواضح لضرورة التصنيع ، الا ان علينا ان نواجه نقاط عجزه ايضا ، فأخذه بقاعدة المنفعة المقارنة ستمنع في الواقع ربحية الاستثمارات ، ذلك اذا لم نأخذ سوى البنية الرأسمالية للانتاج . وسيؤدي هذا الامر الى الانتقال من المنفعة المقارنة « القصيرة » الى المنفعة المقارنة « الطويلة » . ومن هنا ، كيف يمكن ادراك امكانية تحقيق التوفيق بين التخصص الخارجي الذي لا يمكن ان يكون الا في المواد الاولية ، مع اقامة قطاع صناعي للمواد الاستهلاكية الذي لا يمكن ضمان ربحيته الا عن طريق السوق الزراعية . ان ما يجب توضيحه هو مدى القدرة التي سيحصل عليها قطاع المواد الاستهلاكية ، الذي يقوم في الاساس على اشباع السوق الزراعية ، بدخوله المنخفضة ، والذي بسبب ذلك لا يمكن ان يكون واسعا

جدا ، نقول مدى مقدرة هذا القطاع على تنشيط النشاطات الداخلة en amont وعلى توسيع محيطه . وتحتوي نظرية النمو المتوازن، شأنها في ذلك شأن النظرية الكلاسيكية - الجديدة ، على التخصص الدولي الذي هو المعوق الاصلي للتخصص الاولي .

ب - ايدولوجية النمو غير المتوازن

لا تبدو لنا نظرية النمو غير المتوازن في تناقض مع نظرية النمو المتوازن (١) وعليه ، فان هذه النظرية تسعى الى معرفة الطرق التي تقود الى اقتصاد متشابك او متكامل كليا ، والذي سيشتميز بعلاقاته في الاعتماد - المتبادل ، اي ان حصول اية هزة في اية نقطة ستجد لها انعكاسا اتوماتيكيا في كافة عناصر الكل ، محددة بذلك علاقات الاعتماد المؤكدة في داخل عملية التصنيع . وعليه فان هذه النظرية تستمر في التحليل السابق اكثر مما تنفيه .

ج - ايدولوجية سياسة التصنيع « ببدائل الاستيرادات »

Substitution d'importations

وكما كان الحال بالنسبة لكافة النظريات السابقة - الكلاسيكية الجديدة والنمو المتوازن والنمو غير المتوازن - ، فان سياسة التصنيع « ببدائل الاستيراد » ، التي يمكن القول بأنها تهدف الى انتاج وطني يقوم مقام استيراد المواد الصناعية الهادفة الى اشباع الطلبات الداخلية الموجودة ، والتي بلغت درجة من النضج لتبرر تحقق ربحية الاستثمارات الموضوعة لهذا الغرض . ويعني هذا انتاج المواد الاستهلاكية المصنعة الهادفة الى ضمان الانتقال من بنية للانتاج الزراعي الى بنية للانتاج الصناعي . وهذه هي النقطة الحساسة في كل التحليل المعاصر الذي يتناول النمو .

١ - دالة سياسة التصنيع ببدائل الاستيرادات :

فاذا افترضنا بأن (١) يمثل الاقتصاد العالمي، وان (ب) تمثل المحيط: الجدول الثامن . واذا افترضنا ان معدل نمو السكان هو نفسه في المنطقتين . وان معدل نمو الدخل القومي هو (٣٪) في (١) . واذا كانت مرونة الطلب على استيراد المواد الاولية اقل من (واحد) وليكن (٨-٪) على سبيل المثال ، فان معدل نمو الاستيرادات من المواد الاولية الواردة من (ب) ستكون (٢٤٪) (اي (٣٪) x (٨-)) .

(١) انظر Egbert de Vries في محاولات على النمو غير المتوازن ١٩٦٢ - و P. Streeten « النمو غير المتوازن » ١٩٥٩ .

وفي المحيط فمن الواضح بأن معدل نمو الاستيرادات من (أ) سيكون هو أيضا (٢٤٤٪) وذلك إذا أردنا توازن ميزان المدفوعات علما بأن ذلك سيحدد أيضا معدل نمو الصادرات من (ب) . وإذا قبلنا بأن مرونة الدخل للطلب على استيراد المنتجات المصنعة في (ب) هو أعلى من (واحد) ، وليكن (١٤٣٪) ، فإن معدل نمو الدخل في المحيط لا يمكن أن يتجاوز (١٤٨٤٪) سنويا . وهكذا نلاحظ حصول تطور غير متكافي بشكل كبير بين (أ) و (ب) وهذا ما نراه في الحالة الأولى من الجدول الثامن .

الجدول الثامن :

عدم تكافؤ التطور بين المركز والمحيط في نظرية راؤول بريبيش .

أ : المركز	ب : المحيط	الحالة الأولى	الحالة الثانية
معدل نمو الدخل الوطني :	معدل نمو الدخل الوطني :	معدل نمو الدخل الوطني :	معدل نمو الدخل الوطني :
٣٪	١٤٨٤٪	٣٪	٣٪
مرونة الدخل للطلب على استيراد المواد الأولية :	مرونة الدخل للطلب على استيراد المواد المصنوعة :	مرونة الدخل للطلب على استيراد المواد المصنوعة :	مرونة الدخل للطلب على استيراد المواد المصنوعة :
٤٨ - ٪	١٤٣٪	١٤٣٪	١٤٣٪
معدل نمو عرض الصادرات :	معدل نمو عرض الصادرات :	معدل نمو عرض الصادرات :	معدل نمو عرض الصادرات :
٢٤٤٪	٢٤٤٪	٢٤٤٪	٢٤٤٪
معدل نمو الطلب على الاستيرادات :	معدل نمو الطلب على الاستيراد :	معدل نمو الطلب على الاستيراد :	معدل نمو الطلب على الاستيراد :
٢٤٤٪	٢٤٤٪	٢٤٤٪	٢٤٩٪

فاذا أردنا إيقاف نمو هذه الفجوة بين تطور (أ) و (ب) فإنه يجب تحقيق معدل نمو للدخل الوطني لا يقل عن (٣٪) (وهو ما يمثل الحالة الثانية من الجدول الثامن) ، حينذاك سيرتفع الطلب على استيراد المواد المصنعة من (أ) إلى (٣٤٩٪) ، في حين ستبقى صادرات (ب) مستقرة على معدلها وهو (٢٤٤٪) . وسيؤدي ذلك إلى عدم توازن خطير في ميزان مدفوعات (ب) والذي سيعرقل بالضرورة معدل نمو الدخل الوطني .

ولا يملك المحيط في الحالة الثانية سوى وسيلتين للمحافظة على معدل النمو :
- فاما ان يقوم بتخفيض مرونة الدخل بالنسبة للطلب على الاستيراد بالاستعاضة عنها بانتاج وطني للمواد التي كان يتم استيرادها (سياسة التصنيع ببدائل الاستيرادات) .

- او ان يقوم بزيادة عرض الصادرات الذي يجب ان يستند على المنتجات المصنعة . والتي تزيد مرونتها على (واحد) .
وقبل كل شيء ، فان من المستبعد ان تتمكن الدول المتخلفة من دعم معدلات

نمو دخلها الوطني - الحالة الثانية - عن طريق زيادة عرض المنتجات المصنعة. لان ما تفرضه قاعدة المنفعة المقارنة (لتتوفر امكانية تطبيق هذه السياسة) هو نجاح هذه البلدان بامتلاك بنية للانتاج متقدمة بشكل يساوي ، على الاقل ، البنية الانتاجية للبلدان الصناعية ، وذلك لتتمكن من منافسة المنتجات الوطنية للبلدان الاخيرة في اسواقها هي وفي اسواق تلك البلدان . وهكذا فان تحليل بريش يقوده الى عدم الاخذ سوى بامكانية اقامة انتاج وطني ليشبع الطلب الذي كان يتوجه بالاساس الى الخارج والذي يتناول سلع الاستهلاك المصنعة .

غير ان طلب البلدان المتخلفة للسلع المصنعة متكيف بالاساس مع نمط الحياة في البلدان المتقدمة ، وذلك اذا افترضنا عدم وجود صناعة موجودة من السابق ، اي عدم وجود طلب وسيط . ان تكيف الطلب بهذا الشكل يقود الى طلب الاستهلاكات الكمالية للطبقات البرجوازية ، كالسيارات واجهزة الاستهلاك البيتية والتلفزيونات والراديوات والساعات ... الخ . وعليه فاذا تم الاخذ بسياسة التصنيع ببدائل الاستيراد فان ذلك لا يمكن ان يمس ، في المركز الاول ، سوى مرحلة واحدة من مراحل صنع الناتج ، ولن تكون هذه المرحلة سوى المرحلة الاخيرة اي مرحلة التجميع ، وهذا ما يعني في نهاية الامر باننا استبدلنا استيراد (هو الناتج النهائي (Produit Fini) باستيراد اخر (وهو قطع الغيار) مع بقاء الشك في امكانية السير في سيرورة حقيقية للانتاج . وفي الحقيقة ، لا يوجد ما يثبت مثل هذه الامكانية . لان صناعة السيارات ترتبط بصناعة الحديد ، وبالصناعة الميكانيكية ، وبالصناعة الكيماوية وبصناعة النسيج ... الخ وهكذا نقرب اكثر فاكثر من طرح مسألة بناء الاقتصاد المتكامل .

ب - انحباس التطور المنطلق من سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد

لقد لجأت كافة البلدان المتخلفة ، عمليا ، الى سياسة التصنيع ببدائل - الاستيراد وذلك بسبب الفرص الملائمة الممنوحة للاستثمارات في السنوات الاولى للعمل بهذه السياسة .

وقد كانت الارجنتين الحالة المثالية والنموذج الاول لهذه السياسة المعمول بها غداة الانكماش الكبير لاعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . وقد منحت الارجنتين - التي تعرضت لتدهور وارداتها من التصدير - الاستثمارات الاجنبية الفرص الملائمة للعمل في قطاع المواد الاستهلاكية مع تشجيعها للتقدم المباشر في المنتجات الغذائية ، ومن ثم صناعات النسيج للوصول الى الاجهزة الكهربائية - البيتية - الى صناعة السيارات . ولكن ، يبدو انه في اللحظة التي وصلت فيها سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد الى المواد الانتاجية والمنتجات الوسيطة ، في هذه اللحظة اي في ١٩٤٨ - ١٩٥٠ حصل انحباس للتطور الاقتصادي . ويقوم جان ماري مارتان Jean Marie Martin بالاشارة الى هذا الانحباس كما يلي : -

« ان هذا الانحباس ينتج عن عاملين متفاعلين ... فهو ينتج ، أولا ، عن استنفاد فرص الاستعاضة الأكثر سهولة (تقنية بسيطة وكثافة رأسمالية ضعيفة)، وثانيا ، بسبب الصعوبات المتزايدة لاستيراد المواد الانتاجية ، وهذا الانحباس نفسه هو نتيجة لجمود في ناتج (حسب القيمة) التصديرات في مواجهة نمو الحاجات لرؤوس الاموال من اجل الاستمرار في عملية البدائل في الفروع التي تتطلب استثمارا - رأسماليا متزايدا . »

ان هدفنا هو ان نبين عدم امكانية السير الى النهاية في سيرورة الانتاج المستندة الى سياسة التصنيع ببدايل الاستيراد وذلك بسبب عجز هذه السياسة عن تحريك نشاطات الانتاج الرأسمالية الأكثر حيوية ، ونستند في ذلك الى حالتين عمليتين ، هما صناعة السيارات في الشيلي ، وسياسة التصنيع ببدايل الاستيراد في الهند .

١ - انحباس تطور صناعة السيارات في التشيلي

وكما فعل العديد من البلدان في امريكا اللاتينية ، فقد قررت الحكومة التشيلية منع استيراد السيارات مشجعة ، بالمقابل ، الشركات الاجنبية على تجميع الانواع المختلفة للسيارات المنتجة في الخارج باستيرادها على شكل قطع غيار الى التشيلي نفسها لاقامة مصانع للتجميع في اريكا على ساحل المحيط الهادي . وقد كانت آمال الحكومة التشيلية هي الحصول على قيمة مضافة *Valeur ajoutée* وطنية خالصة ، مع توقع حدوث انطلاقة في الانتاج الذي من شأنه احداث آثار ايجابية على القطاعات الانتاجية الاخرى كالصناعة الميكانيكية مثلا ، وقد وضعت الامال على ان تقوم الصناعة الشيلية بالتدريج بتوفير (٢٧٪) و (٣٢٪) و (٤٥٪) من القيمة النهائية للناتج من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ . لقد كانت نزعة سياسة التصنيع ببدايل الاستيراد هي حث القطاعات الانتاجية الاخرى الداخلة *en amont* : وبهذا فانها كانت تعمل ضمنا على اساس الفرضية التي تمكن من الصعود في سيرورة الانتاج .

ولكننا اذا اخذنا بنظر الاعتبار انتاج السيارات « المجموعة » في الشيلي فاننا نلاحظ مراوحة هذا الانتاج في مكانه وبشكل ازداد حدة في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ (١) . وحتى اذا ما بقينا في حدود عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ حيث تتوفر الاحصائيات ، فاننا نلاحظ تراجع الانتاج من ٨١٨٠ سيارة الى ٧٥٥٨ سيارة . هذا وان احدى الخصائص الغريبة لصناعة التجمع هذه هي طبيعتها الموسمية . يقول جونسون :

(١) وذلك بالاستناد الى تقديرات ليلاند جونسون Leland Johnson ، حيث لم يبلغ الانتاج في عام ١٩٦٥ سوى (١٥ - ٥٠ ٪) من انتاج عام ١٩٦٤ في العديد من المصانع التجميعية .

« لا تنتج العديد من هذه المؤسسات اية سيارة خلال الاشهر الاربعة او الخمسة الاولى من العام . فلا يتسارع الانتاج سوى في النصف الثاني ليبلغ قمته في كانون الاول » .

ونتيجة لذلك ، فان اليد العاملة المستخدمة ستكون موسمية (٧٠ ٪ من مجمل اليد العاملة المستخدمة) تنتقل حسب مجرى الاعمال من الزراعة الى صناعة السيارات .

ولكن ما هي اسباب مثل هذا الانحباس الظاهر للانتاج ؟ يجيب جونسون قائلا : عدم امكانية الصناعة الشيلية ، بوضعها الحالي ، على تجاوز الحدود المعينة من المساهمة في صنع الناتج النهائي ، اي عدم مقدرة القطاعات الداخلة en amont على تكوين نفسها لتأخذ مكان استيرادات قطع الغيار :

« من السهل نسبيا الانطلاق مع توفير صناعة الاطارات والبطاريات ، لان انتاج هذه المواد يتطلب تقنية بسيطة تقريبا وبنية صناعية غير معقدة ، ولكنه للوصول الى صناعة الزجاج والتجهيزات الدقيقة الصغيرة فان الامر سيكون اكثر تعقيدا ، ومن ناحية ثانية تتعدى الصناعة الميكانيكية طاقات الصناعة الشيلية » .

وهكذا لا تقدم سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد حلا لمسألة الطاقة على استخدام ، ليس فقط الراسمال ، بل ايضا انتاج قطاعات الانتاج الحيوية (الديناميكية) ، انها تمتص في الواقع التقنيات البسيطة في الاقتصاد المتخلف ، وبهذا ستجد نفسها منجسة بسبب غياب القطاعات الحيوية الداخلة التي لا تمتلك هذه السياسة اية نزعة لتنشيطها . ويلاحظ ، اذن ، عدم امتلاك سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد اية نزعة تصنيعية ، لانها لا تمتلك اي اثر لتنشيط طاقة للاقتصاد لاستخدام التقنية المتقدمة ، وتعتمد سهولة تطبيق هذه السياسة ، في المدى القصير ، على امكانية الاقتصاد المتخلف الاخذ بالتقنيات الاكثر بساطة فقط . وهنا يمكننا ان نتساءل ، عما اذا لم تكن نظرية التصنيع ببدائل الاستيراد هي الفطاء لعملية تزدد وضوحا . اي ان هذه السياسة هي الطريق الوحيد الممنوح لآليات السوق الحرة ، وهنا نقترح ان ندقق هذه النقطة من خلال دراستنا لحالة الهند ، مع الاشارة الى نتائج هذه السياسة الراسمالية على توازن ميزان المدفوعات للاقتصاديات المتخلفة .

٢ - الراسمالية وسياسة التصنيع ببدائل الاستيراد ، حالة الهند :

يجب ان نلاحظ مع شارل بتلهاييم ، (١) ، بأن سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد هي سياسة غير مدرجة في اطار الخطط الخمسية الهندية . وان الدور الذي تلعبه الاستثمارات الخاصة هو الذي يفسر التخلي عن الاهداف التي تحتل الاسبقية في الخطة (تطور الزراعة وتطور الصناعة الثقيلة والتحول الى

(١) شارل بتلهاييم - الهند المستقلة ، ١٩٦٢ .

انتاج السلع الاستهلاكية البديلة للسلع المستوردة، والتي خلافا للنتائج المطلوبة - ستؤدي الى الضغط على ميزان المدفوعات في اتجاه عدم توازن سلبي .
- التحول عن اهداف الخطة .

لا ترد سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد في برنامج الخطة ، كما وضعت هياكل الخطة . انها تجد طريقها تحت تأثير الاستثمارات الخاصة غير الخاضعة للسيطرة . ويتم ذلك ، من جهة ، من خلال العلاقة التي تربط الراسمال الهندي بالراسمال الاجنبي . كما يتم ذلك ، من الجهة الاخرى ، كدالة (Fonction) لمعدل الربح الاكثر ارتفاعا الذي يمنحه قطاع المواد الاستهلاكية .

ويبين لنا شارل بتلهام درجة سيطرة الراسمال الاجنبي على بعض قطاعات الانتاج . فهو يمارس سيطرته اساسا على النفط (٩٧ ٪) وعلى مصانع الكاوتشوك (٩٣ ٪) ، وعلى الجوت (٨٩ ٪) والشاي (٨٦ بالمئة) ، والفحم (٦٢ بالمئة) والمناجم (٧٥ بالمئة) ، والمزارع المشتولة (٥٤ ٪) ، والكهرباء (٤٣ ٪) ، والميكانيك (٣٩ ٪) . اي ان الراسمال الاجنبي يسيطر اساسا على قطاع الصادرات وعلى عدة صناعات حيوية للتطور كالكهرباء والميكانيك . ويبدو ان الراسمال الهندي قد احتفظ بالصناعات التي ترتبط بتوسع السوق الداخلية (صناعات غذائية والنسيج ..)

وبالمقابل ، وخلافا لاهداف الخطة ، فان القليل من الراسمال فقط قد اتجه نحو الصناعة الثقيلة ذات الكثافة الراسمالية العالية . وفي الواقع لا يمكن للراسمال (الخاص) في بلد في طريق التطور ، ان يضمن قيام الصناعات المشابهة لصناعة الحديد والصناعة البتروكيماوية .. بسبب الفترة التي سيجد فيها رأس المال قبل ان تأمل رؤوس الاموال هذه بالحصول على ربحية معينة من الاقتصاديات هذه ، والتي تتطلب لقيامها اقتصاديات الوفرة الضخمة . وهكذا نفهم لماذا تتجه رؤوس الاموال المستعدة لان تساهم في مثل هذه الصناعات الى المراكز المتقدمة في البلدان المتطورة . وعليه لن يكون لرؤوس الاموال الاجنبية والهندية ، سوى الاستثمارات التي تلبي الطلب القائم فعلا في السوق الداخلية ، وبدون ان تتمكن من ان تؤثر على هذه السوق . وبالتاكيد ، تمنح الخطة الاطار الممكن للقيام بعمل يؤثر على الطلب وعلى امتصاص الاستثمارات ، ولكن يمكننا ان نشير الشك حول امكانية اندماج الراسمال الخاص ، عن طريق الطرق الحرة للسوق فقط ، في اطار الاهداف ذات الاولوية لسياسة التطور (التي هي التصنيع المتكامل) .

- الراسمالية الهندية وسياسة التصنيع ببدائل الاستيراد

ويمكن معرفة مدى تأثير الراسمال الخاص في حرف اهداف الخطة الهندية من خلال تأثيره على اتجاهات عديدة هي الزراعة وقطاع المواد الانتاجية والصناعة الاستهلاكية .

– سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد والزراعة

تمنح الزراعة المجال الحقيقي لسياسة التصنيع ببدائل الاستيراد اذ تتطور الزراعة الضرورية للصناعة الاستهلاكية (صناعة النسيج والصناعة الغذائية) بسرعة تفوق كثيرا تطور زراعة المواد الغذائية والحياتية .

الجدول التاسع : تطور الانتاج الزراعي في الهند
(١٩٥٠ – ١٩٦٤) بملايين الاطنان

١٩٦٣	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٤٩	
١٩٦٤	١٩٦١	١٩٥٦	١٩٥٠	
				١ – الزراعة الغذائية
٣٦٠٨٩	٣٤٠٢٠	٢٧٠٥٦	٢٣٠٥٤	الرز
٩٠٧١	١٠٠٩٩	٨٠٧٦	٦٠٣٩	الحنطة
٢٣٠٣٦	٢٣٠١٣	١٩٠٤٩	١٦٠٨٣	حبوب اخرى
٩٠٨٧	١٢٠٦٥	١١٠٠٤	٨٠١٦	الفول
٧٩٠٤٢	٨٠٠٩٧	٦٦٠٨٥	٥٤٠٩٢	مجموع الحبوب الغذائية
٧٠١٠	٦٠٦٢	٥٠٧٣	٥٠٢٣	مجموع الحبوب الزيتية
				٢ – الزراعات الصناعية
٧٠١٠	٦٠٦٢	٥٠٧٣	٥٠٠٢	قصب السكر
٥٠٤٣	٥٠٣٢	٣٠٩٥	٢٠٦٠	القطن بملايين البالات
٦٠١٨	٤٠٠١	٤٠٢٣	٣٠١١	الجوت البالة
				= ١٨٠ كلف

فاذا اخذنا عام ١٩٥٦ – ١٩٥٠ كمقياس (١٠٠) فاننا نلاحظ ميلا كبيرا نحو الزراعة الصناعية .

١٩٦٤ – ١٩٦٣	١٩٥٠ – ١٩٤٩	
		الزراعة الغذائية
١٤٤	١٠٠	– حبوب غذائية
١٣٦	١٠٠	– حبوب زيتية
		الزراعات الصناعية
٢٠٤	١٠٠	– قصب السكر
٢٠٩	١٠٠	– القطن
١٩٩	١٠٠	– الجوت

ولا يعود هذا الميل الى زيادة للانتاجية تزداد في المحاصيل المتجهة نحو

قطاع الصناعات الاستهلاكية عنها في قطاع المحاصيل الغذائية ، بل يعود هذا الميل الى توسع في المساحات المزروعة بالمحاصيل الخاضعة للمضاربة على حساب زراعة المحاصيل الغذائية . ويبين الجدول التالي تطور المساحات المزروعة

الجدول العاشر : التطور القياسي للمساحات المزروعة

في الهند (١٩٥٠ - ١٩٦٤) (١٩٥٠ - ١٠٠)

١٩٦٣	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥٠
١٩٦٤	١٩٦١	١٩٥٦	١٩٥١

١ - المحاصيل الغذائية

١١٦٠١	١٠٩٠٦	١٠٣٠١	١٠٠٠٩	الرز
١٣٦٠٤	١٣٢٠٦	١٢٦٠٧	٩٩٠٩	الحنطة
١١٩٠٣	١١٦٠٧	١١٦٠٨	٩١٠٩	الفول
١٤٣٠٥	١٣٣٠٤	١١٩٠٣	١٠٦٠٥	الحبوب الزيتية

٢ - المحاصيل الصناعية

١٦٠٠٧	١٥٤٠٩	١٦٤٠٠	١١٩٠٢	القطن
١٨٣٠٠	١٢٩٠٩	١٤٩٠٤	١٢١٠٣	الجوت
١٥٠٠٠	١٥٨٠٧	١٢٥٠١	١١٦٠٤	قصب السكر

ان تكون رأسمالية زراعية مرتبطة بالتغيرات الجارية على البنى الزراعية الاكثر فائدة لها هو الذي يفسر هذا الاتجاه نحو المحاصيل الاكثر ربحا . ويمثل هذا التطور للزراعة الهندية بديلا للاستيرادات بالنسبة لنتائجين هما القطن والجوت ، فقد ادى ارتفاع انتاجهما الى انخفاض الاستيرادات منهما . ومع ذلك ، فان مثل هذا البديل للاستيراد هو في غير صالح الهند ابدا ، فيما يخص ميزان مدفوعاتها . لان الهند منقادة لاستبدال استيراداتها التي كانت قائمة (الجوت والقطن) ، باستيرادات اخرى (الحبوب الغذائية) وهكذا نرى من الجدول الحادي عشر ان قيمة استيرادات الهند من الحبوب الغذائية قد تضاعف (٣٠٢) مرات .

الجدول الحادي عشر :

استيرادات الهند من الحبوب الغذائية ١٩٥٠ - ١٩٦٣

١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥٠	حسب الكمية
٤٠٦	٣٠٦	٣٠٥	٥٠١	٠٠٧	٢٠٢	(بالآلاف الاطنان)
١٨٣٦	١٤١١	١٢٩٦	١٩٢٨	٣٣١	٨٠٦	حسب القيمة
						(بملايين الروبيات)

التصنيع ببدائل الاستيراد واستيرادات المواد الانتاجية

يجب التمييز بين :

- استيراد المواد الانتاجية للصناعة الثقيلة ، وهو ما يتم ضمن اطار سياسة التنمية .

- استيراد المواد الانتاجية للصناعة الاستهلاكية .

من المؤكد ، ان الهند قد استطاعت اقامة قطاع لوسائل الانتاج وذلك بمبادرة الحكومة وليس بالمبادرة الخاصة . ومع ذلك ، فان ملاحظة تطوّر الاستيرادات ، حسب الاصناف الكبيرة للسلع ، بدون التقيد بالتميز السابق من شأنه ان يقودنا الى الخطأ ، اذ ستبدو الهند وكأنها مستمرة في سياسة متواصلة في هذا الاتجاه لان استيراد المواد الانتاجية يرتفع من الرقم القياسي ١٠٠ للفترة ١٩٥١ - ١٩٥٦ الى الرقم القياسي ٢٥٨ للفترة ١٩٥٦ - ١٩٦١ .

وفي الحقيقة ، لا يتعلق هذا التطور بقطاع وسائل الانتاج ، فالامر يتعلق قبل كل شيء باستيراد المكائن المخصصة لبناء قطاع السلع الاستهلاكية . وبدون الدخول في التفاصيل ، يمكننا التاكّد من خلال النظر لتطور استيرادات قطع الغيار اللازمة لصيانة وسائل انتاج السلع الاستهلاكية ، مما يبين فقدان « قطاع داخل » in amount قادر على ان يأخذ مكان استيراد قطع الغيار ، اذ يرتفع الرقم القياسي لاستيراد قطع الغيار من قيمة (١٠٠) في عام ١٩٥٧ الى (٢١٧) في عام ١٩٦١ .

- التصنيع ببدائل الاستيراد وبناء قطاع للمواد الاستهلاكية

ان الآثار المشتركة للسياسة الاستثمارية ولاستيراد المكائن الضرورية للصناعة الاستهلاكية ، ولتطور زراعة متجهة نحو هذا القطاع ، ستقود طبيعيا الى زيادة الناتج الصناعي .

ومع ذلك لم تبطئ مثل هذه الانطلاقة ابدا من استيرادات السلع الاستهلاكية المصنعة ، وذلك بسبب اثار العرض والتقليد المعروفة والتي تلعب دورا يفوق ما تستطيع الصناعة الاستهلاكية للبلدان المتخلفة ان تتحمّله ، وذلك بما هو معروف عنها من تأخر يقابله تطور هذه الصناعة في البلدان المتقدمة ، سواء على مستوى التقدم التقني او على مستوى تجديد وتطور الناتج .

وبما ان نمط الاستهلاك للطبقات الغنية في البلدان المتخلفة يتحدد دائما عن طريق الدول المتقدمة ، فان الصناعة الاستهلاكية المحلية لن تجمع حولها سوى جزء صغير من استهلاك الطبقات المرفهة ، وهكذا لن تتأثر السياسة الاستيرادية للمواد الاستهلاكية الا قليلا بعد استبدالها بسياسة التصنيع ببدائل الاستيراد ان انطلق مثل هذه الصناعة الوطنية سيعتمد بالاساس على الطلب الداخلي للجماهير في المدينة والريف ، ولكن بما ان الدخل الزراعي ثابت فان تقدم الاقتصاد سيبقى بدون ضمانات ، وفي النهاية وبعد نفاذ الطلب الذي كان موجودا ،

فان معدل توسع الصناعات الاستهلاكية سيحدد سريعا ، لعدم تأثير هذه الصناعة على العوامل التي تحدد الطلب (رفع مستوى الدخل الزراعي) .

٢ - تطور ميزان المدفوعات

فاذا لم نأخذ بنظر الاعتبار سوى الخطة الخمسية الهندية الثانية ، فان سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد التي يقوم بها رأس المال الخاص (١) لا تؤدي ابدا الى تحسين وضع ميزان المدفوعات المتميز بعجز مقداره (٢٣) مليار روبية ، مقابل عجز متوقع بمقدار (١٣٠٧) مليار روبية .

وتؤدي ممارسة سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد من قبل رأس المال الخاص ، الى اثار غموض كبير حول تطور الهند المتوقع لتحقيق خطتها الخمسية الثالثة . اذ ستولد هذه الخطة دينا مقداره (١) مليار روبية سنويا لتحقيق « توازن ميزان مدفوعاتها الجاري فقط دون الكلام عن التنمية » ، كما يبين ذلك بتلهايم . وفي ختام هذا الموضوع نقوم بعرض ملاحظات بتلهايم هذه :

« يوضح كل ذلك كيف تؤدي الاستيرادات ، المرتبطة باستهلاك متزايد للفئات صاحبة الامتيازات ، والنتائج المترتبة عن تصنيع - مزيف ، كيف تؤدي الى نشوء عدم توازن خطير يتمثل بغياب التقدم الواسع المطلوب للزراعة وللصناعة الاساسية وصناعة المواد الانتاجية والتصديرية . ان عدم التوازن هذا هو الذي ينعكس اليوم على مستوى ميزان المدفوعات ، وهو الذي سيولد المصاعب امام التطور الاقتصادي في الهند » .

وهكذا نجد عجز النمو المتوازن ، او النمو اللامتوازن او سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد ، عن فتح الطريق امام استيعاب قطاعات الانتاج الحيوية القائمة على اسس تخصص اصيل في المواد الاولية بما يطابق قانون المنفعة المقارنة . ومن هنا ، يبدو لنا هذا القانون كصناعة اولى اساسها عدم تكافؤ المبادلات والتطور الاقتصادي .

٢ - القطاع التقليدي

بالتوازي مع بناء - او تبرير قيام - قطاع حديث ، يكون من الضروري النظر الى « حيوية » القطاع التقليدي الذي له علاقة بالقطاع الحديث . وبما انه لم يعد من الممكن **القاء تبعه فقدان** الحيوية (الديناميكية) على هذا القطاع ، لان القطاع التقليدي - كما يتضح - يتحدد في بنيته وسلوكه وايدولوجيته **بالقطاع** الحديث ، من هنا يكون من الملائم تحليل حيوية هذا القطاع . ونكتشف اكثر فأكثر نوعية الشروط المحددة لحيويته .

(١) يقول شارل بتلهايم في كتابه المذكور بان « ان زيادة العجز في الميزان التجاري خلال الخطة الخمسية الثانية تعود اساسا الى الزيادة الكبيرة للاستيرادات » .

ان الطرح الاجمالي لهذه الاعمال هو بفهم الروابط بين التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ، وكذلك فهم مستويات انحباس التطور التي تقع بشكل خاص في البنى التقليدية . واذا كانت التجارة الخارجية تساعد التطور الاقتصادي للعالم الثالث (عندها لا تتعرض ايدولوجية التطور للقطاع الحديث للخطر) ، فانها لا تخلو ، بالمقابل ، من بعض الآثار السلبية عن طريق ما تثيره من رد فعل في القطاعات التقليدية : وسيظهر على السطح التناقض بين البنية التقليدية والبنية الحديثة ، وسيخرج هذا التناقض عن جوهر الاليات المجردة التي تحدده ، وهذا هو ما يفسر التفاؤل النسبي الذي من الممكن ان يظهر حول متساوي مستويات التطور .

وفي هذه الحالة سيكون لدينا محورين حاسمين : تغير المجتمعات التقليدية والوسائل الداخلية للتغيير .

(ا) التحولات في المجتمعات التقليدية

تستند مقدمات التحليل على فكرة تقليدية « للثنائية » بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي . ومع ذلك تستند القيمة التي ستمثلها الابحاث الجارية الان على مقدار الابتعاد عن الفكرة الواردة ، بأن القطاع التقليدي هو سبب كل المساويء بما في ذلك مقاومة التقدم التقني التي هي نتيجة لاسباب داخلية موجودة في هذا القطاع ، كل ذلك بدون ان تثار مسألة ما اذا لم يكن هذا القطاع هو نفسه نتاج للعلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان الاقل تطورا .

وبهذا يتم الابتعاد عن التبسيط الخداع المشار اليه ، بدون ان يلتقي هذا التيار الفكري الجديد مع مفهوم « فرانك » مثلا ، بل يقوم بالتاكيد على انحباس المجتمع التقليدي ، وعلى ان هذا الانحباس يجد اسسه في الجهاز السياسي والاقتصادي والايدولوجي للقطاع الحديث .

وهكذا يقوم « ج . س بران » J . C . Perrin بعرض مجمل مسألة محاولة ارجاع التخلف للثنائية بين القطاعين (وهذا ما يبين جيدا ، بأن التحليل يبقى حبيس الاطار التقليدي الذي يسعى للتخلص منه) بقوله ان الثنائية تقع على المستوى النظري ، وانها تلصق بالمجتمع التقليدي مفاهيم غريبة عنه . فيحاول بران ان يستبدل خارجية التحليل بتحليل داخلي ليتمكن من الوصول الى تفسير فعال . وناخذ من الكاتب بشكل خاص فكرته عن ان النظرة التقليدية للثنائية ، لا تأخذ معناها الا ضمن ، ومن خلال نظامنا الاقتصادي (الغربي) ، وهذا ما يؤدي الى انحراف اساسي لهذه النظرة . يقول بران :

« يجب ان نبدأ بالاعتراف ، بان مفاهيمنا التي تبدو ابعادها عامة وموضوعية ، لا تحقق معناها الا في نظام حضاري خاص (الحضارة الغربية) . اننا نعتقد باننا نمس بذلك اساس الموقف العام جدا ، والذي يرى في النظام الثقافي الخاص بالمجتمعات التقليدية عوائق للتطور وكذلك الشرط

اللازم لتجاوز مثل هذا الموقف غير الفعال ، ان الفخ هنا ذو طابع علمي » .

وانطلاقا من هذه النقطة التي يجب الاعتراف بأهميتها الحاسمة ، فإن المشكلة هي بإظهار التجاوز المطلوب من داخل النظام التقليدي ، لتناقض الثنائية كمقاوم او كعميق للتقدم . ان الحل لهذه المشكلة لا يجد جوابه في القطاع الحديث ، بل في ظهور حيوية (ديناميكية) داخلية ناشئة عن النظام التقليدي نفسه .

وفي نهاية المطاف ، ستعتمد بنى التجاوز ، او بنى اعادة البناء المطلوبة على نمط العلاقة مع القطاع الحديث ، على ان يتم التفكير بهذا النمط من داخل هذا القطاع . ولكن ماذا يمكن ان تكون انماط العلاقة ان لم تكن هي نفسها الاثار الوسيطة التي تولدها التجارة الخارجية . وهكذا لم نقم سوى بنقل المشكلة . - ان جيرار التاب (Gerard Althabe) ينكر ، عندما يحلل سلوك المجتمعين التقليديين في مدغشقر ، على ان مصدر حيوية تغير المجتمعات التقليدية تقع في ادوات التقدم الاقتصادي ، اي في ادوات القطاع الحديث (التعاونيون والتقنيون والكوادر ..) . انه يقول :

« يقع عمل ادوات التقدم الاقتصادي ضمن حقيقة غريبة عن حيوية وبنية العلاقات التي يحملونها » .

فعلى سبيل المثال ، تحتوي التقنية - كما يؤكد جيرار التاب - او التقدم الاقتصادي ، شئنا ام ابينا ، على **علاقة تجارية** : فللبضاعة وجود موضوعي تعتمد عليه علاقات الاشخاص القائمين بالانتاج ، وهكذا يستند نمط العلاقة بين القطاع التقليدي والحديث على البضاعة ، شأنها شأن علاقات الاشخاص والافكار التي تتم من خلال عالم مادي . ولكن يطرح هذا النمط لعلاقة المجتمع التقليدي بالحديث وهذه العلاقات ، من قبل اشخاص وادوات التقدم ، على عالم تقليدي يمتلك نمطا آخر للارتباطات والعلاقات : ان نمط الارتباط هو نمط شخصي ، وان العلاقات هي علاقات تعاونية مشتركة .

وبهذا سيقوم المجتمع التقليدي باعادة التفكير بالتقنيات المطروحة عليه من الخارج ، وعن طريق تسرب بعض التقنيات واستيعابه لها ستظهر فقط حيوية متولدة ، لكنها لن تخضع لاشراف ولا لسيطرة العناصر الخارجية .

ب - الوسائل الداخلية للتغيير :

ومن هنا ، يصبح من المفترض ان للمجتمع التقليدي « حيويته (ديناميكيته) الخاصة التي تثار عند مواجهتها تطورا يخرقها مصمما ومفروضا عليها من الخارج » ، انها اذن **حيوية متولدة** عن الهجوم الخارجي ، فالمسألة ، اذن ، « معرفة الوسائل للتطور بالتعاون مع هذه الوسائل الحيوية وليس بالوقوف ضدها » ، ولكن « كيف » ؟

ويقود طرح المسألة الى اللجوء الى **وساطة** « نظرية نقل النمو » من الاقتصاديات المحركة الى الاقتصاديات المحيطية ، وذلك بتطبيقها ليس فقط على القطاع الحديث الموجود في البلدان المتخلفة - وهي القاعدة التي تقوم بها هذه النظرية لحد الان - بل على القطاع التقليدي ايضا .

- يؤكد تقرير « جيلبرت ابراهام فروا » Gilbert Ibrahim. Frois على امكانية تحريك ادخار - او تحريك فائض اقتصادي - بواسطة رفع مستوى المردود ، وان معدل الفائدة المطلوب لذلك يعبر عن « سعر انتقال الموجودات الحقيقية غير المستخدمة الى موجودات مالية مستخدمة » او يعبر ايضا عن « سعر التخلي عن الامن الذي يوفره الرفاه » .

ان متطلبات ذلك هي وجود ادخار - او فائض - كامن قبل تحريكه الحقيقي . ولكن من اين يأتي هذا الفائض ؟ وبشكل ضمني ، يقوم الكاتب - بدون ان يتفق مع القائلين بفائض الارض او اليد العاملة - بجعله يعتمد ، على ما يبدو ، على آليات الانتقال (حركة رؤوس الاموال والبضائع) .

- يأتي تقرير اوليفيه ريشيه Olivier Richet في المكتب الدولي للبحث والتطور ليقتراح باصرار توضيح النقطة السابقة من زاوية ان الاستثمار الخارجي سيولد المناخ الضروري لتوقع ربحية معينة من استخدام الادخار .

« ومن الواضح ، انه يمكن تمويل البنية التحتية الثقيلة (موانئ ، سكك حديد على سبيل المثال) عن طريق المساعدة الخارجية بنفس الكفاءة على الاقل ، فيما لو تم تمويلها عن طريق القروض المحلية . وبالمقابل ، فمن المحتمل ان لا يكون لاي تطور اقتصادي او صناعي اي اثار في اكتساب التجربة ان لم يكن ، - على الاقل جزئيا - بيد الوطنيين » .

- ولكن ما هو الهدف ، ان لم يكن ايجاد « المناخ » ، بواسطة المساعدة الخارجية من اجل ضمان تحويل النفسية التقليدية الى نفسية المدبر الرأسمالي ؟ ان التجاوز الديالكتيكي للتناقض بين نظام تقليدي ونظام حديث (اذا لم نسمه رأسماليا) يتحقق عن طريق خلق « المناخ » الذي يساعد على تحول النظام التقليدي . وهكذا يجب الاخذ بالاعتبار بأن النظام الحديث لا يمثل لحد الان المناخ المناسب ، بالرغم من ان التحليل المقترح يتضمن « دفع » هذا القطاع اكثر الى الامام ليتم له تجاوز الحد اللازم الذي يسمح له بربط القطاع التقليدي به . ولكن الم ترجع محاولة التعميق النظري ، بعملها هذا ، الى نقطة الانطلاق ؟ وبعد ذلك ، الا يبدو من المنطقي ان اثار التجارة الخارجية هي التي تستمر على السيطرة ؟

من اجل نظرية للتطور الاقتصادي للمحيط

يعتمد بناء نظرية للتطور الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ، في المرحلة

الاولى ، على فهم مشاكل التطور الاقتصادي في مواجهة الامبريالية بوضوح تام ، وذلك لتلافي السقوط في المصيدة الموضوعة من خلال ايدولوجية التطور . بعد تحقيق ذلك سيتم التفكير من داخل البلدان المتخلفة بنظرية للتطور

١ - مشاكل التطور الاقتصادي للمحيط في مواجهة الامبريالية

تقوم الامبريالية الجديدة للراسمالية الاحتكارية بتعقيد المسألة بشكل خاص ، عندما تمنح البلدان المتخلفة طرق التصنيع المزيف الذي يقوم على استخدام النشاطات الاقتصادية للثورة الصناعية الاولى . ان نموذج التقليد (تجربة المركز) يحمل اغراء خاصا لا سيما في غياب حل آخر .

وتثير مسائل التطور الاقتصادي للعالم الثالث ، على ضوء مساهمات باران وسويزي وفرانك ، المسألتين الاساسيتين التاليتين :

- بسبب حقيقة التبادل غير المتكافئ ، اي بسبب ما يتعرض له العالم الثالث من انتزاع للقيمة بواسطة المركز ، هل يفضل التطور الذي يعتمد الاكتفاء - الذاتي على التطور الذي يفتح في الاساس على العالم الخارجي ، حتى وان كان هذا العالم راسماليا ؟

- هل ان « صناعات النمو » التي تخلى نمط الانتاج الراسمالي في المركز عن القيام بها ، هي « صناعات للتطور » ام انها « صناعات مفبركة » (حسب تعبير ديستان دي بيرني) ؟

١ (تطور الاكتفاء الذاتي ام تطور في « اقتصاد مفتوح » ؟

للهولة الاولى ، تبدو عزيمة محاولة الاحتفاظ عن طريق اعتماد نمط التطور في اقتصاد مغلق ، بالفائض الاقتصادي المنتزع من خلال التبادل الدولي . ويجب ان نضيف بأن نموذج التصنيع في الاتحاد السوفياتي قد جاء ليقوي من هذا الاتجاه . اما في الواقع فإن مثل هذا الحل الذي يعتمد على الاكتفاء الذاتي ، لا يقدم اي حل لهذه المسألة ، مع اننا نبدي تحفظنا ايضا ، بالقول باننا لا نعترف بصحة التطور القائم على التجارة الدولية وذلك كما تقول النظرية الليبرالية التي تدعو للتصنيع على صورة بريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، حيث ان ذلك سيعني نسيان ان الدول المتخلفة هي الان في اسفل السلم الدولي لقوى الانتاج ، وذلك بخلاف وضع بريطانيا العظمى في تلك الفترة ، مما يجعل النتائج المتوقعة من التجارة الدولية مختلفة تماما الان بالنسبة للدول المتخلفة ، عما كانت عليه بالنسبة لبريطانيا في ذلك الوقت .

اما بالنسبة لحل الاكتفاء - الذاتي ، فلا اهمية اقتصادية له فيما يتعلق بالتبادل غير المتكافئ والذي نعرفه بأنه عدم التعادل في المبادلات بسبب الفرق في مستوى تطور القوى الانتاجية .

ان التعادل في المبادلات لا يملك اي اساس اقتصادي ، وذلك منذ اللحظة التي تتفاوت فيها مستويات التطور بين امة واخرى ، بل لا يمكن حتى المبادلات التي تقوم بين البلدان الاشتراكية نفسها ان تضمن هذا التعادل الذي لا يمكن ان يحدث الا بين الامم التي تكون في نفس مستوى التطور .

وبعد ذلك ، يجب التأكيد على انه اذا كان التبادل غير المتكافي هو آلية لاستغلال الاقتصاديات الخاضعة للسيطرة بواسطة الاقتصاديات المسيطرة ، الا انه ليس العامل الذي يمكن بواسطته ان نشرح التخلف رغم انه يساهم في توسيع الهوة بين الامم . وعندما اضطرت كوبا الى الاتجاه بتجارتها الخارجية (السكر) صوب العالم الاشتراكي ، فان هذا الاخير قد استمر على اخذ سعر العالم الراسمالي للسكر كأساس للحساب مع القيام برفع قيمته قليلا . غير ان رفع القيمة لا يعوض الا بشكل طفيف الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد بسبب التوجه الجديد للمبادلات .

وهكذا ، يمكننا ان ندافع عن وجهة النظر القائلة ، بان عدم التكافؤ في المبادلات الذي تعرضت له كوبا في زمن السيطرة الامبريالية للولايات المتحدة يميز اليوم ايضا علاقاتها الخارجية مع العالم الاشتراكي . **ولكن عدم التكافؤ لا يقف الان بوجه التطور الاقتصادي لكوبا ، لان تطورها الحالي هو ليس تطور حرفته سيطرة « القيم » والمفاهيم الراسمالية (1) .**

بالاضافة لذلك ، يذكر « فرانك » بان فترات التطور او التصنيع التي لوحظت في امريكا لا تتطابق مع رغبة بتطور يعتمد على الاكتفاء الذاتي ، بل كانت نتيجة لضعف السيطرة الامبريالية التي كانت اقل قدرة على فرض شكل معين للتطور .

ومن ناحية اخرى ، من المناسب ان نلاحظ بان الحجم الاقتصادي للبلدان المتخلفة لا يعطيها امكانية التطور الذي يعتمد على الاكتفاء الذاتي كما كانت الحالة في الاتحاد السوفيتي .

ب - نمو خاضع للسيطرة

(١) التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي للمحيط

وفي الواقع ، يستبعد نموذج التصنيع لبريطانيا العظمى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، اي نموذج ، لتصنيع البلدان المتخلفة ، يقوم على دور التجارة الخارجية . (كبديل للسوق الداخلية الضعيفة) في علاقات التبادل الدولية من

(١) لا يعني رفض الولايات المتحدة المتاجرة مع كوبا شيئا حسنا لهذه الاخيرة . ففي الواقع كانت الثورة الكوبية ، باعتبارها سيرورة لنفي السيطرة الراسمالية ، قادرة على التبادل غير المتكافي مع الولايات المتحدة ، بدون ان يصيب الانحراف تطورها الاقتصادي .

النوع الرأسمالي . ان اية محاولة لتصنيع هذه البلدان بواسطة التجارة الخارجية لا بد ان تبوء بالفشل ، لان هذه البلدان ليست في القمة ، فيما يخص قواها الانتاجية كما كانت بريطانيا ، بل هي في اسفل السلم .

فلا يمكن للتجارة الخارجية ، اذن ، ان تلعب دورا تصنيعيا ، لا سيما بسبب طبيعة المواد التي تشكل منها استيرادات العالم الثالث .

لذلك سيكون من الضروري اعادة النظر بشروط التصنيع عن طريق التجارة الخارجية على اساس المبادلات الاشتراكية الهادفة فقط الى اقامة **تكافؤ في مستويات التطور** . وفي هذا المجال ، تثير الحلول المطبقة في اطار مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) بعض التحفظات المتعلقة بتطبيق معايير كفاءة التجارة الخارجية لتحديد الاختصاصات بين الدول الاعضاء في الكوميكون (تقسيم دولي اشتراكي للعمل) . اذ تفقد هذه المعايير الى قانون اللف المقارنة للرأسمالية والذي من شأنه تقوية عدم التساوي الاصلي لمستويات التطور . فخلف الرفض السياسي لالبتانيا عند انسحابها من المعسكر الاشتراكي يندرج رفض اقتصادي يتعلق برفضها التخصيص في مجال المواد الاولية والذي يفرضه عليها مستوى قواها الانتاجية . وان للتحفظات السياسية والاقتصادية التي تبديها رومانيا نفس الطبيعة . ويبدو ، ان بلغاريا وحدها هي التي نجحت انطلاقا من تطور ضعيف لقواها الانتاجية في القيام بتصنيع اقتصادها على اساس التجارة القائمة ضمن البلدان الاشتراكية ، كما تدل على ذلك بوضوح دراسة هذا النموذج .

وعليه ، فان من المناسب ابداء كل التحفظ من الدور المتوقع الذي يمكن ان تلعبه التجارة الخارجية في تصنيع البلدان المتخلفة . ويعود هذا التحفظ الى عدم التساوي الاولي لقوى انتاج البلدان التي يقوم بينها التبادل ، والتي تظهر من خلاله بالضرورة - ومهما تكن « النوايا الحسنة » للاقتصاديات المسيطرة - آلية للسيطرة ، وهي ما يهدد في كل لحظة بالتحول الى آلية للاستغلال ولحجز تطور الاقتصاديات الاقل تطورا

ب) التخصيص الزراعي والتطور الاقتصادي للمحيط

منذ الحرب العالمية الثانية والى ايامنا هذه ، تنصح البلدان المتخلفة بشكل عام ، باحداث تطور اقتصادي يقوم على اساس الزراعة . ويكون اول تبرير نظري يقدم لدعم وجهة النظر هذه ، هو الملاحظة البسيطة لقواعد التجارة الدولية القائمة على اساس الكلف المقارنة . فبسبب امتلاك هذه الدول لعوامل الانتاج ، وبسبب مستوى تطور قواها الانتاجية ، فان فائدة البلدان المتخلفة لا يمكنها ان تتحقق الا بالتخصص بالانتاج الاولي . ويبدو النقاش منطقيا شرط قبولنا بمعطياته النظرية الاولي القائمة على حسن قيام

التجارة الدولية التي تجلب الفائدة للجميع بدون سيطرة او استغلال .
اما التبرير الثاني ، فيستند على الدور الذي لعبه الفائض الزراعي في التطور الاقتصادي للدول الصناعية اليوم . اذ يقود التقدم الزراعي الى انتقال الفائض الزراعي المتنامي الى القطاعات الصناعية ، ليفتح بذلك طريق التصنيع .
ونلاحظ ، اليوم ، التخلي التدريجي عن هذه الاطروحة بسبب عدم امكانية تحديد دور الزراعة كنشاط « مصنع » . واكثر من ذلك ، لا يبرز الفائض الزراعي الا كفائض « مقتطع » من قبل القطاع الصناعي : ان الفائض الصناعي هو الذي يعطي ، في علاقات التصنيع ، معنى اقتصاديا للفائض الزراعي . وعليه لن يكون بالمستطاع قلب هذا التسبب والنقاش .

ان قيام نمط الانتاج الراسمالي بالاعتراف الان بحق الدول المتخلفة بالتصنيع ، هو في الواقع عمل لا يهدد ابدا مواقفه المكتسبة ، بل ، على العكس ، انه يقوم بخدمة اهدافه المباشرة . وبالمقابل يهدد البلدان المتخلفة خطر الدخول في لعبة الطريق المزيف هذا نحو التصنيع ، وهذا هو الخطر الحالي للامبريالية الاقتصادية .

ج (الامبريالية والتصنيع في المحيط ، انطلاقا من النشاطات التي تخلى نمط الانتاج الراسمالي عن القيام بها

من الممكن الدفاع النظري عن الفرضية القائلة بان نمط الانتاج الراسمالي قد تخلى للعالم الثالث ، بدون ان يعرض للخطر تطوره الخاص ، عن الصناعات التقليدية للثورة الصناعية الاولى (١) - صناعة النسيج التقليدية ، صناعة الحديد وبعض الصناعات الاستهلاكية (وهذا ما يظهر في سياسة التصنيع ببدائل الاستيراد) . ويمكن ان يثير التخلي عن صناعة الحديد استفراب القاري .
ولكننا نرى بان نمط الانتاج الراسمالي قد سبق له واودع جزئيا الى العالم الثالث مهمة تجهيز خامات الحديد : يضاف الى ذلك ان الانتاج الصناعي يستبدل الان ، بالتدريج ، الحديد بالمواد التي تتطلب مهارة اكبر - الصلب والفولاذ الخاص - او بمواد جديدة - البلاستيك - .

(١) يميز البعض بين الثورات الصناعية الثلاث كما يلي :

- ١ - الثورة الصناعية الاولى : استخدام البخار والفحم (صناعات النسيج والحديد والصناعات الاستهلاكية التي لا تتطلب تركيبا عضويا مرتفعا لرأس المال) .
 - ٢ - الثورة الصناعية الثانية : استخدام الكهرباء والنفط (صناعات السيارات والطائرات والصناعات الاستهلاكية الكهربائية .. الخ) .
 - ٣ - الثورة الصناعية الثالثة : استخدام الذرة والالكترون (الانتمتة العصرية ، الاجهزة الالكترونية والفضاء .. الخ)
- (المترجم)

ورغم اننا لا نشهد اليوم سوى المراحل الاولى لتخلي المركز عن بعض الصناعات - التي ترتبط بالثورة الصناعية الثانية - وهو ما يثير غموضا حول هذا التخلي وحول المدى الذي يمكن ان تأخذه هذه العملية في الاعوام القادمة، بالرغم من ذلك فاننا نرى ان حدوث هذه السيرة قد أصبح الآن امرا مؤكدا .

لقد قامت الثورة الصناعية الجديدة بالتخلص من النشاطات التي ميزت الثورة الصناعية الاولى ، وهذا ما يدفعنا للتفكير بإمكانية نجاح العالم الثالث في تحقيق المرحلة الاولى - على الاقل - من تصنيع نفسه ، وذلك عند فشله في بلوغ مستوى تطور الاقتصاديات المسيطرة . وعدا عن تنامي الهوة بين الدول المتقدمة وبلدان العالم الثالث ، فانه لا يوجد ما يسمح بالقول بأن هذه الصناعات (صناعات الثورة الصناعية الاولى) ، التي صنعت اوربا فعلا في القرنين الماضيين ، ستؤدي نفس المهمة التصنيعية اليوم ، في اطار يختلف كلياً عن السابق ، وفي تشكيل اقتصادي محرف وخاضع للسيطرة . وذلك لن يعرض نمط الانتاج الرأسمالي للوهن نتيجة امتلاكه - لحد الآن - مواقعاً أكثر ايجابية (١) .

وتجب الإشارة ، من ناحية أخرى ، الى ان اعمال التطور ، التي بلغها العالم الثالث ، لا تسمح الى حد الان بامتصاص بعض النشاطات التي تخلى عنها نمط الانتاج الرأسمالي ، وهذا ما يظهر في الرغبة المعلنة من قبله في دعم تنميته عن طريق مساعدة مختارة . يضاف الى ذلك اسباب الامن السياسي التي تأتي لعكس الحركة الجارية ، في نفس الوقت الذي تقوم فيه باختيار المستفيدين منها (الطبقات الاجتماعية الحاكمة في العالم الثالث) وكذلك ، وبما ان توزيع هذه النشاطات بين المركز والمحيط هو امر مستحيل في الوقت الراهن فان نمط الانتاج الرأسمالي يقوم باجتذاب اليد العاملة من البلدان المتخلفة من اجل ابقاء هذه النشاطات (اي النشاطات التي يريد المركز التخلي عنها) مربحة . فتصبح

(١) ولقد وجدنا لدى « فرانك » تحليلاً مشابهاً لتحليلنا ، وذلك في كتابه (التخلف في أمريكا اللاتينية) ، فيقول « فرانك » : « لا تكفي الصناعة الثقيلة في ايامنا هذه للهرب من سيطرة التروبول - التابع ، اذ تستند السيطرة ، في الواقع ، على اساس جديدة ، هذه الاسس هي التكنولوجيا ، ويمكن لهذه التكنولوجيا ان تتضمن الأمتة وعلم التوجيه والتكنيك الصناعي والتكنيك الكيماوي (استبدال المواد الأولية « للتوابع » بالمنتجات التركيبية (الاصطناعية) للتروبول ، وبالتكنولوجيا الزراعية) . فيتم استيراد المنتجات الغذائية من التروبول الصناعي للتوابع « الزراعية » ، كما يستمر الحال بالنسبة للتكنولوجيا العسكرية المتضمنة المجالات النووية والكيميائية وكذلك تكنولوجيا الحرب المضادة لحرب العصابات . واليوم ، أصبح من الصعب ، ومن المستبعد جداً ، ان تحصل دولة تابعة رأسمالية لنفسها على تكنولوجيا تنافسية مع التروبول ، او ان تطور صناعاتها الثقيلة او الخفيفة في الوقت الذي تشكل فيه هذه الصناعة اساس الاحتكار التروبولي » .

حركة قوة العمل التي تقيم ، هي نفسها ، بأقل مما هي عليه ، تصبح بديلا لحركة البضائع .

٢ - من اجل نظرية للتطور

لننع جيدا ، ان التحليل النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية لا يقود الى نظرية للتطور ، ولا يعبر ذلك عن قصور نظري للنظرية نفسها . فالنظرية نفسها ، تبين لنا كيف ان **البعض يتطور في حين لا يتطور الآخرون** . ان الاسس نفسها هي التي تمنع توفير المفاهيم الضرورية لمثل هذا المشروع . لهذا لا يمكن ان تقع نظرية التطور الاقتصادي الا على مستوى نظري آخر يختلف عن مستوى الامبريالية ، وعلى اسس تختلف عن اسس الامبريالية (١) : واننا نعتقد بان التحليل العلمي قد قام الى حد الان بالتقدم خطوة كبيرة الى الامام ، وذلك عندما نجح في تحديد طرحه للمسألة وتحديد مجال عمله ، بالرغم من ان هذا الامر لا يزال الى حد الان بالشكل السلبي كليا .

ومع ذلك فان وضعنا الحالي يسمح لنا بان نرسم بدايات الانطلاق سواء من زاوية شروط التصنيع للمحيط او من زاوية المنهج الممكن اتباعه .

١ - شروط التصنيع في المحيط

١ - التصنيع كسيرورة لنفي « القيم » الرأسمالية
ونقول هنا ، بأنه من المستحيل **التفكير** بتصنيع العالم الثالث باستخدام مفاهيم الرأسمالية وباستخدام آلياتها . اذ يبنى التصنيع الرأسمالي على اساس الربح والربحية . ويمنع هذا المعيار للربح والربحية قيام نشاطات ديناميكية في العالم الثالث ، لان هذه النشاطات هي بالتعريف غير مربحة : ان انشاء الصناعة الالكترونية في العالم الثالث هو امر غير مربح ، ذلك اذ لم نأخذ سوى كلفة الانتاج . ويصح نفس الامر بالنسبة لكافة القطاعات الحديثة بما في ذلك صناعة الحديد . اذ يمكن لسعر التكلفة الوطني للحديد ان يكون في كل مكان اعلى من سعر الانتاج العالمي . وعليه ، يتم اراحة هذه النشاطات من العالم الثالث على اساس هذا المعيار فقط ، كل ذلك دون ان يهتموا بمعرفة ما اذا لم تكن هذه النشاطات مربحة ، اذا ما اعتمدت عقلانية Rationalite اخرى - هي العقلانية التي يجب ان تتوفر في بلدان العالم الثالث - تتضمن البيع بخسارة في الاسواق العالمية على اساس الاخذ بالاعتبار الآثار الطويلة الامد التي لا بد ان تحقق ارباحا تفوق الخسارة من خلال اقامة هذه النشاطات . وعليه لا يمكن لعقلانية التطور ان تكون تلك التي تعتمد عليها الرأسمالية .

(١) التي تفسر كيف ولماذا يتطور البعض ولا يتطور الآخرون .

٢ - تصنيع المحيط على اساس « التكامل الاقليمي » Supranationale للبلدان المتخلفة .

ان ما نقصده بعبارة التكامل هنا هو ليس تكامل الاسواق بل تكامل اجهزة الانتاج من اجل توفير الاعتماد - المتبادل بين البلدان المتخلفة .
وانه من المؤكد بأن السوق الوطنية الضيقة للبلدان المتخلفة هي عائق امام التصنيع . فماذا تعني وحدة قوية لصناعة الحديد في كوبا بدون سوق امريكا الجنوبية ؟ وبالنتيجة ، لن يسمح بقيام النشاطات الحيوية (الديناميكية) المحمية من المنافسة ، والقادرة على التخلص من ضغوط العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة ، سوى باللجوء الى التخطيط الاقليمي للمناطق المتخلفة (المغرب ، الشرق الاوسط ، غرب افريقيا ، الخ ...) . وهكذا سيقوم التكامل على اساس تكامل النشاطات التصنيعية والتي ستشمل آثارها الكل بأكمله .

٣ - تصنيع المحيط كثورة علمية وتقنية خاصة

اننا نعرف حالة التبعية العلمية للبلدان المتخلفة وآثار هذه التبعية على « تطور التخلف » . ويزداد الامر خطورة اذا ما ذكرنا بالتوجه الاحتكاري الحالي فيما يتعلق بالبحث العلمي والتقني .

ومن هنا ، ستكون البلدان المتخلفة مرغمة ، من اجل التخلص من آثار التبعية العلمية ، على اقامة بحثها العلمي والتقني الهادف الى سد عدد من المطالب :

- تقييم البحث الزراعي والنتاج الزراعي الذي يدخل في عملية الانتاج الصناعي .

- تقييم مصادر الخامات والطاقة .

- تحديد الاشكال الشبيهة بالثورة العلمية والتقنية من خلال الحالة الراهنة لمستوى القوى الانتاجية .

ويتطلب هذا الامر انشاء منظمة دولية للبحث في البلدان المتخلفة .

٤ - تصنيع المحيط كنفى للعلاقات الاقتصادية الدولية القائمة .

واذا كان من الواضح ان تصنيع البلدان المتخلفة يمر بالضرورة عن طريق تغيير العلاقات الانتاجية والعلاقات الاجتماعية ، اي عن طريق العملية الثورية الداخلية ، فان من الواضح ايضا ان تصنيع هذه البلدان يتطلب اضعافا داخليا لنمط الانتاج الرأسمالي للاقتصادات المسيطرة ، للسماح بقيام هذا التصنيع وهنا يلعب التضامن الكفاحي بين بروليتاريا الدول المتخلفة والدول المتقدمة دورا مهما .

وضمن هذا الشرط ، فانه من المسموح به النظر في قبول مساعدة دولية من قبل الدول المتقدمة - في اطار اشتراكي بالطبع - الى الدول المتخلفة . وتهدف هذه المساعدة الى اعادة توزيع النشاطات الحيوية (الديناميكية) بين البلدان المتقدمة والمتخلفة . ويمكن ايضا تصور قيام تخطيط اقليمي بين مجموعة تتكون من دول خاضعة للسيطرة ودول مهيمنة يختص بتصحيح عدم تساوي التطور .

ويجب ان يبرز هذا المطلب ايضا، حتى ضمن العلاقات بين الدول الرأسمالية المسيطرة والدول الخاضعة للسيطرة ، ولا سيما من خلال اتفاقات « التعاون الانتاجي » . وبالتأكيد ، فان التعاون الانتاجي هو اتفاق دقيق ، ولكنه (اتفاق) يشمل حاليا - ولو جزئيا - الاقتصاد المسيطر والاقتصاد الخاضع للسيطرة . ويخدم هذا التخطيط ايضا وبنفس المقدار مصالح المسيطرين والخاضعين للسيطرة الا ان اول ما يضمنه هذا التخطيط هو قيام اساس لنفي جزئي للامبريالية مثلما يشكل بنفس المقدار الاساس الاول لتطور حقيقي .

ولا بد ان تضاف الى هذه الشروط الاقتصادية ، شروطا سياسية ونظرية وثقافية ...

ب - جدلية نظرية للتطور

انا نرفض ، اولا ، كون نظرية التطور هي الهدف الاول لاي نظام اجتماعي: انها لا يمكن ان تكون سوى وسيلة لتحرير الانسان ، ولتحرير النظام بالذات من الاستغلال الامبريالي في البلدان الخاضعة للسيطرة . فهدف نظرية التطور ، اذن، هو سعيها لانهاء حالة التبعية النظرية في المجالات المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

وكذلك ، لناخذ الحيلة من عدم الوقوع في استباق ، او في التكهن بما سيحصل وبما سيبنى من داخل البلدان المتخلفة ، فدورنا لا يقوم ببناء الامور للآخرين ، بل يقوم على السماح للآخرين بأن يفكروا بانفسهم بتطورهم بعد تخليصهم قبل كل شيء من ايدولوجية التطور التي تم التفكير بها للبلدان المتخلفة على ضوء مصالح المسيطرين .

ومع ذلك ، ترسم كل محاولة علمية في العلوم الاجتماعية بعملية مفاهيمية، وان المحاولة العلمية لتطور البلدان المتخلفة لا تستثنى من هذا المطلب ، وهنا نرى اهمية التذكير بهذا التعريف الممتاز « للعلمية » الذي يقدمه لنا لوسيان سيف Lusien Seve في كتابه الماركسية ونظرية الشخصية :

« هو التعريف الذي نمسك من خلاله بدقة الجوهر الخاص لموضوع العلم (وترتبط بذلك الطريقة الصحيحة لدراسة هذا الموضوع ، والمفاهيم الاساسية المعبرة عن العناصر الرئيسية ، ولا سيما التناقضات المحددة لهذا الجوهر)

وبادواته التي تسمح بالبحث الصائب في القوانين الاساسية لتطور موضوع العلم والتقدم نحو السيطرة عليه نظريا وعمليا ، وذلك بمقدار ما يتعلق الامر بهذا العلم ، ان هذا هو هدف كل مشروع علمي » .

ومن هنا فان ما يجب العمل من اجله :

١ - تعريف نظرية التطور التي يجب ان تهدف ، في المقام الاول ، الى تصحيح الفوارق في التطور .

٢ - مفاهيم خاصة **للتفكير** . بانقاص هذه الفوارق في التطور . ولا ريب ان مجال التحليل واسع ويعجز شخص واحد عن الاحاطة به .

٣ - من اجل ممارسة للتطور

يجب على كل ممارسة للتطور في المحيط ان تفهم التناقضات التي تتطور على مستوى الاقتصاد العالمي الراسمالي ، وعليها ايضا ان تفهم التنافس الدولي بين الاحتكارات وذلك من اجل وضع اسس التصنيع لتطور القوى المنتجة في المحيط . وعلى هذا الاساس تقوم الجزائر باللعب بورقة « المستقلين » النفطيين ضد « الكارتل » النفطي . وكذلك يمكن للمحيط اختيار اللعب على ورقة اليابان ضد المؤسسات الامريكية ، او على مؤسسة متعددة الجنسيات ضد مؤسسة اخرى متعددة الجنسيات منافسة .

الا ان على هذه الممارسة ايضا ان تتمسك بصدق اضعاف مواقع المؤسسات المتعددة الجنسيات بهدف عدم الاستسلام الى بعضهن بدل الاخريات . وهكذا ، تؤكد مرة اخرى ، على ان لكل دولة ممارستها الخاصة شريطة الاخذ بالاحتمالات وبالظروف التي ضمنها تقع هذه التشكيلة الاجتماعية للمحيط ، او تلك .

الفهرس

صفحة

٥

مقدمة المترجم

١١

المقدمة

الفصل الاول

١٤

الامبريالية وتحليل الراسمالية المعاصرة

١٥

١ - اية امبريالية ؟

١٦

٢ - كيف نتناول الامبريالية ؟

٢١

٣ - الامبريالية والانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية

الفصل الثاني

٤١

نظرية الامبريالية في الفكر الماركسي

٤٣

١ - الابحاث السابقة لنظرية الامبريالية

٢ - نظرية الامبريالية في الراسمالية الاحتكارية :

٥٦

نظرية الامبريالية - الجديدة

الفصل الثالث

١٠٣

الراسمالية الاحتكارية للدولة العالمية

١٠٤

١ - المحاولات المختلفة لتحليل الراسمالية المعاصرة

٢ - المؤسسات المتعددة الجنسيات وتحليل الراسمالية

١٢١

المعاصرة : الراسمالية الاحتكارية للدولة العالمية

الفصل الرابع

١٦٧

علاقات الانتاج العالمية للامبريالية - الجديدة

١٧٠

١ - الامبريالية الجديدة ونظرية السيطرة

١٨٧

٢ - الامبريالية الجديدة والاستغلال

الفصل الخامس

١٩٣

الامبريالية الجديدة وتطور التخلف

١٩٧

١ - ايدولوجية التطور الاقتصادي

٢١٤

٢ - من اجل نظرية للتطور الاقتصادي للمحيط

